

الحمد لله الذي شرح صدور أرباب الأذهان • لإيضاح معاني الكلم ببديع البيان • ونوّر قلوب أصحاب
التحقيق والتبيان • لتنوير مباني الحِكَم بأقوى البرهان • أطيب نسيم هبّ على مشام قلوب العالمين
نسيم توحيده • وأعذب تسنيم صبّ على عطاش عقول العالمين تسنيم تمجيده • فسبحانه من
حكيم دبّر أمور عباده على طبق مقتضى الحال • وتلاشى دون إحصاء آلائه لبيان التفصيل في الإجمال
والصلوة والسلام الأتمّان الأكملان على السيد المستلّ من سلالة عدنان • المبعوث بكتاب
أعجز ببلاغته مصاقع خطباء قحطان • محمد سيد الأخيار قاطبة ومظهر الكل من ألطاف رحمن • لولاه ما
حبيب الله ما برزت في الكون سعادة خفقت بإمكان • عليه سلام الله ما سنح ونفحت ريح شوق عذبة
البان • وعلى آله وأصحابه رماة حدقة الفصاحة والبيان • وحماة طرق الهداية والتبيان • الذين هم
بدور معالم الدين وشموس عوالم الإيمان • ما خضلت خدود رياض الحزن والتهتان • اعلموا معاشر
طلاب اليقين سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين • أن أقصى معارج كمالات نوع الإنسان • على ما أطبق عليه
أبناء كل زمان • هو التحلي بأصناف العلوم وأنواع العرفان • والإحاطة بما فيها من النكت والمعان
فإن أشرفها ما يستشرف همم الأمم • وأرفع ما يرفعه الأمم على العلم • وإن فوق الغيلاء من بينها ما يحتوي على أسباب
النجاح • ومنطو على قواعد الفلاح • إذ غاية الفوز بالسعادة العظمى في التصديق بإعجاز كلام الله •
وغاية الوصول إلى الدولة الكبرى هو الإذعان بنبوة رسول الله • وقد صنف فيه كتاب تمزج بلطائفها
الأرواح • ولا كالشرح المشهور لتلخيص المفتاح • فإنه كتاب اعترف بسمو منزلته الحاسدون • وادعى
علو مرتبته المعاندون • وكيف لا وقد انطوى على زبدة نتائج أنظار المتقدمين • واحتوى على خلاصة
أبكار أفكار المتأخرين • وهو كالشمس لا يخفى قدره بكل مكان • ولذا سار بذكره الركبان • ولله در من قال

قال • وخير المقال • ما صنف لكشف في علم وما جمعوا • مثل المطول في ضبط وإيجاز • لو ادعى قصب
السبق صاحبه كفى به آية ودلت بإعجاز • وإني منذ حتى الشغف بالعروج إلى أقصى مدارج الفضائل •
على ارتضاع أخلاف تحقيقات الأواخر والأوائل • كنت حرك الهمة إلى استقصاء فوائده •
تلقى الرغبة في أن أوفي كيلي من فرائده • مائلا إلى استطلاع طلع بدائع رموزه • توق الغليل إلى
الصدا • مشتوقا إلى استكشاف كنه ودائع كنوزه • شوق العليل إلى العافية والشفاء •
شغوفا لاستنباط حقائقه بأفاديق المجهود • متخطيا في درك دقائقه كل حد من حد معهود
جايما حول حماه من طرفيها • إلى أن قرت منه مارية بقرطيها • فوقفت على غثه وسمينه
وعرفت ما يتلقف الملقي من يمينه • وقد كنت قديما علقت على بعض أبحاثه الحقة والبلاغة
وجا مما استفدته من الأفاضل • والتقطته من كلام الأوائل • أو سنح به الخاطر الفاتر
وسنح للنظر القاصر • فأفاض منصفو إخواني في الاستغراب فقالوا إن هذا لشيء عجاب
ووضعوا ما كتبته على الرأس والعين • ورأوا إتمامه على فرض العين • لكن لم أجد بعضهم إلا محركا
نشيطا • بل وجدته مستنشطا • لا نجز في شأنه • أو قصور في بيانه • كيف وإن البيان أما بو عده
منقضب حلوه ومره • بل لا أرى عليه طباع أبناء الزمان • من الميل إلى اللدد والعناد • وظهور
البغي بينهم والفساد • ولأن هذا العلم قد نضب ماؤه • وانتقض رواؤه • واتخذ ظهريا • وصار عليه
شيئا فريا • لم يبق من وطائد الأدمة لم نتكلم من أتم أوفى • ولا يرى في سكانه إلا حرب يبلج
بين الذين عهدتهم من سادة عرو وابن وأولئك الأقوام • عفت الديار وزال عنها أهلها فكأنهم
كأنهم أحلام • وكلما كررت المدافعة مرة أخرى • لاشتغالي بما هو أهم وأحرى • تواتر منهم الإلحاح في
السؤال • ولم يبق للمطل والمدافعة متسع ومجال • فأجبتهم إلى سؤالهم وتتابع الخطوب
يقتضي الإحجام • وأحدث في تحرير ما سنح لي وتوزع القلب يمنع الإقدام • والأمين من الأذكياء
من يمده • ولا أمن لأصحاب من يمنع ويرده • موفقا ما جمعت في قالب الحسن والكمال • موجها مقاصد الكتاب
التوجيه الذي هو السحر الحلال • في عالم التخييل والمقال • مستمدا من روحانية الأسلاف الكرام بوأهم
وإيانا دار السلام • مقتبسا من أنوارهم • مستضيئا من أشعة أقمارهم • كالبحر بعيه
السجادة • فضل عليه لأنه من مائه • وظني أن لا يعد هذا عيبا بين الأنام • فإنه ليس في أول رورة

كسرت في الاسلام • ولا اعرض من ملك القلم والمواد • في تحرير ما يقصد به الصلاح لا الفساد • على انه
خلو الزمان عن جدير بشقائق المهرة الاعلام • هو الذي جرأني على هذا المرام • وسيحمد العائص في لجة
السارح في ثبجه • ما اودعته من فرائد الفوائد • وتمهدت فيه من موائد العوائد • وان كان ذو عيب
في ريب خبيئات بحديث مثله • ويموت بغيظ في جهله • فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله
ذو الفضل العظيم • والمأمول من الاولياء المتحلين بحلي الانصاف • المتخلين عن رذيلتي البغي
والاعتساف • اذا عثروا على شيء زلت فيه القدم • او طغى به القلم • ان يستحضروا ان لكل جواد كبوة
ولكل صارم نبوة • وان من صنف فقد استهدف • و ذا من الذي يرضى سجاياه كلها كفى المرء
نبلا ان يعد معايبه • على اني اقول غطوني تغطيت عنهم • وان بحثوا عني ففيهم مباحث والمسؤول
من جناب الجلال الفياض لا رفع النوال ان ينفع به المحصلين • ويجعله ذخرا ليوم الدين • انه ولي
الحسنات ومفيض الخيرات وهو حسبي ونعم الوكيل • الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان
الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لاحتياج
ارادة معناه العرفي اعني القاء الخبر في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف وتحقيق
المعاني مسائل الفن الاول يحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي نذكره وانما حملها على انه الشيء هو هو بناء
على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع وسائر المبادي لاجل منها والبناء على جواز تبدل
علم المعاني بحسب الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسائل اذا لم يستنبط بعد فالعالم
بالمعاني بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسائل فاذا استنبط فالعالم به وبما سواه
هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقته باعتبار المحال فليحفظ وبدقائق البيان مسائل الفن الثاني
من دق الشيء صار دقيقا اي غامضا واصل الدقة ضد الغلظ وفي كلامه اشارة الى ان العلم
هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقال
رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقائق بالبيان ما سيأتي في مفتتح
الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه منه بمنزلة المركب من
المفرد فكان احق باسم الدقة منه فان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكر الفنين
الاخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة

علم المعاني

البلاغة على انه سيجيء ان بعضهم يسمي البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقائق
البيان اشارة اليهما معا واختيار الدقائق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب ولان
وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
فكان فيه زيادة اعتبار ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقائق المعاني الامور الثابتة
والمثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حق الشيء او حققته وبالبيان ما به يظهر
تلك الصور اعني المنطق المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اي
ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقائق اليه بيانية ثم جعل اسما لما يتبين كاللفظ
لما يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقائق المعاني اشارة الى استفاضة من الله تعالى والهام
دقائق البيان الى افاضة للطالبين فيناسب مفتتح التأليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص
الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث
دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي هي وان جاز هو
ايضا وذلك واضح • وخصصنا ببدائع الايادي وروائع الاحسان • الاصل في لفظ
الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال
خص المال بزيد اي المال له دون غيره لكن الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني
الخاصة وهو المراد ههنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى
التمييز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والبدائع جمع بديعة بمعنى
غريبة والايادي جمع الايدي جمع يد وهي الجارحة المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل
اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وقيل مشترك بينهما وما قيل ان
اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصل يد يدي وما كان
على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشائع استعمال الايادي في النعمة والايدي في الاعضاء وبه
قطع ابو عمرو بن العلاء وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي صارت حقيقة
عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروائع جمع رائعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال
راعني الشيء اعجبني او من الريع وهو النماء والزيادة وكانه مبني على تأويل كل احسان بالعطية كما

وودحه التبس لايتة ان اريد بالمضاف جميع ادم او ابراهيم او اسمعيل عليهم السلام بيانية ان قصد المبالغة
تلالاء اي لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح
معروف والحق على انه صيغة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على ذلك ايضا
لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت
حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله اصلا
في التحقيق فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية
الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار
الحكم الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة
اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم لكن كمال
وضوحه انما هو بروايات الال والاصحاب وآرائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في الكلام
من الاستعارة المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل راكبها الى
المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة وللغرة ما يلائم معناها الحقيقي اعني التلالؤ والاثر
الاضاءة والدين وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات
يضاف الى الله تعالى لصدوره عنه سبحانه والى النبي عم لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له
كذا ذكره الشارح في شرح تلخيص الجامع والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى جمع دجية
وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل والمعان الاضاءة والنور
كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله
تع وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي
والنور ضوء عرضي وقد يقال ينبغي ان يكون اقوى على الاطلاق لقوله تع الله نور السموات
والارض الاية وانت خبير بان هذا بان هذا انما يتم اذا لم يعين من النور في الاية الكريمة المنور
وقد حمله اهل التفسير على هذا واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به البارئ
تعالى وفي تفسير القاضي ان اليقين اتقان بنفي الشك والشبهة بالاستدلال وفيه بحث اذ يشكل
بقوله لترونها عين اليقين وبالجملة المشاهدة اعلى مراتب اليقين ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة

5

الفقرة ايضا من اللطائف المذكورة في الاولى فتأمل واستخرج وبعد من الظروف الزمانية
المقطوعة عن الاضافة منويا حذف منها ما وجعل الواو مكانه رونقا للاختصار مع الربط
الصوري ولهذا لزم الفاء بعده والعامل في الظرف جزاء المقدر او الفاء على توهم
اما والعامل فيه ما يفهم من السياق من مثل اقول او اعلم واحق بمعنى اليق والاستيجاب
الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات
والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات وادراك المركبات والبسائط او
العطف تفسيري والتصدي للشيء بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة
ما يتبعه اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام فان قلت كيف
جاز عطف التصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي وهو
خبر عن المعطوف عليه اعني احق الفضائل قلت بل كل من الخبرين عن المتعاطفين خبر عن كل
من الذين اخبر عنهما ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان
القصد في الظ لما انه الا ليس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح
في شرح الكشاف هو نظير قولك زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه
لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من اعتبار التقديم والتاخير وردّه الشريف بانه اذا
اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله
تاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك لاعتبار النسبة الى التوزيع
الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا
الاعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون
المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل البتة ام لا والاول هو المسمى
بالصناعة في عرف العامة وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة
والنكت جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتأثيرها في النفوس من نكت في الارض
اذا ضرب فاثر فيها بقضيب ونحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة
له غالبا ويقال لها اللطيفة اذا كان تأثيرها في النفس بحيث يورث نوع انبساط

لاسيما علم البيان لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ولفظا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله
سوى او سي والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما
في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان
او مرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة صفة ان جعلت موصوفة
والاول اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي
على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل في نحو لاسيما زيد وعلى الوجهين
فحركة سي اعراب لانه مضاف او منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة
لان ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء
في الوجهين لعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وتوهم من لان سي وعلى التقادير خبر لا
محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلي بحقائقه
احق بالتقديم من التحلي بحقائق غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من
غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة لا يجوز وجوابه ان يقدر ما نكرة موصوفة واما
الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قائم من ان ارتفاع الخبر
بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا
مع انها مرادة وهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ
لكن ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب
وقد يحذف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء مقام لاسيما والواو التي
تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل اعتراضية ذكره الرضي
وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عد بعضهم من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما
قبلها من اولوية بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف
ما بعد لاسيما وينقل من معناه الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه
مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولاسيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا
حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في

6

في زيد شجاع لاسيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر
كانه قيل لاسيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قبله في كثير الا ان المجيء
اكثر ثم المراد بعلم البيان ما والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القرآن
على ما سيأتي تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات حسب ما تقتضيه العقل
فانه كشاف اه يحتمل ان يكون تفصيلا للصفة السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم
القرآن ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا
في العبارة فكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عارف ولا يخفى ركاكته واجيب
بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاستدلال فالحاصل ان علم البيان المطلع
احسن لانه موصوف بذلك في كل ما هو كذلك فهو حسن لتلك الصفة رائق معجب وهو
صفة لكشاف وكونه خبرا بعد خبر على تقدير كون قوله فانه كشاف تعليلا لما قبله بعيد جدا من جهة
المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رائق علة لما قبله والثاني ويخ اللفة من الاول وهو النفر
فالتضعيف للتعدية او من الايالة وهو الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد به صرف اللفظ
الى ما له والتفسير مقلوب من التسفير وهو الكشف قال الراغب الاول لابراز المعقول والثاني
لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني
القرآن اما بالنقل عن النبي عم او عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وهو التفسير واما
بحسب القواعد العربية وهو التأويل وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية
خارج عن القسمين اذ لا بالنقل ولا بحسب القواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله
تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحته المحالات
في الكواشي التأويل ما يتعلق بالدراية وعليه اخر كلام الرازي والشارح في شرحه
للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان يكون التفسير قد يكون انزل اذ الرواية غالبا
بالآحاد والتأويل بالصرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع
ويمكن ان يجاب بانه لما كان الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسيرا
لانها طريق كشف المعلوم وسببه وان لم يحصل العلم بمروي له واما الصرف عن الظاهر فيسمى

من هو حيث هو طريق العلم كذا في تفسير الفاتحة للجد وحاصله ان التسمية بالتفسير والتأويل
ناظرة الى طريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير انزل من التأويل
وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتأويل بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا خفيا
والتأويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقائق الى التأويل على هذا اظهر واعترض
عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الاول لمعنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رواية فيه خارج
عن التعيين والجواب ان المنقسم اليهما هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبين تحصيل
الحاصل وذلك منحصر في التعيين فانه عال تبيان مصدر باق على الشذوذ اذ القياس
فتح التاء ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان
يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقرب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان ولكانه
مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي اذ هو فيما بين لفظين من جنس
واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخصر
من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظائره وانما
اختار صيغة المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان
وكذا نظائره بل هي باقية على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب
من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القرائن لمجيئها على نهج التقدير والمراد
بالدلائل لاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القرآن والمعالم جمع معلم
وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب العلامة
على الشيء وكونه ايضاحا لمعالم الايجاز بيانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل
كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة وامثاله والمراد بآثار الفصاحة الاطناب والمساواة او ما يعمهما
وغيرهما مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص تلخيص
غوامض مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال لخصت
القول اذا اقتصرت فيه واختصرت ما يحتاج اليه قيل وهذا التفسير احسن واضافة المشكل الى
الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف الغوامض

الغوامض اليه مع اتحادهما في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال حذف الاضافة تنبيه على المبالغة
في الاشكال كما ان في امثاله من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة في الخيارية والمعضل من
اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى او اعضلني فلان اي اعياني امره يتعدى ولا يتعدى
والغوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء وانما عداه ههنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والزوايا
جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع عليها في كتاب الله من الدقائق والاسرار
باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب له ولا يخفى لفظ التقريب عن الاشارة الى ذلك قوله علاوة
كما فيه تاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار
ضوءا وضوءا واضاءت مثله واضاءته يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج
والمراد به ههنا القوة العاقلة او الحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله الى انوار التأويل
متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التأدي والافضاء او بمقدر اي المصباح الموصل اذ يجوز
حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى انوار التأويل
مظلما محتاجا الى مصباح مضيء يهتدى به اليها مناسب لاضافة الدقائق اليه فيما سبق الآثار
الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود الى الماء والالتهاب التوقد
والاكباد جمع الكبد والكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار
متعلق بالالتهاب لتضمينه معنى الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خلاصة كل شيء وصفا
اي كثر وتم والاظهر ان المراد بآثار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها
لا المعاني الوضعية فقط وهي في الاصل بقايا من رسم الشيء وكثرتها بهذا العلم بالنظر
الينا عذب اي طاب والعباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل
انواعه كالمحكم والمفسر والنص والظاهر والخفي والمجمل والمتشابه وغيرها وبحار الاساليب
كالجين الماء والصفاء بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف في الفقرتين
اضافي بالقياس الى سائر العلوم لا يدرك الواصف المطري البيت اعتذار عن الاقتصار
في مدح الفن على هذا القدر والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح واصله
الطراق لان الممدوح يتزين بمدح المادح فيظهر في وجهه طرائق والخصائص جمع خصيصة

وهي الفضيلة والسبق التقدم وما في ما وصفنا مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فيقول اعجبني ما يفعل ولا تقول اعجبني ما يخرج غلط يشهد به تتبع كتاب المجيد او موصولة بتقدير به ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابي بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله تع واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه بل مبني على انه عايد الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي للمصاحبة مثل قوله تع فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم الا في وصفا للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضائله وان كان متناهيا في كل وصف الى اخوان وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في حسن القرائن ايضا من اللطائف البيانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف وثم للاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي الخ عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تع ثم انتم هؤلاء خلقا اخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق على ما هو الظاهر والمعطوف لا يصلح لذلك فالتحقيق انه عطف القصة على القصة والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله لكونه اه وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير كالعظماء جمع عظيم على الشذوذ لان فعيلا بمعنى المفعول بابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى وقد شذ قتلاء واسراء صرح به في المفصل والاسير من الاسار وهو القد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير وماسور والجمع اسرى واسارى ويقال اسرت هذا اي بقده ثم استعمل في معنى بكله لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسره من افعال المقاربة يقال طفق يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس كذا في شرح الرضي والتعاطي التناول اعني الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لاحاطتهم والتوشيح الاحكام والتشديد التوشيح للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل

تفصيل لحديث الوقوع في ايدي اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لان موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تع ونادى نوح ربه فقال الاية يحومون اي يدورون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا او صفة لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توشيح فاجاب به فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما ستطلع في بحث الفصل والوصل ولهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما ستطلع في بحث الفصل والوصل ولهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد بناء على ان سائلا لو سال لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله عن قيل وقال وعن اضاعة المال ... فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كان عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلام ودورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة من العرى وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق واما الحبل المذكور هو الربق على وزن الرفع ثم ربقة كلجين الماء او مكنية او تخييلية بان شبه التقليد بشخص له ربق تشد بها بهيمة يسرح اي يرعى وتفسير يسرح ههنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها الى الرعي ثم قد يجي السرح متعديا لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة وهي السواد الا

للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقصرون
على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقائق فناسب المقصود وهو المبالغة في الذم
ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقائق التعقل في ضمائرهم آب عنه اذ لا يخفى ان مآل خروجهم
عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على
تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والفكر يعلمون الحقائق علم يقين كانهم يعاينوها بابصار
ولا يبعد ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره ذلك القائل فتامل والغشاوة بالحركات الثلث
في الغين المعجمة الغطاء وبفتح العين المهملة من العشا بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار
بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية والتعصب من العصبة بمعنى الحماية
التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصائر جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في
الرأس شبهها بالمرايا او بابصار رهم حال بينها وبين مدركاتها حائل فاثبت لها الغشاوة
والانطباع الانتقاش من الضرب في الاصل بخفية الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب
كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالك بعثتها للتجارة واللجاج التمادي
في الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة في الصحاح عاند معاندة
وعنادا عارضه وجل الشيء معظمه والصناعة الحرفة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح
والرشاد خلاف الغي وهيهات اي اذا كان حالهم ما ذكر بعد تنبههم وهو اسم فعل يجوز
في اخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعها
قوله فهيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق مواصل وما نقل صاحب الموصل
عن الشيخ عدم استعماله الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو فان الجواد
قد يكبو والصارم قد ينبو قالوا المفتوحة الاخر مفردة وتاؤها للتأنيث كغرفة
ولذلك تقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والثانية مقلوبة عن ياء لان اصلها هيهية من المضاعف
كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات فحذف اللام والوقف عليها بالتاء
كما في مسلمات والرمز في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصفه بالدقة
في الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شاءت شائه اذا قصدت قصده فسمي الامر

9

الامر الذي واحده الامور تسمية للمفعول به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته بالامر
كذلك فانه مما يؤمر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد
بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثار
او على الواو في قوله والتفطن ليفيد عموم النفي كما ذكر في قوله تع ولا تطع منهم اثما او كفورا انما
بعد ما قضيت من حيث تضيف في الفن والانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة
بنفسه وتقديم الجملة بان لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه والاجل
من الاجالة وهي الارادة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح بالكسر
وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايثارها على السهام مناسب لما سلف من
فضائل الفن لاشعاره بان التمام بهذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف
اليه المشبه به او شبهه بذي سهام فاثبت له ولها الاجالة كناية وتخييلا وترشيحا والهمة اسم
لقصد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل من هممت الشيء اهمه هما
اذا قصدته والارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والمسلك شبه الكمال
بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء والنوط التعلق وزعم الحد والشغف من شغفه الحب اي احرق
قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيس هذا يدل على ان
الشغف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب على الفعل بالسكون والفعول بالضم الا شغوف
لكن المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحرص والترحل الانتقال وكذا الرحلة والارتحال
وخوارزم في الاصل مملكة موقوفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككاث وخيوق ونحوهما
والجرجانية منسوبة الى الجرجان بلدة فيها يقال لها ارگنج وهي التي قد اشتهرت الان بخوارزم
وفي خراسان بلد اسمه ايضا جرجان بناه يزيد بن المهلب بن ابي صفرة فاضافة الجرجانية
الى خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والحط المنزل من الحط وهو الالقاء والرحال جمع
الرحل وهي مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما في الترحل والرحال من صنعة
الاشتقاق والخيم موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبوائق جمع بائقة وهي
الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوائق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل

خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحدث بالليل والتحرز منها اصعب ولهذا
قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس تثنية الحدث بمعنى الليل
والنهار كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما شمرت معطوف على قدر
اى نزلت بهما فشمرت يقال شمر ازاره اى رفع والجد الاجتهاد في الامور تقول منه
جد في الامور يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية تخييلية وشمرت ترشيح
وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى افتناء متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل
اى شمرت عن ساق الجد مايلا الى افتناء او ملت مشمرا عن ساق الجد الى افتناء وتعلقه بالجد
جائز ايضا بتضمنه معنى الميل الافتناء الاكتساب والذخاير جمع ذخيرة وهي ما يدخر
لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والاقتلاذ الاقتطاع والاناسي جمع انسان
العين وهو المثال الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف
القياس صرفت اى بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عمر في الحائض تقعد شطر
عمرها على تسمية البعض شطرا توسعا في الكلام كذا في الراموز وفي اراجع اشارة الى
ان الرجوع من الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين
الترمذي وعلاء الدين السغناقي وبهاء الدين الحلوائي والجوز الجمع والقصب جمع القصبة
والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة في اخر
الميدان فمن اخذه بعد فرسه يعد سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية
عن الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما نصب
على الظرفية وما لتاكيد معنى الكثرة والعامل فيه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على
المصدر اى يختلج حينا كثيرا اى مخالجة كثيرة يختلج مفاعلة بمعنى الفعل كسافرت من خلجه
خلجا اذا جذبه والمراد انه كان اطلاعه على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح بضايره
بحيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه الظاهر اى ينازع كان في ما ذكره بحركة وما
وما عاناه من شدائد الزمان يثبطه في الراموز خالج قلبي امر اى نازعني منه فكر فعلى هذا
الوجه يجب ان الشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد يفسر المخالجة بالتحرك والاضطراب فح

بالتحرك

في قلبي فاعل يخالج وان الشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اذ يجوز حذف في في الظرف المجازي
او يكون احدهما مفعول يخالج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا والمنسوب صفة الكتاب
او صفة تلخيص والامام الذي يقتدى به والجمع ائمة ايضا ذكره في القاموس نظيره هجان
فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى وجعلنا للمتقين اماما تحمل
لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل اءممة على وزن افعلة والتعمق ما يعمد عليه والقدوة
بضم القاف وكسره من يقتدى به والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال
وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام وقد يكسر الميم قال البكري سميت بدماشق بن نمرود بن كنعان
فانه هو الذي بناها وقيل بناها غلام ابراهيم الخليل صلوات الله وكان حبشيا وهبه له
نمرود بن كنعان حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماها به وقيل غير ذلك والله اعلم
والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر وغفرانه
تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تعالى غطاه حفظا له والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة و
وقيل الفردوس في الاصل البستان الذي يجمع الكرم والنخل والمراد هاهنا على درجات الجنان و
والجنان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب يسمي النخيل جنة قيل المراد بالاصول الدلائل على
ان الاصل ما يبتنى عليه الشيء وبالقواعد المسائل والترادف ظاهر حاويا جامعا والعوائد جمع عائدة
وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه اى جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال
والانطواء مطاوع يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات بعد قوله
مختصرا اما اوصاف متوالية واحوال مترادفة او متداخلة والمخايل جمع مخيلة وهي ما يوقع في الخيال يعني
به الامارات والسحر الاخذ وكل ما لطف ودق ماخذه فهو سحر والبيت للوطواط اوله كتابك صدر
الدين يحكي حديقة ۰ مكللة الاطراف باللطف والبر ۰ والروض جمع روضة وقد سبق بيانها
والمنن جمع منة وهي العط والعقد بالكسر القلادة والدرر جمع درة وقد يجمع على درر ودرات
وكان يعوقني معطوف على كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان اشرحه والتعطيل التوقيف
والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اى تعرف
والمراد بها العلماء او المدارس او الكتب والمصادر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر الموارد

جمع المصدر

المعلمون والمتعلمون ومراسم الشيء محال آثاره عفت اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع
من اثار الدار اشفقا اي شرفت وقربت وشموس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي
العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والتحول ضد الشهرة
تلهف على الشيء اذا تحسر والانزواء الانحياز والتأسف اظهار الحزن والاذكياء جمع الذكي
من الذكاء وهي حدة الفؤاد وهكذا مذهب الزمان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل
والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر قديم ودروس الاثر محاؤه وانمحاؤه يقال
درس الرسم ودرسه الريح يتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان
وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسره جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر
انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر وتوطين ان المذكور بيت من ابيات
الحماسة من قصيدة لرجل من بني اسد يرثي بها اخاه مطلعها • ابعدت من يومك الفرار فما •
جاوزت حيث انتهى بك القدر • ليس فيه صفو ولا كدر • فهكذا يذهب الزمان ويفنى • العلم
ويدرس الاثر • فالظاهر ان الشارح قصد التضمين لكن لما رأيته استدرك ما سبق لاشعاره
بعدم الاقدام على الشرح واورد عليه انه مناف لما سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمعاد والبلوى
والجواب مستغن عن البيان والتوفير التمام والتكثير والرغبة في الشيء الارادة المقارنة للرضا ورغب
في الشيء بالكسر اراده لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه وكان تعديته بعلى لما
معنى الاستعلاء واستواء اعناقهم تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية وتخييل
والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذي هو ضد
التفصيل وانما سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض
لا بتفصيلها ولو قال بجملة وتفصيله لكان انسب بقوله وتحصيله حوموا على البناء للمفعول
اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير وتنحية اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى
المطلوب والستر الذي يكتم واراد بالرموز والاسرار المطوية النكات المنطوية فيه
اذ لم يقع عليه الترجمان والخرائد جمع خريدة وهي الخبيئة من النساء وفي الاساس الخريدة العذراء ولؤلؤ
خريدة لم يثقب شبه بها المسائل المشكلة في الاستتار والتركيب في احتمال الوجهين مثل قول

قول المص فيما بعد عن وجوه الاعجاز استارها ويجيء من الشارح بيان ترك الاستيناف وجمع
الفعل المسند الى ضمير البعض المبعض في المواضع ميل الى المعنى كما في قوله تعالى وكل في فلك
يسبحون والمقال مصدر من قال والحال والحالة واحدة احوال الشيء وحالاته طرائقه الطرائق
جمع طريقة ولها معان كثيرة والظاهر انها هنا بمعنى المذهب ولو قال طرقه حتى يكون جمع
طريق وهي تذكر وتؤنث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة المراد بطرائقه الفاظه وعباراته
الموصلة الى المعاني وسلوكها خاصا والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا الا الظاهر ان يقال
فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا
من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست استلبت جواب لما والاثناء جمع
ثني واثناء الشيء تضاعيفه وثني الجبل والوادي منعطفهما وتقول انفذت هذا ثني كتابي
اي في طيه والفرص جمع فرصة وهي النوبة وما في ما الجرع مصدرية وتجرعه اي شربه
شيئا فشيئا وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل يستعمل اي يدل على ان اصل الفعل حصل مرة
بعد اخرى يعتبر في كل منها التدرج وفي المصادر التجرع فرو خوردن خشم وآنچه بدان ماند
والغصص جمع غصة وهي الشجي على كل شيء يتوقف في الحلق ولا ينحدر والاقتحام الدخول
والسهر الارق وهو ضد النوم وموارد السهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز
وتحمل الامها معظمه ولجج الافكار ركلجين الماء والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفرائد الفكر نتائجه
الشبيهة بالدرر الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى والنظر في المشهور مرادف للفكر وقيل
الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات
الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد
بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف
الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة واللام في لقد تناهيت موطئة للقسم والتناهي
البلوغ الى النهاية جرد هنا لجزء معناه اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع اذ الكلام من
باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التأكيد كما في قولهم ابصرت بعيني واصغيت اليه باذني
وامثالها والتصفح النظر في الصفحات والغاية مدى الشيء والجمع غاي والطاقة الوسع ثم جمعت

عطف على اختلست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اى الفراغ
عن اختلاس الغوص وتجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز
في مثله الفاء نظرا الى تعقب اول اجزائه كقوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان الاخضرار يتبدى بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة فبالنظر الى الابتداء
يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم ذللت اى لينت من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب
جمع صعب وهو نقيض الذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما يصعب والابية فعيلة من الاباء
بمعنى ممتنعة والاضافة في ذخاير كنوزه بيانية والكنز المال المدفون فالخفية صفة كاشفة
والمراد بذخائر كنوزه معانيه كما ان المراد بطرائق الوصول الفاظه وهي نفيس يرغب فيه
ونفس نفاسة ونفاسا صار مرغوبا وبابه ظرف والتوشيح في الاصل لبس الوشاح وهو
شئ يتخذ من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقها وكشحيها يستعمل في
التزيين مطلقا سمحت جادت والفقر جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر المترتبة المنتظمة
بها الضلوع من الجانبين وهي ايضا حلي يصاغ على خرزات الظهر يطلق على اجود بيت
في القصيدة واجود قرينة في الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر في حسن الانتظام ومن عباب بحر
ومحضه ومن ينبوعه وهو خاطره الوقاد السيال ومن ذهب التحقيق تمسكت اعتصمت والعدل(?)
خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف كأنه التسوية واعطاء النصف والتجنب
التباعد ومفعوله مذهب والبغي التعدي والاعتساف المشي على غير الطريق والايماء الاشارة
الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب زل في الطبع اى زلق الاخذين ان عادى(?)
والتأسي الاقتداء حظروا على بناء المفعول اى منعوا وتحقيق الواجبات من قبيل الحذف
والايصال اى من تحقيقها او على البناء للفاعل اى حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت
اى ما وجبت والسنة الطريقة والمضاف محذوف اى سلوك سنتهم والمراد منه عدم فرض سلوك
سنتهم تحريمه بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اى يبغضه ولا اعلم
في البلد من فلان اى هو اعلم من كل من فيه ثم في الجمع بين الرفض والسنة والجماعة
والفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة النظير مع الايهام وحين ظرف مضاف الى ما بعده

12

الى ما بعده عامله رماني والجملة عطف على جمعت فان قلت اين العائد الى حين في الجملة
المضاف اليها قلت هي لا يحتاج الى الرابط لكونها مؤولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي
واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان فنادر فهذا الحكم خفي على
اكثر النحاة فالصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده
صفة له وغير اجمع وما يتصرف منه في باب التأكيد فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد واما
قولهم جاء اليوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس
والمعنى جاؤا بجماعتهم كذا في مغني اللبيب ورماني الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء
المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني
وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم والغشاء الغطاء وكذا الغشوة بالحركات الثلث في الغين
المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهي السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها
وقد تجمع على انبال والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رماني وثانيا فؤادي
ايماء الى ان المرمي بالحوادث ظاهرا وهو الشخص يكون المصاب حقيقة هو القلب وفي اختيار
اذا في اذا اصابتني ايذان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على اسهم لاقامة الوزن و
الواقع فالا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديدة السهم والسيف والسكين
والرمح وبعد البيتين المذكورين وهان فما ابالي بالرزايا لاني ما انتفعت بان ابالي وذلك
اى الرمي المذكور والتوارد والتعاقب تفاقم الامر عظم والعشائر جمع عشيرة وهي القبيلة
واللام بدل من المضاف اليه اى عشائري واخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها
ببعض والتميمة التعويذة التي تجعل في عنق الصبي وحلها كناية في تلك الديار عن اوان
وقت الشباب والاول نقيض الاخر واصله اوءل على وزن افعل مهموز الاوسط قلبت
الهمزة واوا وادغم على غير القياس يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اوائل واوول
من أول قلبت همزته واوا وادغمت وقال قوم ووول على وزن فوعل قلبت واو الاولى
همزة وانما لم تجمع على اواول لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة اول ارض معطوف
على ديار وجلدي مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه اياه الوقف على ان الظاهر ان

ان المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدي • وهو حب بلاد الله ما بين صارة الى
غضوان ان تسح سحابها • بلاد بها نيطت على تمائمي • واول ارض مس جلدي ترابها •
فالباء مرفوعة حذرا من الاقواء فترابها مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده
هناك فلقد جرد في موقع التعليل لما سبق واللام لتوطئة القسم وتجربة الشيء انتقاده والاهلات
كالاهلات جمع اهلة بمعنى الاهل زادوا الياء فيها على خلاف القياس وكانه جمع اهلات كذا
في الموصل والعدوان الظلم والابادة الاهلاك لم يدع اي لم يترك من ودع يدع ودعا
وما زعمت الادباء من ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي هو
افصح العرب وقد روي عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما عليه السلام قال لينتهين اقوام عن ودعهم
الجمعات او ليختمن على قلوبهم اي عن تركهم اياه وقال الشاعر ليت شعري عن اميري ما الذي
غاله في الحب حتى ودعه • وعن عروة ومجاهد رضي الله عنهما انهما قرآ ما ودعك بالتخفيف في الاساس
الدمنة هي البقعة التي سودها اهلها وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس
وما سودوا وام اوفى اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن ابي سلمى وهو قوله امن ام اوفى
دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم • اي من منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب
سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرها او من اثار ربها وحذف التاء
من تكلم قياس اتاه نحو بك الحليم فليلوز نحوها لان التاء كان اذا حرك حرك به والحرف لطاقة
بلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث على تاويل البقعة او لانه منقول عن الفعل اي قولهم
بلدح اذا اخلف في الوعد عجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف
المهزول وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان
والعرب تبني الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل
لا يدخله الهاء ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكنه ببلدح قوم عجفى واول من تكلم بها
بيهس الملقب بنعامة لما راى قومه في خصب واهله في شدة كان لم يكن اه تضمين انه البيت
لعمرو بن الحارث الجرهمي قاله تحزنا بعد ما نفي مع عشيرته من مكة شرفها الله الى اليمن كما
اشار اليه في قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت • نطوف بذلك البيت والخير ظاهر • فاخرجنا

• فاخرجنا منها المليك بقدرة • كذلك يا للناس تجري المقادر • بل نحن كنا اهلها فابادنا •
صروف الليالي والجدود العواثر • والحجون بفتح الحاء جبل بمكة في حضيضها مقبرتها والصفا
معروف في معنى البيت كان لم يكن بين اجزائه منتهية الى الصفا ما يونسه ولم يتحدث بالليل
فيه متحدث وكان من عادة العرب السمر اي الحديث بالليل ولهذا اختص السامر بالذكر والهجران
ضد الوصل يقال هجره هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب
نصر وضرب والعناكب جمع العنكبوت بحذف التاء كما هو القاعدة في جمع الخماسي على فعالل
كما يقال في جمع فرزدق فرازد على راي ونسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة
او للمفعول كما قال الشارح في اواخر مباحث التنبيه والا منسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير
المضاف اي بيوت العناكب والحمل على المبالغة ثم نسج العنكبوت على الشيء كناية عن المهجورية
حجابا مستورا اي ذا ستر كما يقال سيل مفعم اي ذو افعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب
هو من دونه حجاب وحجب فهو مستور بغيره او حجاب يستر ان يبصر فكيف يبصر المحتجب والمشتكى
الشكاية وتقديم الى تنديم للحصر واختار في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان ان ايماء
الى ان الاول مقطوعة والثاني مشكوك فيه ثم الجاته معطوف على ما ني او على طرحت ثم
للتراخي والالجاء الاضطرار فرط الاملاق كثرة الفاقة والبال القلب وضيقه كناية عن السؤال
واللفظ الرمي دفع اي مكان مرفوع الى خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء
الى انتقاله من ارض الى ارض اضطرارا ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع
والخفض الخت من تحت الجمل فاستناخ اي ابركها فبرك فالمفعول اما محذوف او متروك
مراد به مجرد الاقامة والمحروسة المحفوظة وهراة بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان حماها
اي حفظها والافات جمع افة وهي الداهية تقع على المفرد والمثنى ومن في منها تجريدية كما في رايت
من زيد اسدا او المراد من جهتها او فيها وفي الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم
جيء به للمدح لا لايضاح المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التوفيق كما يفهم من كلام
الزمخشري في قوله تعالى من ماء صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين بدل منها ان اشترط
فيه ذلك عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري في الآيتين والحق انه يشترط

صرح به الثقات والطيب خلاف الخبيث وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم ونقيض
اللوم ووصف المقام به مجازي اي كريم اهله كما في الكتاب الحكيم ومن كرمت الارض اذا زكى
زرعها والصفة المشبهة تجئ ابدا من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازما بالنقل
الى فعل بالضم كما في رحيم ورحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن البركة
سطعت اي ارتفعت خمدت النار من باب فهم ودخل سكن لهبها ولم يطفأ جمرها والنيران
جمع نار كما في نور ونور ونوران لان النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك
طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهل كالمجيء لما ووجه الشبه الاهلاك ظل اي صار والظل
معروف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة وتفلح الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف
شبه الملك بشجرة واثبت لها الظل وللظل الامتداد مكنية وتخييلا وترشيحا واللواء الراية
والشرع في اللغة الاظهار والمراد به ههنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي عم والعز
اي بالغلبة اما حال عن لواء او متعلق بمعقود اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو
الرجوع والعود بالضم الخشب وجمعه عيدان واعواد والعود ايضا الذي يتبخر به ويقال للعطر
والذي يضرب به والعظم في الاصل اللسان والرواء بالضم المنظر الحسن والغض اي عاد ومنه
ايضا ونظم على البناء للمفعول اي جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد
وكل من معنييه جائز الارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل
لا من الوصول والبتات القطع وارتعوا بالعين المهملة اي اخذوا ربعهم اي منزلهم ودارهم
او اكلوا التربيع او اقاموا في التربيع ويروى ارتفقوا تعالى من فوق اي اكلوا ما شاؤوا
من فوقهم رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت قال انا بغية تحملتني امركم وتركته كذي العر
يكوى غيره وهو راتع ويروى ان النسخة الموقوفة على المصنف ارتبعوا بالغين المعجمة من ربغ
فلان ابله اذا تركها ترد الما كيف شاءت والعيا من جمع بغي والدولة اسم لما يتداول بايدي
الناس يكون مرة لهذا ومرة لذلك والسلطان الوالي من السلاطة وهي القهر ظل قيل وجه
الشبه ان ظل الشيء ما يناسبه في الجملة ويحكي عنه والسلطان كذلك فانه ينتظم بوجوده
مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجود الحق سبحانه ولان الظل ينتفع به وملتجأ اليه عند

14

عند احتواء الحر كذلك السلطان ينتفع به ويلتجأ اليه عند اضطرام شرر الشر والرقاب جمع رقبة
وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات وارقب وقد يطلق الرقبة على ذات
المملوك ونحوه والامم جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة
والحامي قد مر تفسيره والمزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب والتقوية بمعنى المستقيمة والبسط
من البسط وهو التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش وجمعه مهد ومهد بضمتين والاساس اصل
البناء والجور الميل عن الحق والوالي المالك من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليته
وبالفتح مصدر والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة والسرادق
واحد السرادقات وهي التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق وامتثل
امره احتذاه وعمل على مثاله ونص القران والسنة ما دل ظاهر لفظها عليه من الاحكام وقد يطلق
على نفس النظم والاضافة على الاول لامية وعلى الثاني بيانية والطوية الضمير والكلمة مشتق من
الكلم وهو التاثير سمي اللفظ بها لانه يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وحزنا
وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات
السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين
وسكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القران كله على ما عليه المتقدمون
من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللباب واعلاء كلمات الله تعالى تنفيذ احكامها
والرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب ونزل
عليه جبرئيل عم وامره بالتبليغ والنبي اعم وقد يراد به القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله
تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله عم الايمان ان تؤمن
بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان الاكتفاء
بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا
لهم خليفة خبر مبتدا محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف غيره في امر من
الامور اي قام مقامه وسد مسده يخلفه بالضم والخليفى بكسر الخاء المعجمة وتشديد اللام مبالغة
فيها لا نعرفها كما يتوهم من كلام الصحاح ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والتاء للنقل من

من الوصفية اي الاسمية او للتأنيث بتقدير الموصوف مؤنثا اي نفس خليفة في الصحاح الخليفة
السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء
محمول على اسقاط بناء على انه لا يقع الا على مذكر والتفصيلة بالتاء ولا يجمع على فعلاء ملك
اي تصرف والسطوة المرة من سطا به يسطو اي قهره بالبطش والجمع سطوات وايثار
المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية في تملك الافاق واسناد ملك
الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل او الله تعالى وتقدس
وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع مبتدا واسم كان مستتر
راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية واية تأنيث اي والتنوين عوض عن المضاف
اليه والمعنى اية طريق سلك اي ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله
والالف في سلك للاشباع والذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وذراه
اي في كنفه والرواية في العالمون كسر اللام لا فتحه كما ترى الجحجح في موقع المصدر اي حوما
مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حومان العالمين حول ذرى الخليفة برؤية الجحجح
معتركا لعدم الجامع فما هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلي الكاف
بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في حيزها فالمعنى ههنا مثل حومان الحاج حول البيت ووقت
رؤيتهم معتركين ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يتأتى منه الرؤية كما ذكر في قوله
تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا والجحجح جمع الحاج كالحجيج بالضم والحاج والحج في اللغة
القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية
بمعنى العلم وحال من مفعوله الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول
معتركة اي معتركين لاسناده الى ضمير الجحجح فالوجه ان يقدر الموصوف اي قوما معتركا
ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر او يجعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من بيت
الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اي يعترك اعتراكا ولم يحتج الى ما ذكر والنسيم الريح
الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم رضى
كلجين الماء وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء

اعطاء نضارته بافاضة الخيرات الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء
وخبره هلك والكافح في المستقبل الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به المعارض
واللظى نار والباء سببية ومتعلقة بهلك ومن سخط اي عدم رضاه مستقر في موقع الصفة
للظى لا لغو متعلق بها والالف في هلكا كما في سلكا والمشهور ان هلك من باب ضرب
لكن ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك
بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة ابى يابى وذكر في اخر الاحقاف انه قرأ فهل
يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك واطار العصفور من
الذرع والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح وفي الكشاف الصاعقة قصف رعد ينقض
معها شقة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته والاول هو المناسب ههنا والسماك اسم لكوكبين
احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر ليس من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف
متعلق بسمك اي ارتفع وقد يجيء بمعنى رفع كما في قوله ان الذي سمك السماء بنى لنا البيت فعلى
الاول سمك مبني للفاعل وعلى الثاني مبني للمفعول او للفاعل بان يكون لواء الشرع منصوبا
على المفعولية وصادف الرشد اي وجد الطريق المستقيم والغي خلاف الرشد والانهماك اللجاج
واللجاج في الامر والجملة في محل الجر صفة لمعتقد قرير العين اي ذات قرة والقرة بالضم بالهاء والبرد
البرودة يقال منه قرت به عينا بالفتح وبالكسر قرة وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت
عينه تقر وتقر بالفتح والكسر قيل هو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة
جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان اضافة القرة الى العين على هذا الوجه بعيد جدا والاظهر
انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين
وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقري عينا وقيل معناه
صارت عينه ذات قرار مستقرة لا يضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يحييه ويقيم شعائره
كما ينبغي والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر والاقبال
نقيض الادبار والاقبال الدولة والبخت والظرف متعلق بمتمسك اي متشبثا والضمير علا راجع
الى الخليفة اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاعه الى الدين تفكيك لتعين رجوع الضمير

في المعطوف اعني فاصبح الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلو لانه في المكان بل من العلاء وهو في الشرف
قال الحطيئة يمدح عيينة بن حصن حيث غزا ابني عامر فادرك ثارا بنيه مالك الذي قتلوه و
وباع بنيه بعضهم بخشارة وبعت لذبيان العلاء بمالك اي اشتريت بقومك الشرف بابنك
والمضارع من الماضي يعلى كما انه من الاول يعلو لكن القياس وان شايع في الماضي على بالكسر وكان
على يعلى من التداخل وعلى لغة من يقول في بقي بقى يدعوه الورى خبر ثان جعل بمعنى صار او كان
او حال ان كان بمعنى دخل في الصباح وريثما فتحوا اريث ظرف لغو وما مصدرية اي ساعة
فتحهم في المنوب مهملة ريثما فعل كذا اي ساعة فعله وقد تستعمل بدون ما كقوله لا يصعب
الامر الا ريث تركبه وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين المخصوصة وان يراد بها عين
النفس من ملك والملك منفعل من الالوكة وهي الرسالة واصله مالك على انه اسم مكان
او مصدر بمعنى المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملاك ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال ورد
في الجمع سمي بالملك به لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده فايراد الجوهري اياه في فصل اللام
من باب الكاف ليس كما ينبغي والحق ايراده في فصل الالف من ذلك الباب والعجب انه اورده
فيه مع زيادة الميم واورد الملائكة في فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيهما اصلية
ولو كان تمكن تمفعل كتمسكن على ما توهمه لتقيل تمكنون وهو ظاهر والماجد الذي بذل الجهد
والدنيا تانيث الادنى وهو الاقرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى والكبر
واصله دنو والاقرب في تعريفه ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء
الساكنين وذكر الجوهري انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين فتأمل والغياث اسم من
اغاثه اغاثة واصله غواث في المصادر الاغاثة فرياد خواستن فرياد رسيدن وكثرت بفتح الكاف
وسكون الراء والتاء الفوقانية لقب دال على التعظيم في عرفهم والاقطار جمع قطر وهو
الناحية والجانب والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت ويقال اشرق الرجل دخل
في شروق الشمس والاغصان جمع غصن كذا الغصون والغصنة بكسر الغين وفتح الصاد
والمورق من الشجر ما خرجت اوراقه والعناية القصد وفي الكلام مكنية وتخييل وترشيح
والتشييد الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابي هلال وفي الصحاح

الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط من جص او ملاط والبنيان الحائط اثرها اشرف
عقيب ما قرب في المصادر الانهدام ويران شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرت السماء
من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى والسحائب والسحاب والسحب
جمع السحابة والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو والحمائم
بفتح الحاء جمع حمامة وبكسره الموت والمراد ان نعمه مقيمة في رقاب الناس كما ان الاطواق
في الاعناق كذلك وقراءة الاية عن اظهار زوال الحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور
قال القاضي في قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف المتوقع والحزن على الواقع وفيه
بحث لقوله تعالى حكاية اني ليحزنني ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى قصد ان تذهبوا به والقصد
حاصل في الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة اي احدى فائدتي لام الابتداء
تخليص المضارع للحال بان الذهاب في الاية الكريمة مستقبل فلو كان يحزن حالا لزم تقدم
في الوجود على فاعل مع انه اثره وبسمت على البناء للمفعول اي حرث ذا سمة وهي العلامة وعميم لطفه
اي لطفه العام واللطف في العمل الرفق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف بعباده اي بر بحسن
اليهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه
وبه يتميز عن الحسد محظوظا اي ذا حظ ونصيب من الرزق فتذ ذلك اي قوي انصافي بما ذكر
والعضدان عد فهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات بفتح العين وضم الضاد وكسرها
وسكونها وعضد كعنق وعضد كعنب وعضد كتتف وعضد ذكرهما صاحب القاموس وهز من عطفي اي حرك بعض
جانبي على ان من تبعيضية وهو كناية وهو كناية عن حصول بعض الارتياح فيه وقد يقال حرك
العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل ينبه بتحريك جانبيه والاول انسب ثم هداني
عطف على ثم الجاني والهدى الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هداه الله الدين يهديه
هدى وهديا وهداية فتهدى واهتدى وهداني سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول
هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد هدى في الكتاب العزيز على ثلثة اوجه متعدي بنفسه نحو اهدنا
الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والفرق
الذي ذكره الشارح الفاضل والمحشي في حاشيتيهما للكشاف بين المتعدي بنفسه والمتعدي بواسطة

الحرف من ان معنى الاول الاذهاب الى المقصد والايصال ولذا يسند الى الله تع خاصة كقوله
تع لنهدينهم سبلنا ومعنى الثاني الدلالة واراءة الطريق فيسند الى النبي مثل انك لتهدي الى صراط
مستقيم والى القران مثل ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم مع انه لا ايصال عن كتب اللغة منقوض
بقوله تع حكاية عن ابراهيم م يا ابت اني قد جاءني من العلم ما لم ياتك فاتبعني اهدك
صراطا سويا وعن مؤمن من ال فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون
وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لا يقبل سبحان علم للتسبيح
مصدر سبح بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزه
عنه او من السبح بمعنى الفراغ عن الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون التنزيه
الله تع لفظ برأسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة اليه
تع بحيث لا يقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ
يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا فتارة يقصد التنزيه
فقط وتارة بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر متروك اظهاره
تقديره اسبح سبحان ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع
القبائح التي يضيفها اليه تع اعدائه وهو هنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل
لها من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح في اواخر
الباب الثاني من ولسواء اي الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين
وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة والاستنهاض تستعي الامر بالنهوض اي القيام لذلك
الشيء والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعني الراكبين على الفرس
وهو اسم جمع لا واحد له مثل حاله في استعانته لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان
منه بحال من استعان بجند من الخيالة والرجالة على اعدائه في مطلع الاستعانة وذلك
اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق يأباه السياق كما لا يخفى على المنصف
والفاترة المنكسر من فتر يفتر فتورا والسنوح الظهور فجاء بحمد الله اي ما جمعت عقيب
رجوعي واضافتي اليه ما ذكرته مثلبا بحمد الله كنزا منصوب بجاء بتضمينه معنى الصرورة

ملتباء

الصرورة مدفونا وهو صفة كاشفة لكنزا لان الكنز المال المدفون ومن في من جواهر الفوائد
بيانية وليست في مثل هذا المقام زائدة للتوكيد كما توهمه الجوهري اذ لا يجوز اسقاطها
بخلافها في ما جاءني من احد والظرف مستقر متعلق بالكون العام لا الناقص ليتيسر التقدير
وهو صفة لكنزا او المشحون المملو والتحفة ما اتحف به الرجل من البر واللطف والجمع تحف
وحضرة الرجل قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو الارتفاع
والخدمة مصدر من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار و
سدود والسنية فعيلة من السناء بالمد وهو الرفعة والملجأ والملاذ واحد وهو المعاذ والحصن
حصين باقي الحصانة والباء في بالبنى للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم
وهي الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها
والنسبة الى الاخ اخوي بفتح الهمزة والى الاخت اخوي بعضها واكثر ما يستعمل الاخوان في
الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلا ودهم
عن شوب النفاق يشيعوني اي يجعلوني مصاحبا من التشييع او من الاشاعة يقال اشاعكم السلام
اي جعله صاحبا لكم وتابعا بصالح الدعاء فالباء زائدة او على تضمين الاشاعة معنى الذكر والشكر
الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح ولا
الى المفعول الثاني البتة صرح به النقات فلا استقامة لما جوزه الشارح والمحشي في شرحيهما للمفتاح
في قول الشاعر سا شكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي
مفعولا ثانيا لا شكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة هذا والباء في بما عانيت على ما في بعض النسخ
للمقابلة اي بمقابلة ما عانيت والكد الشدة في العمل والعناء بالمد المشقة ومعنى المعاناة رنج بردن
فعانيت العناء على ما هو مال المعنى مثل تناصيت غاية الوسع في احتماله للوجهين ولو قراء
عانيت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعد والتضرع الى الله اذا استكان
وتذلل اليه طالبا لمعروفه وكذا التوضع وفي المصادر التضرع زاري كردن والناكب من نكب
عن الطريق عدل كطرب ودخل والمباين من الابانة وهو الظهور هذا اي المخلصون الموصوفون
بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتداء وعمري مبتداء خبره محذوف وجوبا سد جواب القسم مسده

تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري
يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي لواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله تعالى
والشمس والقمر ونظائرها اي ورب الشمس او ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله
ذكر صورة القسم لتأكيد مضمون الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم من
التأكيد بالقسم بالله تع لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله تع في التعظيم
حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح
المسلم بل الظاهر من كلام المشايخ انه كفر ان كان باعتقاد وانه حلف يجب البر به وحرام ان كان
بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عم ان الله نهاكم عن ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا
فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رضه لان احلف بالله تع فآثم خير من ان احلف
بغيره تع فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا بأس ولهذا
شاع بين العلماء كيف وقد قال عم قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم لفي سكرتهم
يعمهون فهذا اجرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز خلاف الذل
والمراد به القلة لان العزة يقتضي القلة غالبا والمرام مصدر ميمي من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى
المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب في الوجود وقلة
المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية
كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا ففيه نفي الملزوم بنفي لازمه وقد يجعل هذا اشارة الى
الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق
المبين قليل الطالب وغالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى ولو ابقي المصدر على معناه
الحقيقي لكان اظهر اي الحق المبين قليل طلبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التي جبل
عليها الانسان واللدد شدة الخصومة فالاضافة في قوله تع وهو الد الخصام اذا اريد بالخصام
المخاصمة بمعنى في شديد الخصومة في المخاصمة ويحتمل ان يجعل الخصام الد للمبالغة وما نقله القاضي
من ان الاية نزلت في الاخنس بن شريف الثقفي مردود بانه اسلم عام الفتح وحسن اسلامه
رواه ابن الجوزي وغيره واحتمال اسلامه بعد نزول الاية يدفعه قوله تع في حقه فحسبه جهنم والجدال

والجدال الخصومة ولئن فاتني اه فان قلت المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة
الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثمة يسمى اللام الموذنة
ويسمى الموطئة ايضا لانها وطأت الجواب للقسم اي مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا
بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبني على مذهب الفراء قلت زائدة لا موطئة
للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى • تباريح من ليلى فللموت اروح • والتباريح
الذكر بالحزن والمراد بالعاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل احسبه الشيء
اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة جزاء الطاعة كذا في الصحاح
ورد عليه صاحب مختصره بانهما مطلق الجزاء كما نقله الازهري ويعضده قوله تع هل ثوب
الكفار ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا
في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والاجل الاخرة والتوكل الاعتماد على الغير
والانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله
بحمد الله مستقرا في موضع الحال من فاعل افتتح لا صلة الافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد
التلبس بالتسمية على وجه التيمن ملتبسا بحمد الله فلا تفاوت ح بين التحميد والتسمية في التعليق
بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيها رمزا الى ان باء بسم الله بملابسة ظرف مستقرا
حالا من فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس مع التيمن بذكره ودلالة على ترتب علمه الله تعالى
والمناسب لما ذكره الشارح في حواشي التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى
ان متعلق الباء فعل التيمن لكن الحج الحقيق بالقبول وعليه التعويل انه يقدر الفعل المخصوص
اعني اؤلف ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا بها ولذا التزم حذفه
في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظا كل شيء من شرع في مدلوله متبركا بالتسمية
عين ما في القران اذ لو اتي به فيه لخالفه تسمية من شرع في غير القراءة او لاشعار بانه موضع
ينبغي ان لا يطأ فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل فلا كان تلك الطريقة لفات
ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم التقدير بسم الله ابدأ وتقدير الفعل الخاص لدلالته على
تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية انسب بالمقام واوفى بتأدية المرام من تقدير

ابتدئ اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع حكى
لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقه كون الشروع فيه ملصقا بها كما في النية حيث
اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحقيقا في جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث البشارة
لا لان المقدر فعل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله عم في خطبة يوم النحر ومن
لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عم باسمك رفعه وقوله عم باسمك احيى وباسمك اموت
فانها تدل على وجهية تقدير الافعال الخاصة وفيه انه مبني على تعلق الجارات بالافعال
الظاهرة وهو في حيز المنع فليتأمل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فنسبة
الافتتاح الى الحمد فقط مع تأخره عن التسمية اشتغال بافادة الخفي واعراض عن ذكر
الجلي وتلويح الى ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به فلا تعارض بين حديثي
الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد حقيقة لا لان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي
باخر كما ظن اذ حمل باء البسملة على الاستعانة لا يليق بحسن التأدب لانه يفضي الى جعل اسم
الله تعالى آلة والالة لا يكون مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد
عن الكتاب وهو مناف للوقف بل لان الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ في
التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل ولان الاول محمول على الحقيقي والثاني على
الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا في العمل
لما ان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له انه حمد
عرفا ولهذا اثبت التعارض الظاهر بين الحديثين واحتيج الى التلفيق ولان المناسب
لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى قوله اداء بعد ما توجه الى تعليل الافتتاح بها
بعمل موجب الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له
للافتتاح واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف
يتعلق الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت
شيء ليس به اجيب عن الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه
ربط العتيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي هو التأليف وهما حاصلان بالاداء

بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم الحمد ايماء الى قوله تعالى
لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك للربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب
الذي هو التأليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور ايماء الى حسن النكتة على انه
سيجيء ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء
لا يقدح فيه حصوله بغير حسن الطريقة وقد يجاب بانه تعليل الفتح باعتبار ما اشتمل عليه من
التحميد لانه تحميد مخصوص ويرده الفرق الظاهر بين تقديم الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل
لحمد الله لا الفتح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاؤه بلا علة وجعل العلة
للتقييد يأباه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم
الحمد وفيه ان كون التقديم على تأليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد نعم يجب تقديم الشكر
عند قصد الربط والجلب لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله فيما شكرناك
حق شكرك كما سنذكره الآن وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله عين الحمد كما ان
قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور ومثاله اخبار واقع موقع الانشاء
اي مستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس بصدد الاخبار والاعلام لان المخاطب
به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فمقصود المتلفظ
به انشاء تعظيمه بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار
والانشاء كصيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقلها
الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية
مشكل جدا قوله لبعض شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية
والثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله اليه الى ما خلق لاجله اعني
الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف الى
الاظهار تعظيم الله تعالى بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر
نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب لهذين الوجهين
التعرض لتوصيف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من في الموضعين بيانية فالاولى

بيان لشيء وان بينه لما يجب والمراد بالشكر اللغوي يتضمنه الحمد هنا لا انهما متحدان هنا كما سطلع
عليه والمقصود على التقادير ان المص ادى شيئا من الشكر كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص
طوية فهو المراد بجميع الشكر وفيه رمز الى فوق الحامد تنفي تحقق شيء من الشكر وان لم يقدر على ان
ان يشكره حق شكره قوله هو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء
لا يكون الا به واما قوله عم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز
والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق بينه وبين الشكر
في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان اه وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء
على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ لدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو
المسمى في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ عن حقيقته لا يحتاج
الى دليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح
ومن الكشاف في تفسير قوله تع واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان
بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص
الكلام باللفظي ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف تخص الحمد
اللغوي باللسان وقد قال عز من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان
له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل امثال
ما ذكر عندهم على المجاز قوله على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون
المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة
وترك هنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الثناء فان قلت اذا اثنى
احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على وجه التعظيم فالظ
انه حمد ولذا يلزم هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل
اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظ ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا
ويصوره بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عمم المحمود به
اليه دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤة على صفائها والتوصيف المذكور خارج

عن التقييد به

عن التقييد به فليس بمطرد قلت اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل
الجميل مع ان الظ المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على انهم صرحوا بان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء
على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها
على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليس من قبيل الافعال اللهم الا ان يعرف الحمد عليها
اي ايجادها قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية
يستقل بها فاعلها او لان تلك الصفات مبدء لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه
فعل اختياري في المآل وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا واما المصنف فما ذهب اليه الامدي من جواز استناد القديم الى المختار وتجويز ان الحمد
على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائي فمما لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت
على انه لا يصح فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والارادة لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه
ويمكن دفع اعتراض الفعلية بان اهل اللغة يطلقون الفعل على الصفة ولهذا يطلقون على
العالم اسم الفاعل فتأمل قوله سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء
يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل الذي
بعده اعني تعلق الخ في تاويل المصدر مبتدء كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم
ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على
الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض نعني ههنا شبهة وهي ان الاخذ المتعدد
والتسوية انما يكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظا او بمعنى الواو وكون
ام بمعنى الواو غير معهود واعلم انه ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان العطف باو بعد همزة
التسوية غلط اولع به الفقهاء وغيرهم حتى ذكر في الصحاح سواء علي قمت او قعدت
والصواب ام قعدت وهذا مثل قولهم يجب اقل الامرين من كذا وكذا فحق العبارة في الاول
ام ولسر فيه ان المعنى على ابقاء التسوية بين الامرين فصاعدا لاستحالة جريانها في اقل
والثاني الواو وقلده فيما ذكره بعض اصحاب الحواشي في الجواب تاما عن الايراد على قول
الفقهاء يجب اقل الخ فهو ان المبين هو المضاف اعني الاقل لا الامران حتى يجب الواو وانما

عن قوله الصواب بعد همزة التسوية الخ فبان او فيه بمعنى الواو كما اشار اليه الشريف في اول الحالة المقتضية لتنكير المسند على ام مثل او في كونه لاحد المتعدد فلا وجه لرد احدهما وايجاب الآخر وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملان بمعنى ان واو بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم وام واو لاحد الشيئين او الاشياء والتقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواضل فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتداء ثم الضمير في قوله تعلق راجع الى الثناء والاشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا والفضائل جمع الفضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالتعدي ههنا التعلق بالغير في تحققه وجوبا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة لما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا قوله والشكر فعل الخ فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر حصل هو هذا الفقره وبين النوع تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والا لما فاته الاجتماع وفيه بحث لان الشارح صرح بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا حمدان احدهما بازاء الصفة الذاتية المستفادة من التعليق باسم الله والآخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حياله ويجعل الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله ينبئ عن تعظيم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمبنى كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى

مطلب في الفضائل والفواضل

بمعنى جهت

بمعنى الجمع الجهل بالموضوع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون في نفسه بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غيره وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ عن قوله يقصد به فليفهم قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقاد او محبة بالجنان عطفه على سابقه باو وعطف لاحقه عليه بها يدل على ان مجرد الذكر اللساني او العمل الاركاني لا يكون شكرا ولا يدافعه ما اشير اليه في شرح المطالع من ان الذكر اللساني او العمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ويخالفه الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما او راجحا تاما ام لا وقيل بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال هو اعتقاده او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا المجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللساني لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد ورمزا الى ان خير الامور اوسطها قوله او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من اللسان على تاويله بالنكرة عند سيبويه اي منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظائره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملتها كالجمع فلا احتياج الى التاويل وما ذكره الشيخ في شرح اللب من ان هذا التوجيه انما يستقيم في المعرف باللام كما في مررت بهم الجماء الغفير دون غيره لا يلتفت اليه اذ المضاف كالمعرف باللام في هذا الحكم صرح به الشارح المحشي في مباحث تعريف المسند وغير المحققين وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقيدة اي يتوحد اللسان بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيد النسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو اللسان ويمكن ان يقدر العامل المحذوف صفة اللسان على

على رأى من يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال حدته
لا مع غيره **قوله** يتم النعمة اى الانعام بها اذ الفواضل هي المزايا القايمة بالشخص متعدية الى غيره
قوله على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد
عليه ان الوصف بما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة
بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير
اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة
قد تطلق على آثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المرادة ههنا
قوله والله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب والكنية فان قلت وضع
العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها
بالفيض الالهي وانما الممتنع تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم كما في وضع العام بمعنى الخاص
على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان واضعه
فعلم غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشيء قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية
وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وهو يستعمل استعمال النفس واستعمال الشيء
ولذا يجوز تذكيره وتأنيثه وخص بالذكر في تبيين الذات من صفاته تعالى الوجوب الذاتي
الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولانطوائه على سائر صفاته لانه معدن لكل
كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال
بجنابه تعالى توطئة لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم الثانية
مصدر بمعنى الحمد او جمع محمدة بفتحها او هي خلاف المذمة اى ما يمدح عليه ولا يخفى على الذوق السليم
ان الانسب المتصفة بجميع المحامد **قوله** ولذا لم يقل الى قوله على تحقق الاستحقاقين اى
يكون لفظة الله علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه
تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو اى من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض
عليه بانه لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم
غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق

الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق
حيث لم يقل الحمد للمنعم لا من ان تعليق امر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف
الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يغيره على ان لفظة الله لما دلت
على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الكلام
لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض
اضراب عن المقدر كان سائلا سأل بان هذا الايهام لا يضر اذ الاختصاص بصفة الانعام ثابت
في نفس الامر كما في الشكر وهذا تعرض المصنف لها فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض اه وههنا بحث
آخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي
الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كما تقرر
بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل ويمكن ان يجاب
بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم يكن غير الذات اعطيت
حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق لجميع الاوصاف لا يستلزم
الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي وايماء الى ان كل صفة
من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع
النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان
الاستحقاق للمعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضي
ان لا يستحقه المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته اعني يجوز ان يعظم على فعله فتدبر
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سيأتي في بحث تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم
فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة
في ذلك الى اعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون
التقدير احمد لله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد الله ليستقيم بيان النكتة فلا وجه للاستصعاب
بان النكتة انما هي للمزال عن موضعه لا للقار والحمد قار فيه لانه مبتدأ ثم انه لم يرد باقتضاء
المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى

وبحال هو التقديم بل اراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى
بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزايد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة
عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تع فلله الحمد رب
السموات والارض الاية وقوله تعالى في سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله
على الحمد في هذه الايات مع ان المقام مقام حمد والجواب منع ان المقام في الاى المذكورة مقام الحمد بل مقام
بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى
قوله على ان صاحب الكشاف اختار ابن الحاجب ان الجار والمجرور في مثله خبر المبتدا المحذوف
اى والتحقيق على ان قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير تحقيق ثم جئ
بما هو التحقيق فيها ثم اشارة الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في هذا
المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله تعالى له الملك
وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفوات الحصر المطلوب
وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف لوجود الاختصاص في الحمد لله
كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضى اعني المقام ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة
التغابن قلت عبارته هناك ليدل بتقديمهما وستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم ثمة
فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجئ من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب
المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك
نعبد **قوله** قد صرح بان فيه اى في الحمد لله بتقديم الحمد ايضا اى كما فيه بتاخيره وهذا اعني ارجاع
الضمير الى ما ذكر هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بجلائل
النعم وحقايقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمدية وانه به حقيق في قوله الحمد
لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء بما هو اهله **قوله** وبهذا يظهر
اى بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يظهر
ان ليس نفيه للاستغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب الكثير من شراحه
اذ اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما يتنافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال

الجنس يستلزم اختصاص ج

23

الاعمال وكل منهما تقبل تاويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي فلا يرجح
لاختيار احدهما على الاخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد
بتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد
لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على الفطن
فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر
حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروعه كما هو الظاهر
في المشبه به اعني العراك في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه
اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس
اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فردما ايضا يستلزم اختصاص
اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فردما لله تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت
جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي
فيكون المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع
كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا في المقام اما المنع الاول فظاهر كلامه فيه
مع ان الوجه الاخر الذي هو منقول عنه كما صرح به الشارح في شرح الكشاف يدل
ايضا على ذلك لانه حصر في المفصل فايدة اللام في التعريف في العهد والجنس واما المنع
الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكروا
كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المنع الضمني او بان حملوا
قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى المراد بالتعريف اللامي
في الحمد لله لا طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره قوله في اولئك هم المفلحون معنى التعريف في
المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم مفلحون في الاخرة او على
انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين اه فانه اراد به معنى التعريف ههنا احد صورة حيث
ردده بين العهد وغيره وسيجئ تصريح الشارح والفاضل المحشي بان المعنى الثاني
الذي ذكره من فروع التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكره هذا الشارح

وان كان مخالفا لما ذكره الشارح والفاضل المحشي في حاشيتيهما لكنه هو المناسب لكونه
بيان مراد المقام لا بيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت انظر هذا اذ لو حمل على انهم عللوا
بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لكن يستهم حمل كلام الكشاف
على اثبات اللغة بالرأي وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام
بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا
ان وضع لفظ لمعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام واذا ثبت ان التعليل
الذي ذكره كثير من الناس سوق لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق
ظهر ان باقي الوجوه المذكورة ههنا حقها ان تساق ايضا لذلك ليلائم سابق الكلام ولاحقه
على ان الشارح رد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق في الجملة
عند الزمخشري مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك
وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين
الاولين فلو كان الكلام ههنا مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون
الاستغراق كما ينبئ عنه ظاهر قوله من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان
كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية
البعد فعلى هذا ينبني الشريف كلامه واورد على الشارح ما اورد فان قلت هذا ينافي
منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت قيل من قوله
وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان
الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة
من حيث هي هي وصاحب الكشاف جار ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق في
مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة لذلك وهو المذكور في التلويح في بحث تعريف
المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال على
ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ففيه ايضا تعسف
اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه

لم تجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت لان ثمة
قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك
شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كنار
على علم يدفعه هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها كنار على علم
القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الاية الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظاهر واما
ثانيا فلان تصريحه بالجنس مع عدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره في
معنى الحمد على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس
من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص الحمد
دون ان يقول اختصاص المحامد بقي ههنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفناري
في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمد على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمد على
الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد
من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرف واثبات الجنس
للمذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون الخبر
عام النسبة والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد
للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب
الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص
في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتي فلا ينبغي الاستغراق سواء
حمل الاختصاص على الثبوتي او الاثباتي لمنافاته مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوتي
مبني على التأويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار مذهبه وارادة التصلب فيه مناسب لا
داب كتابه الا يرى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن ثم اي انزل
لوجوه ذكرها الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام
والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف
غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتصريحهم بدلالة الاسمية خبرها

فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار والتجدد واما ان قدر باسم الفاعل فلانه يفيد
الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية
بقرينة العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول
المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفي بعمله في الظرف
رائحة الفعل فيحمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا وقد نص الشارح في اواخر الباب الثالث
على ان زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة التصريح
فيما ذكرنا هذا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان
ان يقال نحمد الله بصيغة تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام
على ان فيه اتعاب النفس دون الثبوت لانها اذا اعتادت الشيء الفته ولا شك ان افضل
العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب البلاغة ملاحظة
المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة
فان الربوبية صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل
قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق ق
لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز قصوره عنه فلا يرد عدم دلالة
المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه قد يقصد في المقامات
الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي ويمنع الاستغراق كما سيجيء في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان
يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة
اللازم اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن بل لا يصح و
ظ قوله وفيه نظر لان النائب مناب الفعل لا يريد ان المصدر لكنه كاف في نيابة الفعل
فيجوز ان يكون نوعية لزيادة معنى هو الاستغراق في العبارة مسامحة ولم يرد ان المصدر الموقف
لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب
عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية قائلة وان اللام وضع للاشارة الى مدلول
مدخوله كما ذكر في الوجه الذي اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر

25

كره في الاستدلال فاثباته بتغيير الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم لاعتراضه في التحقيق قوله وعند
خفاء قرائن الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا المجوزة له لا المرجحة والا لكان
المعنى في الجنس هو الشايع في الاستعمال مطلقا اي سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق والعهد
كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامة فالفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة المجوزة
وكونها كثار على علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد
توجيه كلامه وقد حصر في المفصل فايدة اللام التعريف والتعريف في العهد والجنس فلا ينافي
ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون
من ان الحمل على الجنس في نحو والله لا اتزوج النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى
الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه والا ما ذكره صاحب الانصاف من ان اللام ظاهر في العموم
بدليل استعماله فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها قوله او على ان اللام لا يفيد سوى
التعريف اه خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه
يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله
والسبب في اختيار الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس مع على اختصاصه بالله سبحانه ثابت
فيه الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا حاجة الى اختيار احدهما ورد الاخر ... او على
ان اللام لا يفيد سوى التعريف فان قلت قد ضم الفاضل المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص
الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد اه وكلام الشارح خلو عن ذلك فلهذا اورده
قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر اه الى هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكره ههنا بما اشار
اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد لذلك
الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة
لا تتفاوت حالا في الجنس والاستغراق بقي ههنا بحث وهو ان الدليل المروي عن صاحب
الكشاف الذي نقله الشارح بقوله وعلى ان اللام اه منقوض اجمالا لتخلف الحكم عنه في صورة
العهد الخارجي مع انه من معاني اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ يقال اللام لا يدل الا
على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لا يكون

ثم عهد خارجي لا يقال هناك وضع اخر للمجموع باداء المعهود لانا نقول فلا يتجه بالدليل المذكور
وحده عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض له لعدم الوضع في المجموع بازاء الافراد فان قلت
ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني اشرت اليها
هناك البحث الثالث ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد
بحسب مقتضى ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة
فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة
وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن
المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود ومقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل
على الجنس لاجل هذا ولا يكون امر اختيار على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا
على ان يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال
المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى
الظاهر رمزا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص انما مقتضى طبيعة الحمد لا لازم وجوده مع
ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد **قوله** على ما انعم الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر
ليظهر تحقق الاستحقاق فان اللغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق
الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل فتدبر **قوله** فقد تعسف وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز
عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز في
غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعني التوطئة والتمهيد
واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح
وان كان لطيفين في انفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم بما لم نعلم مدحا وههنا وجوه
اخر الاول ان ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل
يدل على الحدث والزمان وقد تجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثاني
ان يكون ما لم يعلم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر
موضع المضمر العائد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلخفائه وندرته وايضا الاصل

الاصل الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم بمثل ما ذكر
في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سيبويه
قوله امكن من مكن بالضم مكانة اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب وقبولا
عنده كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة **قوله**
لقصور العبارة عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء مجموع الامرين علة واحدة
لحذف مفعول الانعام وتقريره ان التعرض لمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا واما
بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثاني الى الثاني ثم ان قصور العبارة
عن الاحاطة بالمنعم به كله اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
او ادعاء كما في الاجمال وانما اقحم في المختصر لفظ الايهام المراد به الاشعار او الوهم احد اقسام
مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار التقصد الخواص المزايا على ما تقرر عندهم فمؤدى ما في
الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اي اختصاص الانعام بشيء
دون شيء اخر او اختصاص الحمد على انعام دون اخر ولا يقدح في تحقق حصول التوهم افادة تعليق الحمد على
اسم الذات الاستحقاق لجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا اخر
وسيجي التحقيق في بحث القصر **قوله** وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر ان يكون هذه العلة
ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون حينئذ عطفا على علم
التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر يحصل في
صورة ذكر المنعم به بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول
نزل انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد خطابية المقام انتساب فعل
الانعام الى الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون
مراد الشارح هذا فتدبر **قوله** ثم انه صرح ببعض النعم الخ شروع في شرح قول المص وعلم الى قوله
وفصل الخطاب فبين اولا على الاجمال ثم نزل اجزائه على التفصيل حيث قال فقوله وعلم
الخ وثم للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس هو ادهم اخبرك
ان الذي صنعت امس اعجب او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة

الاجمال مطلقها وسيجيء في مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح
التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظ الاشارة في الموضعين فيما بعد
وببعض النعم نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المعين لها ونعمة المعجزة
المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي الاصول فلا يرد على هذا الوجه ان التصريح لم يقع في غير
البيان والمراد بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول ويقال الايماء الى جميع
النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض
موميا اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى
ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التكلف في كون التصريح
وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان تبيين الشارح اصالة تلك النعم ثم تنزيل
كلام المتن عليه واحدا بعد واحد منتهيا الى الله تعالى وفي الرسول ثم تغير الاسلوب فيه تنبيها
على ان اصالة معاونتهم ليست كاصالة تلك النعم صريح في خلافه قوله تعاونون استيناف
جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير
اجتماع مع بني نوعه والاول اقرب قوله وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان يقال يخلق الله تعالى علما ضروريا
في كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ الان في الكتابة مشقة
لاحتياجها الى ادوات يتعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة
الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه قوله وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير
الفصيح اما بمعنى المظهر فالمعرب معنى عنه او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد
بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى
المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم ان الاجتماع شروع في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة
البعثة والمعجزات لتنزل عليها ما ذكر في الصلوة ولتبيين المناسبة بين ما ذكر في الصلوة وبين
ما ذكر في الحمد قوله يتفق الجمع عليه ضمير عليه يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر او الى العدل
فقط قوله لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير
المعاملة والعدل انما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله لا بد لها حيث

حيث لم يقل لهما وقبح في الافراد وملاحظة تغليب المعاملة بالعدل ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف
غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة وعلم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب المعربا وبلغ في
عبارات بعض العلماء كانهم جعلوا بمعنى المغاير قوله بل لا بد لها من قوانين كلية اي لا فراق منها
من قولهم بده يبده بدا اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض عنها من البد
وهو العوض ثم الجار والمجرور اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث جاز
لا طالع جبلا بترك تنوين الاسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب وفي حرج
على ذلك قوله لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم
لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح
كما في نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدا اي لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدا محذوف اي البد المنفي
من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها لانها مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون من
قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا يبتد من قوانين وقد اشار الشريف في اواخر بيان المفتاح
الى ان الظرف في مثله خبر لا حيث قال في قوله لا تعلق لا شارة بان لاشارة ليس معمولا للتعلق والا
لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتأمل وقس ما ذكر نظائر هذا التركيب قوله ومن المعجزات
المعجزة امر خارق اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار
اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق الدعوى قوله واعلى معجزات نبينا هو القرآن انما كان
معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية وانما كان اعلى فلانه مفتاح ينفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة
في النشأتين ولانه باق على وجه كل زمان دائر من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وفي
بعض النسخ واعلى معجزات النبي عم على ان يكون اللام للعهد والاستغراق وقوله الفارق
بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة قوله من عطف الخاص على
العام رعاية براعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه
والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي
تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق
الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة

اهنا ان باعتبار ان الفنون المشروع فيها يتعلق بيانها بمعنى المراد ههنا وهو المنطلق المعرب
عما في الضمير او باعتبار انها تشارك البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجيء وان اختلف
البيانان في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام
مشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والتنبيه
على نعمة جلالة البيان هو الامر الاول لما ذكره الشارح في اواسط الباب انما من ان ذكر الخاص
بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومزية اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون
الوصف والابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته باعتبار انه يومي الى ان
الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث يرتفع عن الدخول تحت العام قوله كما اشير اليه مع النكتي
في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان
بعد خلقه وايضا ذكره في اوائل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه بتعليم القران وخلق
الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف
او انه مؤول بان مع الفعل قوله ما لم نعلم مفعول ثان لعلّم والاول محذوف اي علمنا او
ولا ضير في ذلك اذ ليس علّم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف
وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان
مفعوله الاول عين الثاني اذ هي من دواخل المبتداء والخبر فظهر ان القول بان الاختصار
وقع على كلا المفعولين او ان علم منزلة اللازم ومن البيانية متعلق به وما لم نعلم بدل منه
بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا
بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله
ويدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي كما يجوز الكاسبج منه وعن الشارح رح ان المراد
ما لم يكن يعلم باجتهادنا وقوانا قوله خير من نطق بالصواب انما اختار من نطق على سائر الصفات الحميدة
لما يناسب ما ذكر في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى
ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى قوله
للشارع المقتفى للقوانين اشار بتوصيف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا

الخاص

وايضا لما كان عدم واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما في الدعاء له من المثوبات
الموعود ح كان الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى قوله على ما فسره الكشاف ايماء الى ان ههنا
معنى اخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء
عم وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي هو الانسان المبعوث
الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله تعالى واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث
بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب
مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسل مزيد على عدد الكتب فتامل قوله
ولفظ اوتي الخ انما دلالته على انه ليس من عند نفسه فقط وانما دلالته على انه من عند ربه
فبملاحظة ان اتيان الحكمة لا يصلح الا من الله فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح
الا لله مستغن عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه قوله اشارة الى المعجزة اراد المعجزة
التي رايها القران فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه
وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام
من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا انما الكتب المنزلة على الرسل عم والقول بالاعجاز
في غير القران ههنا غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز وانما يعمها
وسنتهم القولية فالامر اظهر قوله ففصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين
كما في المختصر الخطاب المفصول لا مر ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية
قوله يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلمه لانه روعي فيه جميع الافهام فالتبين
ههنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه
بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القران وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها
من يخاطب بها ويلتبس عليه واجيب بان المراد به ما هو المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب
لا ريب فيه وسيجيء تحقيقه في مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقيل معناه
ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخل بفصاحة الكلمة
والكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من الراسخين في العلم

يعلمون ح ما ويل للتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام منبئ على خوصب انهما خوطبوا
نحو للافهام فالظاهر ان مخاطب الباري تع يجب ان يفهم ما خوطب به وهم يتبينونها ولا يلتبس
عليهم وبان المخاطب بها هو الرسول م وهو يتبينها والله اعلم قوله او بمعنى فاصل فيبقى
الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التميز او التمييز ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل
عدل انسب بما عليه ائمة المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار وفيه بحث
لان الفصل اذا بقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذي هو له ولا يحسن جعل تلك
النسبة مجازا عقليا وسينقل من الشيخ في نسبة المصدر الى تقدمه مما هو له او فيما لا اضيف اليه
الا يرى انك لو قلت اعجبني عدل السلطان ولم يرد بالعدل العادل بل بقيته على معناه
كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الاعجاب
اليه واما اذا قلت اعجبني سلطان عدل فاعتبار التجوز العقلي في نسبة العدل الى السلطان
على طريق المبالغة عين اللطف نعم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوزا اصلا ليس
بعيدا فتدبر قوله اصله اهل فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب
الهاء ابتداء الفا لم يجئ في موضع اخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فمتحقق كما في اصله ماه بدليل
واما الهمزة الفا فشايع قوله بدليل اهيل وجه الاستدلال للبصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها
ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان
اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله بالشريف فيجوز قصد تحقير من له خطر وتقليله
على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير
يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد ناقش فيه بان تصغير التعظيم
فرع تصغير التحقير كما صرحوا به قوله خص استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين
الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر واشباههما والثاني لا يضاف من
العقلاء الا الى من له خطر قيل لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول
توخيا للملائمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق بطريق من الكلمة
بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف بعض قوي ارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص

لها

توخيا

28

قوله اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر
بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الجوهري ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى
حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار
واما المثل المشهور اعني اجناؤها ابناؤها اي الذين جنوا على هذه الديار هم الذين بنوها
فقد قال الجوهري اظن ان المثل جناتها بناتها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجيء في الاخبار
وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغي فلا مخالفة بين كلاميه قوله وصحابته
الاخبار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبته صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه
وعليهم السلام وتكثيرها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول
كالعلم لهم ولهذا نسب لهم اصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان
الصحابي كل مسلم رأى الرسول م وقيل من طالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل وراه
الرسول والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عداه الرؤية مما ذكر والوفي بحسب العرف والنظ
ان المراد منها كل مسلم مميز صحب النبي م ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب
الجنة واصحاب النار فيعرف بتجدد وهذا قيل كان اهل الرواية عند وفاته م مائة الف
واربعة عشر الفا قوله جمع خير بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير
صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا ينصرف فيه لكونه مشابها
لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المنصرف فيه كما تقرر في النحو قوله اصله مهما يكن من شيء
مهما مبتدأ وفي مغني اللبيب ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره
فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف ويكون تامة بمعنى يوجد
وفاعله ضمير راجع الى المبتدأ ومن شيء بيان له وفائدته زيادة البيان والتعميم لا ان
من زائدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتدأ بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف
لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انه ناقصة وشيء اسمه ومن زائدة لان الشرط
غير موجب عند ابي علي والاول هو الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان

اصل

اما مهما يكن له امتى على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء
فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير
ان اما يفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في
الدنيا شيء فحذف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت الهمزة حرف الشرط
والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء ان يريد بالثناء الثناء على الرسول
بذكر الصفات المادحة له في ضمن الصلوة والا لكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما
في المختصر قوله موقع اسم هو المبتدأ ويريد به مهما والدليل على اسميته عود الضمير اليه صرح به صاحب
الكشاف في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وقال يجوز فيه تذكير الضمير الراجع اليه وتأنيثه
حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن يسعون انها في حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه
مذكور في كتب النحو واعلم ان ظاهر ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدأ وفعل
الشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم لانه
حيث قال ثمة اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط
اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع
اداة الشرط ويمكن دفعه ببناء كلامه على المذهبين بقي ههنا بحث اخر وهو انه يفهم من كلامه
ههنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه ايضا قوله في المختصر والعامل فيه اما لنيابتها عن
الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء لان المقصود لا يصح من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام
واقع كما صرح به ههنا فالمعنى ههنا ان التأليف بعد الحمد لازم لوقوع شيء ما لا ان التأليف
لازم لوقوع شيء ما بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود انما يلايم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه
وتقييده فتأمل قوله لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لاما كلي لا يحذف عن
جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم قوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط
وانما كان لزومها لا كليا وان كان الشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط
الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلي في اما يحقق فرعيتها لان في الشرطية لا يستلزم
مرتبتها على الاصل وقد يقال لزومها لاما اكثري قوله لزومها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ اللزوم

اللزوم مؤول بالالزام اي الزومها لصوق الاسم اذ لو بقي على ظاهره لزم ان لا يحذف
اللام من المفعول له اعني قضاء لان اللزوم صفة للصوق والقضاء من قضية حقه اي ادية صفة
الفاعل فلا يكون لفاعل الفعل المعلل اعني جملة الشرط وتحذفها المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم
مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدأ لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا التوجيه
قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدأ انما كان نفس كونه اسما كان المناسب
ان يكون اللازم للتابعة ايضا ذلك كان المناسب ان يكون وحاكم يكن ذلك لتعيين
حرفية اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها الا اعتذارا اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يجوز
مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكر وثانيهما لصوق مفهوم
الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعترض
على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واجاب
الشارح رح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق لها تقديرا واما الفاضل
الرضي فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا
قوله لما ظرف بمعنى اذ الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك لانهما مختصان بالماضي وبالاضافة
الى الجملة وقوله استعمال الشرط اي استعمال كلمة الشرط قوله يليه فعل ماض فان قلت فاين
ذلك الفعل في قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت
بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت
لعبد الله شمه قوله والوجه ما تقدم وهو انه ظرف استعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى
الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن خروف
على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب
والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس
اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن
المعنى ان يثبت اني كنت قلته قوله وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على المضاف

السابع اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو
المشهور او مجرورا على تجويز سيبويه بقاءه على اعرابه كما قيل في ان اثر يا كل سود آء تمرة ولا بيضاء
شحمة اي كل بيضاء اذ لو لم يقدر ذلك لزم العطف على معمولين عاملين مختلفين وذا لا يجوز
وانما قلنا لم يرد ذلك لان توحيد الضمير في به يعرف لا يلايمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه
السابع اعني البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعاني
والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو هكذا
قيل وفيه انه يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية
وفي المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح في اخر المقدمة ان علم الفنين علم
البلاغة والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة
وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة وسموا علمي المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد
اختصاص لهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما يكون في افراد
ضربه وبهذا بحث وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في كتابه المسمى بقسطاس العروض في اثني عشر
قسما على ما اشار اليه السيد في شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما براسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة
وكذا السكاكي فلم عده المص قسما براسه وجعله من الفنين الذين هما الغاية القصوى من العلوم
الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه
الاعجاز لجامع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان الاعجاز
القران لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا لانه دخل البديع في معرفة دقايق اللغة العربية
بل النحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في الافادة والجواب عن الاول ان الحق مع
المصنف اذ لا يخفى ان البديع له موضوع ممتاز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات
العلوم وله غاية ممتازة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخر ان البديع
لما كان تابعا للمعاني والبيان غلب عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليلان على الكل **قوله**
لانه لم يجعله اجل العلوم اذ التعليل بحصر الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا بحصر معرفة دقايق
العربية في هذا الفن يقتضي اجليته من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا

30

دخلا في افادة البلاغة في الجملة **قوله** بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل التفضيل
اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد الزيادة على المضاف اليه
فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان اضافة
سوى الا ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت لا ظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب
الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي وابي علي حيث ذهبوا الى ان اضافته لفظية
بمعنى من الابتدائية اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم واما وجهه
على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق على كون
الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف
وان ابيت ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطائفة بالجمع حتى لا يفوت
المطابقة لمن هو الواجبة في هذا المعنى **قوله** وجعلها من حذفه الطائفة وفي بعض النسخ وجعلها
على تاويل المرجع بالجمع لكونه عبارة عن العلوم الثلثة **قوله** اذ به يعرف دقايق العربية اي اللغة
العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقايق الفنون الادبية باسرها يعرف بهذا
العلم فيفيد هذا الايهام تفخيما لشانه **قوله** واسرارها قيل الضمير يرجع الى الدقايق لانه
الاصل في رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه
بطريق التبعية ولست اقول فيرجع ايضا فاسرار الدقايق بمعنى دقايق الدقايق كخيار الخيار
وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقديره
الكلام اذ به تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كانت دقية المعلوم مستلزمة
لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر
التوزيع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط التوزيع ومصبه وهي ان دقايق
العربية ادق دقايق **قوله** وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلث
لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور
ثم ان المص قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان دقتها لكونه ادخل في مدحها واخر في النشر
دليل هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف لكون معرفة

اي علم البلاغة والبيان وتوابعها

دقايق الوبية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف لوجود **قوله** في نظم القران حال من وجوه الاعجاز
او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف اليه بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القران
استارها فيكون من قبيل قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشية الكشاف
عند الكلام على هذه الاية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف
المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا
ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال
فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا
والصحيح ان عاملها عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد
راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الى ابطال
القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان
المضاف جزءا والجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف وهو باطل بل انما تجوزه الصورة الثلثة
التي ذكرها ابن مالك في الالفية حيث قال **بيت** ولا تجز حالا من المضاف له • الا اذا اقتضى المضاف عمله •
او كان جزء ماله اضيفا • او مثل جزئه فلا تحيفا **قوله** لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر
السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان اني يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه ولمي يفيد مع التصديق المذكور نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت والسلب في نفس
الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولى وافيد ومعرفة
اعجاز القران بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة
انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الاني حاصلة
من علم الكلام فلا غبار في حصر كشف استار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله
لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو مرتبة
من البلاغة يعجز المخلوق عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى
وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى **قوله** لتقفي اثره اي تتبع
النبي عم في طريقته او تتبع طريقة النبي عم وقوله فيفاز نصب عطفا على لتقفي او رفع ويفاز **قوله** فيكو

31

فيكون من جلل العلوم بكون معلومه من جلل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان
كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه
الذي هو مسائله من جلل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القران بخصوصه
بعرض ذاتي بل اقصى ما ثبت ان يكون القران من جزئيات موضوعات مسائله
وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة فتعليل ترتب قوله فيكون من جلل العلوم
على ما قبله بقوله بكون معلومه من جلل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بجنس الغاية لحسن
ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من جلل المعلومات لكان كلاما اخر لا مساس له بما نحن فيه
اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب الكلام المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام القران
اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كانت اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم
بحال القران اعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد
الذوق النظري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم ان يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله
وذا لا يستدعي كون معلومه اه ممنوع والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه
بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المسائل انما هو بثاقة دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال
اشرف الاشياء والثاني موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشارح ما يعلم من هذا
العلم لا المسائل كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام ح ايضا **قوله** وجلالة العلم بجلالة
المعلوم وغايته اه الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به الشارح في قوله لتقفي
الحال هو الاعتبار المناسب خاف بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة
الدلائل كما صرح به على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وسيجيء الكلام عليه
ان شاء الله تعالى فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره وبين ان كلام المص يخالف الكلام
المفتاح من وجهين تقريره الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان
المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القران معرفة انه معجز كما صرح به الشارح
والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله وجه
الاعجاز هو الذوق ليس الا اسناد الى السبب كما سيشير اليه قول الشارح في الجواب

ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف
القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن صله فرفع الوجه الثاني وارجح فيه
رفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى
فان المص حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق
ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا يرى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب
ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك
الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه قوله ولو بالذوق المكتسب منه الذوق على ما ذكره
الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه
محاسنه الخفية فان قلت صرح الشارح في تذنيب الباب السابع بان لو هذه يفيد كون ضد
الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك
زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم هنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها
مضمون الكلام السابق هنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار
الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل
الذوق اولى كما لا يخفى قوله وقد اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين
لا بغيرهما من العلوم قوله لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو
متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضاء والا طول بدل من محل اسم
لا لانه مبتدا في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود او خبرا وبدل من الخبر المحذوف
على رأي من جوز حذف المبدل منه في الاستثناء ويمكن ان يكون من الظرف مستقرا
خبرا والا طول بدلا منه او صفة لاسم لا والا طول على ما ذكره من الوجوه قوله لا علم بعد
علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اصول الفقه
اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها
الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحهما
للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول الاحاطة وعلى الثاني رتبية

رتبية شرفية ثم ان قوله اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر
مما سبق واعترض على الشارح بان نقل قوله لا علم بعد علم الاصول الخ اختلالا
وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير
بعد علم الاصول اقرا منها على المرء لمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل
متشابهاته ولا انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه
اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان
باقرا اي اعون وانفع على انه لا علم انفع منها في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا
ان يتعلق بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرا لا يكون قوله اكشف مقيدا
بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني
فنقلها كذلك وليس كذلك اما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم
الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما
ينافي حصر الكشف في العلمين وليس المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبني
في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا علم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجري
الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا لانتفاء اعلم من زيد
في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد اكشف عن معنى التفضيل لمكان
الاقتران بمن في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب
عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وما على
الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان
مقدما على المعطوف فيما اذا عطف مفرد على مفرد فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به عند الكل
ولا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد بت القول بذلك في دلائل
الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والعطف في قوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم
ضعفا بملاحظة تعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله تعالى بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني
ان افعل التفضيل ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتقييد قد يقصد به تجاوز صاحبه

وتباعده عن الغير في الفعل لا المعنى تفضيلا بالنسبة اليه بعد مشاركته في اصل الفعل متزايدا الى كماله
قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير
ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعل
في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى تقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل
وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عم رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول
علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله
اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبطه القلم فمعنى لا اكشف في عبارة المفتاح ان هذين
العلمين متباعدان في الكشف من كل علم متزايدان فيه الى كماله قوله نعم لا يمكن اه ثم تصديق بحجر
السابق وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال نشأ من الكلام
السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة
ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه اعجاز القران بكمال
حقيقته لمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته
واسراره ما دون منها وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل
كنه بلاغة القران تحت علم عالم لقواعد هذا الفن الا تحت علم الله تعالى الشامل فالحصر في قوله تحت
علمه الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين الا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل
على ما قبله اذ لا تقريب له وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تقول تجعل منشأ
السؤال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب
يعرف ذلك بالسليقة فتقريره هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء بالكسب او بدونه ان يدرك وجه
الاعجاز بحقيقته بمهارته في علم البلاغة او بسليقته ونجعل الجواب نفي الامكان العاري مطلقا
والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقة يعرفون
القواعد المتعارفة المذكورة في العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم تعلموا
هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان
ارباب البلاغة واصحاب الصياغة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت في

وان قدرت في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي بلطائف هذا العلم اي اللطائف
والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القران حصرا
حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هل لا زعمت فيما سبق عدم التقريب فما التوضيح لاحوال
ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه
المحشي وبقي ههنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة لهذا العلم لغير
علام الغيوب لدخل كنه بلاغة القران تحت علمه وفيه منع لان الذي يعترف بهذا العلم هو
ان الحال الفلاني يقتضي الاعتبار الفلاني وبمجرد ذلك لا يعرف ان القران معجز بل لا بد مع
ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه في تحقق الاعجاز متحقق في القران والثاني ان الامور التي يجب رعايتها
مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كنه حال المخاطبين وكيفيتها واشتمال القران على
اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهي مما لا يعرف بهذا العلم نعم اذا اعتبر في الخواص الافادة
وكما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة
القران الا تحت علمه تعالى محل تأمل قوله تشبيه وجوه الاعجاز في النفس الخ الاستعارة بالكناية
عند المص ان يشبه شيء في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته
سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان تثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به وبه يدل على ذلك
التشبيه المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد كما ان
للوجوه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق المراد بها على التوجيه والترشيح
ان يذكر شيء يلائم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه والمستعار منه ان كان فيه استعارة
او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان
اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة قيل ذكر الاستعارة على الوجه الذي فيه من هذا القبيل لان
المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فانه استعارة للاعجاز مجاز عقلي بل كل استعارة
تخييلية كذلك عند المص وفيه تأمل اذ الظاهر من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون
للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي ههنا واما تفصيل
المذاهب الاخر فمشار اليها بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص وما يتفرع على ذلك

من الابحاث فسيجيء في البيان ان شاء الله علمنا التوفيق الالهي قوله والقران فعلان بمعنى المفعول اه
قيل القران اسم لما يقرء كالقربان لما يتقرب به الى الله تعالى وقيل هو في الاصل مصدر
استعمل في المفعول اما مهموز من القرء وهو بمعنى الجمع سمي به اما لانه يجمع الكمالات او لانه يجمع الحكم
والاحكام واما غير مهموز من قريت الماء في الحوض جمعته او من القرى بمعنى الضيافة والقران مأدبة
الله للمؤمنين وقيل فعال من المقارنة لما قورن اللفظ الفصيح بالمعنى الصحيح يقال قرأت الشيء
قرانا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرانا تلوته ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر اعني
القران جعل اولا بمعنى المفعول اي المقروء ثم نقل الى مجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا
ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله اسما للكلام المنزل
على النبي بيان الشخص الذي جعل لفظ القران علما له بذكر ما يعينه في نفسه فيكفي في تعيينه العهد في
لام الكلام والنبي لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القران حتى يجب ان يزيد
ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف قوله ونظمه تاليف
كلماته الخ النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه
والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل
المعنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح يقال ليكن
عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة
والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول قوله فلذا اختاره النظم على اللفظ لكون
جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم وفي الاعجاز ايضا وقد يقال انما اختاره عليه احترازا عن سوء
الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط وفي تاليف الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى
يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ قوله ولان فيه استعارة لطيفة واشارة
الى ان كلماته كالدرر يحتمل الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه الكلمات في النفس بالدرر
ويثبت النظم لها تخييلا وان يكون مصرحة بان يشبه ترتب الكلمات في الترتيب بترتيب الدرر
في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان

34

ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء
ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القران بالدرر
على ان يكون قوله واشارة اه بيانا لوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة زائدة كما في الوجهين
الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا كما في الاول قوله تغمده الله بغفرانه يقال تغمد السيف
اي جعله في غمده اي غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد
قوله من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان
من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل ههنا اعني
اعظم من جملة ما اضيف اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت الكتاب بمعنى الكتب بمعنى المجموع
وهو مما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه قولهم الكتاب الاول في الممكنات الكتاب
الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقي
اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض قوله تمييز منه اعظم لا من المشهورة وان كان فيه دلالة على
ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون حينئذ نصا
في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون لوجه اخر قوله من جهة الترتيب فيه اشعار
بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد يستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد يستعمل بمعنى
والطرز كما سيأتي قوله فكل مسألة اه رفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته
واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه فعل التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون
القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسألة
موقعها اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملة على خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى الكتب
الاخر قوله فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى
بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لا ان الباء زائدة في المفعول تقوية لعمله كما ظنه
الرضي ثم كون كتب الشيخ مقصدا قاما ذكره سواء كان هذا المقام في قوله وان شئت ان تعرف
صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب تتفاوت قوة وضعفا كما هي هو النظام الى كون
القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشيء بضده كما قيل وبضدها تتبين

التقسيم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم استعمال ... زيادة ...

الاشياء لتصريحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لآليه قوله وهو
تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس
ههنا كثير معنى فلذا لم يلتفت اليه ثم لقائل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعائب
والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا
بالقياس الى باقي الكتب المشهورة قوله متعلق بمحذوف يفسره جمعا الفائت الفاء في حذف الشيء ثم
تفسيره زيادة تمكنه في القلب لان الشيء اذا اتى بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها قوله
مؤول بان مع الفعل فان قلت لم اشتهر المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية
مع قلت لان ان حرف عريق في المصدرية من ما اذ الاخفش ذهب الى انه اسم تقتضي عائدا اليه
وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها مختص بالفعل الذي يتفرع المصدر عليه في العمل
وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق قوله وهو موصول الموصول الاسمي وهو ما لا يتم جزءا الا
بصلة وعائد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية وحرفي وهو ما أول مع ما يليه من الجمل بالمصدر
كان وما المصدريتين واختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا
او نهيا قال الفاضل الرضي والاصح عدم جواز ذلك فيهما ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية
ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه قوله هذا الموصول لا يحتاج الى عائد لا يجوز
ان يعود اليه لحرفيته كما سبق ثم كون الصلة مبنية للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها
يقتضيان كونهما شيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا
بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزء منها لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها
على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا
ضربت لانه مع ما بعده في تأويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان
اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه
لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم
على الشيء متقدم على ذلك الشيء قوله كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه فيه تسامح
لان الجزء لم يتقدم في الموصول على الشيء المرتب الاجزاء بل انما تقدم المرتبة على البعض الا

بعض الاجزاء

35

الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت خبير بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي حقه التأخير
بعد طائفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدمه فلزم تقدم ذلك الجزء على ذلك
اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما تحققت
ونظيره الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء بالمترتب الاجزاء بيان
للواقع واشارة الى منشأ لزوم الفساد وبهذا التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير ايضا من
غير لزوم محذور قوله ولهذا كان ظرفا او شبهه والمراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان
وبشبهه الجار والمجرور لانه محتاج الى الفعل في معناه الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة
جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا او لان كثيرا من المجرورات
ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب
على المجموع مطلقا اطلاق اسم الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي لا تأخذكم
بهما رأفة وجه الاستدلال بالآية الثانية ان المقصود بالنهي اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق
اخذ الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرأفة مقدما عليها واما وجه الاستدلال بالآية
الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا عليها لسؤال كانه
لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل الجد قدر فيه على السعي مع من فقال مع ابيه كما ذكره
الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشأ السؤال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من
السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرائد اي بلغ السعي كائنا معه وفيه ان المعنى لا يساعده
اذ المراد انه بلغ حد ان يسعى مع ابيه في اشتغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما في السعي
لا انه بلغ سعيا يصاحب اباه اي سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم واما
ما اورد على هذا القائل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم
القرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل
بلغ اذ لا فائدة يعتد بها في قوله معه كما اعترف به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا
لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد من السعي
المسعي وهو الجبل المقصود اليه بالمشي فلا محذور في اللغوية تكلف لا يصار اليه ثم في الاستدلال

على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقدم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف
والوفق ظ لان سلم عدم جواز التقدم على ذكرنا اول المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل ممكن
دون الظرف كما تقرر في النحو فلا تقريب كما ذكر **قوله** والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل
في الاية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان
المذكور مفسر له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ابيه في حداثة سنه امر مقصود
في الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد بمع
على ما ذكر في مغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مرادفا عند لا مع ملاحظة المعنى المتعلق في
نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده ولم يرد ان التغني صادر من السلطان ايضا اذ حينئذ لا يرد
ذلك المحذور الذي في اللغوية بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مفارقة عنه
وجوده الا ان حد السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء
الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاختفاء
صورة ان والتوسع فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد
نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يتفقون الى
المعنى بعد ان كان ما ارتكبوا وجه مساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا مقدما على المصدر
فان رأينا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معموله والا حملناه على اخر بحسب اقتضاء الاحوال
فظهر ان الاحسن في كلام المص ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسره حينئذ اذ ليس نكتة لتقديم
سوى التسجيع **قوله** وليس كلما اول الخ دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر مؤول
بان مع الفعل واذا كان مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما في حكمه
فاجاب بان ليس كلما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء الا يرى ان اسم الفاعل يؤول به احيانا وهو ان مع
الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان ما اول بشيء حكمه حكم ذلك
الشيء فيما اول به لاجله وتأويل المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته
الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو **قوله** مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل
ولذا يعمل فيه ما هو بعيد عن العمل كحرف النفي واسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ

يكون

يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الظرف الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع
الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان لا ينفك
عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه تثبت
كفاية رائحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبهه المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا اجمع الظرف
مع الاظهار في قوله ثم ولهذا اجمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع
في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه
الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى
بنعمة ربك عنك الجنون وعمل الضمير كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو
عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة
من قوة الفعل عدم لزوم تأويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة
اليه من ان ذلك التأويل لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها
المصدر بمجرد ما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تأويله بالفعل انتهى فان قلت كان القياس
ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التأويل وحاصل الاول
سلم فلم عكس قلت لان التأويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه **قوله** هذا وقد يجعل قوله مع
ان الظرف الخ اشارة الى جواز تقديم المعمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا
بها وليس بشيء اذ لا تقريب حينئذ لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل لان عدم تجويز تقديم ما في حيزها
ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رائحة الفعل
بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب لاجزائه عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة
نفس الفعل لا رائحته **قوله** ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم يتسع قائما
مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في
المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها **قوله** وهو الزائد المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ قد
ذكر في الباب الثاني من ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا كما في قوله فاور
تكلمه الرأس والعلقا فان الرأس زائد اذ الصداع مغن عنه والتطويل ان اللفظ زائدا على اصل

المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما في قوله والفى قولها كذبا ومينا فان
الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد فتفسيرهما بالزائد ليس بمناسب ظاهرا
اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي بمعنى الزائد كما يشعر به تمثيل المص للحشو المفسد بالندى في قوله
ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو لظ وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة
عنه قوله ويجيء الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي
المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه وما ذكره هنا قيل انما يفيد الفرق بحسب
المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكره هنا اخص من الحشو
اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام لا في محله حشو وليس
بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصه لا فيه وانت خبير بان المراد بالزائد
في الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد هو المراد في الفن الاول قوله متوعر اي يصعب وفي تفسير
التعقيد بكون الكلام اه تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد من المبني للمفعول قوله قابلا للاختصار
لما فيه من التطويل مفتقرا الى الايضاح قوله قابلا يحتمل ان يكون حالا من اسم كان او من خبره
وكذا مفتقرا فيكونان حالين مترادفين ويحتمل ان يكون مفتقرا حالا من ضمير قابلا فيكونان
من الاحوال المتداخلة ثم اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخرين لفظ الافتقار ايماء
اشارة
الى ان الاحتراز عن الاخرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل
ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام
بيان موجب تغيير القسم الثالث وعكس ناظر بها في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه
مختصره وتلخيصه واخر ناظر الحشو رعاية للسجع قوله الفت مختصرا انما اختار الفت على اختصرته مع
ان مؤلفه اختصاره اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه
قوله يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتبار
ايضا او باعتبار اشتماله على الامثلة والشواهد ايضا ثم المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه
معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلى العروض والقوافي
ورد في المطاعن على القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام السكاكي عند ذكره

شروعه في هذه المباحث قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق
ثنائية
اسم الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال وفي قوله على جز
حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليتعرف احكامها
تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيه لام المآل فمعنى التعريف قضية كلية يشتمل على احكام
عنها
جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على جزئيات موضوعها
استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى
حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعا
وتلك القضية اصلا وقاعدة والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يحمل
الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضمير ينطبق على جزئياته استخدام
فانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر ذلك الا ان قول
ل
الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قائم يلائم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام
حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكلي في اندراجها تحت الاصول
كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية
استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم
القيته الى المنكر يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيد
غريبة مولدة واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكد واكده بمعنى ويقال هذه
غريبة مولدة الخ والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان لغة التوكيد والتوكيد
عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب ان
الوكادة بمعنى التأكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح
قوله فانه ينطبق على ان زيدا قائم اي ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق
مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا الكلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه
ان كان مجردا عن التأكيد فالصغرى ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تأكيد
المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت بحال الشارح ويمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان المعنى

الكبرى وكل كلام ولو الى المنكر يجب ان يجعل موكدا اى مشتملا على التاكيد حتى لا انتقاض فلا بعيد وجوب
لحوق التاكيد الى الملقى حتى يتقاضى خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل حالا مع المثال المذكور فتامل
قوله فهما اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من توقيف الشواهد وهو وجوب كونها من
التنزيل او كلام البلغاء نقل عن الشارح رح انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم فى الشواهد
ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات
فامر خارج عرضى حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية منها باعتبار
ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلى لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق
به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط فى كل منهما ان لا يقصد به
الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلى فى الصدق ايضا لكن يكون الجزئى
الذى قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظ يتحقق التباين الجزئى
وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله يذكر لهذا الصدق لان يذكر لا يكون الشواهد
اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة بقى فى قوله واما كون الامثلة للايضاح
والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهوم الامثلة المثال والشواهد
فلا دخل له فى الاخصية فهو ممنوع وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد فى عدم دخله فى
الاخصية لان حد فى المفهومين ايضا مقولان بالوصف على ما تحتهما الا يرى انه لو قيل
الماشى الضاحك اخص من الماشى اذ قد اعتبر فى الاول قيد زائد صح بتوجه ان يقال فى ذلك
القيد خارج عما صدقا عليه فلا دخل له فى الخصوص فتدبر قوله ولم عطف على الفت ويجوز ان يكون
حالا من فاعله قوله من احتياج الى تضمينه معنى المنع كما فى المعدى الى المفعولين حتى يصار الى
حذف المفعول الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال
المقدرة اى لم ال مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما عدم التقصير فى الاجتهاد على انه يجوز تمييزا
فى تخفيفه والعامل هو الالى او يكون متعلقا بالالو بحذف الجار اى لم اقصر فى جهدى فى تخفيفه
ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا فى المعنى اى لم يقصر الاجتهاد
فى تخفيفه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز فى الاصل قد لا يكون الفعل المذكور

38

المذكور بعينه بل ما يلاقيه فى الاشتقاق مخالفا له فى التعدى كما اشار اليه السكاكى فى قوله معنى جار
عمرو فرحا طير الفرح عمرا او مثل نحو فيه قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل
لتفجرت لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعنى لم يقصر انما يلائم فى الاشتقاق للتقصير الذى بمعناه
الالو لا لنفس الالو وهو مقتضى تلك القاعدة المبهمة هذا ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون
جهدا مفعوله اى لم اترك جهدا ونقل عن ابى البقاء ان لم ال من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل
فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المص على هذه الوجوه
بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع فى غاية الشيوع فكانه دخل فى المجاز المشهور
قوله وحذف هنا المفعول الاول هو اما كاف الخطاب اى لا امنعك والامر العام اى
لا امنع احدا مثلا قوله فى تحقيقه اى المختصر يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل قوله
اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف ونصب على المصدرية
او الحالية من الفاعل قوله او المفعول اى حسن اضافة المصدر الى جزء او اضاف الترتيب
الى ما ذكر اضافة المصدر اه واراد المص ترتيب السكاكى اه مضيفا الى الفاعل ومضافا
اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر فى كتب النحو من ان الاول
اكثر واولى قوله تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعنى رتبته ولم ابالغ ثم ذكر
منصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل الثانى كما هو الظ مع كونهما فى المعنى
واحدا اذ المراد بقوله تقريبا للتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثانى فلا وجه
لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على ترتيب اللف والنشر كما لا يخفى قوله ولو لم يؤل الفعل المنفى الى قوله
بل لامر آخر قبح العبارة او فى مساهلة اذ الفعل المنفى ابالغ وهو ليس بمؤول بما ذكر بل المؤول
المجموع كما صرح فى شرحه للمفتاح فالاظهر ان يقال ولو لم يؤول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاحى
على تسميته لم يحضر ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هى بالنسبة الى المعنى اللغوى
ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يؤول اه خفى اذ قد ذكر الشارح رح نفسه فى شرح
المفتاح وغير ذلك من كتبه الشريفة ان القيد فى مثله قد يتوجه الى النفى فيجوز ان يحمل هذا
الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت كما فى لم اشتم اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر فى كتب النحو ان المفعول

في الوجود

لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلل
وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفي ههنا بالمثبت كتركت اذيت
او ما يؤدي مؤداها لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التوبيخ فلا يصح نصب
توبيخا لانه فعل الموبخ والانتفاء ليس فعلا له فيتقاعس اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم ورود
النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون
القيد فيه الى النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون صالحا لان تقييد
الشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه منصوبا بتقييده بهذا القيد وقد صرحا في بحث الاستعارة
التبعية بان الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد
حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به
ابن هشام في الباب الثالث من المغني فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع
اعتراض بعض الفضلاء بان التأويل بتركت لا يجدي نفعا لاقتضائه ان يتوجه الترك الى ذلك
القيد الزائد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه
النفي والاثبات الى القيد الزائد وعكسه امران مفوضان الى المقام غير ان لم ابالغ اذا لم
يؤول بالفعل المثبت يتعين توجه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا
اول يحتمل رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم ان اللزوم ذكره ان رجح
بالنظر الى المتبادر ان شئ والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله
تع للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل
فقط من غير اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون
اي لم يصروا عالمين يعني عدم اصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم
وعدمه فظهر لك مما قررته ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يشتمل على معان ثلثة وهذا مما ذكره
ان رجح في شرح الكشاف قوله واذا دخل على كلام فيه تقييد اه هذه العبارة من الشيخ مشعرة
بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا خفاء في كلية هذه القاعدة نعم لو
لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان يتبع له خصوصا يحتمل ان يكون الظرف

ايها اذ الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر واعتبار العموم في
الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم في الاثبات بقرينة المقام او في التاليف على ان
اضافة المصدر يفيد العموم منظور فيه لاستلزامه انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام
البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليفه خارج عن طوق البشر ولئن
قيد بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ يقدر لان الابلغ يقدر
على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين قوله انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان اي علم له زيادة بالبلاغة كما مر اذ لو اريد اسم هذين العلمين
لم يكن للانحصار المذكور معنى فليتأمل قوله والانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة
لان البلاغة لما علم انها لا يتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان مقصود الكتاب
الذي هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلثة قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح
اه وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان
فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المصنف مأخوذ من كلام ابن الاثير المختصة به ودعاية
الفصاحة ليست كمالا متنوعا للبليغ من حيث هو بليغ بل هي امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذ
غاية ما في الباب ان يكون الفصاحة للبليغ كالحيوان للانسان قوله ان كل بليغ فصيح كلاما كان او متكلما
هذا من تعميم المشترك بتأويل كل مسمى ببليغ قوله اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس
اللغوي لا الاصطلاحي اذ الموجبة الكلية تنعكس بالمعنى الاصطلاحي الى موجبة جزئية قوله وهو
ما يجب ان يحصل آه هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته
بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو بمرجع بالمعنى الثاني وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول
ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل
للامتناع الذاتي فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء لان ذلك انما هو الامكان الذاتي
قوله اي انطباق الحكم للواقع ولا انطباقه قبل هما عين الصدق والكذب فكيف يكون مرجعا
له بالمعنى المذكور اجيب بان الصدق والكذب مغايران لمطابقة الخبر للواقع وعدمها

بقه

الحكم له او علمها يصلح مرجعا له قوله عن الخطأ في تأدية المعنى المراد اللام في الخطأ للعهد والمراد
ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعني عن الخطأ في التأدية
علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه قد يقال الخطأ بسبب التعقيد المعنوي ليس
في التأدية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله والا لربما
ادى المعنى المراد الخ اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطأ عدمه فحينئذ
انتفاء ذلك العدم يعني وجود الخطأ يتحقق تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال
البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل
والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطأ المذكور فلا اقل
من تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة
والجواب ان تلك التأدية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتحقق ام لا فان كان الثاني فلا
ظ وان كان الاول فليحمل ربما على التحقيق فانها يستعار له كما نقله الشارح في مباحث
الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان
الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله بان المراد بالاحتراز عن الخطأ المذكور محافظة
النفس عن المجامعة لانتفائه او لا عبرة بمجرد عدم الخطأ المذكور اذ لم يكن عن محافظة وقصد
والتأدية بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فلفظ
ربما اذن في محله ويكون للتكثير قوله والى تمييزه الانسب لقوله اى الاحتراز عن الخطأ
ان يجعل المرجع ههنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة قوله ويدخل في تمييز الكلام
الفصيح الخ فيه ان لم يقدر موصوف الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ
لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح
وتوقفها على تمييز الكلمة الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا قدر الكلام
الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر
المفرد ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع بين معنى المشترك بلا ضرورة
فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره قوله

قوله على ما صرح به اى في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى هذين الامرين
فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه هو الايماء الى
ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطأ
في تأدية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية في حين من احيان البليغ ولا يدل على انتفاء
بلاغته اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد لبعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز
عن هذا الخطأ ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطأ المذكور اياها بل انما ينافي
بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا يرى ان امرأ القيس بليغ بلا شبهة مع
ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات البيت وفساده واضح اذ الغرض
من الشيء ما يتأخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطأ المذكور وكذا تمييز الفصيح من غيره موقوف عليه
لبلاغة الكلام مقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم تأخره وترتبه عليه لم يستقم
الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطأ وتمييز الفصيح عن غيره وهو ظاهر
جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا حصول الكمال للكلام واتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع
شأنه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى على
الفطن قوله لان غاية ما علم مما تقدم اه يعني ان المعلوم من تعريف بلاغة المتكلم افادة
بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين وتوقفهما عليها
ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما غرضين فتفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب
التفريع بقوله فعلم قوله على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد به الاتصاف بالفعل بل
حيثية الاتصاف اذ الاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاتصاف
بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز فليفهم قوله فهو انه مركب لضمير الاول راجع الى التحقيق
والثاني الى التمييز والجملة اعني اجزاء تمييزات لم صفة لمركب هذا وما يقال من ان
تمييز الفصيح عن غيره كلي لا كل وان هذه الامور جزئياته لا اجزاؤه بدليل صحة حمله
على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس كلاما معتدا به لان المراد
تمييز الفصيح من حيث انه فصيح لا تمييز ذاته من حيث هو ولا نم صدقه على كل واحد منهما وكونهما

فيكون محمولا على الشبه **قوله** وكالسراج معطوف على جمعتهم اي وبخلاف لفظ كالسراج وهو ناظر
الى سراجا كما ان اجمعتهم ناظر الى كادتم **قوله** منه ما يبين اه ظاهر العبارة يوهم ان واحدا
يبين في احد هذه الاشياء ان المبين في كل واحد منها بعض آخر فقيل هو من قبيل اللف
والنشر بكلمة او كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة ما كناية
عن جميع التميزات الحاصلة بهذه الاشياء او يحصل بكل منها بعض من تلك التميزات
واعترض عليه بان البيان الاعلام التميز الذي فسر بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم
بالعلم واجيب بان المراد بهنا اظهار وجوده العيني وهو في المعنى عبارة عن الايجاد
الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك بالحس فينبغي ان يراد تحصيله بالحس على سبيل التجوز
قوله لان من الكتب المتداولة الخ زدها او رده الزوزني من انه لم يذكر في متن اللغة
ان من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف يقال ان غيره ان
من غيره يبين في علم متن اللغة ووجه الرد ظاهر لكن المناسب بهذا التقرير ان يقول
المقصود منه ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الخ عبارة عن التميز وليس
لقول التميز يبين في علم كذا كثير معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان
قد يكفي ان يقال ومن الحس **قوله** قد يطلق على جميع اقسام العربية اي فلو قال في علم اللغة لتناول
جميع اقسام العربية ولم يتعين المراد **قوله** والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون
بسبب اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب
ان يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف يبين في علم النحو وغاية ما يقال ان النحو باحث
عن الموضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شيء في موضعه وان جاز خلافه
فيمكن ان يستفاد منه ضعف التأليف كما لا يخفى **قوله** لمكان مزيد اختصاص ما مصدر ميمي
بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم بغيت عنه مقام الذئب **قوله**
يعني الخطأ في التأدية الاقرب في توجيه عبارة المتن المصير الى حذف المضاف اي التحرز به
عن متعلق الاول **قوله** ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة
التراكيب خواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشعار بتعلقه بالمعاني واما تسمية الثاني

41

بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية
الثالث بالبديع فبامور بديعة واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية المجموع
بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وبه يتبين وجه تسمية
الاخيرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار
التغليب فاندفع ما قيل **الفن الاول علم المعاني** ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات
كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلث فنون احتيج الى تقدير
المضاف اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني او الفن الاول الفاظ
علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال على عكسه فالامر
ظاهر وباقي البحث سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة **قوله** لكونه منه بمنزلة
المفرد من المركب كلمة من في الموضعين ابتدائية الا ان في الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى
يكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان ومتصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب
ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب
ونسبته اليه **قوله** بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة هذا القيد بناء على ان البلاغ
لا يعتد به اذ لم يراع المطابقة لمقتضى الحال لا لان علم البيان متوقف على علم المعاني
فان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن
المؤدى مطابقا لمقتضى الحال غايته ان لا يكون بليغا **قوله** طبعا الاقرب انه صفة مصدر
محذوف بتقدير ياء النسبة اي تقدما طبيعيا ومثله شائع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف
قوله وقبل الشروع الخ لم يقل وقبل الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الاتي مع ان الاكثار
مقدمة على الشروع فيها لان التنبيه الاتي من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم ان الاكثار
اذا لم تقابل بالتصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف
وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار **قوله** فهي مسائل كثيرة ان حمل على مذهب
الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر فظاهر وان اريد تطبيقه على مذهب
الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد بالتدوين فيكون المبتدأ نكرة موصوفة

بنفسه فيجوز دخول الفاء في الخبر **قوله** فعليه ان يوقفها بتلك الجهة اه اراد بموقفها
بتلك الجهة موقفها بخصوصها بها وبالوجوب الوفق الذي ثم الاعتبار الادنى
والاحلق اذ لا مانع عقلا من ان يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة لا سيما اذا
الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة المحاول تحصيلها بالجهة الوحدة المخصوصة اما بان
موقفها بخصوصها بان يوقفها بامر شامل ويتصور كل واحد من احادها بالتفصيل
وعلى التقديرين لا بد من فوات ما يعنيه وتضييع وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول
بعد تسليم امكان الشروع به فظاهر واما على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم يكن محصورة
يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب اعني تصور المطلوب ولا يتفرغ منه الى تحصيل
المطلوب فيفوت ويضيع الوقت في غير ما وان كانت محصورة فلانه يصرف كثيرا
من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقي الوقت تحصيل المطلوب او يمل
عن تحصيل الشرط فيقعد عن الطلب فيلزم الامران لا يقال اذا تصور الكثرة بما يعمها
وغيرها واندفع الى طلبها من حيث انه جزئي لذلك العام فادى الطلب الى غيرها كيف يقال
فات مطلوبه يعني تلك الكثرة وتلك الكثرة انما يكون مطلوبة اذا تصورها الطالب
بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطلوب الا ما جعل هذا المفهوم العام
مرآة لملاحظته لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل ما يعصم ذهنه عن الخطأ فلا شك
ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطق وان اعتقد ان هذه العصمة تحصل باي علم كان من
المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في الحال
وهو العصمة المذكورة قد فات وهو ظ **قوله** اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية حمل
العلم ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله وينحصر في ثمانية ابواب على ما اشار
اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول
الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك وكونه جزئيا باعتبار ان متعلقه جزئي من مطلق
الاصول وهذا هو المناسب لقوله الاتي بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها
وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة

الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول في تلك الادراكات مستفادة منها صح ان
الملكة تقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من
علم مسائل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعاني
بمعنى حصول مسائله له لا ينافي نفيها بالمعنى الاخر اعني الملكة واعترض على تعريف علم المعاني بانه
صادق على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحيثية اي من حيث يعرف بها تلك الاحوال
فتخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدين
بالذات مختلفين بالحيثية **قوله** بيان ذلك انه واضع اه المفهوم من كلام الشارح رح
حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستحصال ان لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى
الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وصيرورتها مخزونة لديه والظاهر انه يكفي ان يحصل
كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من المسائل واستحصال ما كان
مجهولا له منها كما اعتبر المحشي التام في الفصاحة هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون
واضع الفن عالما به قلت غاية ما لزم ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال و[illegible]
الاصول واستنباطها بتجشم كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما به
اه واي محذور في ذلك **قوله** كونها جهتي ادراك اذا حمل العلم على الاصول والقواعد صح
تشبيهها بالجهة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالحصر المستفاد من تقديم
لذا [illegible] بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة
للادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص اخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول
فليتامل **قوله** فلان يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو
عبارة عن المسائل **قوله** ان له حالة بسيطة اجمالية يمكن ان يقال مراده التنبيه على ان الملكة
المذكورة بالحصول تشبه العلم الاجمالي لا التمثيل لها فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشي
قوله والعلم بالكلي او المركب سواء كان باعتبار تصور ماهيتها او التصديق باحوالها
وكذا الكلام في المعرفة **قوله** دون علمته منقوض بقوله رح ان من العلم كيفية المكنون لا يعلمه الا العلماء

بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله او من علي كرم الله
ان اب بمعنى اللام مجازا لا صلة للعلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله من خلص
لله اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم **قوله** ثم ذهل عنه
ثم ادرك ثانيا قيل المراد ذهول يفضي الى نسيان محوج الى كسب جديد والا فلا حاجة
بعد الذهول لتغاير الادراك الا مجازا والحق ان الذهول زوال الصورة عن المدركة
فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح في اوائل الكتاب
الاول ان التفات الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما الا
انه امر عرفي والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك الى تسليم علميته **قوله** والمص
قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح الذي هو كالشرح
لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات
والمعرفة بالجزئيات والفاء في فقال يعرف اه للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه ان مجرد
استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا شك ان هذا
الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح وقد يجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعي نكتة
والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة له وما ذكره الاستاد من ان المراد بالجريان على استعمال
المعرفة في الجزئيات استعمالها في الجزئيات فقط لا الكليات المحضة ولا الامر من الكليات
والجزئيات وهنا كذلك فان المراد بالاحوال الجزئية لا يدفع الاعتراض لان تخصيص المعرفة
بالجزئيات معتبر في ذلك الاصطلاح ومجرد استعمالها في الجزئيات لا يفيد ذلك الاختصاص
اذ لو كان المعرفة والعلم مترادفين كما اشار اليه الشارح في اول فصول المعاني لاستقام استعمالها
في الجزئيات ايضا مع انه اصطلاح اخر بلا شبهة ولا يخفى ان المتبادر من قوله والمص قد جرى
اه جريانه على الاصطلاح السابق لا مجرد استعمالها في الجزئيات وان لم يعتبر فيه التخصيص فانه
بعيد من الكلام كما لا يخفى **قوله** ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال
المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي
كلي لا ادراك الجزئي ولهذا تعرض لجزئية الادراك واشار بالتعبير الى ان جزئية الادراك بجزئية

بجزئية المدركات وان لم يقتض الاصطلاح السابق بحسب لفظ كون متعلق المعرفة جزئيا
لا نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من التأكيد اللفظي وقد يجعل وصف الشيء
بنفسه قصدا الى الكمال والمراد كل فرد متفرد عن الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل
التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كما
يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات
قد تعم ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة **قوله**
بمعنى ان اي فرد اه اشارة الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة
بالفعل **قوله** او البعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر
لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الخ وفيه حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه
كما صرح به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ونحو ذلك او الثلثة او الاربعة ونحوهما
ثم عدم الدلالة موجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى **قوله** لكل من عرف مسئلة منه
قيل المراد مسئلة متضمنة لثلثة الاحوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة
الجمع اه فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة **قوله** وكذا الجناس
البديعية قد يقتضيها الحال فلا يخرج مما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التعريف بالحيثية
المرادة كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال بما ذكر انما كونه
قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا
قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال
لكون اللفظ يطابق بها مقتضى الحال فيتبادر الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء
فواضح ووجه الاستاد كونه قرينة بان في النسب التقييدية اشارة الى النسب الخبرية
والنسبة الخبرية لا تذكر في مقام الا باضافة حيث اليها ولا يخفى ما فيه من التعسف فان
ظاهر التوجيه يستدعي وجوب اعتبار قيد الحيثية في مثل تعريف الانسان بالحيوان الناطق
وبطلانه بين وبالجملة ان سلم ما ذكره فانما هو اذا ذكرت النسبة الجزئية صريحا فتامل
قوله عبارة عن معرفة هذه الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال

وباقي المراد بمقتضى الحال ع

فلا اتحاد على الوجهين ولا يخفى بعد الوجه الثاني مح

ولو قال للزم ان يكون معرفة هذه الاحوال ثمرة علم المعاني لم يحتج الى ذلك **قوله** وهذا واضح
لزوما وفسادا قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن بمعرفة احوال اللفظ معرفة
احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف وانت خبير بانه لا يفيد الا باعتبار قيد الحيثية
المذكورة فان علم المعاني ليس عبارة عما يفيد معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية
المذكورة فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتأمل **قوله** قد يقتضيها الحال الاحسن ان يقول قد
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال **قوله** وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل
السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات
الجزئية كالتأكيد المخصوص في ان زيدا قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كالتأكيد
الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال
كالهيئة الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول به فمما لم يذهب اليه احد **قوله** قلت قد
تسامح الخ حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف
بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على
المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي مطابق للجزئي
بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين
فمآل المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات الكلام الذي
هو مقتضى الحال **قوله** والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد استدل عليه الشارح في شرح
المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني على ما يقتضيه الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام
لا الحذف او التقديم والتأخير وعورض بان قولهم الانكار الحاصل يتردد وخلو ذهنه
تقتضي تأكيد الحكم وجوبا واستحسانا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة
المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك تحكم في ان المقتضي نفس تلك الاحوال
والحمل يحمل على التحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة
الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف
بان بعض المقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية

رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل والقول بان المقتضي نفس التأكيد والتعريف لا اداتهما مدفوع
بان مرجع اقتضائهما اقتضاء اداتهما بانه كما جعل الالتفات مسوغا لتعلقه بالمسموع
جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلي
الذي جعل مقتضى الحال فلما احتيج الى التأويل على التقديرين كان اختيار التأويل الموافق
للتصريح في معظم المواضع اولى وان وجد التفاوت بين التأويلين بان في احدهما اعطاء الكلي
حكم الجزئي الذي هو عينه في التحقيق وفي الاخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ورد
على الوجه الاول بوجهين الاول منع كون المقتضي نفس المؤكد واداة التعريف بل هو التأكيد
والتعريف باللام وقد اشار الى جوابه في حواشيه على شرحه بان اقتضاء التأكيد مرجعه اقتضاء
المؤكد قال وقس عليه اقتضاء التعريف الثاني انه ينبغي ان يكون المقتضي مخصوصا بزيادة كحقيقة
او كثرة او نحوهما وليس بظاهر ههنا والاظهر حمله على تقدير المضاف والتجوز في النسبة الاسنادية
او جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال
والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك اذ لا يصح انه بالمذكور فجعله
مذكورا الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شأنه ان يكون
مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعده **قوله** انه كلام مؤكد اراد انه كلام مؤكد حكم فيه بثبوت
القيام لزيد الا انه اقتصر في العبارة اعتمادا على انسياق الذهن وقيل انما اقتصر اشارة
الى ان الحال انما تقتضي خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شيء اخر ولا دخل له
في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل المقتضي المؤكد لا نفس التأكيد لا مرد عاه اليه فيما سبق
قوله واحوال الاسناد ايضا جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما
سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير الها راجع الى احوال اللفظ
قوله تتبع خواص تراكيبه تحقيق معنى التعريف وفوائد قيوده يستدعي نوع بسط
فليطلب من شرح المفتاح الشريف لا بد من تلخيص معنى التعريف تخليصا للناظر عن مؤنة
الرجوع الى شروح المفتاح فنقول التتبع الاستقراء استكشافا والخواص اسم جمع خاصية بمعنى الاثر
او جمع خاصة وفي الافادة للخواص بتقدير المتعلق معرفة وجعلها حالا وان كان اقرب لفظا

ابعد معنى اذ لا حسن في تقييد تتبع الخواص بحال كونها في الافادة ثم فائدة هذا القيد تخصيص
الخواص بالمعاني التي يفيدها التراكيب احترازا عن الصفات المختصة بها الراجعة الى هيئاتها
التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها وجعل الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها
محيطة بها واختيرت الافادة على الدلالة دلالة على ان المعتبر في الخواص افادة التراكيب
اياها حال التسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضمير بها للتراكيب ومن
الاستحسان بيان لما والمراد بالاستحسان على ما في شرح الشريف للمفتاح مفهومه
الحقيقي ومن غيره عدم الاستحسان وفائدة ذكره ان التركيب المفيد لخاصية قد يستحسن
من متكلم في مقام فيحمل على انه قصدها ولا يستحسن من اخر في ذلك المقام بسقوطه به فلا يحمل
على قصدها بل على ان صدورها منه اتفاقي وكذا حال المخاطب فلا بد لصاحب المعاني
مع معرفة الخواص من معرفة التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة
على ما ساقها لاجلها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال التكلم وقوله ليحترز متعلق
بالتتبع وتنبيه على الغرض ويجوز جعله جزءا من الحد لزيادة الايضاح وان لم يكن لاخراج
شيء والمراد ان هذا الاحتراز فائدة دون العلم لاجلها فينبغي ان يقصده المتتبع فلو قصد
بتحصيله غرضا اخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني كذا في شرح المفتاح للشريف ولك
ان تجعل اللام في ليحترز للعاقبة كما في لدوا للموت يعني ان غاية التتبع المذكور وعاقبته
هو الاحتراز فح لا غبار اصلا واما قوله المقدمة لبيان الحد والغرض فاما بالنسبة
الى واضع الفن والغرض بمعنى الفائدة ثم ذكر الوقوف بعد المعرفة المفهومة من التتبع
تنبيه على ان سبب الاحتراز حضور الخواص في الذهن لا مجرد المعرفة ولو مخزونة كما في
حال الذهول وانما لم يتعرض للرعاية لكونها لازمة للوقوف عادة ومعنى تطبيق
الكلام على المقتضى فقد فهم من الشرح تحقيق معنى التعريف وفوائد قيوده يستدعي نوع
بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار
اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم فيجب صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة
لان المص لم يذكره استقلالا بل نوره بالوجهين الاتيين حيث قال على ان قوله وغيره

مطلب في بيان لام العاقبة

45

وغيره مبهم لم يتبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد
به عدم الاستحسان قوله والا انه فسر التراكيب اه حاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لانه اخذ
فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفها التراكيب فان اريد
تراكيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد
معرفة المعرف واذا جهلت تراكيب البلغاء الماخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على معرفة
البلاغة وان اريد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم
الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم
توقفه ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه اه
يشير الى ان لزوم المحذور الزامي مبني على تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا
لعدول المص عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريفه البلاغة بما عرف به السكاكي وقد يوجه بانه لما كان
لزوم المحذور في تعريف المعاني على تقدير معتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جد
في الهرب عن الدور فعدل عنه قوله كما صرح به في كتابه حيث قال في اخر القسم الثالث واذ قد
تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغة المعاني اه ثم تعريف
المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي لا تخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة
عن الملكة او الاصول والقواعد وادراكها والمعرفة المذكورة ليست شيئا منها والغرض ملكة مفيدة
لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر قوله
تنبيها على انه معرفة حاصلة اه مبني على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في المسبب او
بالعكس فالمراد المسبب المخصوص والسبب المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون
المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات قوله حتى ان معرفة العرب اه وكذا علم الله
وعلم ملائكته ثم هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف بقوله ليحترز اذ ليس جزء منه
الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على ان في ذكر التتبع فوائد اخر مثل الاشعار
بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشار الى منع
ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس جزءا من التعريف بل التعريف قوله الصادرة

مطلب في رعينا الغيث

عن له فضل تمييز وهذه جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء ولا تتم منه اخذ البلغاء في تعبير التراكيب **قوله** واقول لا يفهم منه قوله توفية خواص اه حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم من التادية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا الا ان يحمل التادية على تقريرها وكشفها على الغير سواء كانت مقاصده ام لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المصنف فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة له الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا يفهم الا انه محمول على المبالغة في مقام المحاورة كما يسمع مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من دأب المحصلين **قوله** ان يكون لنفي شك الاظهر في العبارة ان تقول لنفي شك بترك ان مقصودا به نفي الشك **قوله** معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال اراد انه معنى تطبيق كلامه له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضيه الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يؤلفه وتطبيقه ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتتبعه وتطبيقه ان يحمل على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتامل **قوله** تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس شيء اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شائعا كما سيجيء في احوال المسند من هذا الكتاب **قوله** وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء قيل لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظ واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون وايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذا كثيرة مستعملة يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا اشتباه في المراد منها على احد له مسكة من الادراك فيجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها وامثالها نعم تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تادية المعاني اذ المعنى بلوغ

يكون

لكن ما ذكره ملايم لما في المفتاح حيث قال ... من ان يكون صح

كب

46

بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتراكيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها **قوله** كيفية تطبيق اي كيف يؤلف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال **قوله** وينحصر المقصود اه لا يخفى ان ضمير ينحصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المص في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وينحصر المقصود اورد الشارح لفظ المقصود تاسيا به وتنبيها على ان المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر خروج الاشياء الثلثة وان عدت مندرجة في علم المعاني تغليبا لشدة اتصالها حيث دونت معه فلفظ بيانية في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله والا لصدق علم المعاني حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان المنحصر هو المقصود من علم المعاني وصدقه على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان توقيف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى اقحام المقصود لاخراجها وان اجزاء العلوم ثلثة كما تقرر الموضوعات والمبادي والمسائل فلا يكون الكل اعني علم المعاني منحصرا في الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض في المقصود على جميعه بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتناول ولو بحسب التغليب والتسامح له ولغيره من الاشياء الثلثة والمبادي والموضوعات لاستقام الكلام ايضا **قوله** وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظ اشارة الى جواز حمل العلم على الملكة والحصر على حصر المسبب في السبب كما قيل مع بعده فتامل **قوله** لا محالة لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي تحول لي وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم **قوله** قائمة بنفس لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة او انتزاعها وفي اضرب مثلا طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة له موجودة فيها وجودا متاصلا كسائر صفات النفس لا انها معقولة له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبانا الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجابه لا مجرد تصوره كذا نقل عن الشارح ففي قوله هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير

اي تعلق احد جزئي الكلام بالاخر

والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب وبحسب الظاهر اذ المراد قيامها بها لولا المانع او انها من شانها القيام بها والقرينة ما سيصرح من ان قول الشاك والمجنون والنائم والساهي كلام اذ من البين ان لا قيام بنسبته على المعنى المذكور بنفس من ذكر اي حاصلة في ذهنه موجودة في عقله واما نحو زيد قائم اذا صدر عن النائم مثلا فسيجيء انه ليس بكلام حقيقة ففي العبارة مسامحة والا فالنسبة بالمعنى الذي ذكره اعني تعلق احد جزئي الكلام بالاخر قائمة بالطرفين لا غير قوله لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل الانشاء فان من اوجد التكلم باضرب اوجد النسبة المشتملة هو عليها لغا ذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعنى مع انه يخالف الاستعمال ولو ارجع النفي في قوله والا فانشاء الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفى ان يقال ان كان له نسبة فخبر والا فانشاء فتامل قوله سواء كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اي متعلق ايجاب وسلب والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى قوله في احد الازمنة الثلثة اشارة الى ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد لا يدخل في حد الانشاء نظرا الى انتفاء نسبتها الخارجية في الحال فليفهم قوله تطابقه او لا تطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الاتي لانه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله فالكلام خبر اي من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه يشتمل على الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك المقصود ارجاع النفي الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر انه لا خارج للانشاء قوله اذا كان فعلا ومعناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها واشباه الفعل ما يستفاد منه ذلك بصيغته قوله ولا وجه لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفر في الاشتمال على اللطائف كما سيصرح به نفسه في اول احوال الاسناد قوله ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة

لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر قوله فالذي يعتمد قيل بيانية السبب والتعليل ولطيفة الشارح ولا على المص الا الاشارة الى اصل اجمالا ولذا قال فالاقرب دون فالصواب قوله ومن رام اي قوله ففساد كلامه اكثر واظهر رد على الخلخالي واشارة الى ان كلام المص ايضا فاسد في نظر ارباب النهى لقصوره عن افادة ما يعتمد قوله فجعل بابا سادسا هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المص فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور في المتن ولا يخفى الكلام عن الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هذا الذي ذكرنا لا ما ذكره المص قوله ولذا لم يقل احوال القصر اي لكون القصر والفصل والوصل احوالا في انفسها واما الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له قوله وسم هذا البحث بالتنبيه اي علم من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكي والهاء عوض من الواو وفي قوله لانه قد سبق منه ذكرها اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كالبديهيات او انه يستعمل فيما لا احتياج الى الدليل كالبديهي وما تعلق به علم سابق في حكمه قوله فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر فاخذه في تفسيره يكون دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ في تفسيره فاخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور هنا ~~الاخبار المذكور~~ الكشف والاعلام ولهذا عدي بعلى لا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور بالشيء على ما اختاره في شرح المفتاح النسبة قال في توضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالاخبار والكشف منها على ما هو عليه صدق

وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبرت
عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه **قوله** تعريف لما هو صفة المتكلم اورد عليه ان معنى
صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض في هذا الجواب اتحاد الجزئين فالدور
بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشي بان الصدق والكذب
وان اتحدا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث
اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين تستلزم بعد ما ذكره وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة
المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر
فيصح التعريف بحسبه لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا فلان غرض
المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتلخيصه ان الوجه الثاني المبني على اتحاد
الصدقين لا يصح دفعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت
ان القول بان الموقوف بالجزء عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتقاقا لا اجمالا
فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام
لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا لو سلم لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق
المتكلم اذا ثبت ان هذا التعريف منه في صدد بيان اجزاء معرف الخبر **قوله** اي مطابقة
حكمه قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في تعريف الصدق والكذب
فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد
الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو
الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطته يتصف الخبر بهما **قوله**
وهو الخارج الذي اه اراد به خارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما سيأتي
وقد اشار اليه في شرح المقاصد **قوله** بيان ذلك اه المراد بوقوع النسبة حصولها
سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر
بالاسم باعتبار ان الشيئين الذي رجع اليه ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فالفاء
في قوله فمع قطع النظر داخلة على معموله وهو الظرف المذكور فوقع موقعه ادخل عليه

حكما لكن لما قدم عليه

عليه الفاء فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب الاخفش وقوله اما بالثبوت في موقع الصفة بالمقدر
والمعنى دل على وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذلك واما الواو في لا بد وان يكون
فهي اما داخلة بين اسم لا وخبرها لتاكيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام **قوله** مع قطع
هذه النسبة اه الظاهر ان النسبة التي يدل عليها الخبر وكلامه في كتبه يدل على اتحاد وقوع النسبة
اولا وقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس
الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقع فهو النسبة
المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع
له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع
مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق
المطابقة بينهما باعتبارين ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة
الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشريف
ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتامل **قوله** للفرق الظاهر قيل الخارج
في المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان
المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل السياق
لا ما يرادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله فانا لو قطعنا
اه بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان الفرق يتم به لظهوره واذ
المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة
القرينة غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف الاعيان
لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شيء من طرفي
الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق
مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج
المذكور البتة لانه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى
حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يرادف الاعيان حتى يرد خروج امثال هذه القضايا

مثلا اذا قلت ذهب زيد لا دلالة له
على تحقق ذهاب زيد في الواقع على
حالك بذلك اذ لو دل لكان من
الالفاظ وجدت وجد ذهاب
زيد
اه محمد

اى الجواب بان المعتبر فى اللغة والمتعارف الواقع فى محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا خبر
فى نحو جا غيرها عن الضابطة فليتأمل **قوله** وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر قيل على النظام قولنا
صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب
وان كان الثانى بطل قولك صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد
كذبته جوابه انه يختار الاول ويقول صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها للاعتقاد ك
لا يستلزم صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان
صدق هذه بمطابقة الواقع **قوله** اللهم الا ان يقال اه قد جرى العادة باستعمال هذا
اللفظ فيما فى ثبوته ضعف وكانه يستعان فى اثباته بالله تعالى ووجه الضعف هنا انه خلاف
للظاهر المتبادر وانه يوهم طريان الكذب فى الانشاءات وهو مخالف للاجماع
فليتأمل **قوله** فكلام خبر لصدق تعريفه عليه وهو كلام لنسبته خارج اذ لم يشترط كون تلك
النسبة كائنة فى اعتقاد القائل به **قوله** وتمسك النظام اه التعريفات وان كانت من قبيل
التصورات ولهذا لا يجرى فيها المنع كما تقرر فى المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا
حد لذلك الشىء او رسم مثلا فالتمسك الذى هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى
الضمنى فلا اشكال **قوله** فلو كان عبارة اه فيه ايماء الى ان الاية وان اثبتت مذهب المستدل
فى جانب الكذب حيث جعل مناط الكذب عدم مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة
الواقع معه لا يذهب اليه وهم لا تثبت فى جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا نفى مذهب
الخصم ولا تثبت مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد
والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة
الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لاستقام فى الجملة **قوله** وهو ان شهادتنا هذه
من صميم القلب يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم
فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونها
خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال بالاية لاحد
الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما سيأتى من انه قد يؤكد

49

مطلب خصوصا

الظرف اعنى رحمة الله فيقع على ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكره الفاضل
الرضى فى امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى حكم النفى اى يصير حكم النفى خاصا
للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا على المصدرية باقيا على معناه
اى يخص حكم النفى بالقيد خصوصا **قوله** مثلا اذ قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع
الظاهر ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى المجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما فى اكثر النسخ
التى رأينا لكان تاكيدا له فلا يدل على الاجتماع فى زمان كما سيجىء به الشارح فى بحث تاكيد المسند اليه
ولو اريد بالاجتماع الاجتماع فى اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفى
الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفى المقيد ح والا لكان اجمعون تاسيسا
لا تاكيدا فلا تفاوت ح فى المؤدى سواء رجع النفى الى القيد ام الى المقيد فتدبر **قوله** لقد افرط المحقق
الافراط التجاوز عن الحد ويقابله التفريط وفى المثل الجاهل اما مفرط او مفرط **قوله** تلويحا
ثانيا وتعريضا ثالثا ذكر الشارح فى البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان
تذكر شيئا يدل به على شىء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة
الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به ما يريده فذكر التلويح فى الثانى
فى الثالث والتعريض فى الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال قابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح
والتجريد كما اشار اليه الشارح هناك **قوله** الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد
والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره **قوله** ولقد اتى بعجب
اى اتى بشىء عجيب حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة الى نفسه
وشان الزوائد ان يحذف **قوله** وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه **قوله** اذ لا مقتضى
للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقى بان يكون معناه انا اسأل
الله لا غيرى لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت اليه غيرى فضلا عن ان يسأل النفع به فيكون
المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا اى انا اسأل الله لا معارضى ولا
حاسدى من علماء الزمان وكلا المعنيين شىء اما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعى عدم
صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف

مطلب التعريض

التعريض امالة الكلام الى عرض اى جانب يدل على المطلوب ش

واما انه فلانه ليس ههنا من يعتقد شركة معارضيه وحساده له في السؤال حتى يحتاج الى
التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر قوله ولا التقوى قيل عليه يجوز ان يكون
التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله تعالى اذ من يرجون يثمر
عمله ولا يخيب سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف
مؤلفه بل يسال الله الانتفاع به قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال
ان يكون الجملة قيد جميع الافعال من التاليف وما عطف عليه قوله فاتى بالاسمية ولو اتى
بالفعلية لكان العطف اظهر وان اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة لقصد الاستمرار
التجددي في المعطوف غير المناسب في المعطوف عليه واعترض عليه بان مآل جعل الواو
للحال جعل الجملة حالية فلا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال سائل
الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف ح اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك تقديم
العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه
في اخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء
حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون
وصف الخبر له كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب وبين يشرب الزاهد قلت انما سال
انشاء للسؤال لا اخبار عن اتصافه به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام
في بيان حال المص رح بل في بيان افعاله مثل التاليف والترتيب والتسمية والسؤال
قوله حال من ان ينفع قيل ان من المجموع والتقدير اسال الله الانتفاع به كائنا من فضله
فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسال وليس تقديما في حيز ان المصدرية عليه
قوله اي محسبي كما في ... يريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة
ثم المراد من قوله حسبي اما الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال وفيه المبالغة
او الكفاية في ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكر العلامة في اياك نستعين ان الاحسن
ان يراد الاستعانة بتوفيق الله على اداء العبادة ليتلائم قوله فعلى هذا كان الانسب
ليناسب التعليل الذي يتضمنه الاستيناف المؤكد بان المعلل الذي هو سؤال النفع منه تعالى

تعالى قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره اي في قسم النحو ثم الخروج الى النقل مخالفة لما ذكره
للمشهور من ان المخصوص مبتداء والانشائية خبر له مقدم عليه او خبر مبتداء محذوف
قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار ان قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء
على الاخبار تقدير الكلام على ما اشار اليه الشريف في اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان
يقال ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لا يصح ههنا وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقة
من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة اه ومثل هذا الترتيب كثير الوقوع وقد
يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن ليسا بخبرين بل
هما للاستدراك بكلتيهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسبما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر
على المذكور كما نقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما
يكون غناء عنده لو لم يكن بخيلا الا انه بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض
لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القضية بدون ملاحظة الاخبارية
والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث الفصل والوصل بان المص والسكاكي
لا يسلمان ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله
وبشر الذين امنوا وهما ينكرانه ويقدرانه معطوفا عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح
من طرف المص بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف
وقد اشار في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى
جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل باعتبار
عطف القضية على القضية واستحسنه ونص في اول احوال المسند على جواز ليت زيدا قائم
وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا
وانما مقصوده الاعتراض على المص وبهذا التوجيه يندفع ما اورد على الشارح من ان رد
هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القران حيث قال تعالى وماويهم جهنم
وبئس المصير وقد اجاب الفاضل المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة الخ بان ذلك
جائز في الجمل التي لا محل لها من الاعراب قال وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى فقالوا حسبنا

الله ونعم الوكيل فان معنى الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل
وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد ابوه
صالح وما افسقه وعمرو بخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل
بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدا اي قالوا
حسبنا الله وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة
قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن
كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تأمل او يقال معنى الحجة الالزامية والمقصود تبكيت الشارح
والخطاب في قوله وكماك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقدير بين المذكورين اذ
يقال ح لما جوزت التقديرين في الاية فليجز في كلام المصنف مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما
ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده
وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نفس حسبي عطف
الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية ولا كلام
فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا الكفاية في توجيه التركيب
الذي استصعبه الشارح فتأمل ورد على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل
عنه رحمه انه لا محل للعطف ح الا تأويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقولنا
نعم الوكيل مع لجواز العطف على الجزء المقدم يعني حسبنا الله وفيه نظر لان التكلف الذي
لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظ قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة
داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير
عنده لكان تكلفا مثله ثم الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من جعل الواو والمذكورة
على الاعتراض وادعا ان قوله وهو حسبي انشاء كقولنا الحمد لله على رأي وان المعطوف عليه
لقوله ونعم الوكيل وقوله وانا اسأل الله وهي جملة حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف
الانشائية عليه وامثال هذا قد كفانا المحشي وغيره مؤنتها واذ ليس في ذكره فائدة زائدة
فبالحري ان لا نشتغل بتفصيلها وقد ينقل عن الشارح رح ان هذا التحقيق لوجه العطف ونحوه

51

ع وان اراد بالمختصر في قوله رتب المختصر المقصود منه فلا يندرج فيه الخطبة ولا الفن الثالث وان اراد في قوله في اخر الفن الثاني اما فن البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب وان اراد فن البلاغة مع توابعها فالاندراج الخطبة والمقدمة صحيح مع تكلف

يعني ان الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد يشتمل الاحتراز عن التعقيد فيلزم في ذلك الاحتراز لم يذكر من قيد يجب هذا الاحتراز ولم يذكر القيد اعتمادا على الشهرة منه

وتباين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قدح
في التركيب والله اعلم قوله على رأي اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال
بتقدير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح قوله او ان الشروع
في المقصود في الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود
مقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا قوله الخ المقدمة
اخرها في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدم علم البيان لبساطته بالنسبة الى الثاني الاول
لاشتماله على اقسام قوله عن الخطأ في تأدية المراد لم يذكر قيد الحصول الاحتراز عن التعقيد
المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة او لان ذلك الخطأ في كيفية التأدية لا فيها
قوله وهو ما يعرف به وجوه التحسين غير الاسلوب تنبيها على فائدة البديع قوله وعليه منع ظاهر
يندفع بالاستقراء تقرير المنع ان قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين لم لا يجوز ان يكون
شيئا آخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلثة
واعلم ان الشارح رح جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على
معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم الكلي لثبوته في جزئياته ورده الشريف رح بان الاستقراء
العرفي الاستدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها
الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا نجعل الاستقراء
دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا مطلب بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله
دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المتعلق بتقسيم المنقسم الى البديهي والنظري وكما
ان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا يتأتى الا بعد حصول الاقسام كذلك حصره فيها قوله
والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المص قال في اواخر الايضاح
بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تع جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت
اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة
لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا في ما ذكرناه مثل
الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة

وهنا احتمال آخر وهو ان يكون الفن الاول خبر مبتدا محذوف لقرينة اى الذى يشرع فيه الفن الاول او كانت اللام اشارة الى ما يحترز
او الى علم المعانى ويكون قوله علم المعانى بدلا عن الخبر او بيانا له او مبتدا خبره قوله هو علم او ويجعل الواو للتاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه كما قيل
فى زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير فى ابوه لزيد وفى اخوه لعمرو والتقدير زيد قام ابوه وعمرو ذهب اخوه وكما اشار
اليه الشارح المحقق وصرح به الفاضل المحشى فى مبحث المجاز العقلى الا ان التوجيهات الاول اولى لندرة هذه الواو وسمجه

مع عدم دخوله فيما سبق فهو منشأ ان فعقدنا فيها فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى
ان فيه نصا على دخول الخاتمة فى الفن الثالث لانه جعل ما ذكر فى الخاتمة فيما لا يتعين اهماله
بسبب احد الامرين فتبين بذلك ان ما ذكره فى الخاتمة داخل فى الفن المتعلق بالبلاغة
وراجع الى تحسين الكلام البليغ والا لتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى
الوصفية وهو فن البديع **قوله** صار كل منها معهودا فوقه لا يخفى ان اللام فى الفن الاول مثلا
لا يكون اشارة الى علم المعانى والا للغى الحمل فى الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطأ
فى تادية المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا فى الفن الثالث بعد العهد اجرى الفن الاول مجرا
سوق للفنون الثلاثة على سوق واحد ولو لم يذكر التعيين فى الاول لقرب العهد كما فعله
صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتى فى العهد والا فالمذكور
فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية الذكر التقديرى
فى العهد الخارجى لما انجر كلامه فى اخر المقدمة الى انحصار المقصود فى العلوم الثلثة فهم التزاما
اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلثة او ما يجرى مجراها
يقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع اولا بالضرورة
الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم او غيره اذ التقديم الذكرى فى بيان الانحصار لا يفيد
التقديم فى الترتيب الا يرى ان الشارح قدم فى بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على
المقدمة مع تاخيره فى الترتيب فافاد المص ذلك بقوله الفن الاول علم المعانى فعلم بهذا
التقدير ان كلا من طرفى الجملة معلوم واما المجهول الانتساب كما فى زيد اخوك فان قلت
فالفائدة لازمة فى الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوع والسند
بعد العهد **قوله** فى بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد او العلم الذى له زيادة اختصاص
بالبلاغة **قوله** وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وذلك
اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ماذا وغيرها
قوله ماخوذ من مقدمة الجيش اى منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا
من قدم والبناء على ما عرفت فى لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلث احتمالات وظاهر كلام المحشى

52

الزمخشرى فى الفائق مشعر بالثانى حيث قال المقدمة الجماعة التى تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم
وقد استعير لاول كل شىء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف وكلام المغرب مشعر
بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام
الشارح محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا ثم المقدمة قد تجعل من قدم المتعدى
لان هذه الطائفة لاشتمالها على سبب التقدم كانها تقدم نفسها اولا فادتها البصيرة
تقدم من عرفها على من لم يعرفها **قوله** لما يتوقف عليه مسائله اى شروعا كما صرح به فى المختصر
والا لبطل طرده بالمبادى **قوله** كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق الادراك
اعم من التصور والتصديق فيكون فى الحد اى التعريف بمعنى التصور وفى الغاية والموضوع
بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على راى القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم ونفى التوقف
عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بانه نافع ولهذا طعن
الشريف فيه بلزوم ما هرب عنه وهو الاحتياج فى توهم المقدمة كذا وكذا الى تكلف
ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده
الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى توهم المقدمة فى كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كون التصور
بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا **قوله** لطائفة من كلامه
الخ قال صاحب الكشاف فى اوائل سورة النور الطائفة الفرقة التى يمكن ان تكون جماعة
واقلها ثلثة او اربعة وهى صفة غالبة كانها الجماعة الحافة حول الشىء وقد نقل الشارح فى التلويح
ولم يزد على نقل كلامه لكن ذكر فى اواخر سورة البراءة ان الطائفة اسم لجماعة تطوف بالشىء
وتحيط به واقلها اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه ولهذا فسر ابن عباس رضه
قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشىء واحدا كان او اكثر
وقيل لانه مؤول بالنفس الجماعة اعنى التاء فرق بين المعنيين فاطلقت على الواحد على
ما فوقه وهذا المعنى هو الانسب للارادة ههنا والمراد من الكلام اللفظى لا العقلى على ما
عرفت واما قوله فى شرح الرسالة وهى ههنا امور ثلثة كما فى بعض النسخ فاما بتقدير مضاف
اى دوال امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة مع ان مصب الغرض هناك

دفع اشكال التوقف فقط لا الظرفية ايضا وما ذكره كاف في دفعه وباطلاق اسم المعنى على اللفظ
اعني اطلق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة في الكل ما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في
شرح المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذ جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم
الحذف في قوله لارتباط له بها اي بمعانيها اذ المقاصد انما ترتبط بمعاني تلك الطائفة لا بها
انفسها وفي قوله سواء تعلق توقف عليها بمعاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع اي بمعانيها
ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني طائفة اولى قلت
بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ طريق الافادة
والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في المواقع المذكورة هذا
ثم اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصد من
دفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق
الغير مثلا على جزء من الكتاب اليها مع وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتابين والله اعلم
والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ربما يمنع بانه قال مولانا عضد الملة والدين الموقف
واكثر ما ذكر فيها لا يتوقف عليه الشروع في تلك المسائل بل في نفس المسائل فاذا جاز اطلاق المقدمة
على ما ليس بمقدمة العلم فليس بمحذور في اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها واذا تحققت
ما تلوناه عليك تيقنت اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب
ولك ان تقول بعد تسليم بطلان اللازم على تحقق الارتباط المتبادر من التعريف ان يكون
تلك الطائفة من مقاصد الفن فلا يصدق على المسئلة قوله ولعدم فرق البعض الخ ان قلت فما
الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها
المؤلف امام المقصود فما لم تقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف
ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة
العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف اه ثم وجه اندفاع الاشكال
بالنوع ظاهر اما اندفاع البحث فلان الظرف بيان البحث والمظروف الالفاظ كما اشار اليه

اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون
مدلولها موقوفا عليه للشروع فيجوز تاخيرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة
الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلثة كما سبق
قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فائدة مخصوصة تترتب عليه واما الاعتقاد
بما هو غاية وفائدة في الواقع فلا كما صرح به المحشي في الحاشية الصغرى ان قلت فما التكلف
الذي احتاجوا اليه في التفصي عن الاشكال الخ قلت اما التكلف في دفع اشكال التوقف
فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيرة
لما كان يحصل بازيد مما ذكر في اوائل الكتب وبانقص منه كما اعترف به الفاضل المحشي
لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد
توقف البصيرة على نوعه بحيث يحصل في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد
من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين والواحد
فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين قلت ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضير
لحصول الموقوف عليه والا فلا نم الحصول فتأمل واما في دفع اشكال الظرفية فلعله
اراد به ما ذكره الموفق في شرح المفتاح من ان في تجريدية والمعنى ان هذه مقدمة تجرد منها هذه
الثلثة هو تستنبط منها او اراد به بعض ما اراد الشريف قوله لا فائدة في ذكرها الا الاطناب
المراد من الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل في الكلام من قبيل التمليح بالمحال كما قيل
في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى قوله تنبئ عن الابانة والظهور تعبيري
وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور واما كون معناها نفس الظهور
ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصح الاعجمي فصاحة جادت لغته
حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة لباؤها وخلص لبنها وقد فصح اللبن
اذا ذهب عنه اللبأ وافصح الصبح اذا بدا ضوؤه وكل واضح مفصح وافصح الرجل من كذا
اذا خرج منه تم كلامه وقول الشارح وافصح به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي
وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق

الآن واخر العدمي اللازم له فايراد الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى
اللغوي الامر العدمي محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطفا تفسيريا لا نطلاق بقرينة
السياق وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان معناها الامر العدمي حيث قال في تفسير
الفصاحة هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله
من فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهب لباؤها قوله يوصف بها المفرد ذكر في المختصر
ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المص صرح بان البلاغة يوصف بها الاخيرين
فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان الفاضل المحشي رح رد
التأويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر تحتمل
بدونها فاختار التأويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبة
مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه امدحه اذ سمي به فالاحتياج المذكور باق
ويمكن ان يقال لانم ان امدحه امدحه اذ سمي به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه تنافر
الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع معنى اصلا
قوله وقصيدة فصيحة في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر تقصد تجويدها وتهذيبها
والثناء على ما عرف في نظائره من الوجهين او من التقصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد
اي يتكسر اذا خرج من قصبته لسمنه فيستعيرونها كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح
والغث للردي منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة من قصدت الكلام اي قطعته كاتب
فصيح الكتابة يقال في الوصف لانشاء النثر والشعر للنظم قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة
اه توطئة لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض لان الانسب
ح ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة اه في حيز الشرط
ترتيبا للشرط الاول ويقول في الجواب جزم المص بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى ثم
هذه المقدمة هي التي بنى الشارح رح عليها الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص فتدبر
المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره الشارح فان تم تم الدست ثم المراد بالقوانين
القوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين جريانه

الجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو ذكر
الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال لكان انسب بقوله وقد علموا حيث اقتصر فيه
على كثرة الاستعمال قوله وقد علموا ان الالفاظ الخ قيل ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا
وعلم المص ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج الى ذلك لدخول المص
في الجماعة قوله وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه رح ان وجه كون الخلوص
لازما غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص
وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس
الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف
بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات ولجواز حمل
العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد وبمنع وجودية الفصاحة بل هي
عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادباء مشحونة
بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمعترض ايضا من المتفقين
على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح رح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز حمل العدمي
على الوجودي بطريق التفسير وبان للشارح ان يقول اني اردت بالوجودي الموجود
وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزأ من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله
على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه
ان اريد بلا سواد عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فرد العدم
وان اريد به معنى غيره فهو ليس بعدمي قطعا وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في
صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه
سلاسة وجزالة وما يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه تعقيد كيت وكيت وان كان الخلوص لازما
للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما
صرح به الشارح رح المحشي في المواضع المذكورة من شرحيها للمفتاح والامر فيما نحن فيه
على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك تسامحه في التفسير بالخلوص

كيف والمدعى انما هو الخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز
لا اخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان الفصيح هو الخالص يأبى
عن حمل الحمل على ما ذكره كما لا يخفى وعلى الثالث انه لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذ
على الوجوديات وكذا اختاره في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين وأما بمعنى
ان ما صدق عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات مجازا حقيقة
مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما له تعليل للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل للتاخير
وقيل لعله الاولى تعليل للتاخير والثاني تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول
والمعنى ان التاخير المبني على التفسير باللازم بسبب تسهيل الامر وكذا ان تقول العلة
الاولى علة للحكم بالتاخير والثانية لنفس التاخير ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم
المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة تحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره
ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس تحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف وأما معرفة كثرة
الدوران على السن العرب فمحتاج الى تتبع تراكيب آحاد الاعراب المختلفين المنتشرين جدا ولا يخفى
ان الثاني اشق قوله ثم لما كانت المخالفة راجعة الى اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد
يطلق عليه ايضا كما سيظهر ويحتمل ان يراد برجوعها الى اللغة رجوعها الى القياس المستنبط
من استقراء مفردات اللغة المذكورة في علم الصرف كما ستذكره فيما بعد وأما لم يتعرض لرجوع
التنافر لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحس قوله كانهما حقيقتان
مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما به ووجه الكون المذكور كما هو الظ
من كلامه ههنا ونفس سلامته من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل
ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر جمع الحقائق المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه ان جمع
الحقائق المختلفة متعذر فكذا ما في حكمها او لان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة
وههنا في الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها قوله لمعان محصولها قيل الظاهر ان
يقول بمعنى محصول اذ لا تعدد في بلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة
ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان وتعتبر بتغيرات يكون محصولا حاصل

اصل او مرجعه شيئا واحدا قوله ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر لعدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا
ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان المشترك لفظيا الا
ويوجد بين معنييه قدر مشترك كالجسمية والجوهرية في العين مثلا قوله لان اطلاق الفصاحة
الخ تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى
توضيح لتعذره تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال جزئي لا استدلال على الدعوى
الكلية به لا احتياج الى الاستدلال اذ كيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فتامل قوله نظرا
الى الظاهر يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا
لفظيا مبني على الظ واعلم انه يتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد على تقدير ان تعرف
الشيء على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقائق المندرجة تحته لا انه يتعذر تعريفه
بوجه يندرج تحته مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس وان ح
اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد
وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسبه قوله على وجه يخصه ويليق به لكان اظهر فتامل
قوله مطلق العين في اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بالنسبة الى معانيه لا يخلو عن تسامح
فتامل قوله وحينئذ لا يتوجه الاعتراض اه قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فنقول
كل واحد منهما يقع صفة اه بملاحظة قوله لم اجد اه لا على هذا القول وهذا الاعتراض ورد
خطيب اليمني على المصنف حال حيوته والجواب للمصنف نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا
للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما ولا
يشير الى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف بها المتكلم ومقتضى
هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامهما بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق
الاشارة ايضا واذا كان التفسير المذكور ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما من
كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب المصير الى جواب المحقق من ان المراد من الناس
المعهودون قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما
ولا يشير الى الفرق بين كون الموصوف الخ ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم

ثم

واستفادة الوثوق من اعتبارهم وان لم يوجد عباراتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال
قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة
وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني
في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني
ثم ان تقدير المعرفة ناش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لا من دلالة الظرف وقد
نبهت في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف
لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى
المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بها باعتبار
الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة
كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز
تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول او الكون كما جوز عمل النبأ في قوله تعالى هل اتاك نبأ
الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين
اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون ان كان تجرد الاتصاف به ولو
في نفس الامر لم يكف في العمل والا جاز اعمال زيد ورجل في الظروف وان كان انفهامه
منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما
باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني ممنوعة كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة
حيث نسب النبأ الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن
النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ الملفوظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس
الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتأمل قوله ومخالفة القياس اللغوي انما لم يقل ومخالفة
القياس الصرفي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصرفي استقراء اللغة
قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا على رفع الايجاب
الكلي ولهذا نقل عن الشارح انه لو اتى بمن في قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن
قوله موجب ثقلها على اللسان بكسر الثاء وتحريك القاف ضد الخفة وهو مصدر وتسكينها اسم للمصدر

بالمصدر والاول هو المراد ههنا قوله نحو الهعخع هو بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود
وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركتها ترعى الهُعْخُع بضم العينين المهملتين بينهما خاء وبالخاء المعجمة
وقيل انما هي الخُعْخُع بخاءين معجمتين وعينين مهملتين وانما لم يذكر المصنف مثال التنافر بما هو النهاية
ينبغي ان يحترز عنه بالطريق الاولى بخلاف ما لو عكس وهكذا في الغرابة قوله جمع غديرة كما في التلخيص الغديرة
القطعة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة من مقدم رأسها غديرة لانها غودرت
اي تركت فطالت قوله والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن
وقد يروى غدائرها فالضمير راجع الى الحبيبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة
فرع وكذا فاحم وهو شديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص
من اث النبات يئث اثاثة اي كثر والتف والقنو كباسة النخلة وهي فيها بمنزلة العنقود
في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين
الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان القنو يقال تعثكل القنو اذا كثرت شماريخه قوله الى العلى
جمع العليا بضم العين والقصر تأنيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر
العين وسكون القاف كرحمة ورحام صرح به في الصحاح وقد يروى بدل العقاص المداري وهي
جمع مدرى وهي خشبة ذات اطراف يذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد بها
في البيت المشط وفي التعبير بالمداري مبالغة لا تخفى قوله وهي الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة بالضم
لفيفة من شعر وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة ان العقيصة خصلة يأخذها المرأة من شعرها ثم
يعقدها حتى يبقى التواؤها ثم ترسلها ثم سكون الصاد وفتحها لغة في الشعر لكن الفتح اجود كذا
في التلخيص قوله يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط فان قلت من اين يفهم هذا المعنى
من البيت قلت يفهم في الجملة من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم
ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط الذي يعقص به اطراف الذوائب
كذا في المجمل وقول الشارح المجموعة دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح
هي الغدائر بعد ان شدت لا غير فظهر ان مراد الشاعر ان شعره ينقسم الى ثلثة اقسام لا
الى اربعة كما توهم قوله والغرض بيان كثرة الشعر ولهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل

اسود فاحم اي بين الفحم
النخلة المتعثكلة

تنبيهاً على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتها قوله وذهب
بعضهم اي قوله لزال ذلك الثقل الزاعم هو الخلخالي ثم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف
ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها ويجمعها ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع والشدايد
حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا الحروف لم يروعنا وهذه الحروف تسمى الحروف
المعتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا
قد اترجم وتطايب ووجه الضبط مذكور في بحث المجاز من شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو
لان الراء المهملة يعني لو كان منشأ الثقل ما ذكرت لكان مستشزر ايضاً ثقيلاً مع انك
معترف بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر من مستشزرات لكان ما ذكره الشارح ابطالاً لامر
زائد هذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين الكرماني انما لا يوجد الثقل في مستشزر فلان الراء
المهملة وان كانت من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التي هي من حروف الزلاقة ازالت
النقل الحاصل من توسيط الشين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان هذا الشارح
ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والراء بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه
الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك الى هذا قوله ولو قال مستشرف لزال
ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحروف
المذكورة ببيان انواعها لغو صرف ح كما لا يخفى على الذوق السليم واما المستفاد منه ما ذكر
الشارح المحقق قوله ومن البعيد ما هو بخلافه اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية
ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عاملين واحد لا على الظرف
السابقة كما في قولك رأيت زيداً في المسجد وفي السوق عمراً لان قوله ومن البعيد عطف
على قوله من القريب المخرج ح وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متنافر وقوله شائع وشائع
ثم ان الضمير في قوله بخلافه راجع الى غير المتنافر لا الى المتنافر بدليل ان قوله مع تنافر
لمتنافر لكن لا يكون هذا ح دليلا على الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس التنافر بسبب
بعد المخارج بل يكون دليلاً على الجزء الثاني وهو ان ليس ذلك بقرب المخارج
ووجه الاول يستفاد من قوله بخلافه علم حيث وجد فيه البعد بلا تنافر لكن القول بان نحو

57

نحو الم اعهد وفسيحه غير متنافر وقوله مليع متنافر مما لا يخلو عن الاشكال قوله كليع اي سريع في الشرح قوله لا يوجب
انتفاء الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفاء وصف الكل والظاهر ان لفظ
الوصف سقط في النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة التي وقعت
في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المؤيد ايضاً على ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يتوهم
عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئها يؤيد
النسخة الاولى وان الشارح حمل المؤيد على ما يتبادر منها اذ ليس في كلام المؤيد على النسخة الاولى
ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة
الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم من انتفاء
فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت معنى
قوله لا وصف لجزئها ان ما ذكره المؤيد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة
الكلام خارجا عن التوقيف وليست كذلك لا ان المؤيد ادعاه وبنى عليه المؤيد فتأمل قوله
لانه اي وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي في الكلام واما ما يتوهم من ان الاستبرق
فارسي والقسطاس رومي والمشكاة هندية مع وقوع هذه الكلمات في القران فممنوع لجواز
توافق اللغتين كالصابون والتنور وما لم يخل هذا المنع عن ضعف لما صح النقل عن جمهور
الصحابة والتابعين بوقوع العجمي فيه واتفق النحاة على وجود العجمة في ابراهيم ونوح
بادر الى التسليم واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ممنوع
والى ان معنى قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه
قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرانا واطلاق القران على بعضه شائع ثم تنزل
وسلم ان معنى الاية عربي المادة لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى انه ذلك باعتبار اكثر
الاجزاء فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو صفة اغلب اجزائه
ولما كان هذا مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة حقيقة بذلك الاعتبار ايضاً
دفعه بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها
في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام

او المركب مطلقا وما اشترطهم فصاحتها فى فصاحة عدة من افراد الكلام مسماة باسم خاص
كالسورة مثلاً فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم اه وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج
الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة فى ابطال ما سبق الى بعض
الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا فى فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة
والكلام يشتمل السورة بتمامها بل القران فنقول فى توجيه المنع الاخيرة واما اشتراطهم
الى قوله فغير ثابت ثم لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل قوله مما يقود الى نسبة الجهل او العجز
لانه تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم العجز وان لم يعلم
او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل فى الاول والسفه فى الثانى وهو نتيجة
الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه التوفى بانا نختار الثالث ونمنع لزوم
السفه لجواز ان نختار غير الفصيح لحكمة ككون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او
غير ذلك مما لا يطلع عليه قال وعرضته على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القران انما
اتى به معجزة وتصديقا للرسول عم والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود
كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم
بلاغة فلا يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتام لانه مبنى على ان فصاحة الكلمات لازمة
فى فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال اه مع ان الكلام على تقدير تسليم
عدم خروج السورة عن الفصاحة بعدم فصاحة كلمة منها قوله غير ظاهرة المعنى تفسير له
كما سيصرح به الشارح وغير بمعنى لا ولهذا انث ظاهرة ولا مانوسة الاستعمال اعاد النفى
المستفاد من غير كما فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفى
متعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى وعدم مانوسة
الاستعمال مخلان بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادى لا بالنظر
الى المولدين قوله على ذى جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجن ايضا
كما فى قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جائز الارادة ههنا وفى بعض
الروايات ذى جنة قيل هو المحفوظ ونسخ الصحاح تصحيحا والمعنى اجمعتم على

على اجتماعكم على من لدغته الحية فهاجت به مرة فى الصحاح هاج الشئ يهيج هيجا اى ثار وهاجه
غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف اعنى على الاول اما لغو والباء للتعدية او بمعنى فى او مستقر
حال من فاعل هاجت وهى على الثانى زائدة فى المفعول ثم ان المراد بهيجان المرة كونه مغمى
عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله فوثب عليه لو ثوب الطفرة وتعلق عليه بتضمين معنى الاجتماع
قوله فاقلت من الافلات وهو الخروج قوله ومقلة وحاجبا مزججا عطف على واضحا فى البيت الذى بعد
وهو ازمان ابدت واضحا مفلجا اغر براقا وطرفا ابرجا قيل ازمان اسم امراة والفلج تباعد
ما بين الثنايا والرباعيات والاغر الابيض والبريق اللمعان والطرف العين والابرج
بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها
وقد يستعمل فى الحدقة قوله مدققا مطولاً اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما فى الصحاح
واعتبر فى الاساس فى تفسير المزجج الاستقواس ايضا وربما يؤيد ذلك بما قال حسان بن ثابت
فى مدح رسول عم بعينين وعجا وين من تحت حاجب ازج كمشق النون من خط كاتب
فان التشبيه بالنون الممشوق اى المكتوبة انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس وانت خبير بان هذا
التاييد انما يتم اذا جعل كمشق النون صفة كاشفة لا مقيدة لازج ولا صفة للحاجب وبالجملة
قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعتباره
فى الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره فى الازج كما لا يخفى قوله اى كالسيف السريجى او كالسراج
بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على ما فى الفائق ان يقال قد يجئ فعل
لنسبة الشئ الى اصله نحو تممته اى نسبته الى تميم فمسرج بمعنى منسوب الى السريج او السراج
اى بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاختيارهما
بعيد وقد يخرج على ان فعل قد يجئ بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اى صار كالقوس
وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المراة اى صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله ذا اصله
كورق الشجر اى صار ذا ورق فمسرج على الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريجى او
السراج وعلى الثانى الصائر احدهما على معنى التشبيه اى مثل احدهما وعلى الثالث الصائر ذا
سراج فهو مختص بالتخريج الثالث ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغى ان يكون العبارة مسرجا

لا يخفى ما فيه

على صيغة اسم الفاعل لان سرج على هذه الوجوه الثلثة لازمة لا يشتق منه اسم المفعول **قوله** وهذا
قريب من سرج الله وجهه الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق و وجه
القرب والقرب ظاهر **قوله** وانما لم يجعل اسم مفعول منه اه حاصل السؤال انهم لم يجعلوا
مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه لئلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه بعيد له حتى
يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرج بمعنى بهج في الاصل
لكونه مولدا مستحدثا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات
فقوله لاحتمال انهم لم يعثروا او قوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع
التعليل للاول ويؤيده انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل
الجواب الثاني اعني قوله انه لا يبعد اه ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة
المخصوصة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يفيد
جعل مسرجا منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله واما صاحب مجمل
اللغة ايراد على الجواب الثاني هكذا يجب ان يفهم المقام **قوله** لا يقال الغرابة اه حاصل الا
الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل
على تركيب يتنفر الطبع عنه فتعريف الغرابة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن
وان جوزه بعضهم واما انت غريبة في قوله فالغريب يجوز ان تكون غريبة لكون
الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب
بادنى ويل المشهور واما قوله وهي بحسب قوم قوم فهو على حذف المضاف اي بحسب
قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظ بالنظر
الى قوم آخر كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له ذوق سليم
قوله بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد تاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله
الفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زائدا على الغرابة
اي ليس عينها ولا داخلا فيها فلا يحسن تفسيرها به غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس
المراد انه ينبغي ان يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه

الضمير راجع الى الغريب حيث قال منه

غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم منه

59

عليه ان الخلوص عن التنافر يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا وبتكلف في الجواب
انه مبني على الاعتراض عن الخلوص ادعاء المباينة او بان مراد المعترض انه لما كان غير داخل
في القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد
عليه منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم
مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه **قوله** لانا نقول اه حاصل الجواب اختيار
الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة
والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالي عن الماء والكلاء قوله استعيرت للالفاظ التي لم يونس
استعمالها التعليق بالموصوف وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان
استفادة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية فيتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي
رأيناها استعيرت والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بقي ههنا بحث وهو ان
المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى
فلا فكيف يصح جعله جزء لتفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم
في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشية تعريف رسمي فيجوز ذكر
اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول من كلامهم
في موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض
قوله والوحشي قسمان الخ هذا ايضا يدل على ان الوحشية يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم
جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه لزم
اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان يعاب
استعماله ايضا على العرب ايضا ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال اما على حذف المضاف
اي ذو ان يكون او قوله ان يكون مؤول بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اي الكائن كذا كما صرح
به في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في آخر المغني
فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي

ذكره المعترض لان كلا من صدين للغيبين مخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو
الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد
القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال مطلقا
اي سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلص وبالنظر الينا وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي
ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب
الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه
مع تصريحه لانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل قسما
احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نقله الشارح من القوم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي
ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر قوله مثل شرنبث
الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين
قال سيبويه النون والالف يتعاوران الاسم في معنى شرنبث وشرابث واشمخر ارتفع واقمطر
يومنا اشتد قال ابو عبيدة المقمطر المجتمع واقمطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله
وهي في النظم احسن منها في النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب
الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث حسن
احسن في الشعر اطلخم الليل اي اظلم جحخت اي تخرت وتكبرت قوله غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة
الاستعمال تفسير للوحشية شروع في المقصود ورد قوله وان اريد بالوحشية اه وما ذكره سابقا
كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسيرا للوحشية فما فائدة توسيطها في البين
التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية قوله ظاهر الخلف دلان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة
الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا تجامع عدم الانس في الاستعمال قوله او ما في
حكمها اي في حكم المفردات وهذا القيد لادراج نحو مسلمي بفك الادغام في تفسير المخالفة
اذ لو لم يرد هذا القيد يلزم ان يكون مسلمي فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من
تتبع مفردات الفاظهم ولا جهة اخرى لعدم فصاحته قوله كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل للقانون

على حذف المضاف اي كقانون وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح
ما قبلها قلبت الفا فغير نحو عور من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى العينين واستحواذ الظفر
والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم
به على الاصل كاستصاب استصوب وامثالها وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب
علم وجعد قطط اي شديد الجعودة ورجل قطط الشعر وقطط الشعر بمعنى ومثله قططا سرر في قوله
تعالى سرر مرفوعة وشرر في قوله تعالى ترمي بشرر كالقصر بفك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط
ان يقال مخالفة القياس ان كانت لعلة كرفع اللبس كما في فك الادغام في طلل وشرر وامثالهما
فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت لمجرد الثبوت عن الواضع كابى يابى فكذلك والا فهي مخلة كما في
اجلل مثله قوله وال وماء يعني ان اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف
القياس قوله وما اشبه ذلك من الشواذ قيل كون هذه الامثلة من الشواذ وانها تخالف
القياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا ينبغي جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر
فتدبر قوله بل المخالفة ما لا يكون ما مصدرية ولهذا وقع تفسير المخالفة وانما اخرت من التفسير
الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ البتة قوله الحمد لله العلي الاجلل البيت للنجم
تمامه الواحد الفرد القديم الاول وقد يروى غير ذلك قوله والقياس الاجل اورد عليه ان علم
الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء
الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على السنة العرب العرباء مع
عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا يرى ان استعمال الجحيشي جائز قطعا الا انه يخل بالفصاحة فكذا
استعمال الاجلل جائز في الشعر كما ذكر سيبويه في الكتاب الا ان الاعراب الخلص يتحاشون من استعماله
امثاله كما يتحاشون من استعمال تكأكأتم وافرنقعوا قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن
الكراهة في السمع فيه اشكال مع انه كلام ذكره المص بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف
فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجيء ففيه ترجيح
بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجه في كلام الناس وبطل ما ذكره الشارح في دفع
اعتراض خطيب اليمني وتغيير جواب المص بان المراد بالناس بل وجه مع قيد مستدرك يقال لو سلم صحة

فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام
ان المصنف وجد تعريفها في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه مع اطلاقاتهم واعتبارا
ثم عرضه على علماء زمانه او على تلامذته وبين لهم ماخذه وهو قول الفصاحة عندهم
بكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر فيما سبق فاورد عليه انه ينبغي ان يزاد قيد آخر في
التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور
فيما بينهم فنقل ايراد هم في كتابه ورده تنبيها للفائق على انه ربما يقال مراد الشارح
عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب اليمني كما يشهد به السوق لا علم
الى عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا قوله لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين ع الاظهر في العبارة
ان يقال لموافقته لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فائدة يعتد
بها ثم كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو واللقب علم يشعر بالمدح
او الذم والكنية ما صدر باب او ام مثلا والاسم اعم قوله لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها
بل اراد صدق الغريب على الكريه في السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق
عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا انه
فكذا المتنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره
لكونه داخلا في مفهوم وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة في السمع وقد يقال
ولو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره في التعريف اذا كان حدا تاما
واما اذا كان رسميا فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض
الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهورهما وارادة الدخول
في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض فيه واثبت خبير
بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة دون الاخر مشكل قوله لظهوران الكريه في السمع
انما من قبيل نكاكأتم اه يريد ان الذوق السليم حاكم بان مثل الوحشي وهو الذي يدل
اشتماله على الكراهة في السمع من احد القبيلين اي ما اشتمل على عدم ظهور المعنى الناشي من الاستعمال

الاستعمال فقط واما ما اشتمل على غرابة مثل الكراهة على الذوق فان الوحشي بخصوصه كذلك ثم المقصد
من التردد هنا تاكيد الدخول وافادة امتناع الخلو وان جزم فيما سيأتي بكونه من قبيل الثاني
ويمكن ان يقال المجزوم فيما سيأتي بكونه من قبيل الشاني غير المراد فيه هنا بل المجزوم خصوصية الوحشي
والمراد فيه مطلق الكراهة في السمع بقرينة السوق وسيجي ان مطلق الكراهة في السمع
لا يلزم ان يكون كريها على الذوق وكيف لا وهو بصدد بيان دخول الكريه في السمع تحت
الغريب وتسليم دخول الوحشي في القسم الاول لا يلائمه فان قلت كلام الشارح يدل على
ان الكراهة في السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القبيلين واحتمال ان يقال
نكاكأتم مجحيش يدل على ان نكاكأتم ليس من قبيل الوحشي الغليظ وقد يقال الوحشي قسمان
والقسم المقابل لاستعماله هو الوحشي الغليظ قلت نبهناك على ان الوحشي ثلثة اقسام قسمان منها يقابل
استعماله وان ليس المراد حصر الوحشي في القسمين قوله الاول انها ادت الى الثقل قد يناقش
فيه بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول انها
انها نشأت عن الثقل اه قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر اما الاول فلان عدم التادي
الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر آخر بان يكون الفصيح كما حرز
عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المثل
ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات ولو سلم فانقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخارجين
مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولا يلتفتون الى التوفيق الفلسفي قوله راجعة الى النغم يعني النغم
جمع نغمة وهي الصوت فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح قوله فكم من لفظ
فصيح اه فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه
فصيحا قوله كلفظ جفزى من ضاه يضيره ضيزا اي ظلمه واصل ضيزى كطوبى الا انه كسر الفاء
ليسلم الياء كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يأت وصفا قوله ودسر هي جمع ما تشد بها الواح
السفينة وقيل هي المسامير واحدها دسار ودسر الدفع وانما سميت المسامير دسرا لانه
يدفع بها منافذ السفينة قوله وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض اه واينما هذا القائل بصدد
الفرار عن اشتمال القران على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القران عن غير الفصيح يجب تنزيه

تنزيهه عن الكراهة في السمع كما لا يخفى على المنصف هذا وقد يقال يستفاد من البحث الذي اورده
الشارح اعتراض على المصنف بهذا اذ يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون
خالصا عن الغرابة مثل لكن عرض لها ما يمنع اخلال غرابته بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف
الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي يكون سببا لقبحه وعلى
سائر القيود فحينئذ يندفع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب
المخارج ليس سببا للتنافر لوقوعه في القرآن وفيما سيأتي ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء
في امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعها في التنزيل
مثل فسبحه ومثل ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها ونحو مثل دأب قوم نوح
فيتجه عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون هذه الامور من اسباب الاخلال ويستطلع على
جوابه ان شاء الله تعالى **قوله** كما سيجيء في الخاتمة من ان لكل مقام مقالا لا يحسن غيره ومصدقه
ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر
فيجعله فصيحا كقوله تعالى اولم تروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدأ يبدأ
بل لا يكاد يسمع ابدأ قال الله تعالى كما بدأكم تعودون لكن فصح يبدئ ههنا لحسنه من التناسب
مع قوله يعيده **قوله** حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيد النفي اي الخلوص
فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون
العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان
اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل
اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه **قوله** واحترز به عن زيد اجلل
الخ اعترض عليه بانه يصدق على مثل قهرة خنزير وهذه دسر وكيف يبدئ الله الخلق انه
خالص عن الامور الثلاثة حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلاثة كلام له حالان
حال فصاحة لكلماته كما اذا عرض ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم
فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالين فيشمله تعريف فصاحة
الكلام على نمط قولهم الكريم من يسخو في حال مكنته فانه صادق على الفقير لا مكنة له لانه بحيث
الذي صر

بحيث اذا حصل له مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه الشارح على رجوع القيد الى النفي كما اشير اليه
فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان يعتبر النفي اولا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام
عن الامور المذكورة اولا ثم تقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي الامور الثلاثة
عنه والحال ان فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء وتحصل في ذلك الانتفاء البتة فحينئذ
لا يصدق على قولك كيف يبدئ الله الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته لانتفاء
الامور الثلاثة لتحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص
الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح
المحقق في شرح المفتاح بان التعويل في امثال تلك القرائن **قوله** ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر
الكلمات الاظهر في التوجيه ان يقال التقييد حينئذ اعني مع فصاحتها قيد للمنفي وهو التنافر لانه العامل
في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد
بمقتضى القاعدة السابقة في لم ابالغ تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة
الكلمات مع وجود التنافر ولا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلي للمقصود ولئن
تنزل عن لزوم ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء
فصاحة الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرا
كانت ام لا فصيحا مبني على التنزل او على ان ثبوت اصل الفعل فما توجه النفي الى القيد اكثري
كما نبهت عليه في بحث لم ابالغ وما ذكره في المختصر مبني على الاكثر هذا ثم ما يقال من انه لما علم
من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل الفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة
بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة فمردود بما ذكره الشارح المحقق
في الحواشي من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرط
وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها
صفة للمصدر ويدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلاثة خلوصا كائنا
مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول بالمآل فتأمل والله اعلم **قوله** المشتهر بين معظم
اصحابه الاشتهار يجيء لازما ومتعديا في الصحاح والديوان تقول فلان فضيلة اشتهرها

التأسيس فالمشهور على وزن الفاعل والمفعول قوله لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكماً كان او غيره
فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكماً وكثيرا يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثمة قال المختصر
لفظا ومعنى وحكماً قوله اعني ما تتصل بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول في ترتيبه
السوق فاللام للعهد وابن جني بسكون الياء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان ابن جني وتلميذ
عن سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم
ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح
التسهيل ومن ههنا ذهب بعضهم الى عدم خلل الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان
الشيخ قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا قوله جزى
ربه عني اه عن ههنا البدل كما ذكره ابن هشام في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس
عن نفس شيئا والعاويات جمع عاوٍ من عوى الكلب يعوي عواء اي صاح وقد يروى العاديات
جمع العادي وهو العدو قوله وقد فعل اي فعل الله ذلك واجاب مسألتي فيه المقصود
منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما
يخيل اليه حاصلا قوله ادى اليه الكيل صاعا بصاع قيل الضمير في ادى راجع الى شخص مذكور
فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في ادى راجع الى مصعب وفي اليه الى الصحيح
قصدا الى كل واحد منهم ونظيره قوله وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه
فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام او نقول لمشابهة لفظ افعال بالمفرد وهذا يجيء في كثير
من المواضع وصف المفرد نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ونعل التكثير
نحو انعام والتصغير نحو انيعام هذا قوله صاعا بصاع حال من ضمير ادى والاصل مقابلا
صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم الحال ليست هي صاعا وحده بل هو مع قوله
بصاع لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد في كلمته فوه الى في وفي جمع
الامثال جزاه كيل الصاع بالصاع اي كافا احسانه بمثله واساءته بمثلها قوله اي رب
الجزاء ليس الرد مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب ورده
بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى المتكلم على

قوله ابا الغيلان بفتح الغين ...

على طريقة الالتفات عند السكاكي كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد قوله عن كبر عن ههنا بمعنى بعد
كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله
تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابي الغيلان
بعدم رعايتهم حقوق ابيهم وهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنو الجزاء كما قيل
ابن الوقت وابو الفضل وامثالهما بمعنى ملابسه وملازمه كما في قوله كما يجزى مصدرية
وسنمار رجل رومي بنى الخورنق التي تظهر الكوفة لنعمان ابن امرئ القيس فلما اتم القاه
من اعلاها فخر ميتا لئلا يبني مثلها لغيره وفي مجمع الامثال هو الذي بنى اطم احيحة بن الجلاح
فلما اتمه قال له احيحة لقد احكمته فقال اني لاعرف حجرا لو نزع لانتقض الكل فسأله عن الحجر فاراه
فدفعه احيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع في كما يجزى استحضارا لذلك الفعل
الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة وسيجيء انه من قبيل المجاز قوله الا ليت شعري ليت
خبر ليت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية التي سدت مسد
مفعولي شعري مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصل لجواب هذا السؤال
واما الجملة في قولك شككت هل زيد قائم فقيل انه منصوب بنزع الخافض اي شككت فيه
اي في جواب هذا السؤال قوله على ما جر بالجيم والراء المهملة قيل هو من الجريرة وهي الجناية
ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاء المعجمة من الحز وهو القطع قوله فشا ذلا
لا يخاس عليه وانما لم يجوز ههنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم او الى ان عو
على سنن الالتفات لان مقصود الشاعر قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريض
اقربائه على لومه ولومهم على ترك لومه ولعل قوم زهير قوم الشاعر والله اعلم قوله و
وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح
واحد منهم على حرب ابن امية فمات فقال ذلك الجن هذا البيت والواو في وليس
يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى المقارب والاضافة لفظية وكون
اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف لخبر ليس اي
ليس قبر كائنا قرب قبر حرب والكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون مزاجها

عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب منه كون المسند
اعني خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو وجوب المسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر
البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله
قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول قربه لزيادة التمكين قوله اي قول ابي تمام من قصيدة يعتذر
فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد اتهمه جماعة بانه قد هجاه
فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا وتبريا مما نسب اليه وما قبل البيت
المذكور اعيذك بالرحمن ان تطرد الكرى   عن طرف امرئ   صادق الود انهبي
هجو القول من لو هجوته اذن لهجاني عنه معروفه عندي قوله والواو يحتمل الظاهر ان
الاولى ان يجعل للعطف على المستكن في امدحه تنبيها لوجود الفصل على نمط قوله تعالى
اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدي وان اقتضى في الجملة ان يكون
مقابله كذلك الا ان الدلالة على مشاركة الورى في مقصوده في المعنى وعلى الحالية
لا نفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويوتيه رواية نهاية الايجاز جميعا بدل معي فان قلت العطف
يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الورى اياه وفيه على تقدير تسليم صحته
السببية من القصور في شان المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة
الا فضاء في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في عد
الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك العدد حضار المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح
الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفائه لجواز ان يكون لشيء اسباب كثيرة
في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة معي على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم
تراخي مدحهم عن مدحه وانه معي مقصود في المقام فان قلت الا يؤدي العطف الى اتحاد
الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت يعتبر العطف
اولا ثم التعليق بالشرط قوله وفي استعمال اذا اه رد على الزوزني حيث ان الدالة على الشك
ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب
المدح ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور للاتصال الكلي واختيار اذا المفيدة

للاتصال الجزئي في جانب اللوم لطافة لا تخفى قوله مما عابه الصاحب وهو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد
في وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان هو
استاد الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وتقدم
فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد
والصابي كما يؤمر ويراد وبين الحالتين بون بعيد وقد اجيب عن تعييبه بانه اذا جاز استعمال
اذا في موقع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان
الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا ترك مدحه فغاية ما يتصور
في شانه اللوم واذ المته لا اباشر لكني احدق لومه تقية من المبالغة ورعاية الادب بل لا يخفى
قوله لما بين الحاء والهاء من التنافر اي بين خصوصية هذين الحرفين والمنفي فيما سبق
حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى ينافر كلامه
وقد صرح هناك بان ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب
المخارج او بعدها او غير ذلك وصرح بان الهعخع من المتنافر مع ان فيه قرب المخرج على ان
المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر مطلقا بل ان قرب المخرج
ليس علة مستلزمة للتنافر المخل بالفصاحة يرشدك اليه استدلاله على هذا المدعى بوجود القرب
مع عدم التنافر في الجيش وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة مستلزمة تامة له لا عدم دخله فيه
فافهم قوله ولم يرد ان نجد احدا غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يوجد
هناك ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة التامة لعدم الفصاحة هو جمع
بين الحاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية لان انتفاء المانع جزء من العلة التامة لا لمجرد الجمع
بينهما وهو الذي استدل الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون تجرح
امدحه غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفصاحة من تكريره لجواز حصوله من نفس امدحه
مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يتعرض الشارح اللزوم المذكور بل ان الامر والحاكم بذلك
هو الذوق قوله نافر كل التنافر اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر على ما سبق
فكيف يقال انه نافر كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة فيحمل على المبالغة بان

كذلك في نفس الامر

المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه تنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به عنها للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه الفاعلان يجئ كاملا **قوله** وفي اثنائه حروف منها الا انه لم يحصل التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع الحائين والهائين وفي عد الحمام من الحروف مع كونه اسما تغليب **قوله** بجمع سطل اه قيل هذا نظير لتنافر الالفاظ وتباينها بتنافر المعاني وتباينها لا تمثيل ولا يخفى بعده **قوله** انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه يخل بالبلاغة البتة كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام نقيضه لم يكن مخلا بها قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا نقيضها واليه اشار اولا بقوله بالنسبة الى الحامي **قوله** اي كون الكلام معقدا دفعا لما يورد على المص من ان التعريف المذكور تعريف للتعقد لا للتعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد **قوله** على ان المصدر من المبني للمفعول ههنا بحث شريف ذكره جدي المحقق في تفسير الفاتحة ان يتنبه له وهو ان صيغ المصادر يستعمل اما في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للتعلق معنوية كانت او حسية كالهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة يسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره تسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه **قوله** في تقديم او تأخير المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الاخر بناء على ان التأخير من لوازم التقديم **قوله** فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اه وكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله شائع عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله لخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الغالب فتو

نوجها للكلام المفيد ثم فيه توطئة لما سيجئ من قوله فهذا التقديم شائع في الاستعمال لكنه وجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى منه اه وجوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر **قوله** ويجوز ان يكون التعقيد اه معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا ببعض منها **قوله** فذكر ضعف التأليف اه دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد الامرين من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي يغني عن الاخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التأليف لوضوح فساده وضوحا اغنى عن التعرض له فان قولك جاء احمد بالتنوين مشتمل على ضعف التأليف دون الاول **قوله** والا فالمختار البدل لما ذكر ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في عامله ليس للعرب ونحن نقرأ كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة **قوله** يوجب قلقا في المعنى اي اضطرابا لما نقل عن الحجار انه قال لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في اللفظ متدافع لاقتضائه وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا تم كلامه وهذا مبني على ان المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما نوقش فيه بان المقارب من الشيء ما يكون قريبا منه لا ما لا يكون مثله فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه ويجاب بانه في الاستثناء لا يصح لاقتضائه ان يكون المالك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود نفي المماثل للممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا وقد يناقش ايضا بعد تسليم ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفاء وصف المحمول عنهما اعني الحي المقارب يستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل ففيه نفي الملزوم بنفي لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله تعالى ليس كمثله شيء فكيف يعد قلقا وانه من باب البلاغة فتدبر **قوله** ففيه فصل بين البدل والمبدل منه يعني ان فيه سببا اخر للتعقيد غير ما ذكر

يخل في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم فيناسب قوله يخل في النظم فالتعليل
بقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم اه مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور
اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور
الدلالة به مع ان الامر ايضا بالعكس لا باعتبار المذكور ايضا وان يراد الاعم من كل
منهما وذلك ان تحمل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف اي في طريق انتقال
ذهن السامع واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على
خلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون من تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة
على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض تتعلق بذلك كامتحان الافهام
والتعمية في المرام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية والالغاز بالكلام الموضوع للافادة
يعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات ليس بفصيح وانظر
في توقف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابلة مردود كما صرح به الشريف في شرح المفتاح
فتأمل قوله لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف
باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما يذهب اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا العهد
فلا يلزم تعدد اللوازم والوسائط في كل مادة ووصف ... الوسائط بالكثرة ح بالنظر
الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد
فان جوز ان لا يكون ذلك الانقسام على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا
اذا قيل باع القوم دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ما له من الدابة سواء
كانت واحدة او متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم تعدد اللازم
والواسطة في كل مادة وان لم تجوز فكذلك لانه ح يكون اخذا بالاقل كما في قولهم الكلام
ما تضمن كلمتين بالاسناد على انه اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد في ايراد لازم
واحد مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها
اولى وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادنى على الاولى
فان قلت اذا ورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم

66

الملزوم يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لندرته مثله يقال في قوله وذلك
لايراد اللوازم البعيدة بحث وهو ان هذا لا يلائم مذهب المص فان الانتقال في المجاز والكناية
عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في
الاول دون الثاني فالانسب بمذهبه ان يقول لايراد الملزومات البعيدة فليتأمل قوله سأطلب
بعد الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة الدالة على الاستقبال وصفا الحيس دلالة على ان البعد
وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصد الاقصى للعشاق الا انه من حيث انه بعد في نفسه
حقيق بان يسوف طلبه ومثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار والقرب الى ذات
المخاطب وهو الرواية الصحيحة لثبوتها بالنقل الصحيح عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت
هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع قوله من الكآبة والحزن الكآبة سوء الحال والانكسار
من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم كأبة وكآبة مثل رأفة ورآفة قوله ابكاني الدهر
ما رمت معنى البيت ابكاني الدهر بما يسخطني ويا قوم قلما سرني بما يرضي والياء في قوله
بما يرضي من نفس الكلمة لا ياء المتكلم بان يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة
وهو انزلني الدهر على حكمه من شامخ عال الى خفض قوله لكنه اخطأ في الكناية اه تحقيقه ان كل
حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز منها الى معنى دائما كما عن الجمود الى بخلها بالدموع
اوان ارادة البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء
مطلقا وعنه الى السرور مختل ليس بمقبول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في
احاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لعنت
هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبر المانع في حقهم نفيا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه
فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه التجوز المعتبر ايا ما كان كذا في فصول البدائع وبهذا التحقيق
ظهر وجه تخطئته اه وان جعله من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد قوله حال ارادة البكاء هذا
القيد مفهوم من عبارة البخل والمذكور في الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا قوله قال
الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها هاهنا الكتاب المشهور
المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا

هذا البيت حماسي يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب وآ اذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء
المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي يرثي ابن هبيرة وهو الذي
اجبر الامام ابا حنيفة رح على ان يكون خاتما في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شيء من بيت
المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال رحمه الله دعوني حتى استشير اخواننا
لي فامر بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة **قوله** بجاري دمعها اي بدمعها الجاري واضافة الموصوف
الى الصفة وهو بلد للتوضيح وباقي المعنى ظاهر **قوله** من باب استعمال المقيد في المطلق حيث عليه
فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد وارادة الملزوم لان مرتبة الاولى ايراد الملزوم ٢
وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب بجعل اللوازم مجازا على التغليب وبان
البيت مثال لمطلق الخلل في الانتقال لا الخلل في الانتقال من اللازم الى الملزوم ثم كني به
عن المسرة اورد عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة مصدر متعد البتة يقال
سره مسرة واما السرور فيجيء لازما ايضا كما يشهد بهما تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة
هنا مصدر من سر مبنيا للمفعول وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة شيء لمن قام به هذا الجمود
وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعني الفرح والسرور **قوله** لظهور ان الذهن لا ينتقل
الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذي عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد
محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل
على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه واعترض
بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة
عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك
الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نم اعتبارها عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا
اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالها على التعقيد ولهذا لم يذكرهما السكاكي والمصنف **قوله** حتى يتخيل
الى السامع انه سمعه من حاق اللفظ اي يوقع في خيال السامع انه فهم المعنى المنفهم من وسط
اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعترض عليه بانه يفهم منه
لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة سمي

يسمى مبتذلة ويشترطون في قبولها ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب
بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوي
او عرفي **قوله** واما الكلام الذي ليس له اه جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام
معنى ثان واما اذا لم يكن فلا **قوله** فبعد هذا طلب البعد اه اورد عليه ان البعد والفراق ان كانا
حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا حاصلين فالوصال حاصل فلا وجه
لطلب البعد لحصوله لزوم طلب الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن
المط استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله
فبعد هذا طلب ه وزمان الاستقبال مبهم لا يدرى انه زمان القرب والبعد فيطلب فيه
ما هو خير ووسيلة الى النجاح عنه **قوله** وان رفعته كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب
خطاء وقد بينا وجهه وقد يوجه بان سكب الدموع ح يدخل تحت الطلب في الاستقبال ويكون
المعنى اني لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي
ان يكونا شعاري العاشق المهجور غير منفك عنه في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم
طلبه في الحال فيكون خطأ في نظر البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن في الحال للزوم
تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه **قوله** لكنه اكب عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال من اكب
على وجهه سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة على السكب مستفاد من صيغة المضارع
الدالة على الاستمرار بمعونة المقام **قوله** ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة
الزمان الاتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المرء انه مطلوبه
ورد بان من تظرفات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك
الامر التخيلي فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباخرزي وكم تمنيت الفراق مغالطا
واحتلت في استثمار غرس ودادي وطمعت منها في الوصال لانها تبني الامور على خلاف مرادي
وقيل ان التسبب للاستقبالية معتبرة في تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه
وارادة الاستقبال من تجمدا مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من
تسكب على تقدير الرفع كما صرح به الشارح وح يجوز ان يعطف على مجموع ساطلب يرادي الخ

تشكيك وأما ارادة الاستقبال من تتجدد فبلا حظ، فضاء سكب لدموع اليه والانصاف ان
ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف حقيقة الحال يتوقف
على انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشي وقد يقال مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد
محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المجازي الانفصال وما يتبعه كما قال ارید
وصالك وتريد هجري • فاترك ما اريد لما تريد • والمقصود من ذلك الترك ان يترحم له
الحبيب فيتسبب بذلك الوصال وبهذا يظهر معنى قوله لتقربوا والله اعلم قوله ذكر الشيء مرة بعد
اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين
فلا يتعدد بذكر الشيء ثلث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار
وجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة
فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلث مرات فقد
التكرار وان كان المراد بالكثرة مقابلها الوفق بناء على ان ذكر الشيء تكرار بالنسبة الى
الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة
في كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار
وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا قوله تسعدني اه الاسعاد الاعانة وتانيث
الفعل لان المراد بالسبوح الوحش وهو مؤنث سماعي كما اومى الشارح اليه بقوله يستوي
فيه اي في سبوح المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله تسعدني اسعدتني لانه اراد الاخبار عما
صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الاسعاد والاقرب
ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله والمراد الشدة من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم قوله وهو شدة عدو الوحش قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر
الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة في الماء واطلاقها على الفرس بطريق
المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق
ههنا بقوله كانها تجري في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلامه ان السبح في هذا المقام حقيقي
الجري لا شدة العدو والحق ان كلامه ههنا لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها

المراد

اه ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى قوله وعليها متعلق بها اي بشواهد لكن بتضمينها
معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الا في الضرر قوله فاعل الظرف ويجوز
ان يكون مبتداء والظرف خبره مقدما عليه قوله حمامة جرعى بنصب حمامة لانها منادى مضاف
قوله وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرعاء نفس الرمل
المستوية التي لا تنبت شيئا قوله فصدحات وسفوره اي لصرونق الوزن والا فاصل
جرعاء بالمد كحمراء وبيضاء قوله وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون وفتح الدال
نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح وانما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون وكسر الدال
لكن لما حمل الجرعاء على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق
اطلاق الحال على المحل فالتفسير بالنظر الى المراد قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني
حيث قال معناه فانت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه لا يصح
للعقل ايضا ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه
الازهار واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط كالبلابل تترنم عند مشاهدة الازهار
فالمعنى ما ذكره الزوزني واما ما ذكره الشارح رحمه الله انما يتجه اذا كان الغرض من الامر
بالسجع اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح
معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنائي لان جعل فلان كانه
بمحل رؤية فلان كناية عن كونه رائيا له قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة
اعترض عليه بانه استضعف قول من وجه نظر المصنف على من يشترط في فصاحة المفرد الخلوص
عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له واجيب بان
الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان
يجتنبون عن ان يستعملوا ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم اقتضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان
عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما
بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة في
السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث

انه تكرار مخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني
لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما
يلتزمه الفصيح لنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف الكراهة في السمع لبقي فيه بحث وهو انه يجوز ان يكون
كثرة التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع لا الى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول
الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملح فليتأمل قوله ان الكريم بن الكريم الحديث قال صاحب
النهاية الكريم الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف به لانه اجتمع
له شرف النبوة والعلم والجمال والعفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين
قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية ما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورد
المص في الايضاح قوله يا علي بن حمزة البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيار القثاء وليس
بعربي اصيل ثم الاظهر ان المعنى على القلب اي انت خيارة في ثلجة والمقصود وصفه بالبرودة
لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف برودته والثلج ازدياد برودة
الثلج بالوضع على وسط الخيارة حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في بمعنى مع وفي
بعض النسخ خبارة بالخاء المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود
وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال قوله ثم قال لا اشك
اي قال الشيخ لا الفصاحة صرح به في الايضاح قوله كقوله فظلت البيت لابن المعتز من قصيدة
مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم غائر غلالة ليل طرزت بصباح اي غارب والغلالة ثوب
رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية
والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجوم بصدد الغروب وكان ذهابنا في وقت
بقي من الليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت فيها تباشير الصبح كالطراز فظلت تامة اي دامت
وهو مع تدير تاء في ايدي جآذر والجآذر جمع جوذر بفتح الذال المعجمة وضمها وهو ولد
البقرة الوحشية والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة
المشبه به الى المشبه اي وجوه كالدنانير في الصفاء واللمعان والاستدارة وملاح جمع مليح صفة
بعد صفة للجآذر لا العتاق احترازا عن وقوع الصفة المشبهة موصوفة كما صرحوا به في قولهم شجاع

شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى ابائه
واجداده على ترتيب ولادتهم من غير تكلف في السبك حتى يكون الاسماء في
تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه اي سيلانه نحو الجانب المنخفض كذا في الايضاح
والبيت لربيعة بن ابي ذؤيب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اي
هدمت في الصحاح ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم وثللت بصيغة الحكاية او الخطاب
قوله وما اورده المص رح في الايضاح والضمير في بانه جعل وفي نظائره للمصنف ووجه
الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة عمارة
من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلي والثاني صفة لحمزة
ووجه الاشعار الثاني ان تتابع تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ
مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك التناول علم ان المص انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة
التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا علي بن حمزة البيت
وقوله فظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انه فيهما مثناة هذا ويقال لا ضرورة
تلجئ الى حمل كلام المص على انه اراد بتتابع الاضافات ما ذكر بل اراد به تتابع صورة الاضافة
سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت او لا كما في الحديث فانه صورة اضافات متلو
اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه في الهيئة والصورة
اذ لو كان كذلك لم تتغير حاله عما هو عليه لان نعم الاشعار الثالث مستلم لكن لا باعتبار جعل
قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات اذ الاضافة الصورية فيه مثلثة كما لا يخفى
بل باعتبار جعل قوله عتاق دنانير الوجوه ملاح مثنية فان صورة الاضافة فيه مثناة اذ لو
اضيف الوجوه الى ملاح لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف
الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل قوله لا يقال من شرط ذلك ان القائل
هو الخفاجي وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال
تتابع الاضافات بما يلزمه من تنافر الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل في الوصفية كما نبهت
عليه فالتوفيق بين المرتبة وغيرها في الاخلال بالفصاحة تحكم قوله وبشاعة شيء لشيع اي كريه الطعم قوله والا

فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان
كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان اليه من الثقل لا لاجل
شيء اخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والا لما وقعا في
التنزيل وفيه نظر قوله ورسم القدماء الكيف بانها هيئة اراد بالرسم الناقص لانه الغاية
في الاجناس العالية فانها لبساطتها على القول بامتناع تركبها من امور متساوية لا يحد
اصلا ولا يرسم رسما تاما ثم تانيث الضمير باعتبار رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر
او باعتبار انه مقولة والهيئة في اللغة الشان والصورة كذا في الصحاح ولما كان شان
الصورة ان يكون حاصلة لذي الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض
ولا نسبة لذاته اي لماهيته فلا ينافي اقتضاؤه اياها بواسطة الغير اذ ما من عرض
الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهي الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض
النسبية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهيتها سواء كانت النسبة جزءا لها او خارجة لازمة
لماهياتها قوله الا ان العرض اه الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان
لان لانه علة للتقارب او نقول بدل قوله متقارب بالمفهوم متحد المفهوم حتى يظهر وجه
الاستثناء قوله فارقة فيه انه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف
والفعل والانفعال لان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل ما دام مؤثرا والانفعال عن
الشيء المتاثر ما دام متاثرا اذ هما ليسا بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية قوله باقي
الاعراض اما اذا كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لازمة لها فظ واما ان كانت
داخلة فيها فلان كلا منها نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويقتضيه قوله ليدخل فيه الكيفيات
المقتضية للقسمة قيل فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات
منقسمة بواسطة محلها فتامل قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن الشارح ان وجه الحسن
ما في لفظ الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف
القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين
فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان

الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم ثم كلامه والظاهر منه ان تجرد افعل التفضيل عن معنى
احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلثة
قوله عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة
لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال ح تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها
ويستلزمه ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا
يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصوره على تصور اجزائها وايضا يخرج الكيفيات
المكتسبة بالحد والرسم الا ان تغيير الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكال
لان الان مقام التعريف يابى عن مثله قوله ويمكن ان يجاب عن الاخير بان التوقف النظر
على النظر ليس في حد ذاته والا لما جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك الا يرى انه قد لا يكون بالنسبة الى
شخص اخر قوله والا قسمة احتراز عن الوحدة والنقطة على راي من يجعلهما من الاعراض ويخرج
من الكيف بل من المقولات التسع قلنا انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا
بجنسين لما تحتهما قوله اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء الا قسمة ليندرج
الكيفيات التي اقتضت الا قسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالا اقتضاء مطلقا ويجعل فائدته
في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانها
تقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات وهو مدفوع بانه لا اقتضاء هناك
اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا قوله ان اختص بذوات الانفس قيل المراد الانفس الحيوانية
والاختصاص اضافي اي بالنظر الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم
والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة
في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة
الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها توجدان في النبات ايضا بحسب القوة المغذية والمنمية قوله
ان كانت راسخة اي مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه اصلا او يتعسر زوالها قوله اشعار بان الفصاحة
اه يعني لو لم يعني ملكة لم يوجد في اللفظ اشعار باعتبار الرسوخ في تعريفها مع انه مقصود فلا يقدح
فيه ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة في المقصود على تقدير تسليمه قوله حالتي النطق وعدمها

هن عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهره انه لو قال تعبد لزم تسمية المتكلم
فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده فسره بقوله اي سواء اه دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم
النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله ولا ينطبع به
قط من مسامحات المصنفين لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططه اي قطعه
ومعنى ما فعلته قط فيما انقطع من عمري واستعماله في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني
اللبيب وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب
قال في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى يريد دون النفي ومنه قول بعض الصحابة
رض قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة اكثر ما كنا قط وآمنه واما ملازمته للماضي
فلم اطلع على خلاف فيه **قوله** وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد
المتكلم قيل الاستغراق الحقيقي بان يعتبر او لا تقييد المقصود بمقصود من له تلك الملكة اي
بما قصده في زمان من الازمنة او في الزمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير وانما الاستغراق
العرفي اذ لم يعتبر ذلك وفي عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذ لم يعتبر التقييد
المذكور تامل فان قلت اي حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظة الملكة تغني عنه
لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع
لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم ففي
الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف
في كون المتكلم فصيحا **قوله** فلو قيل بكلام فصيح اه الانسب بالسياق ان يقول بمركب فصيح وكذا
وكذا الانسب ان يقول فيما سيأتي دون مركب فصيح **قوله** ان يلقى على الحاسب اجناسا مختلفة اه
فانه لا يمكن ح الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دارا لم يكن
الملقي نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المنصف ثم الحسبان في قوله ليرفع حسبانها مصدر حسب
يحسب بالضم حسابا وحِسبانا وحُسبانا وحسابه اي عدده وترفع اما على صيغة الخطاب اي
ان ترفع ايها الملقي وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اي على الحاسب من قولك رفع فلان
على العامل رفيعه وهو ما رفعه من قصته ويبلغها او على صيغة الغائب اي ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب

الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا **قوله** سهو ظاهر ووجهه فيما نقل عنه بانه ليس سبب العدول
عن لفظ بليغ هو ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا ويخرج
لانا لو فرضنا عدم الشمول لما صح ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ
ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك البعض بانه يجوز ان يكون بحكم واحد
علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فقدم ذكر لفظ بليغ لجواز ان يكون لارادة الشمول ويجوز
ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقد يدفع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول
عن قيد في التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فائدة الشمول
قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع اه الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه
على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه بتقييد الملكة اذ لا شيء من المذكورات ملكة
وان اراد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت
في موقع التفسير للملكة فلا يصح اصلا بل هو صفة مقيدة للملكة وظاهر جدا فلا نم انه تعريف يجب ان
يراعى كونه جامعا ومانعا تامل **قوله** قلنا لا نم ان هذه اسباب بل شروط السبب هو المؤثر
والشرط ما يتوقف عليه تأثير المؤثر **قوله** مطابقته لمقتضى الحال المراد بها المطابقة في الجملة
اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة **قوله** الحال هو الامر الداعي اه معرفة المركب الاضافي
لانها بمنزلة الجزء الصوري له واما معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة
للعلم بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف
مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفته
من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه ان **قلت** معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك
يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الحيثية **قلت** لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه
ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على
على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا
اقتضى المقام التأكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان
الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ ح يكون الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية

لذلك والتاء للمبالغة كما في علامة واما اذا ضم اليه التاء فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة
والى ان يجعل التاء للنسبة مبالغة كالقمري والتاء للمبالغة فافهم **قوله** وهو مقتضى الحال
ليس جزء من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تغيير المضاف اليه ثم الضمير
اما راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار
مبالغة مع فصاحته قيل لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان
الحال قد يقتضي ما ينافي الفصاحة كالتعقيد في المعميات في رعاية الطباق اولى من رعاية
الفصاحة اذ ايقاع شان الكلام بالطباق لكن بنى الكلام على الاكثر اثر ولم يعتد بالنادر
التعميل والجواب مع بلاغة الكلام المذكور **قوله** الحال والمقام متقاربا المفهوم اه الغرض
من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف
مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار
ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل رواجه او على تسمية
حسن التاكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام بمعنى استقامته وانتصابه اولانه
كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر الداعي لانه يحفظ
في محل قيامهم **قوله** وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى بالكسر نحو قوله فيما سياتي فمقام
مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح لامية واضافة الحال الى المقتضى بالكسر
بيانية **قوله** فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام اه قيل هذا ايضا حكم اكثري
اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد يجاب
التنكيران مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان
يعرف ومعنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار في قوله مذكورة ان الاعتبار الخ المعنى المصدري
فيكون تعليلا لان اختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار فلا دور فتامل **قوله** ثم شرع معطوف
على متوهم اي قال كذا ثم شرع ومثله سائغ شائع **قوله** باجزاء الجملة فيه بحث لان الاجزاء
ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهي التي يعتبر في انعقاد اصل الجملة خرج منها المفعول
ونحوه وان اريد اعم منها لم ينحصر في الاسناد والمسند اليه كما ذكره **قوله** اما الى نفس الاسناد الخ قدم

قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا لحصول الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه
لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد
من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا ان يقال عدهم
اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها اذ التغليب باب واسع **قوله** تاكيدا واحدا تفصيل لغوله
وجوها وجوبا **قوله** لكونه محذوفا اوثانيا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة
بل يجري في غيرها وان لوحظ في الحكم بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليه يستقيم
قوله او الى المسند كما ذكر ويمكن انه على حذف المضاف اي كمثل ما ذكر بل هذا المعنى يستفاد من
نفس الكاف فليتامل **قوله** او غير مخصوص كالمبتدا في قولك في الدار رجل وكالفاعل في نحو جاءني
رجل وما ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فمردود بان المحكوم عليه اذا اختص
بعين الحكم على غير المختص ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوز تنكير الاول
بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدا اخلالا
بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر يتنفر السامع عن
استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك
ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم **قوله** على المسند اليه اي الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة مسندة
الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذي بعده حتى يلزم قصر الشيء على نفسه **قوله** مع زيادة
كونه مفردا فصلا او غيره قيل اي كونه مفردا موصوفا بالانقسام الى قسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه
وقد اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته وفيه بحث اذ لا معنى لعدم الانقسام
المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه السياق بل المقتضى هو الاهم والاقرب في الجواب ان الكون مفردا
غير فصل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض له في الفن
فلا اشكال اصلا فتامل **قوله** مقيد المتعلق المراد بالمتعلق ما سيجي في هذا الفن متعلقا الفعل
بكسر اللام في المتعلق على الاظهر والاقيس كما سنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى فلا يرد ان
للمسند اليه متعلقا نحو الضارب زيدا في الدار بالسوط حاضرا شديدا عمرو ولان المتعلق في الحقيقة هو
الحدث الذي تضمن الصفة وهو مسند لا مسند اليه فمآل ذلك الى احوال المسند ولو سلم فما ذكره بناء على

نحو في الدار رجل وقام رجل من غير تخصيص المسند اليه

فلا يرد ما قيل من ان جعل ذلك من الاحوال الراجعة الى احوال المسند اليه انما يكون صحيحا بالوصف وهو تقييده بالمتعلق في هذا الفن

الامر الاغلب قوله اى خلاف كل منها ظاهر العبارة تشعر بان الضمير فى خلافه راجع الى كل المذكور سابقاً
الا انه يستدعى كون مقام التنكير مبايناً لمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اى
خلاف نفسه الا انه تسامح فى العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع
الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية واعتمد فيه على ظهور المراد قوله
وقد اشار فى المفتاح اه الغرض من نقل كلام المفتاح التنبيه على مراده فانه قد خفى على بعض شراحه و
والضمير فى قوله لكونها راجع الى الايجاز والاطناب الى اللفظ كل ميلا الى المعنى كما فى قوله تعالى
كل فى فلك يسبحون قوله وكذا خطاب الذكى فصله عما قبله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار
نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد من الخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدرى ليكون مقتضى الحال
ويناسب الامور المذكورة التى هى مقتضى الحال فالاضافة لادنى التلبس اى الخطاب الذى له
تعلق بالذكى مغاير الى الخطاب الذى له تعلق بالمعنى لشبه الامور المذكورة فى ان المقام الاول
يباين مقام الثانى قوله وكان الانسب الخ انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما ذكره
الشارح اخص من الفطانة فجاز ان يريد بذلك اطلاق الاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما
لم يقل ان يذكر مع الذكى البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه اعتبر فى مفهومها ورود الكلام من الغير
وقد يجاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح وقد يستعمل الذكاء فى الفطانة
يقال رجل ذكى وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة فى فطانته مع ان فيما اختاره المصنف رعاية
حسن التسجيع ثم هذا ليس من مبدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بمصاحبة
محذوف اى لوضع كل كلمة كذا فى شرح المفتاح او حال من كل كلمة او صفة لها قوله مع كلمة اخرى الاظهر
ان يقول وما فى حكمها وانما ترك اعتماداً على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر قوله صوحبت معها ورد عليه
ان حق العبارة صوحب معها وصوحبت بدون معها لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحب زيد مع
عمرو فالعبارة هى الاولى على ان يكون الفعل مسنداً الى الظرف كما فى قولك هند مرور بها وان جعل
من صاحب زيد عمراً فالعبارة هى الثانية واجيب بالمصير الى التضمين صوحبت معنى جعل والتصيير اى جعل
مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره بالتأويل المشهور اوقعت المصاحبة
معها ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية الى صيرورة بسبب انه ليس الا المقتضى الكائنة

الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره ليس لها مع ما شارك الخ تفاوت المقامات فى هذا
القسم يدل على تفاوتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له قوله اقترانه بالشرط
اى باداته وقد يقال المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق
تؤيد الاول قوله اذ المراد بالمصاحبة اه دفع لما يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود
لان الكلام فى الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان الصاحبة ايضا هى الكلمة قوله هكذا ينبغى ان يفهم
هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبتها اه تأكيداً
لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضى لهذا المسند مع المسند اليه المعرف يباين المقام
المقتضى له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا ولما كان الافادة خيراً من الاعادة كان الوجه ان يجعل
القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظراً الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس
وغيرها انما تأتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل وكذا خطاب الذكى اه اشارة الى مسائل
البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالة من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم
المخاطب لا يخفى ان قوله فمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكى اه ايماء الى مسائل المعانى فيحصل
الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب لا يقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على
المحسنات البديعية داخلاً فى البلاغة موجباً للحسن الذاتى وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعانى لانا
نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضى المحسنات البديعية وغيرها
فمباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن الوضعى الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث
ايجابها الحسن الذاتى باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعانى نعم لما كان اقتضاء الاحوال
اياها لا يخلو عن ندرة لم يشتهر منهم القول بايجابها الحسن الذاتى اسقاطاً للنادر عن درجة الاعتبار
مع انهم نبهوا بذكرهم فى المعانى من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياها كالالتفات والاعتراض
والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها فى البلاغة اجيب بان ذكره ليثنا ولها لا ينتظمه
النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاماً ليس لها مع الماضى وللفصل الواقع شرطاً مع ان مقاماً
ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى ففيه تعميم ولا يخفى فى عرفهم اعادتها على ان جعله اشارة الى مباحث
البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور اطراده فى كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها

التجنيس

والتحقيق ان المقام منه ما يقتضى عوارض اللفظ نفسه كافراد المسند وتعريفه وتنكيره وكونه جملة اسمية وفعلية او غير ذلك ومنه ما يقتضى مصاحبته لكلمة مع كلمة كمصاحبة ان مع الماضى والمضارع وان مع اذا وان او غير ذلك ولا يخفى ان ما يقتضى الاحوال الاول لا دخل له فى كونها مع كلمة اخرى وان لزمه ذلك فان كلا من افراد المسند وتعريفه وتنكيره او غير ذلك لا يكون الا مع المسند اليه ثم البعض اشار الى البعض بتفصيل الاول فيما سبق وقوله ولكل كلمة مع صاحبتها اشارة الى الثانى فلا تكرار لكن الشارح لما نظر الى لزوم الاحوال الثانية للاحوال الاول عمم قوله ولكل كلمة والتعميم بعد التخصيص لا يكره وان اشتمل على التكرار بالنظر الى اصل القصد مسلم

ما لا يكون بين الكلامين فليتأمل قوله وارتفاع شأن الكلام الخ اعترض على المقدمة الاولى ايضا بان
نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع شأن الكلام
فيهما وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب لانتفاء
الحسن رأسا لا للانحطاط في الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكي واذا تقرر ان مدار
حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه واجيب بان اصل
الحسن الذاتي يحصل عند المص بالفصاحة فيرتفع شأن الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها
وقد يجاب بان المراد بقوله في الحسن من جهته وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن ولا الارتفاع
ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في
الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف في قوله بمطابقته اي بحسب مطابقته
فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم تحقق الارتفاع في الحسن في اول مرتبة المطابقة
وعن الثاني ان المراد باضافة العدم الى المطابقة للجنس اذ يأتي الاضافة لمعاني التي
يأتي لها اللام كما سيأتي فيكون علة الانحطاط جنس عدم المطابقة وهذا الجنس يتحقق
بفرد منه بان يترك مطابقة واحدة فليتأمل قوله اولا وبالذات اولا منصوب على الظرفية
بمعنى قبل وهو غير منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل الاصل
بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والفضائل وهذا معنى ما قاله في الصحاح اذا جعلته
صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا
معناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والباء في وبالذات بمعنى في
وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق
هو الكلام المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان
الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام جاريا ما ذكره هناك مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت
لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله والانحطاط بعدمها يمنعه اذ لا معنى لان يقال انحطاط
شأن الكلام البليغ لعدم المطابقة وهذا ظاهر لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة قوله وبه يصرح
لفظ المفتاح اي يكون مقتضى الحال التأكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وجه

74

ويسمى تمام البحث في تعريف علم المعاني قوله لان اضافة المصدر تفيد الحصر لما ذكره الرضي من ان اسم
الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم
فيكون المعنى هنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيفيد
الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة فلم يصح
تلك الكلية فان قلت لم لم يجعل كل من المقدمتين قرينة على عدم ارادة الاستغراق في الاخرى
فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حملهما على ظاهرهما وهو
كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا قوله فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب
ومقتضى الحال واحدا المتبادر من الكلام والمنقول عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم
اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فيكون قول المص لمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل
هو البطل المحامي وسيجي تفصيله وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة على الورود
بعده خبرا لا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا اتحادا ولو ادعاء
والا لبطل الحصران احدهما او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال
الفاضل المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال والعموم من وجه
وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام
على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور في جميع افراده وانتفاءه في غيرها ولذا اورد عليه
النظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين
ليس اولى من الاخر في الصدق فالكل يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين ايضا انه
لا فرق بين التقادير الثلث في كون اللازم بطلان احد الحصرين او كليهما ولا يدفع الا بانه
اولوية احد الحصرين بالصدق في صورة العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فليتأمل قوله
وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا اتحادا ولو ادعاء ان الحصر في
الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد
بالمعنى الذي بطلان احدهما او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم
هو المدعى انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يجاب

عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع
ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني
بان معناهما سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى
فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا يتم ان ساعد الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين قوله
هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر حيث يقول اه حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في موضع
من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق
المذكور فظهر ان مراده من النظم المفسر بالتوخي هو ذلك التطبيق وكذا المراد ايضا اذ الاشتراك
خلاف الاصل ان قلت التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام
المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو
ان ذلك بحسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم ليس هذه المذكورات اه ويدل
عليه ايضا تصريحه بذلك في التفسير الاخر وايضا لما كان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان كما ذكره الشريف
في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا تتوقف
على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكر عراء تراكيب البلغاء ات بقاعي عن حلية النظم وهذا
ظاهر قوله فما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر ان بين ظرف لغو متعلق بيترجح
بمعنى يتردد ولو مجازا كما نقل عن الشارح وجعله ظرفا مستقرا اي دائرا بين كما قيل يحتاج الى
تقدير لا في يترجح والا فلا يستقيم اذ استعمال ان في المشكوك لا الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل
يترجح ثم لا يخفى ان بين الثانية مقحمة اذ الدوران بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما قوله وباذا
فيما علم عدا اذا من الوقوف على سبيل التغليب نعم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره وقوعهما منهما ان
اذا اذا استعمل في امر على خطر الوجود كقولك واذا تصبك خصاصة فتحمل يكون حرفا لا اسما
لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم بالاتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في اعتبار
المتقدمين قوله في الجمل التي تسرد اي تنسج وتنساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد
الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها قوله بل وصف اللفظة الخ
معطوف على قوله وهو في لفظ اخر في غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال

ابطال الكلام السابق كما هو شانها اذا تلاها جملة قوله والى هذا اشار المص اي الى الامور المذكورة ليست ثابتة
للالفاظ انفسها من حيث هي بل تعرض لها بحسب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام قوله بالتركيب ذهب
السكاكي الى ان لا افادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تاكيدا لمعنى الافادة قوله وذلك ظاهر
اه بيان لوجه رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى على توجيهها السابق قوله او غير مطابق اراد
به عدم المطابقة عما من شانه ذلك وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب
مطلقا لزم ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها قوله على ما ذكر في الكشاف مرتبط بكون ما لتاكيد
معنى الكثرة وكون العامل ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في
الاية صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا ولم يذكر انه رجح ذلك الاحتمال ههنا مع ان في
وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شائع لا احتياج تذكير الوصف
اعني كثيرا حيث لم يجعل التسمية كثيرة الا بتاويل بلا ضرورة ولهذا جوز قياسا ما من قول المص وكثيرا ما يخرج الكلام
على خلافه كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية في مثله موقوف لا يحتاج الى التعرض فلذا اشار الى وجه
اخر من الاعراب قوله وفي هذا اشارة اه اي في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى
بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة ايضا قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى الاعجم وهو الذي
لا يفصح وان كان من العرب والمراد من العرب بالعربي خلافه وفي شرح الكشاف للقطب
ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب
هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه
فلو اسقط الواو العاطفة من والقروي لكان احسن قوله وجه لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات
حاصل توفيق المصنف على ما ذكر في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه ان
البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته المعاني عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى
المعنى دون اللفظ نفي ان وصف اللفظ بها باعتبار افادته المعنى عند التركيب لا من حيث انه لفظ
مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ واثباته وبين
نفي كونها من صفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين وان رح انما تعرض
لدفع الوجه الاول وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة

انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى ايت بين المشهور واراد بها
حيث ذكر انها لا انها راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظه
لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة اه يابى عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور فتامل **قوله** على معناه اللغوي
قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعاني
الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا واجيب بان معنى التقييد باللغوي على ان هذا القسم اكثر
فلا ينافي وقوع المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية معاني اول **قوله** دلالة ثانية
اي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعنى الاول لان المعنى الاول
دلالته وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطته فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ
ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانوية ظاهر ثم دلالة المعنى
الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز
واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما نبهت عليه الان
ومن حكم انها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم
والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد به المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في قصيدة البليغ وغيره
كاثبات الشجاعة مثلا **قوله** بل على ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد
بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب
المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع ان الترتيب الخ ارشادا الى ان
المعتبر في باب البلاغة انما هو القصد والاعتبار دون التلفظ والانحدار كما يطلقون معنى
الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون النظم توخي
معاني النحو فيما بين الكلم حيث دل على كونه من عوارض اللفظ **قوله** والخواص والمزايا
والكيفيات المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التركيب المجرد الوضع وان
المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني
الاول من قبيل المجاز او اصطلاح للشيخ كما يشعر به قول الشيخ يطلع اه فافهم **قوله** من الاو
الراجعة اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف الراجعة

76

الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني اللغوية والفضيلة لها اصلا اجيب بتسليم ان المعاني الاول
هي اللغوية بان المعاني الاول محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق
على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن بتوسطها الى الخواص في الافادة بلا اختلال ولا تعقيد هو
البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشا الفضيلة ومناط البراعة بلا شك
قوله لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج
الحروف والمخارج انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام
العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة **قوله** فحيث يثبت
انها من صفات الالفاظ او المعاني اه ولا وجه لحمل تلفيق المص على هذا بان يريد باللفظ
في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول
باعتبار افادته المعنى الثاني ولا لحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى
فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار التعريف البلاغة يابى فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته
المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كرفع
الشك ورد الانكار **قوله** المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطرق توضيحه ان المخاطب
اذا كان منكرا فالبليغ وغيره مشتركان في ان كل واحد منهما يخطر بباله رد انكاره لكن البليغ
يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ
فترتيب المعاني الاول هو المنشا للفضيلة بلا ريب **قوله** والسبب انهم لو جعلوها يعني ان السبب
في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا
للمعاني لم يتهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ
واراد بها المعاني الاول اعترض عليه بان المعاني كما تحتمل الثواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ
تحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب لترجيح لا يقال المعنى مشترك
بين المعنى الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر
فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين كونه
مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه

اولى لان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه لاشتراك بعد قيام
القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات للمعاني لفهم
انها من ظاهر الخاصيات للمعاني الاول لان للمعاني الثواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي
ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول
والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشأ للفضيلة اظهر
فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول
وما يحدث فيها اقوى واظهر يتبادر الذهن اليها وهذا القدر كاف للترجيح قوله فجعلوا كالمواضعة
الى قوله والخاصة تجددت فيه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في انفس المعاني الاول والمفهوم
من هذا استعمالها في الصور الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على
على ما شرحه الفاضل من انهم جعلوا اجيب بان الشيخ يطلق على المعنى الاول الخصوصيات والصور ونظائرهما
مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على انفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ
بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار توصيفها على ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعاني
الاول نفس الخصوصيات وبهذا اصح التوزيع قوله وهذا نبذة مما ذكره الشيخ اي قليل واعلم ان الكلام
الذي نقله الشارح من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب بل بعضه مذكور في اوائله
وبعضه في اواخره ولهذا حكم البعض بان في نقل الشارح اختلالا ولا ينبغي ان يظن هذا
بمثله قوله مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها
قوله والفصاحة عبارة عن كون اللفظ اه هذا هو الاعتبار الذي حدث من المعنى الثاني للفصاحة
فهو من عداده فان جعل معنى ثانيا للفصاحة بطل الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتأمل قوله
كما يمنع ان يوصف بانه دال قيل اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل
عليه السياق او اراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذي اثبت للفظ الفصيح
اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله لم تجد لذلك المعنى دلالة
ثانية على المقصود قوله التي تسمى البلاغة كذا في الايضاح نسبة الى الايضاح توطئة لدفع
ما يوهمه قول المص من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سيأتي قوله وهو ان يرتقي

يرتقي الكلام في بلاغته اه يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى باعتبار تناهيه في بلاغته الى ان يخرج عن طوق
البشر على ما هو الرأي الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول
عن المعارضة وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والمتصدي للمعارضة والا فالمعجز
ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك قوله فان قيل ليست البلاغة
الخ فان قلت ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز
الخ يكون الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا
وان حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى يعارض قلت اشتهار
دليل تحققه فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لابد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم
البلاغة كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل نقول الكلام بعد الحمل على
المعنى العام تغليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس السليم
كما سيجيء ان شاء الله تعالى قوله واما اشكال فلا يدفع الفساد اما اذا اخذ الاعلى حقيقيا فظ
واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا
يتناول الا المرتبة الوسطى لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما
لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك
انما هو في الاحكام التي لا تختص بطبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى اخر افراد
الانسان نوع والكون طرفا اعلى نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة مأخوذ
في مفهومه كما سبق وكل فرد من طبيعة الاعجاز سوى نهايته تجاوز عنه فرد اخر واما ثانيا
فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح بجميعها لا ببعضها ومن هنا ظهر ان قوله على ان الحق
اه وجه اخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان النفع والمذكور بمعنى بناء على ان
الحق اه قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف اه وجه التأييد ان القياس رجوع الضمير الى
المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه في قوله فبعضه قاصر عنه راجع الى حد الاعجاز
ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصاء المراتب

الاختلاف فقد اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم ان يجعل الحد بمعنى
المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة لم يجعل قول
صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف
على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف
من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه
قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف بكون
البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القران ايضا فان مقدار اية او
ايتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله
على ما هو المقصود من الاية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت
قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع
به التحدي واقله ثلث ايات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القران وكون بعض
قليل من القران غير معجز مشهور كفت شهرته مؤنة تقييد البعض بالزائد عليه وعن الثاني بانه مبني
على التنزل وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل
وبان المقصود نفي كون القران من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القران من عند غير الله
فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اي يكون بعضه الذي من الله بالغا
حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه قوله وتما الهمت اه لا يخفى ان المراد بالاعلى
على توجيه الشارح الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبته والاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدأ
محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة
وهذا اولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته عن العطف على المبتدأ
بعد مضي الخبر والعطف على بعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فشائع هذا
وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان سوق كلام المص يدل على ان مراده بقوله
وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا
غير اه بيان الطرف الاسفل على ما ذكره الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز

الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة القرانية وسره ان الله تعالى
عالم بجميع الاحوال وكيفياتها فيلزم كلامه المشتمل عليها في اعلى المراتب لا ان بعضا منه تقليته يمكن للبشر
الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الايات في البلاغة كما اشار اليه من قال
در بيان و در فصاحت كى بود يكسان سخن • گرچه گوينده بود چون جاحظ و چون اصمعى
در كلام ايزد بيچون كه وحى منزلست • كى بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعى • قلت التفاوت
انما حصل في الايات بالنظر الى ان الاحوال المقتضية للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية
في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كل منها في الطرف الاعلى اي في مرتبة من البلاغة لا غاية
فوقها بالنسبة الى تلك الاية لوجوب اشتمال كل اية على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر
بناء على احاطة علم الله بجميعها فتأمل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف
على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وبما يقرب منه البلاغة في مقدار اية او
ايتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرانية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى
بانه البلاغة القرانية كما هو المقصود قوله ولا يخفى ان بعض الايات ليس بما ذكر من ان حد الاعجاز
هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الايات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى
ثم المراد ببعض الايات التي حكم عليها بامتناع المعارضة ما يكون مقدار اقصر سورة منه والسكوت
عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه فيما سبق قوله اي طرف البلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك
اي بالطرف تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة احترازا عما وقع في نهاية الايجاز
من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء صحة عبارته لا يقال طرف الشيء بحسب العرف
المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالاب
دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المص اذا غير الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات
الحيوانات صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات
الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله اي ما دونه كل مرتبة كما
من المراتب التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين
لا يصدق ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى في المراتب المتوسطة باصوات

قوله وما يقرب منه عطف
على حد الاعجاز والمراد من الطرف
الاعلى هو التركيب البليغ الذي يعجز عنه او يمتنع
بمعنى انه يمتنع ان يصدر عنه او عن احد من
من جنسه وغير جنسه تركيب البليغ والاقوى
ان يراد منه في ذلك المعنى وصدرها اوجد
الجد بان لا يكون لهذا البليغ جنسا اصلا
او يكون من جنسه ولكن يمتنع ان يصدر عنه
مثله بمعنى في البليغ الاول لحد الاعجاز
فان المنظم كل سورة
كنظم القران العظيم
منه صدر كما نظم
لا يمكن لذاته معارضته فانه للشيء
ايه كذلك واحيانا كنظم الكلام
هو فانه مثلها في البلاغة
حد لا يمكن معارضته بمثله منه
لمعنى فيه ويعود الى ما يليه بكمال التصرف
ولا يلزم ان يكون كل من احاد من يجوز
كذلك بل بحسب الغالب ويسمى الاول
حد الاعجاز لان امتناع المعارضة
فيه ذاتي من حيث ان المعارضة فيه
خارج عن طوق البشر ويسمى الثاني بالقرب
منه اي ما يشبهه لان امتناع المعارضة
فيه بالغير وهو ما يليه الا لما بالقرب
لامكان ان يوجد منه عن بحسب
نظرا الى الحجة وقدرة البارى

الحيوانات عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكرا
والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير
للقصد الى غير معين وقوله تصدر عن محالها حال عن الاصوات لا يقال يلزم اختلاف العامل في الحال
وذيها لان العامل في الاول الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر
اداة توصل معنى الفعل الى مجروره والجار والمجرور منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع
ذا حال وما يقال في امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب مسامحة في العبارة اتكالا
على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في بحسب ما يتفق مصدرية اي بحسب اتفاق
الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدة ايجادها او موصولة اي بحسب ما يتفق معها من
الامور التي لا تقتضيها قوله سوى المطابقة والفصاحة هو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع
صفة للوجوه اشارة الى ان اخروية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد تبعيتها
وجوه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبرا اولا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم
اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للامرين او بالعكس قوله وفيه اشعار الخ صرح في المختصر بان
الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تتبعها وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة بامر آخر
واسناد حال توصيف الوجوه باخريتها لا يلتفت اليه فتامل قوله لانها ليست مما يجعل المتكلم
موصوفا بصفة نقل عنه ره ان المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة
ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال
مجنس فلا يرد ان وصف من صدر عنه الترصيع بالمرصع صحيح وقد يقال يفهم من هذا
الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز ان يجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع
انه ليس كذلك لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا محالة يكون تابعة لبلاغته لا لبلاغة المتكلم
سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تقدير المانع عن جعلها تابعة
لبلاغة المتكلم فليتامل قوله ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي في اي نوع اراد من المعاني
والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته يكشف
عن المقصود ههنا بطريق المقايسة وفيه وان كانت عنايته في التعريف لكن لا بد من المصير اليها

قد تؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له مستلزما لانكار الحكم هذا او قد
التوكيد انما تؤكد الحكم الذي دخلت هي عليه وكذا لازم ذلك الحكم والمخاطم تدخل نشهد
بل في انك لرسول الله فالتوجيه ان يجعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به التوكيد هو الاخبار
بان رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح ويجاب بان التوكيد وان دخلت
في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة به عن صميم القلب ولا منافاة بينهما قوله ليس في
لظهور انه ليس بخبر بل انشاء كما صرح فيما سيأتي بان حاصل الجواب منع كون التكذيب
راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعالى حمل قوله لي شيء وقوله في الوجه الثاني الخ وفيه نظر على
ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون
نشهد اخبارا بالشهادة في الحال والاستمرار كما ذكره في شرح المفتاح لا انشاء لها ولو سلم
كونه انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كما جوز
في شرح الكشاف مثله في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون قوله وفيه نظر لان مثل
هذا يكون غلطا اه اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطأة شهادة
يتضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اي من جزئياتها كما يقال الانسان والفرس يسمى كل
منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفي وهو صدورها
عن علم ومواطأة ولذا قال في الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة
مجاز وهذا مراد القائل بان المعنى لكاذبون في تسميتها والمناقشة في العبارة ليست
من دأب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب عن الله الى كون
الاخبار يسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا آخر بل يرجع الى الوجه الاول
قوله فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل اه اذ لا معنى ان يقال لا نم رجوع الكذب الى قولهم
انك لرسول الله لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم
هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة الاستدلال النظام موقوف على رجوع
الكذب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب
انا لا نم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية

او المشهور به يمكن بحسب زعمهم وهذا كلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصرح
بتقييده بنفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف وبهذا القدر لا وجه لحكم بنفي
قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الاصطلاح قوله واعلم ان هاهنا وجها اخر لم يذكره القوم هذا
الوجه ماخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير حيث قال في توجيه التكذيب لم يكذبهم الله تعالى
في قولهم نشهد انك لرسول الله وانما كذبهم بغير هذا من الاكاذيب الصادرة عنهم في
قوله تعالى يحلفون بالله ما قالوا وذكر في تفسير هذه الاية وجوها ثانيها انها نزلت في عبد
الله بن ابي لما قال لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل واراد الرسول ع فسمع
زيد بن ارقم وبلغه الى الرسول ع فهم عمر بقتل عبد الله بن ابي فجاء عبد الله وحلف انه لم يقل
فنزلت هذه الاية انتهى كلامه والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات
الثلث في الفاء يجيء بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الباطل اكثر وقد يجيء بمعنى
الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والانفضاض
التفرق وسلول ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت الى ان
كذبك اي اي شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله ع اياك والمقت البغض هذا وقد
معنى الاية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم بمجرد ان صدر عنهم
كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب قد يصدق قوله الجاحظ انكر الاظهر
انه اشارة الى ان الجاحظ مبتدأ حذف خبره بقرينة السوق والاقرب انه فاعل حذف فعله
اي انكر الجاحظ كما اشار اليه في الايضاح لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ويحتمل ان يكون
ما ذكره الشارح بيانا لحاصل المعنى لا لوجه التركيب قوله فهذه ستة اقسام اه لا ينافي المفهوم من كلام
الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد
الخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب
والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من الثاني والرابع مشتمل على قسمين
لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم
اعتقاد اللامطابقة فالكلام المذكور في الايضاح ستة ايضا قوله مطابقته للواقع مع اعتقاد انه مطابق

مطابق اشارة الى ان ضمير مطابقته للخبر لا للواقع لئلا ينفك نظم الكلام لان ضمير مطابقته في
تقرير المذهبين السابقين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر
حال من ذلك الضمير والمعنى موافقا لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع
مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم الضمير في معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون
متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام او راجع
الى اعتقاد المنجلي طب الظرف اعني معه لغو معمول للعدم فيندرج تحت الانتفاء والنفي المسلط
على اعتقاد المطابقة راجع الى القيد اعني المضاف اليه كما هو الظ فيفيد ثبوت الاعتقاد
وعدم تعلقه بالمطابقة فيؤول بمعونة المقام الى الاعتقاد بانه غير مطابق كما صرح به الشارح
وعلى كلا الوجهين لا يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه كما ظن وهذا وان كان مشتملا على نوع
تمحل الا انه اقرب من التزام الاختلاف المذكور والادباء لا يحترزون عن امثاله في التفا
هذا ويجوز ان يكون مع الاعتقاد حالا عن المطابقة على راي من يجوزه قوله ويلزم في الاول
الى قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد جواب سؤال مقدر تقريره ان الصدق عند
الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منهما ولم يثبت
هذا مما ذكره حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته في الثاني وتقرير
الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد
المعهود وهو التشريك في المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة المجموع فوجه التعليل
في قوله ضرورة توافق الاعتقاد والواقع على هذا ظ اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقته
للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم بالتوا
بارد لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد
كما اذا اعتقد مطابقة النسبة المخالفة للواقع وليس لك ان تقول اذا رايت رجلا واعتقدت
انه زيد مع انه في الواقع عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق
الواقع والاعتقاد لان الواقع انه عمرو والاعتقاد بانه زيد لانا نقول المراد بالتوافق
التوافق في القدر المفهوم من لفظ الخبر لا في الامور الخارجة وهذا التوافق موجود في المسئلة

فليتأمل قوله فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكر بعضهم في تقرير
مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان
لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابق واعتقد عدم المطابقة او اعتقد
المطابقة فواسطة ووجه الخبط ترك قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة مع عدم
الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه قوله وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلخالي حيث
زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة وقيل خبط البعض في تقرير مذهب النظام
حيث توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة ووجه كونه خبطا ان
المشكوك خبر ولا يلزم الواسطة ولا يخفى بعده لان المتبادر من العبارة ان الخبط
في نفس تقرير المذهب وهذا البعض لم يخبط فيه على هذا التوجيه بل في نفي الخبرية
عن المشكوك فتأمل قوله وقد وقع في شرح المفتاح اه عبارة المفتاح في بيان مرجع
الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه له
سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطاء او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه
ان ما ذكر مذهب الجاحظ وان المراد هو المعهود يعني المطابق للواقع والضمير في قوله
لا طباقه راجع الى الحكم الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد
خطاء او صوابا لا يلايمه اذ على تقدير كونه خطاء كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا
له في صورة الصدق مثلا وعن ان الاية المذكورة لا تكون متمسكا له مع انه يلزم حينئذ
الراجع والمرجوع اليه وقوله تعجبني منه العجب اي يبلغ الى نهايته او يؤدي منه العجب
او يحكم به قوله واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الاية هذا حاصل المعنى لا
فالاقرب ان قول المص بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي الجاحظ انكر الانحصار
واثبت الواسطة مستدلا بدليل فان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة كما سبق و
وقوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله اافترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها
علامة وقد يعكس قوله بالحشر والنشر عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى

81

دعوى النبي عم للرسالة اه لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين
خبر البعث بدليل قوله تعالى هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
افترى على الله الاية وغاية ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء
الكفار فترديد احدهما بين الامرين يستدعي ترديد الآخر فافهم قوله على سبيل المنع الخلو
اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على
سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم
في نفي اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد
بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليتامل قوله لكان اظهر اشار الى ان
هذا اظهر مما ذكره المص ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم
حتى ينافي الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح
بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقي الترديد لانه
يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته نوع خفاء قوله وايضا لا دلالة لقولهم ام
جنة على انه ام صدق فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق ان
لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليتامل قوله
فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا وليس بخبر قيل الاولى الواو مكان او
لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق
والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى الترديد واما اذا كان المراد معنى قصر
اخباره عليه السلام بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظ او اذ القضية
منفصلة حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عم عندهم الا باحدهما على انه
قد سبق في بحث الحمد ان او يجيء بمعنى الواو قوله وفيه بحث قال الفاضل المحشي ذلك لان
الانحصار في الثلاثة والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على
زعم هذا القايل او ان الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام المجنون وسطا بينهما انتهى وفي
الوجهين بحث اما في الاول فلان الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على النسبة المسند والمسند اليه

كما يدل عليه قولهم المشكوك والموهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك
فلا معنى لزعم القائل واما الثاني فلان الخبر فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا
الكلام ان كان لنسبته المدلولة خارج فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح
فلا يسمع قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا لا يذهب عليك ان مقصود هذا البعض
نفي الفرق بين النسبة الخبرية والنسبة التقييدية في احتمال الصدق والكذب لا نفيه بين الخبرية
والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها مورد الاثبات
والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه عليه
ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة في اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا قوله
وفيه نظر لوجوب علم المخاطب اه توجيه النظر ان الظاهر من قول ذلك البعض حيث اورد لا التي
لنفي الجنس والاستثناء المقتضي لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه
سوى التعبير والمفهوم من قرينة المقابلة بالمشهور والكفاية في اثبات المقصود نفي فرق
يختلفان به في الاحتمال وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب اه
والى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من
قوله فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا يحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب
بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه في بعض
الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو فقيل ضرب الشارح عليه الخط لعدم
استقامته لان المدعى احتمال النسب التقييدية لها من حيث ذاتها وماهياتها و
معلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح
في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار النوعية محتملة لهما مع كونها محتملة لهما مع كونها معلومة
وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في
ماهية النسب التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالها ليس لاعتبار امر خارج
عن ماهيتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسب التقييدية من حيث هي هي يحتملهما
لخروج المانع المذكور اعني المعلومية عن ماهياتها بحسب الوضع فتامل قوله حتى قالوا ان الا

الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح
في بحث الاعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني التعلمي لضب انما هو
من قبيل القصر افرادا او قلبا فنعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قوله
انا حرشته صفة مميزة لضب فلو كانت معلومة عند المخاطب لم يتصور ان يزعم ان غيره منفرد
بالصيد او مشارك فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب
منزلة الجاهل لوجود مخائل الجهل الثاني ان صاحب الكشاف اشار في قوله تعالى هدى للمتقين
الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جهل خطابا بان لم
يعرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته
فيفهم منه الاوصاف قبل العلم قد تكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص
الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال
فليتامل قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها
قد تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر نحو انت حافظ للتورية ويمكن
ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لا انها كذلك دائما بقرينة ان هذا
الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب
عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية
فالمعنى فيه انها اخبار البتة لا اوصاف بقي ان يقال المناسب لهذا ان يتعرض لبقاء
الخبرية للاخبار بعد العلم بنسبتها لكن الامر هين لان فيما اختاره شبه سلوك طريقة فتامل
الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة الخ المراد بما يجري مجرى الكلمة المركبات
التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات ولو قال ضم لفظ لكان اخصر
وبالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور
وهذا القيد يخرج النسبة التي بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها وبالمفهوم ما يفهم من اللفظ
لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم
اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم

مبحث احوال الاسناد الخبري

لنظر ضرب ثم الظاهر ان التوقيف مبني على ما سيذكره الشارح من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية
هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط يحتمل في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر
في الجملي **قوله** للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب متعارف
النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلي وما يراه ارباب المعاني
من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم
المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني ثم اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنيية وما
اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة
كما لا يخفى **قوله** هو الذي يتصور على البناء للفاعل من تصور الشيء اي صار ذا صورة **قوله** اظهار
التحسر استعمال الكلام المذكور في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة
التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة
المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والاية المذكورة من قبيل الثاني لان الشخص اذا اخبر
عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية ثم قوله اظهارا تعليل للمقدر
اي قالت ذلك اظهارا **قوله** وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون هذه الاية
للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله والمؤمنين والانف الاستنكاف والابلغ بنفسه
للقعدة اي يرفع نفسه **قوله** ومثله هل يستوي الذين يعلمون اشار بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام
الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي مندرج في السلك المذكور **قوله** وامثال هذا اكثر من ان
يحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل
الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل تضمنه اسم التفضيل اي متباعدة
في الكثرة من الاحصاء ورده الفاضل المحشي بان من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل بدون الا
الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان
يحصى الا انه سومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان
من التفضيلية محذوفة كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من خلافها تامل **قوله** قومي هم قتلوا

قتلوا المصراع لحارث بن وعلة الذهلي اخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا البيت
فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي اميمة اسم امراة كانت تلومه
على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف اي يا اميمة اخي مفعول
قتلوا ورميت مع يصيبني تنازعا سهمي اللام في كل مصراعي البيت موطئة للقسم والاخيرة
فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير والثاني هو المراد في البيت
والسطو الاخذ بعنف كما تر وحاصل المعنى ظاهر **قوله** اما الحكم او كونه عالما او رد عليه ان افادة
الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا منع
خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الاخر ونقيض
اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس
القصد كان يقال الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد
اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما ممن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة
لا تساعده اجيب بان ما ذكره من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والعنادية
فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا علي اشار في النهج الثالث من منطق الاشارات الى ان المنفصلة
غير الحقيقية اقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رايت اما زيدا واما عمرا والعالم
اما ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** لامتناع ان يقال
انه لم يوقع النسبة فيه بحث لانه ان اراد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى
فهو لا يفيد لان البحث ليس في افادة ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة
الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا نم امتناع القول بعدمه فان
دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان يتخلف مدلولها
عنها والجواب حمل الادراك على المعنى الاول فتامل **قوله** فان قلت قد اتفق القوم على انه
مدلول الخبر لا يخفى ان المراد بالمدلول الوضعي كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ
عن معناه الذي وضع له ففي ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد
بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل
وضعيا

يكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذى يدل عليه الايقاع
بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فليفهم **قوله** والا لما وقع ادخال اللام
والفاصل بين جواب ما يتحقق للشرط وما يتضمن معناها على جواب ان الشرطية المحققة
ربنا على تشبيهها بلو شائع في عبارات المصنفين **قوله** عن معناه الذى وضع له الاولى
ان يقول عن معناه الذى دل عليه اذ لا محذور في الاول مطلقا كما في المجاز **قوله** وح لا يتحقق
الكذب الظاهر انه بيان لبطلان التالى اعنى قوله ولما صح ضرب زيد وقد وجد منه الضرب
لا يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع والانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان
الايقاع مثلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ
عن الموضوع وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر
عند من يقول بان مدلوله الوضعى هو الايقاع مثلا بانتفائه في الواقع بل بانتفاء النسبة
التى يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور **قوله** وللزم التناقض في الواقع الظاهر
من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التى استدل بها على ان مدلول الخبر
حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضى ان يكون معطوفا على قوله لا يتحقق
الكذب المتفرع على قوله لما صح اه لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد في حال
الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان المحذور لازم على تقدير كون
مدلول الخبر الاثبات والنفى اذ لما لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعى لزم تحقق النفى والاثبات
عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصلح سببا للعدول لا يقال لا تناقض بين النفى والاثبات
الا يرى انهما يرتفعان عند الجهل البسيط والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء
في وجود التنافى بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين فليتامل ثم في قوله للزم التناقض
مسامحة لان التناقض لازم البتة والاظهر ان يقول للزم اجتماع النقيضين ولا يدفع المسامحة
قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة
في الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا يخفى ولو حمل على حذف المضاف اى وجود التناقض في
الواقع على المصدر اعنى التناقض بمعنى الفاعل اى المتناقض لكان تعسفا **قوله** قلت ظاهر ان العلم

اه فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخلو عن نوع قصور لان من جملة ما يتم المجيب تصحيح جواز
الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفائه وليس معنى انتفاء هذا الجواب
استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته في الواقع حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف
ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر لكان
عدم جواز الشك بحاله والاظهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه
لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافى الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه
بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم الجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت الشيء او نقيضه
عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلول ذلك مثلا ليس الا عدم جواز تخلف المدلول
من الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته ففيه تصحيح جواز الشك وهو ظاهر على
ان لك ان تصير الى حذف المضاف عن لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء اللازم
عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع حتى ينافى
الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتامل **قوله** وكانهم ارادوا اه هذا انما يفيد توجيه تفهيم
كون مدلول الخبر الثبوت مثلها لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه مذكور في السؤال
مدعى اتفاق القوم على ذلك الحكم الا ان يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على
ذلك النفى لعدم القائل بالواسطة من تصريحهم به فلما وجه مرادهم من النفى ظهر انعدام
الاتفاق المذكور غايته ان لا تساوى بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه بما يحتمل الصدق
والكذب **قوله** فلم يصح قولهم هذا مبنى على ما ذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال انه لم يوقع
النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد
عرفت ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الايقاع او الانتزاع بتحقق النسبة
التى يشعر بها احدهما او بانتفائها لا بتحقق نفسه فلا يلزم فيما ذكر صدق المتناقضين **قوله** بل
المراد انه يحتمله من حيث هو والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غايته
ان لا تساوى بين الاحتمالين فلا محذور في تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب **قوله** ويسمى
الاول فائدة الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه ان فائدة

الشيء ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المرتب على الخبر علم المخاطب بذلك على ان فائدة
اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقها مجاز
فيه قوله وهي بدون الاولى لا يمتنع ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادي اذ لم يذكر في المعلل
اعمية اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد اللازم بينهما وقد ثبت ان الفائدة
الاولى بدون الثانية ممتنع نعم ليس باستطرادي في كلام المفتاح لانه لم يذكر في صورة بقوله
التعليل قوله اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد ان فيه كناية باللازم
عن الملزوم فان مجهولية المساواة لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فيه فلا علم بها وانما
حمله على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو
حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم الواقعي المتبادر من تلك العبارة مع
انه يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع
بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به فاللازم المجهول المساواة محمول على مفهومه الظاهر فتنبه
لشموله المساوي والاعم وفي هذا الحمل تنبيه على ان الملزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم
لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود الخبر
فضلا عن كونه عالما بقي ان يقال حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم
يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس
الملزوم واللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفائدة هي الحكم من حيث وجوده في ذهن
المخاطب ولازمها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده في ذهن المخاطب اتضح معنى اللزوم
بلا كلفة قوله وهو بدون الملزوم لا يمتنع اعترض عليه الاستاد بان حكم اللازم الاعم
وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقيق معنى العموم انما يظهر في
صورة الوجوب والجواب ان وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم
اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء ههنا الا ما يتفرع عليه قوله وزعم العلامة ما كان
اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار العلمين كان الملزوم واللازم في الحقيقة
نفس العلمين فلهذا فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين يعني العلمين ثم ما نقله

نقله الشارح من العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهر في ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة في المضاف
اي الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح
كون فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق للغة فان فائدة الشيء انما يطلق على ما يستفاد منه لا على
نفس الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المص فاندفعت اعتراضات
الاستاد واعلم ان موافقة كلام العلامة لما اورده المص بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات
الخطابيات فان الظاهر من المص انه حمل امتناع الاولى والثانية على العلمين لا بطريق القطع لجواز
ان يكون تعرضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان الملزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم
نفس المعلومين فافهم قوله بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد به لان الحكم بان هذه مثلا لا يستلزم
وجود المخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به قوله لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم المخصوص
من حيث خصوصه فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبرنا بشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون
المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك بعلمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شيء علما وان عمرا اذا خاطبنا
بكلام لا نفهمه علمنا بانه عالم بما اخبر به ثم اذا فسره لنا بلغة لا نفهمها حصل لنا العلم بالحكم من
الخبر نفسه مع ان العلم بان عمرا مثلا عالم به قبل ذلك ووجه عدم الورود انا نمنع في الصورة
علمنا بان المتكلم عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص على ان الصورة الثانية لا تخلو عن سماحة
لانا اذا لم نفهم كلام عمرو ومن اين فهمنا ان تكلم به جملة خبرية وهو عالم بالحكم الواقع
فيها قوله لا يخطر بالبال اه اي فلا يصح قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول العلم منه ولا يثبت
امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول العلم الاول قوله وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة
تامة لما ذكر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر والصواب
في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر فهم المعاني المقصودة من المتكلم فاذا حصل
للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد به ظني او قطعي فانه يسمى علما في العرف كان ذلك بسبب علمه
بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه قوله استحضر الخبر اي المضمونه على حذف المضاف قوله وان كان
عالما بالفائدة نقل عنه رح ان المراد ما يعم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه ان
مجرد العلم بها لا يقتضي عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنيه

على امتناع الوجود ويلزم منه
حصول الاولى في الثانية

تامل

التخصيص على الخاص العمة وفي بعض النسخ بالفائدتين فالامر اظهر قوله ومثله هل عصاي غير الاسكون
ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان في كل واحد منهما سوق المعلوم
مساق غيره ومع هذا لا يخلو عن سوء ادب والاظهر ان يقال المراد من السؤال الاستحضار ماهية
العصا بصفاتها لينظر المباينة البعيدة بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار
والاعلام بل بصدد جوابه قوله ولقد علموا لمن اشتراه اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وفي
لمن اشتراه لام الابتداء كما في علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ما له في الاخرة من خلاق
والخلاق النصيب واللام في لبئس جواب قسم محذوف وجواب لو محذوف كما اشار اليه اي
لو كانوا يعلمون لامتنعوا ويحتمل ان يكون لو في الاية للتمني ومنها في قوله تعالى ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم ففيه نفي للعلم بطريق اه وكيف تجد آية حال من ضمير عليك او من
كلام رب العزة اي معقولا في حقك او معقولا في حقه واما حال من ضمير تجد وهو استيناف
في موقع جواب لام وحاصل معنى الاية والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر و
الشعبذة اي استبدله واختاره على كتاب الله ما له في الاخرة نصيب من الثواب اصلا و
والله لبئس ما باعوا به انفسهم اي حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشرى اي بشره وما يترتب
عليه من انه لا خلاق له في الاخرة لامتنعوا عنه ولا علم ان مساق الكلام لتقبيح حالهم بنقيض
تعلق يعلمون بما يتعلق به علموا وان معنى الاية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة
ما له في الاخرة نصيب اصلا لانه ليس له نصيب اجر على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا الغاية
المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت والعلم المنفي واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت
عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا تنافي
بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المباحات قوله يعني ان مثبت انتفاء لما كان غرابة
تنزيل العالم منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشيء منزلة الجهل به مع قطع النظر عن
خصوصية العلم اورد آيتين لاثبات هذا الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص
بالغائب وعلى هذا فليس زيادة تعميم في الاية الثانية فتأمل قوله لاعتبارات خطابية
اي اقناعية يفيد ظنا لكونه غير عالم قوله لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاحتمال تعليل النفي

للنفي ووجه الاحتمال ان هذا الخبر ليس يلقى اليهم بل الى الرسول عم وايضا سلب علمهم برداءة
الشراء بناء على اثباته في صدر الاية على انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم برداءة الشراء منزلة
الجهل لان ارتكاب الشراء بهذا الفعل ليس مقابله اعني جهلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار
الغاء هذا الخبر الضمني اليهم تعسف قوله لان هذا الخطاب لمحمد عم قد عرفت جريان هذا التعليل
في الاول ايضا قوله لا يوافق ما في المفتاح لانه صرح في العلم المنفي هو العلم المتعلق بقوله لمن اشتراه
ما له في الآخرة من خلاق بخلاف الوجهين وان الاستشهاد معنوي قوله وما رميت اذ رميت اه
روي انه عم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في وجوه المشركين وقال شاهت
الوجوه فلم يبق مشرك الا اشتغل بعينه فانهزموا فنزل وما رميت اذ رميت ووجه تنزيل الرمي
الصادر عنه عم منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمي لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر
جعل الرمي الصادر عنه عم كأنه غير صادر عنه عم حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات
باعتبار الصورة وهو مراد من قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني ان القيدين للنفي
والاثبات لا للمنفي والمثبت حتى يرد لزوم عدم توارد النفي والاثبات على شيء واحد واما
من قال في معناه وما رميت تأثيرا اذ رميت كسبا فقيل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة
فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص
هذه الرمية معجزة مخلوقة لله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل
لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات لظهوره ثم المقصود من الاية والله اعلم تنبيه المؤمنين
على انه لا ينبغي لهم الذهول عن الله تعالى والابتهاج بمثل هذا الفعل الذي يطيش بعقله
ولو كبار اولي الاحلام بمقتضى الجبلة فيظهر نكتة التخصيص ولا يرد جريانه في جميع الافعال
قوله واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي اه اشارة الى ان الفاء في فينبغي للتفريع وقوله
حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب
احد الامرين ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص منه حذرا
عن اللغو وانما لم يذكر عدم المنع عن النقصان وان كان المراد بالاقتصار على قدر الحاجة
ان يكون على قدر اقتضاء المقام لا ازيد ولا انقص لظهورها ويحتمل ان يريد بالاقتصار على

على قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة عليه وترك منع النقصان لظهوره هذا والمفهوم من شرح
المفتاح للشريف ان الحذر عن اللغو علة للصور كلها حيث قال فانه اذا لم يكن مفيدا
اصلا كان لغوا محضا واذا كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان
زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وبالجملة فقد ظهر بهذا التقرير توضيح هذا الكلام عما قبله
ولم يحتج الى ما يقال في توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل وقد فصل بقوله فان كان
المخاطب اه ولا شك في تفرع هذا على ما ذكر من ان القصد اه فان قلت اذا كان هذا الكلام
على ما ذكرته كان الاولى تقديمه على قوله وقد ينزل العالم بهما اه فما وجه توسيط هذا القول
قلت وجهه ان هذا كالجواب عن اعتراض يرد على قوله لا شك ان قصد المخبر اه بان يقال
لو كان الامر كما ذكرته لكان ينبغي ان لا يجوز القاء الخبر الى العالم بالفائدة المذكورة
ولازمها فقرر الاصل اولا ليدفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان
الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والتردد والانكار ظاهر بالقياس
الى فائدة الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد
دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد
لاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها
حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المحشي اخرج تلك الجملة
عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه
فتدبر **قوله** هل هي واقعة ام لا قد تقرر في كتب النحو امتناع ان يؤتى بهل بمعادل وصرح
المص في اوائل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح
هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك
من ان هل تقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل مستدلا عليه بقوله ع م هل تزوجت
بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث منقطعة بان الاستفهام تم ثم اضرب
وقال بل ثيبا واما من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم كا
كاستعمال قط في المضارع المنفي في تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفي قوله هنا لا يجتمعان

لا يجتمعان قط مع انها انما تستعمل في الماضي المنفي **قوله** ليس شيء لا يخفى ان توجيه الشارح مبني
على ان مراد المص من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن ضمير فيه الراجع
الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على سبيل الاستخدام اذ لا معنى للتردد في التصديق
ومراد الواهم انه لا ضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثاني ويستغنى عن قوله والتردد
فيه بناء على خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يخفى ان
ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء
عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى خلافها ولم يلتفت الى شيء وراءها
كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما هو
اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح **قوله** على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند
الى مصدره بالتاء ويل المشهور اي حصل الاستغناء وقد مر منا في اوائل الكتاب اشارة
الى مثله مع تفصيل فلا تغفل ثم الحكم المذكور من الشارح مبني على انه الرواية واشعر المصنف
بقوله فيما بعده حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمتكلم والمخاطب والا فالبناء للفاعل
فيه وكذا في ان يفتقر جايز ايضا سواء ارجع الضمير فيه فينبغي الى المتكلم او المخاطب **قوله** واسمية
الجملة اي صيرورتها اسمية وهي في مقام العدول عن الفعلية فلا ينافي عد المص في الايضاح
الجملة الاسمية من نظائر الجملة الابتدائية وقد يقال فيها ان اعتبار افادتها اصل
الحكم الدوامي الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقائها الى خالي الذهن
انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل لضرورة اداء الحكم الدوامي الذي هو مقتضى المقام
وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا منافاة **قوله** وحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف
الى الصفة اي الحروف الواصلة معاني الافعال الى معمولاتها من وصله الشيء وصلا وصلة كذا
قيل والاشبه ان يقال اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان وان
والباء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرها حروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال الثابت
وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة
معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها

الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته حكاية لم نقد شيئا ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه
ظاهرا اعتراض الفاضل الرضي بانه يلزمه ان يعدوا على هذا انّ ولام الابتداء والفاظ
التأكيد اسما كانت ام لا زوايد قوله مترددا فيه طالبا له فيه استخدام على سياق ما سبق اذ
المراد بضمير فيه الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وبضمير له الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع و
وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيد او انكر فقلت تصورت
قيام زيد او قيام زيد متصور لم يتصور من السامع بعده تردد وانكار في ذلك فاى حاجة
الى التأكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير نظائره او يعتبر الدلالة
على حال السامع فتأمل قوله ظن على خلافه انت تجيبه بقبول راد بالنطق ان له ميلا ما الى
الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر ثم هذا الاشتراط
مخصوص بان لكونها علما للتأكيد ودليل المسئلة الاستقراء فلا يرد على الشيخ اطلاق منع
بعده حسن التأكيد في الجملة الملقاة الى السائل المتردد مطلقا لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت
في التردد حتى يفرق بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار التفاوت
بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد قوله فان يحصل اه اراد جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا
لايراد ان بطريق الوجوب بقرينة قوله لانه يؤدي اه فاندفع ما قيل من ان كون مطلق
الجواب اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا يرى الى
قولهم الاصل في المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يتصور بدون التعريف لا ان
التعريف لا يوجد بدون المبتدا هذا واعلم ان قول الشيخ ان لا يستقيم يشير الى ان المستحسن في
حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة قوله مؤكدا بانّ واسمية الجملة ان قلت
قدر التأكيد يكون قدر الانكار والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا فما وجه التأكيد
قلت يجوز ان يكون الرسل علموا انهم بما جرى لهم مع الرسولين الاولين وتماديهم
في الضلال ان انكارهم متجاوز عن ادنى مرتبة الانكار قوي في نفسه فاكدوا بتأكيدين
واما ما ذكره بعض اصحاب الحواشي من انهم وان انكروا انكارا واحدا الا انهم حيث
قالوا ما انتم الا بشر مثلنا عدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية وهي ابلغ واقوى فناسب

فيناسب بتأكيدين ففيه نظر لان قولهم ما انتم الا بشر بعد القاء الرسل اليهم انا
اليكم مرسلون على ما يشهد به صريح نظم القران حيث قال عز من قائل واضرب لهم
مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا
بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان
انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون قوله مؤكدا بالقسم لم يعد المص
في الايضاح القسم في الاية من المؤكدات فلعله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة
اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة قوله فالبشرية اه لانهم يزعمون
ان لا مناسبة بين الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة
بين الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك رسولا من الله ومرسلا
لانسان كامل وبهذا سقط ما يقال البشرية كما ينافي الرسالة من الله تعالى ينافي الرسالة
من رسول الله تعالى بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول
الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس مجانس قوله مبني على انّ اه
هذا الخ وبل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف اعني
في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بمقدر هو في موقع المفعول لحكاية
اي حكاية عن رسل عيسى عم قولهم اذ كذبوا في المقابلة الاولى واما اذا تعلق بقال
كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع
في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون
وانا اليكم لمرسلون والتفريق في اللفظ بين المرتين لا ينافي ارادة هذا قوله لاتحاد
المرسِل والمرسَل به قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيبا للثلثة اتحاد المرسل
لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء تعدد المخبر او المرسل ولا دخل في ذلك لاتحاد المرسل
اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم يتحد الخبر واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل
مخصوص قد يقابل بالانكار لسوء اعتقاده في ذلك الرجل واذا تلقى الخبر عمن يقبل كلامه
يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا مرسلون لم يكن بد من

وصنع الرسل فتأمل قوله فكل مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى
الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته
لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها
فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك ان المتبادر
من مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما ذكره ههنا هو النسبة الى مقتضى
الظاهر ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر المراد في التعريف
قوله على انه لا معنى اه قيل اذا اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامله
ارتدع عن انكاره يتضح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان
ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد وعدم موافقة الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد لا ينافي
ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره فيجعل خبرا ثم كالسائل
لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التنزيل
المذكور وان لم يجب في السائل ابتداء وانما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره
الفاضل المحشي في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا يحتاج
بالقياس فلا يعلم به ولا يلزم منه تنزيله منزلة الخالي فتأمل قوله اي بالخبر فعلى هذا يكون اللام
زائدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستشراف معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التقوية
في المفعول به اذا قدم عليه الفعل ولو ارجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه قوله لانه
يشير الى حقيقة الخبر وخصوصية الظاهر ان هذا النفي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع
صوره فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الخبر وانظر ان الاية الكريمة من هذا
القبيل اذ الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح عم بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين
ديارا من شانه ان يجعل المخاطب مترددا في خصوصية الاغراق قيل لقائل ان يقول قوله
تعالى لن يؤمن من قومك الا من قد امن مع قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا وقوله تعالى
ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعاء نوح عم بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين
ديارا يدل على انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكورات

المذكورات لا تدل على جميل التقطع على انهم مستحقون العذاب لانه يجوز ان يكون على سبيل
التهديد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار له فالاولى ان يرجع فائدته ان فيه الى المتكلم بان يدل على
عظم سخطه عليهم فتامل قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغني غناء الفاء فعلم ان ما ذكره
الشريف في اواخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان لا دلالة لها على السببية الا عند قوم
من الاصوليين فقال اشتبه عليهم المكسورة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام
الدالة على التعليل محل بحث فتامل قوله امارة انه يعتقد ان لا ريح فيهم اعترض عليه بان
دلالة على الانكار غير معينة لجواز ان يكون خلو ذهنه بل هو انسب لفراغ باله واوفق بنظر
حاله ومثل هذا يورد على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات
الانكار والجواب ان عرض الريح كما يكون اثرا للغفلة متفرعا عليها يكون اثرا للانكار ايضا
ثم المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الريح مثلا منزلة السائل يجوز
تنزيله منزلة المنكر لكن الشيخ انسب بزيادة تعييره فلذا حمل البيت عليها وكذا الكلام في الاية
الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون بعد ذلك لميتون وحمل الاية على تنزيل غير المنكر منزلته
وجه اخر ظاهر وهو تعدد المؤكد فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة في الاية من المؤكدات
قلت لما تحققت من ان المؤكدية فيها في مقام العدول عن الفعلية ولا ضرورة في حمل الاية
عليه قوله وتجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شموله تنزيل المنكر منزلة الخالي لكن لفظ ان ترك
التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السائل فان التاكيد معه غير واجب نعم
يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل
فضلا عن وصفه الخصم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد
الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام خارجا
على مقتضى الظاهر الذي هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة
اضعفه فليتامل قوله ان يكون معلوما او محسوسا عنها اراد بالدليل مصطلح الاصول
وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا مصطلح المعقول وهو
ما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فظهر وجه توقف الارتداع على التامل وتجويز كون الدليل

محسوسا ولم يكتف في المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم يكن معلومة للمنكر
ولو كانت بحيث ان تاملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق
بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلومية خصوصية او تعسر يتحقق وجود الدليل
معه بذلك المعنى ويتحقق الشرطية اعني لو تامله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق المقدم
مع ان جعله كغير المنكر ليس يحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى قوله مما يصح
ان يحكم به لا يخفى في هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل
كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهر الكثرة المرتابين قوله فيكون نظير التنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه اللازم في التنزيل ليس صلة للنظير حتى يرد ان الاية ح مثال لذلك
التنزيل لا نظير له ويحتاج الى الجواب بان نظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبغي عنه بل لام
الاجل فالمعنى فيكون نظيرا لما نحن بصدده لانه تنزل وجود الشيء منزلة عدمه فح تمثل قوله
ما ذكر في السؤال اه ذكر هذا الوجه ههنا استطرادي قصد بيان وجه الحكم في الاية ولم يقصد
به دفع اصل السؤال فان فيه اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا وهو مراد المعترض سيما
اذا حمل على المنع والسند قوله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه قيل اي لمجرد الاعتبار المذكور
وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما اذا ضم اليه اعتبار اخر مثل ان يقال جعل
وجود الريب منزلة العدم لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم
مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه اذا نزل
وجود ريبهم منزلة العدم صار معدوما رأسا بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب
على وجوده من الانكار وقد يرد بان المخاطب بقوله لا ريب فيه هو النبي عم واصحابه
لا ريب انهم لا ينكرون وجود المزيل فلا ينكرون الحكم لان انكاره مبني على انكار وجود
المزيل وهذا مبني على وجوب كون المنكر هو المخاطب واما اذا لم يجب كما يدل عليه الوجه
المنقول من الكشاف اذ المنكرون هم الاشقياء والمخاطب هو النبي عم كما يشهد به سياق
الاية فلا وجه له فتدبر قوله وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى احدا اه عبارة الكشاف هكذا
قلت ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب ومظنة له وتماما

ولما كان المفهوم من ظاهره نفي علم الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار الى توجيهه
بان فاعل نفي مستتر عائد الى الريب والباء محذوفة منه ان كما هو الشائع والتقدير ما نفي
الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيئول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان المحذوف هو اللام
الجارة والمعنى ما نفي الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورد الفاضل المحشي في حاشية الكشاف
على الوجهين بان عبارته تاب عنه وذلك لان النفي ح متوجه الى التفسير والعلة فلا تقابله
قوله وانما المنفي كونه اه بل الواجب ان يقال وانما نفي لكذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه
الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي اه وحكم بان المقابلة يصح الا ان الكلام في استعمال
النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفي في قوله انما النفي اه ليس يصح بذلك المعنى فلا يصح المقابلة
ظاهرا اذ التكلف في تصحيح الاولين اقل من التكلف في هذا فتامل قوله لكن ينكره كثير من الاشقياء
قيل الظاهر ان الاية ليس مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقابلة ارباب العقل صريحة في ان
الاعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك
الكتاب لا ريب فيه هو النبي عم بقرينة سياق الاية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون
بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب لا اول لكل من يبلغ الكلام لاحتمل
غير المرتابين وهم المؤمنون على المرتابين قوله لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لا
لا يقال ان لا التي لنفي الجنس واسمية الجملة يفيدان التاكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره
لانا نقول ان لا المذكورة يفيد تاكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج
شيء من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة
في مقام العدول ولا جزم بذلك في الاية فالحكم بالمتيقن وقد يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل
الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكد اخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات
والا فلا وبان انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان ينبغي ان يؤكد بغير
ذلك ايضا غاية انه كالمتردد والسائل وهذا لا ينافي جعل لا انكار كلا انكار فتامل قوله وهو انه
كلام معجز قيل الضمير يرجع الى ما معهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه التابع حمل الدليل
على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على المصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر تاملوها

اي تأملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق قوله انه بمنزلة التأكيد المعنوي يعني فالتمثيل صحيح
لان التأكيد المعنوي لا يؤكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقد رده ما نقله
من الشيخ واشار الى انه يدفع الانكار كالتأكيد اللفظي بعينه فما ذكره بعض اصحاب الحواشي
من ان الجواب لا يدفع اصلا السؤال اذ التأكيد المعنوي كاللفظي في الامرين فالاشكال
باق بحاله ليس مرادا وما ذكره الشارح فتأمل قوله دفعا لتوهم السهو والتجوز قال الفاضل
المحشي فيه سهو لان التأكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يدفع ما هو
بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب انا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على اطلاقه بل انما
صرح في بحث تأكيد المسند اليه بان التأكيد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص
وهو ان الجائي زيد وانما ذكر عمرا على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير
التوهم المذكور ولا يدفع هذا بالتأكيد المعنوي ولا شك ان التأكيد بنفسه وكذا بكلهم
واجمع لا يدفع التوهم المذكور لا انه يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هناك بان
كلاهما في قولك جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما
انما وقع سهوا وصرح في مباحث الفصل والوصل بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك
الكتاب صادرا من غير روية مع تصريحه هناك ايضا بان نحو ان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني
زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب ان كان
ممن يستبعد صدور فعل من زيد ينشأ منه تعجب المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر ممن
لابس زيدا لا نفسه وانما اسنده الى زيد بطريق السهو لم يستبعد رفع المتكلم بقوله اعجبني زيد
نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام فتأمل قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز ان الجواب الحاسم
لمادة السؤال ان يقال التمثيل على قول من يجعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف
وما في الفصل والوصل مبني على مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المص اب عن هذا الجواب
حيث اعتبر الجملة الملغاة نفس لا ريب فيه فان المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب
لا ريب فيه لكن ثبوت احدهما لا يستلزم الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من قبيل الاعادة
للتثبت والقوم انما عدوا من المؤكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتأمل قوله قلت لعل وجهه

يمكن ان يقال هذا توجيه على تقدير ان يجعل الكناية على الايراد المذكور عبارة عن نفس اللفظ
على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التأكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم
معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغاء وهو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام
لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا
ولو اقتصر على هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب فنفس الكلام
المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما في مفتاح السكاكي
ثم قوله يلزمه يراد الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر
على معنى لان معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح
ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال من
نفس اللازم اعني الايراد المذكور على الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يدل
بالكناية على ما هو المقصود الاصلي للمتكلم وكان مطلب الغرض من الايراد لفظ يدل على عدم
انكار المخاطب مثلا تنبيهه على ان معه ما ان تأمله يزيل انكاره لا ان المتكلم نزل منزلة
غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما
حققته لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيرا الى ان كلام الشارح لا يخلو عن توجيه
الاوجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم
انكار المخاطب فاذا القي الى المنكر اريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعاء فقد
اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذ ايماء مثل على هذا القياس نظائره
هذا غاية توجيه كلام المحشي وفيه ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلوب لازم لما هو مدلول
عرفي للخبر المجرد لا نفسه والا لكان القاؤه الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول
العرفي له خلو ذهن المخاطب من نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم للمعلومية
ما ان تأمله ارتدع عن انكاره بشرط التأمل بل مناف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية
لانها انما يتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء
المجرد الى المتردد على انه ربما يدعي ان ما ذكره من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ وعكس

ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى الموفق مدلولاً مطابقيا اتفاقا انه يجب في الكناية على مذهب السكاكي
ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وعادة اللوازم المكنى عنها على تقدير متبوعات لملزوماتها
الا يرى ان الملزوم المكنى عنه في صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم جريه على موجب علمه والمكنى به
اللازم خلو ذهنه فالاول تابع والثاني متبوع لان عدم العمل متبع عدم العلم وان الملزوم في القاء المؤكد
الى العالم ملابسته للامارات الانكار الظاهرة واللازم انكار المخاطب فالاول تابع والثاني
متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح من ان اللازم في الكناية يعتبر كونه
مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار اللهم
الا ان يقال هذا انما يتاتى في القاء المجرد الى العالم مرادا به عدم العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد
اعنى خلو الذهن اخص من عدم العمل فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعا للخلو فتامل الثالث ان جواز
ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وما ذلك الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة
المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر
المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة
لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا التقرير يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو
شرط في الكناية على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة معناه الحقيقي في الجملة ولو في محل اخر
باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي يستعمل فيه كما في قوله تعالى الرحمن على
العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على سرير نعم يلزم ان لا
يكون ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة
واجبة **قوله** في المجد بفتح الجيم البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
بيت وبعده ان الهلال اذا رايت نموه ايقنت بدرا منه في اللمعان
اى البرهان الواضح من سطع الصبح سطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة مبتداء
خبره ساطع البرهان المرتئب في الصحاح ارتاب الى الشيء اشرابا مد عنقه لينظر اليه **قوله**
دفعا لتوهم التخصيص فان قلت قد صرح بان لا ريب من قبيل الامثلة دون النظائر ولذلك
صح استثناؤه وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم

التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب من الامثلة
وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لا نص فيه فتوهم التخصيص باق بلا شبهة
قوله وكذا المجرد عن التاكيد اى لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكر
ولا متردد **قوله** كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظاهر ان كان الاولى ناقصة
خبرها انه لا يكون بتقدير الباء او تقديره وان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير
ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها وخبرها خبران والاخريان تامتان وقد تجعل الاولى
وحدها تامة ايضا وقد تجعل زائدة فقوله انه لا يكون خبران **قوله** بل لا يصح بدو لها معطوف
على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن ضيران ان بدو لها بل لا يصح ثم هذا الحكم
مختص بالجملة الشرطية والمضارع المنفي كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز ودليله
الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على راى من جعله ضمير شان كما توهم
لا يصلح مبتداء كقوله ان شواء والبيت اراد بالمبتداء المحدث عنه بطريق ذكر المحكوم له
العام بقرينة ان النكرة هنا اسم ان وليس بمبتداء اصطلاحي والبيت لسالم بن ربيعه
والشواء اسم من شويت شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل هنا
البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة
والجمع بزل كحمر وبوازل وبزل ككمل والامون الموثقة الخلق التي امنت من ان يكون
ضعيفة وخبر ان قوله بعد اربعة ابيات من لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون
يريد ان كل هذا مذكور وان كان يلتذ به العائش لكن الفتى مهدف للدهر والدهر ذو صروف
وتارات كما يصب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفو يكدر **قوله** ان دهرا يلف الشمل
المتفرق المنتشر ولفه جمعه وسعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على
الاول سببية متعلق بيلف اى بسبب وصالها او شمل اى بسبب فراقها وعلى الثاني
بمعنى في والتقدير بحاله اى يجمع في هذا الموضع التفرقة الكائنة او يجمع التفرقة الكائنة فيه
قوله وقد يترك الحكم المنكر اه لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الطائفة
السابقة فان قولهم مع المؤمنين انما من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار

على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة
الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب
الانكار وهو ترك مجالستهم والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم

طينهم

اياهم **قوله** ليس ما خوطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف
هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة
بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين الخ وفيه نظر لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم
جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت الفوق والوكادة للكلام الذي
خوطبوا به المؤمنون مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجريد افعل التفضيل عن معنى التفضيل مما يجوز
في المشهور اذ لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل هاهنا بالاضافة اللهم الا ان يقال
المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناها اللغوي ولا شك ان الكلام الصادر
عن العاقل الخبير الا عن قوة وكادة في الجملة **قوله** اوحديون جمع اوحدي بالحاق يا النسبة للتاكيد
كاحمري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته في معنى الوحدة واستحقاقه ان يعتبر بالاوحد
قوله اما لان نفوسهم تعليل المقدر اي تركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا واما لنفي المستفاد
من قوله لا في ادعاء الخ والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظ من لفظ الكشاف حيث قال
وذلك اما لان انفسهم لا تساعدهم اشارة الى انهم يبالغ في ادعاء انهم اوحديون **قوله** مئنة للتوكيد
اي موضعه الذي يتحقق بثبوته فيه مفعلة من معنى ان التاكيد لا من لفظها لان الحرف لا يجوز
الاشتقاق منه قال ابو زيد انه لمئنة من ذلك اي محلقة ومجدرة وفي الاساس فلان مئنة
للخير ومقاته اي موضع لان يقال فيه انه لخير وعسى ان يفعل خيرا **قوله** لانه لدفع الابهام
اي ابهام رجوع التكذيب الى كونه م رسول الله لكن فيه بحث وهو ان هذا الابهام
انما يندفع بما ذكره لو كان في الاية الكريمة ما يشعر بكون قوله تعالى قوله والله يعلم انك
لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا مشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول
المنافقين بان يجعل جاريا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون
فائدته بالنظر الى لازم فائدة الخبر كما في باقي المؤكدات المذكورة في الاية والجواب انه

والجواب بانه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه كان لغوا من الحديث
غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم ايضا
انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تاكيد الحكم عنه وقوله والله يعلم انك لرسوله
اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون
فانه من قبيل الثاني لان المعنى مرسلون من رسوله والفرق ظاهر ولا تغفل **قوله** ولذا ذكره
بالاسم اه يريد ان وضع الظاهر موضع المضمر يقتضي نكتة وهي هاهنا التنبيه على ان مورد
القسمة غير الاسناد المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه ايضا
حيث قال التشبيه التشبيه الدلالة على المشاركة الخ وصرح الشارح هناك بان المراد بالاول
التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلذا اه عاد اسمه المظهر وما يقال المعرفة
اذا اعيدت كانت عين الاول ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل في
المعرفة المعادة ان يكون عين الاولى كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق
ثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق
فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قول المص فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص
بالخبر يدل على ان مورد القسمة هاهنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج

ج

الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول بل هو ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة
المعادة عين الاولى فليس لغوا على ما استمر عليه داب المص في مثله فليفهم **قوله** فكانه قال بعضه حقيقة
وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس
من يقول امنا بالله الاية من ان مضمون الجار والمجرور رفع مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس
وقد شيد اركانه هناك فلا يرد ان يقال محط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو
لو قلت في هذا المحل ثم الاسناد الحقيقية العقلية منه والمجاز العقلي لكان كلاما تمجه

تمجه

الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كما لا يخفى **قوله** كما جعله عبد القاهر
حيث قال في دلائل الاعجاز في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد
بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد

بها

عن موصوفه في العقل بضرب من التأويل **قوله** وفيه نظر لان علم المعاني اه حاصله ان مجرد كون
الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني والا لكان
اللغويان ايضا داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث عنهما من حيث
انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يتوجه النظر بمنع كونه من الاحوال المذكورة
فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المص وليس كسائر احوال الاسناد مثل التأكيد
والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا
كان الاسناد من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احواله ايضا واليه نظر المص واما
اللغويان فهما نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا مناط الفرق عند المص فتأمل **قوله** او معناه
قد سبق ان معنى الفعل قد يطلق على ما يعم شبه الفعل ايضا وهو المراد ههنا ولذا عد منه
ما يفهم منه معنى الفعل بصيغته **قوله** متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعبرون القائل
في مثله عامل الظرف والمآل واحد **قوله** لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق
الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبة بقاء الخروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد
باعتبار تغليب لا يطابق شيئا منهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له
حتى يكون باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب
لان فاعل بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي بقي التعريف على هذه
الحالة وهي ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من بقاء
التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمانين اعني قبل التقييد بقوله
عند المتكلم وبعده وليس الامر كذلك بالنسبة الى طابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب
لازم كما لا يخفى **قوله** وذلك بان لا ينصب قرينة اه كانه اراد بنصب قرينة ملاحظة
دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم **قوله** سواء كان مخلوقا
لله تعالى او لغيره اه الظاهر انه مبني على مذهب المعتزلة من افعال العباد مخلوقة لهم والمراد
بالصدور عنه الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره ومثل كون
المسند مصدرا اعجبني ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد **قوله** كقول المؤمن انبت الله البقل

البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم خفاء المتكلم حاله
من المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتأمل **قوله** لمن يعرف حاله وهو يخفيها لا يخفى ان القيد الثاني
يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله
تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب
في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في نفس الامر بمعنى ههنا تأمل
وهو ان المعتزلي اذا القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها يلزم
ان يكون كلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر
الى الشخصين **قوله** والاول لا يكون اسنادا اه فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم
ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان التغيير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر قد بينا وابعض الصور
اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة **قوله** بل
ينسب قائله الى ما يكره اي الى الحماقة والجنون **قوله** بناء على السهو والنسيان الفرق بينهما ان السهو
ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة
والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم مما سيأتي من كلام العلامة في توجيه قول السكاكي
غير منسوب بتجوز وسهو ونسيان ان السهو يطلق على الجهل لا ابتداء بان يعتقد على ما لا ينبغي
وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي بالنسبة الى السهو وكان قول المحشي المشهور بشارة
اليه فتأمل **قوله** اعتمادا على ما يفهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التأول فيه
انه لا تأول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تأول ونصب قرينة على ان المراد خلاف
الظاهر يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده **قوله** على نحو قولها انما هي اقبال وادبار اي
البحث من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا حيث تقول فما عجول على بو تطيف به لها حنينان
اصغار واكبار لا تسأم الدهر منه كلما ذكرت فانما هي اقبال وادبار وما تأخرت مني
حين فارقني صخر وللدهر احلال وامرار وان صخرا لتأتم الهداة به كانه علم في رأسه
نار العجول الناقة الواله التي فقدت ولدها والبو جلد فصيل تحشى تبنا لتدر
الناقة عليه تسقيا منها به وتطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به وضمير تطيف

مطلب السهو والنسيان

تعبير

راجع الى المجول والمجرور في به اى التبو والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا او كبيرا وبما هاهنا
بمعنى المعقول بيان للخيابين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا والابهام الاقتداء
قوله اى شيء مغسول اى خال عن المزايا والخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب
نقوشه المستحسنة والنسابة العالم بالانساب والتاء للمبالغة قوله وجوابه ان لفظ ما عبارة
عن الملابس مع القرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به الخ
فانه اشارة الى تغير التعريفين كما يدل عليه قوله بعد في اسناده الى الفاعل والمفعول به
اذا كان مبنيا له حقيقة الخ قوله والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز اه فيه بحث
من وجهين احدهما ان المراد بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان
ولذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول مع ان ضمير
العيشة فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه اسند فيها
الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب
الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه ولا شك ان المبتدا فاعل حقيقي لا قبال فيدخل
قولها حي قبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى
ان يصار في اخراجه الى ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا
في صدد رفع اعتراض المص عن السكاكي وكفاك قول الشيخ عبد القاهر ان كلامه حجة
على المص ويعترض عليه بمخالفته فيكون الاسناد خارجا عن القسمين عند المص الخ
الاعتراض بتصريح الشيخ بكون المثال منه قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول
بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي
وبالمفعول ما وقع عليه وكذا الكلام في البواقي والاسناد الى المبتدا ليس من هذا
القبيل فلا يشكل التعريف به وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على المص
وانما ذكر فيما سبق سند المنع ان الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح قوله فنمت
وما ليل المطي بنائم صدره لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى هو السير في الليل ومعنى
البيت ظاهر قوله وجوابه ان معناه اه يرد عليه انه يستلزم ان يكون ما صام النهار بل الا

بل الآن فيه مجاز لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو له
قطعا مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل عنه ان يقال نختار الشق الثاني من السؤال
وقوله فقد دخل في التعريف المجاز العقلي اه ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاري افطر نهاري
لم يكن اسنادا الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم عن النهار
حقيقة فهو داخل في تعريفها لا غير واما نهارك صائم فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم
لصاحب في النهار فمجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة كما في قولك
انهارك صائم ام ليلك وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقادح
في المقصود قوله ويسمى مجازا حكميا وان كان المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه
بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في الاثبات وان كان
المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح
اولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه واما تسميته اسنادا
مجازيا فاما باعتبار الاشرف ولان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر
هذه الاسماء وان امكن اشتمالها في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوائده قوله اى غير
الملابس الذي الخ تقييد ما هو له بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له
وهو مساو لملابس ما هو له وانما لم يقل الى ملابس يكون له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي
من فاعل ومفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجيء وقال اسناده
الى ملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى قوله بتاول لا يخفى ان قيد التاول يغني عن
قيد غير ما هو له اذ لا تاول فيما هو له وكانه انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور
التزامية مهجورة في التعاريف قوله وطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول
اليه من العقل يريد ان التاول طلب المآل والمآل اما مصدر ميمي بمعنى المفعول اى
المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة
بيانية وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حال اى نطلب موضعا كائنا من جهة العقل
محضا وان يكن له تحقق في نفس الامر وحاصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة التي

اما تسميته مجازا حكميا

قوله وبمجازا في الاثبات انما سمي به مع انه يكون في النفي ايضا لما ذكره رحمه الله في الشرح لان المجاز في النفي مبني على المجاز في الاثبات فان كان الاثبات مجازا كان النفي مجازا والا فلا منه

موجودة على ما جوزه الشيخ وسياتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون
لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان يطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب
بها ولا يظفر بها فما الحاجة الى الشق الاخ قلت نعم لكن في ايراد الشق الاخ تنبيه على ان الاول
قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع
عنه **قوله** وحاصله ان ينتصب قرينة اشارة الى ان نصب القرينة ليس معنى الاخ قول
ظاهر لانه يطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس على نصبها ولكن يطلبها بعد الاسناد
الى ملابس غير ما هو له ليس الا بنصب قرينة مانعة عن ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك
اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجرى له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى
غير ما هو له بتاول على حقه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان
بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التاول على نصب
القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من قرينة فائدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التاول
ملاحظة ملابسة ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبته اياها كما يشعر به قوله والقصد
فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق الله تعالى الافعال كلها بالتاويل والقصد الى انه اسناد
الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للتاويل وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور
في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثانيا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب
لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتاول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا
على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان
المراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور وعن
الثاني بان ذلك القول توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها وعن الثالث بان علماء
هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند
الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التاول على نصب القرينة
على الوجه الذي ذكر ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب **قوله** اي للفعل قيل
عليه اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلتفت به معنى الفعل ورد ان التمثيل بعشة راضية

واخواته لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا ويكون المراد اي للفعل ومعناه ورد عليه
ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل
والظرف وهما لا يلابسان المفعول به اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان يختار الشق الاخ اذ لا يلزم من القول
بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل منها بل التفصيل فيه موكول الى
السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس مع الملابس لجواز ان يكون متغايرين
وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليفهم **قوله** لان الفعل لا يسند اليها وذلك
لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا
واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا
وانما يتغير نصبه وليس بماخوذ في مفهومه ولو سلم انه ماخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد هاهنا
الا النصب واما في المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه تغير شيء اخر معتبر في مفهومه
فكذا القياس في البواقي وهذا القدر يكفي في جهة تجويز الاسناد الى احدهما دون الاخر **قوله**
اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر
فلا يرد ان قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه **قوله** وغير
المفعول في المبني للمفعول اه فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتاديب حقيقة
مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فينتقض التعريفات طردا وعكسا قلت
بل هو اسناد الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة **قوله** واسنادها الى غيرهما مجاز يرد عليه
ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتاديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد
فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة
السياق وفرق بينها وبين الزمان والمكان والجار والمجرور التي اسند اليها الفعل فما ذكر
على ان قيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل
المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة
ولا يبعد ان يحمل قوله فاسناده الى الفاعل اه على التمثيل وبناء على الظاهر الاعم الاغلب
لاجل ان ذلك الغير اه انما فسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها بملابسة الفعل بغير

ما هو له مع انها يكفي لاسناده اليه لان المص اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل المجاز بطريق
الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده الى غيرها لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل
مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث الى اختياره ان ملاحظة
المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غيره وان كفى
فيه مجرد الملابسة المذكورة قوله وانما الغرض تشبيه الخ لا ان فيه استعارة اصطلاحية لانها
لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ قوله كقولهم عيشة راضية
مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية فهو نظير
لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن
ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتانيث قوله فهو بمعنى المفعول اي بحسب المعنى المتعارف
المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى اللطيف ولهذا لم يقل والصواب ان تمثل الخ
قوله وداهية دهياء الداهية الامر العظيم ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظيم نوبه قال
ابن السكيت دهية داهية دهياء ودهواء وهو توكيد لها قوله احدهما وصف الفاعل الخ
السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق وانما اعادهما هنا لان الغرض الاصلي فيما سبق
كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود الاصلي ههنا بيان عدم انعكاس تعريف
المجاز وكم بينهما قوله والاليم هو المعذب فوصف فعله الالم الوجع فان جعل الاليم بمعنى الالم
على صيغة الفاعل اي المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذب على العذاب
مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يرد فعل الفاعل وان جعل
بمعنى المولم اي الموجع مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل
لكن صاحب الكشاف اشار في تفسير قوله تعالى بديع السموات الاية الى ان الفعيل بمعنى المفعل
ليس بثبت قوله واسند الى المفعول بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل الذي ذكره المصنف ابتلاء
شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة وحينئذ
فاي حاجة الى افراد هذه الاشيا بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة في التصريح ازالة الغفلة
والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره قوله المعتبر عند صاحب

صاحب الكشاف الخ يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا في
ما ذكره في توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه وبهذا ظهر ان الاقرب
من الاحتمالين اللذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى قوله يا سارق الليلة اهل
الدار الظاهر ان انتصاب اهل الدار بمقدر اي احذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا اول
لسارق يقال سرقه مالا قوله والمطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور الخ حاصل
هذا الوجه ان المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية الا ان التعريف
المذكور يتناوله ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه
بصريح الكلام والمستلزم له وملخصه منع المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا
التوجيه يضمحل ما اورد عليه من ان تعميم الاسناد للتصريح واللازم ينافي كون التعريف
لمطلق لانه يكون المجاز العقلي في الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله هو
اسناده راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسنادات بين حيث قال ومنها
الاسناد مجاز عقلي لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر
لا مطلق النسبة وان القسم مساو للمقسم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي
في مثل كوكب الخرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح قلت باعتبار ما تقرر من ان في النسب
الاضافية اشارة الى نسبة خبرية فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه
بقولك الكوكب للخرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في
الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه
قوله وقد يكون كناية الخ لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبيل لا يطيعوا امر المسرفين ونحوه
ففي الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله باعتبارين جعل الامر مطاعا وجعله امرا فالاول
صريح ايقاعي والثاني ضمني اسنادي وربما يدعى ان ليس فيه الا مجاز واحد وهو الكنائي الا
لان ايقاع التسلية على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونها محزونة قوله على ما يفهم
من ظاهر كلام السكاكي والمص اي من اختصاص المجاز العقلي بالاسناد اما انفهامه من ظاهر
كلام المص فظاهر واما انفهامه من ظاهر كلام السكاكي فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به ما والظاهر

حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي **قوله** افادة للخلاف لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ
الخلاف ليظهر تعلق لا بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به
اللام في للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع
ولقائل ان يقول اذا اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري انبت الربيع
البقل يندرج ح فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف
لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه نحو وجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول الدهري
فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب بهذا
الكلام هو الموحد وفي عقله اثبات الله البقل لانا نقول اعتبار ان المخاطب هو الموحد لا شيء
له على ان نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج ح في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور فان النظر
بالنظر الى المتعارف كون الحاصل في ذهن المخاطب كساء رسله مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج
فيه فلذا حكم ببطلان العكس وتصوير الكلام في صورة تصورات مع مجرد كسى الخليفة من غير تخطر
ببالك اساء رسله تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف وقد يجاب عن اصل الاعتراض بانه الاولى
بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم
انه يترتب عليه ما من الفائدتان معا يعني عدم امتناع وعدم امتناع العكس ولا كذلك للعدول عنه
الى قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع المطرد لا يحصل منه الآخر
قوله وعلى هذا كان الانسب ذ فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا تخلو عن مناسبة
وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر
كان الانسب لسياق الكلام ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولئلا
يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره
مع عدم تعلق الاغراض به كما لا يخفى **قوله** ما ذكرت من تقرير قول المص مشيرا الى عبارته صريحة
في ان المشير بما ذكره ما ذكره الشارح من تقرير كلام المص لا كلام المص نفسه فالمشير قول الشارح
في اثناء تقرير كلام بل يخرج قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتأمل
قوله وان اراد عدم التكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الغير في توقيف المجاز

المجاز واقع موقع ما هو له في الحقيقة فتقييد ما هو له في توقيف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر
قرينة على تقييد غير ما هو له في توقيف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له ذوق سليم **قوله**
فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسد فيه بحث لان قول
الفلسفي لمن يعرف حال العالم حادث قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه
اسناد الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه ليس بمجاز فلا يضيع قيد التأول
ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل منهما بفائدة
خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر لا يثبت
الحكم لضياع القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد
المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به **قوله** قلت اراد بالاسناد اه قال الفاضل المحشي يرد عليه ان
قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو اعم منه ومن
الاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قيل الحق انه غير وارد
لان غير ما هو له لا نسلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر
لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل
الغير على معنى النفي كما في قولك ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له
فنصرة الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له ونقيضه نصرة بما لا يرتضيه المنصور نعم كان الظاهر
ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير
ما هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغايرة في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فكانه اراد كما ان المتبادر مما هو له ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر
من غير ما هو الغير في نفس الامر **قوله** وح يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه
وهو انبت الربيع البقل **قوله** ما لم يعلم او يظن لم يعد المص حرف النفي في يظن اشارة الى ان
التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما
يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو اعاد لربما توهم ان مجموع
الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد النفيين واعاد الشارح اشارة الى ان

مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل ومعنى الى
كما في قولك لالزمنك او تعطيني حقي او الا كما في قولهم لاقتلنك او تسلم فالمعنى ان الحمل منتف
مادام انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق الظن فان الحمل يوجد ايضا قوله يعني لم يعلم
ولم يستدل فيه بحث لان قوله بعد عن ابيات الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت عمرا ونعم الوصي
يدل على ان المتكلم ان العبدي موحد لم يقصد باسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر
العشي بل دلالته اظهر من دلالة قول ابي النجم قيل الله اه على ان ابا النجم لم يرد ظاهره اذ كر
اذ قد ناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الافناء الى قيل الله بالمجاز بناء على ان السبب
بجذب الليالي وان كان مندفعا بما سنذكره الآن قوله وانه المبدئ والمعيد اه وجه الدلالة ان من
قال بامر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى وتقدس يكون مسلما وهو
قائل بان الابداع والاعادة والانشاء والافناء من الله تعالى فان قلت لم لم يعكس بان
يحمل قوله قيل الله على المجاز قلت حملا لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح ما امكن
قوله وصفتان قيد به لان الامثلة التي ذكرها المص من هذا القبيل والا فيجوز ان يكونا حقيقيين
عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر اطاعه امر فلان
ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان واجرى الماء اطاعة امره قوله وكذا المراد بشباب الزمان
ازدياد قواها النامية قبل شباب الزمان يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها لا بالزمان فلا
ارادة منه واجيب بالمصير الى حذف المضاف وقت ازدياد قوة الارض وليس بشيء اذ الوقت ايضا
لا يقوم بالزمان بل نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدي فانه قد يجيء متعديا ويجعل مضافا
الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى بقي كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهييج
القوى النامية فيها بل ذلك لازدياد عين هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء
على احداث النضارة وما يناسبه مما يصلح اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور قوله وانحصار الاربعة
في الاربعة ظاهر على مذهب المص فيه بحث لجواز كون طرفي المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية
عند المص قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المص
واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار

باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت فح لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع حمل المجاز
على غير مصطلحه وهو مستعمل في غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال بشقيه عن السكاكي ايضا فتامل
قوله واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي
جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث هي جملة لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة
لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وحمل الكلمة على مطلق
اللفظ ينبو عنه مقام الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورانا واشهر
استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف المجاز العقلي في الاسناد جملة
ونقول المراد بالكلمة اللفظ الواحد وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين تقسيم المجاز اللغوي
الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا
مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام
ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل
ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له
وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره او اسناد اسم الفاعل
الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية والفعلية الى زيد فافهم قوله نصب على انه مفعول به لتتقون او
كفرتم على تاويل لان المخاطب لاية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان
شيبا هول من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكره ثانيا لتفخيم شان ذلك اليوم وهوله قوله
ومنه اجرى النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الوجود في الاولين ايقاع امر وفي هذين على
ما حقه ان توقعه عليه لا اسنادهما كما في السوابق وفي الاخيرين انه مغاير للامر والنهي قوله اي
من جهة العقل يتجاوزه من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز عن نسبة الاستحالة
الى القيام وقد سبق منا في تحقيق قوله ولم ار جهدا الخ انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل
قد يكون ما يلاقي الفعل المذكور في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة
هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشي ولك ان تقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشيء هو الحكم
بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو مع

ان قرينة المجاز عدّ ان مع ظاهر الكلام محالاً فقوله عقلاً او عادة تمييز عن نسبة اعني النسبة
الى الفاعل المحذوف اي عن عقله وعادته تأمل قوله لان العقل اذا خلي وطبعه وفي بعض النسخ
لان العقل اذا خلي وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ لان الشئ الذي اذا خلي وطبعه وهو
من قلم الناسخ لان الشئ الذي اذا خلي العقل ونفسه يعدّه محالاً قد يكون بحيث يدّعيه جماعة
فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا بتمحّل قوله ليست مما يستحيله
العقل اي بالبديهة على ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهري
مما يستحيله العقل بالنظر الصحيح قوله لجواز ان لا يستعمل فيه قطعاً قيل عليه يلزم خلو الذهن عن الوضع
عن الفائدة وكان عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة في الاستعمال فربما كانت صحة
التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فائدة غير لازم وما لا يترتب
عليه غير محال قوله فمعرفة فاعله ومفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقي
اشارة الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الكلام وانما هو لان معناه امر ظاهر فلا
وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر
كذلك في الوضعيين ورد بان الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة الشئ لا يتوقف على وجوده
قوله اي قول ابن المعتز اشار الى ان ما في الايضاح من انه قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل ابو
نواس كنية لابن المعتز فلا مخالفة قوله اي يزيدك الله حسنا في وجهه قيل الزيادة مجاز عن
الاظهار اذ لا معنى لايقاع زيادة الله على الحسن الكائن في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي
الله علم حسنه قوله سوى الحج قيل ضرب الشارح المحقق رحمه الله بخطه بناء على ان المراد بالفاعل
الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحج منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع ممكن
قوله فالاعتبار اذن الى قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل الفعل المسند اليه في الكلام كالاقدام
وبالمعنى لازمه الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام
عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ ملخصه ان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له
لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم الذي هو المقصود الا انه صلح
لا يكون اقدام مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة ومن المجاز كما اشار اليه السكاكي

السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان فيكونهما حقيقيين ويفترقان في التصريح
وعدمه وبهذا التقرير سقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظ مثلا في اقدمني جملة قادمة فلا نم
انه موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الى سلمنا وجوده
لكن لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدام والحج
ان قول الشارح رح واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه يدل على
ان مراده بالمعنى الذي يرجع اليه العقل هو الاقدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة
لا يطابق المعلل الا اذا صير الى ما نقل عن الشارح من ان الاقدام المسند الى الحج مجاز حاصل
معناه القدوم لاجل الحج فالقدوم ههنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحج مجازا ولا يخفى
ما فيه من التعسف فالاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ الذي يرجع اليه اللفظ اعني اقدمني
وهو القدوم بقرينة ما سبق فليتأمل قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يد فوق الماء قيل
لا نم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب بان
هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان ههنا ما يمنع عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من
بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا مراد الشارح رح من قوله اذ لا معنى
لقولنا الى اي لا معنى لذلك القول في الآية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء
بالظهور قوله ولو مثل بقوله صام ليلي اه اوله يا رب قد فرجت عني همي والشغب بتسكين الغين
المعجمة تهييج الشر ولا يقال شغب بفتحها قوله كالاستخدام ان كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح
ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالآخر الآخر
قيل عالم يكن للنهار معنيان لان النهار الذي ادعى كونه صائما ليس شيئا غير النهار
جعله شبيها بالاستخدام لا منه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه بل هي في قولهم كزيد وفيهما
بحث اما في الاول فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه
فهذا عين الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وهو بالحقيقة تعريف
المشابهة التي بين ذلك الموقف وبين ذلك المثال كما ذكر في المواقف فالاقرب في الجواب
الحمل على حذف المضاف اي كسائر الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئياتها ممنوع

صحة العكس فلا محذور ثم المشهور في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة
كانه جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز بالذال المعجمة مع الخاء المعجمة
او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور قوله ويستلزم
ان لا يكون الامر بالبناء لهامان كان يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظائره بحمل المسند
على المجاز اي يا هامان مُرْ لي بالبناء ومثلا فصح النداء له والخطاب معه لولا ما يفهم من
كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية اي صنع الصورة ايضا قوله وجوابه ان مبنى هذا الاعتراض
ان كون مذهب السكاكي ما ذكره الشارح المحقق ظاهر لمن نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراض
المص نعم يورد على السكاكي ان الانبات الحقيقي يمتنع قيامه بالقادر لادعاء حقيقة فيضطر
الى القول بالمجاز العقلي بالاخرة ويبطل سعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة
بالكناية ضايعا قوله اعتراض قوي هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة وقسمها
الى المصرحة والمكنية ليكون المكنية مجازا مع ان المنية في قول الهذلي واذا المنية انشبت
اظفارها مستعملة في الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة فيما وضع له بالتحقيق وفي غير
ما وضع له بالتاول والمجاز عنده ما استعمل في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عنه
بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس
فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر لان المنية جعلت فردا من السبع لا انها
اخذت مع السبعية حتى يكون مركبة وههنا بحث وهو انه يمكن تقرير نظر المص على وجه
يبني على الاعتراض القوي المذكور في علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة
من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لم
يكن من اقسام الحقيقي على ما هو المذكور في علم البيان لكنه قائل بانها من المجاز فلا يراد
المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه صح ما ذكره المص ههنا فنعلم ان مبنى النظر المذكور في هذا
المقام على الاعتراض القوي الموجود بيانه في علم البيان قوله ولا تخلو عن الاعتراض اي وجه ابناء
عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتعين ان المقصود منه التشبيه بحذف
قولنا نهاره صايم فاندفع ما يقال من ان نهاره صايم وعيشة راضية كلاهما مشترك في التركيب

101

في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة
المشبه الى المشبه به والثاني عكسه والفرق بان احدهما عن التشبيه دون الاخر تحكم قوله قد زر
ازراره على القمر اوله لا تعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب
يبلى بلى اي صار خلقا واذا فتحت باء المصدر مددت قال العجاج والمرء يبليه بلاء
السربال كر الليالي واختلاف الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
ايضا وزر بمعنى شد من زررت القميص ازرّه بالضم زرا اذا شددت ازراره
عليه والازرار جمع زرّ بالفتح كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقراء جمع قرء وزر
القميص معروف قوله مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا ارجع ضمير ازراره الى الممدوح
فظ واما اذا رجع الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر
الطرفين حاصل باعتباره قوله انما هي فيه بحث لان الاستعارة في ضميرها لم يصح جعلها
صفة لعيشة الا بعد جعل العيشة بمعنى الصاحب ذا التقدير خلاف الظ فلا يصار اليه بلا دليل
فيعود المحذور قوله ومن اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ويرد على الاول ان المضاف
ضمير والضمير لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني ان الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ قوله لو صح ذلك
لوجب عند القائلين جوابه منع الملازمة بجواز ان يقولوا بصحته لاحتماله وجها اخر غيره
كالمجاز العقلي واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي حيث اعتقد ان
عن البلغاء مما يرى من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس
معنى انكاره المجاز العقلي ان احدا لم يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من قبيل
المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل بعض كلامهم على المجاز
العقلي فمراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف مثل التراكيب عند القائلين بالتوقف
على السمع لادعا كونه من المجاز العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي تامل
قوله اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي تكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة
على السبق في تعريف المعاني فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه

الثاني احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات
الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسند اليه لحكم مؤكدا او متروكا التاكيد وكونه مسندا اليه

مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب اصلا **قوله** لذاته اي لذات المسند اليه من حيث انه مسند
بقرينة السياق وقوله لا بواسطة توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن الامور العارضة
بالواسطة المذكورة **قوله** معرف او منكر قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان
معرفة لا بد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لا لذاته
بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع في الباب الثاني من هذا الكتاب
ما ذكره من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح الا ان مراده
المعني بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واورد ها فيه الا
العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك **قوله** لتأخر وجود الحادث عن عدمه اراد به
السابق وانما لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبته
للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق
انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم اسقط نعم في لفظ الحذف اشعار بذلك كما
سيأتي لكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكونه الركن الاعظم كانه اتى به
ثم حذف لا انه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى
تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم **قوله** وهو ان يكون السامع عارفا
به لوجود القرائن الظاهر ان ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار
انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير به راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال اضافة
الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثري اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف لتذهب
نفس السامع الى اشياء ولا الى ان يقال اراد به حذف ما سوى الفاعل المبني للمفعول كما سنذكر
انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعي فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة في
الصورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد
في اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة ان تلك القرينة لا تكفي
بالنسبة الى عامة المواضع بل لا بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها
قوله مع اشارة ضمنية الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة وقد يقال

102

وقد يقال الاشارة الضمنية انما تظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعني الاحتراز عن العبث ولذا
زاد في الايضاح عبارة التجرد حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث
وهذا مبني على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه ولو ثبت هذا الحمل كلامه ههنا
على حذف المضاف المذكور فتأمل والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما سنشير اليه وان
تحقق اشارة ما يكفيه تحققها في اولى النكت فقط فتأمل **قوله** والا فهو في الحقيقة الركن
الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا فيه بحث اذ لا منافاة بين كون الركن الاعظم من الكلام
وكون ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج
اليه نفسه والجواب ظ للمتأمل **قوله** وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اي الظاهر
الذي هو القرينة والفرق بين التوجيهين ان نفي العبث في التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث
نظرا الى انه الركن الاعظم وفي الثاني جوز انتفاؤه نظرا الى جواز تعلق الغرض **قوله** واما
في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض اه فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف وعلى ما ذكره من تعلق
غرض المتكلم يكون المقام مقام الذكر واما ما يقال من انه لا يجب على البليغ رعاية ما ثبت
في نفس الامر من المقتضيات بل بحسب اطلاعه فاذا لم يطلع على هذه الفوائد المقتضية للذكر
وحذف المسند اليه لتحقق القرينة الدالة عليه لم يكن منافيا للبلاغة فصدق حينئذ الاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر بالمعنى الذي ذكره ذلك القائل ففيه ان المراد من الغرض غرض
المتكلم لا الغرض في نفسه اذ التنبيه على غباوة لا يكون غرضا واذا تعلق به غرض المتكلم كان
مطلعا على الامور المذكورة فيكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى
الفائدة فقط وبالعبث ما لا يترتب عليه فائدة **قوله** من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر
لان التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات
نصبها الواضع يختلف باختلاف الاوضاع ولا شهادة لها في نفسها ولا دلالة بحسب
ذواتها كذا في شرحه للمفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث الظاهر في قوله عند الحذف
على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل **قوله** لاستقلاله بالدلالة اي في الجملة
كما في الدلالة العقلية الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلا ينافيه قوله فيما سيأتي ولا عند الحذف على العقل

قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن الحصر مستفاد من ضمير الفصل
اضافي اي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث
الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل
بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا
في نفسه الا ان ما ذكر بناء على ما استمر عادة من ان فهم المعاني قلما ينفك عن تخيل الالفاظ
حتى كان المفكر يناجي نفسه بالفاظ مخيلة فالقرائن انما دل بحسب العادة على لفظ المسند اليه
وبواسطته على ذاته فافهم قوله بالاخرة على وزن الثمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفت الا باخرة
اي اخيرا كذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمتين قوله قال لي كيف انت قلت
عليل الخ سهر دائم وحزن طويل اي حالي سهر دائم قوله للاحتراز والتخييل المذكورين
او ضيق المقام على الوزن او للتنبيه على ان شدائد الزمان ومصائب الهوى جعلته بحيث لا يقدر
على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله هل يتنبه ام لا لا يقال ان ام هذه متصلة عاطفة فيرد
عليه ان حذف المعطوف وابقاء العاطف غير جائز ولا معهود في كلامهم مع ان التقدير
ام لا يتنبه فقد حذف المعطوف وابقى العاطف لانا نقول الحذف انما وقع بعد لا ولم
يقع بعد العاطف فليس حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف
لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة على ان احرف الجواب تحذف الجمل
بعدها كثيرا ويقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة ههنا مذكورة لوجود ما يغني
عنها كذا في مغني اللبيب واما حديث اتيان المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا
قوله او لايهام صونه عن لسانك قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم
وهذا مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية
وقد يقال اراد بقوله لايهام ان الصورة المذكورة امر وهمي محض لا تحقق له اصلا فلا بد من
العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت في الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز
ان يعتبر عن مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر
ايهام صونه عن سمع المخاطب وعكسه قوله او تعينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان

كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز
عن العبث فجاز ان يقصد كل مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي
يمكن اجتماعها قوله رمية من غير رام في مستقصى الامثال لجار الله اول من قاله الحكم بن عبد يغوث
وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب سم جبل فرام صيدها اياما
فلم يمكنه وكان يرجع مخفقا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فمنعه ابنه مطعم فرجعا الى المصيد فرمى الحكم
مهاتين فاخطاهما فلما عرضت الثالثة رماه مطعم فاصابها فعندها قال الحكم ذلك فصار مثلا
يضرب لصدور الفعل من غير اهله قوله شنشنة اعرفها من اخزم المصراع لابي اخزم الطائي
الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي او جد جده مات اخزم وترك بنين
فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم
يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والتزميل التلفيف بالثياب قوله او على ترك نظائره الفرق
بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ان الاول
لا يتصور ممن يتكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك
اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الاخر من غير قياس وتكلمت
بهما في مراتب على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياس قوله فانهم
لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ وجهه ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع
بالمدح والذم مثلا وصف لما قبله في المعنى الذي خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا
الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع
وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما كان بينه وبين ما قبله من
شدة الاتصال التزموا حذف المبتدأ ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا
الحذف تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكره من الاهتمام قوله اي الملة التي ما اعترض عليه بان
الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو
من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما على حذف ما لا بد منه
في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول مثلا وقوله يهدي للتي هي اقوم

من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكت كثيرة في الموارد **قوله** ولا مقتضى للعدول عنه قد سبق في
اوائل الكتاب ان الظرف في امثاله ليس متعلقا باسم لا والا لكان مشابها للمضاف فيجب النصب
لا يجوز بناؤه على الفتح بل متعلق بمقدر الخبر فارجع الى ما ذكر فيها وقس عليه فان قلت سيأتي
ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتض للعدول قلت المقتضي
قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم **قوله** ومنه واولئك هم
المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون
حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاعلا هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة
الاولى وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند عنده
مسند اليه آخر ام لا **قوله** كما ثبت لهم الاثرة قال الشارح في شرح الكشاف كما ثبتت في موضع
المصدر لقوله ثابتة والفاء في فهي زائدة والاثرة بفتح الهمزة والثاء التقدم والاستبداد
اسم من استأثر بالشيء استبد به وقوله في تمييزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع
المفعول اعني بالمثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى
ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون في امورهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها
على انفرادها واستقلالها واصله حوال بمعنى حول الشيء وقعدت حياله وبحياله اي بازائه
انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدأ اعني فهي لرجوعه الى الاثرة التي تصلح
ان يكون عاملا ولك ان تقول الاقرب ح ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة
باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي الذي
هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسرا المقدر قبل الخبر كما قيل ح حاصل المعنى ان تكرير
اولئك فاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة فيكون كل منهما مميزا لهم عمن
عداهم ولو لم يكرر لربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد **قوله** حيث
الاصغاء مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن في ذا الاصغاء لا يستعمل في حق الباري
فلا يتم التمثيل بقوله هي عصاي كما هو الظاهر **قوله** هذا كله مع قيام القرينة اذ لو فقدت في
شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف فلا لتلك

لتلك النكتة كما سيذكر مثله الآن **قوله** ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه المراد بعموم
نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد اما
لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن واما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع
ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان
يقال ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصح من المتعدد
وارادة التخصيص بمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها **قوله** نحو خالق كل شيء
قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد دل عبارته المنقولة من شرح
المفتاح على ذلك واما ما يشعر به تمثيله ههنا لما لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء من ان
المراد بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب
للاحتراز عن الخصوص في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما
هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس الا لملاحظة خصوصه
في هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب وان دفع ايراد الفاضل المحشي **قوله** والجواب ان المقتضي
اه اورد عليه ان ذكر المسند اليه ح يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زائد عليه وقد تقرر
بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزائدة على اصل المراد وسيجيء لهذا مزيد بحث
قوله وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج قد يفيد الخارج بقوله ويجعل
فائدته الاحتراز عن الضمير العائد الى ما لم يختص بشيء قبله نحو ارجل قائم ابوه واظبي كان
امك ام حمار ونحو ربه رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فان هذه الضمائر
نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب
شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بالصفة هذا
هو المذكور في شرح الرضي على ما نقله الفاضل المحشي وفيه بحث من وجوه الاول ان
معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم
وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه
نكرة الثاني انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين

مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار
بالتخصيص اللفظي الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى الخصوص
فيها تكلف الرابع انه كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل شاة و
سخلتها بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها ولا يجوز كل سخلتها و لا اي جارها اذ
لا يضاف كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة
الثانية من الباب السادس من كتاب المغني فلا يدل صحة رجل واخيه على كون الضمير نكرة
على ما يشير اليه سوق الكلام على انا لا نسلم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل
كريم واخيه اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما
ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتأخرين وفي البسيط انه
مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر و
واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال **قوله** اشارة
وضعية قيل هذا احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه
او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة فيها
بالوصف اعني تعرفه او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال
الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاشارة **قوله** فتعريفه لافادة المخاطب جواب
شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه الى اخره فلا غبار في الفاء
قوله وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا انما نسب البعد ههنا الى
نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة
من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه
فلا يكون مفيدا لبعد الحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول واعلم ان المراد بالحكم في
قوله ازداد الحكم بعدا ما يشتمل لازم فائدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي بين
المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند والمسند اليه
كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق لازمها فيوجب

فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ للتورية ابعد في احتمال
التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء ما موجود والفائدة
في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني **قوله** لانه وضع بخلاف تخصص النكرة يريد ان
التخصص والتعين في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين
بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعين ليس معتبرا في وضعها
قوله وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اشار الى ان ضمير يترك راجع الى
الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اي يترك الاصل ذهابا الى غيره ثم حمل العبارة
على ما ذكره في شرح المفتاح ان يقال لمعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال
خاطب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكائن معه
فينبغي ان يجعل الكائن بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله
الى غيره اي مائلا وموجها الى غيره **قوله** على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا
فكون العموم على سبيل البدل ظ واما اذا كان جمعا فلانه اذا قصد غير معين ان يعم
جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القران ولا في كلام العرب العرباء
خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام
لكل معين ولا مانع عن ارادة الغير المعين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي بشرط
استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا
التقديرين **قوله** تناهت حالهم الفظيعة في الظهور الفظيعة الشنيعة الشديدة
من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اي شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المص
الحالة قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحة شانهم ووصف الشارح اياها
بالفظاعة بناء على ما نقله المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي من ان العرب اذا
ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه
كشعر شاعر وامثاله ويجوز ان يعتبر حذف المضاف وحينئذ اي فظاعة حالهم الفظيعة
او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهين لا بد ان يقال صدق

الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله ولو ترى مع جوابه المحذوف اعني لرايت امرا فظيعا
ونحو لا يقتضي وقوع مقدمها فصدق قوله ولو ترى مع جوابه المحذوف رؤية كل احد لبعيد عن
ظهور حالهم بل انما يدل لمكان القصد بخطاب ترى الى العموم على كمال ظهور شناعة حالهم
بعد الاطلاع على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة
قوله لفساد المعنى اذ العموم في المعدول عنه اعني اكرم او احسن اليه اظهر فان الاخراج في صورة
الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر بان نكتة تفيد
الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما ترى
هذا وقد يوجه تعليق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة
الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل اكتفي بصورة الخطاب من غير ان يوجد
معناه ليفيد العموم يعني انا عرينا هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتى لنا قصد العموم اذ
لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتى لنا هذا وبان هذا النوع من الخطاب لما كثر
في الكلام وصار مشهورا في افادة معنى العموم جعل الاخراج في صورة الخطاب سببا لافادة العموم
فتامل قوله يشعر بذلك لفظ المفتاح حيث قال فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان تكرم
اكرم او احسن اليه قصدا الى ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا
بمنزلة قول المص ليفيد العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا تريد قوله ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته
وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما يمنع به تصور الشخص عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا
العلم لذلك الشيء مع تلك المشخصات التي جعل هذا المفهوم الكلي مرآة بملاحظتها فلا يضر
تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد
الاوضاع ولا كلية الموضوع له كما توهم قوله لاحضاره اي المسند اليه قد سبق ان المسند
والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فقوله لاحضاره محمول
على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا
للالتفات اليه في الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ يلتفت الى المعنى
وان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال

106

حال حضور المسند اليه في ذهن لم يوجد به احضاره ولا ان المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب
ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضاره ثانيا بضمير الغائب الا لا فائدة في الاتيان بالضمير ولو قال
بدل لاحضاره للاخبار عنه بعينه باسم مختص به لكان اظهر قوله بعينه حال من مفعول المصدر اي
ملتبسا بعينه وشخصه قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها اه قيل المعرف
بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرف بالاضافة اذا اريد بها المعهود الخارجي يحتاج
الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر فالاحضار في هذه الثلثة يكون
ثانيا لا ابتداء كما زعمه واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار
ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة قوله هذا القيد مغن عن الاولين فيه بحث لانه اذا ترك
القيدان الاولان يكون الكلام هكذا او بالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع
باسم مختص به اي بالمسند اليه يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى رجل في قولنا
فلا نم ان قوله باسم مختص به مغن
رجل جاءني له درهم باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان
لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من
افراده من حيث هو معين وح يكون مجازا ومبحثنا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس
في قولك الرجل خير من المرأة مثلا يختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد
فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه ولما اجاب الشريف في حواشي
شرح المفتاح عن الحكم من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين
بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص [illegible] سائر المعارف في النكرات ففيه نظر لان
المعرف بلام الجنس حين ما يقصد الفرد المنتشر يستعمل في الجنس الموضوع له والقصد
الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما سيأتي تحقيقه لا يقال فليكن
الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن
السامع باسم مختص بالمعين اي المشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة فيندفع البحث
لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه
الذي ذكر فيه مغنيا عن قيد اخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يتقيد بقيد على وجه يسقط

ولا يخفى ان الاعتذار انما يصح على تقدير تسليم
ان المعرف بلام العهد الخارجي [illegible] الى تقدم
الذكر صريحا او كناية [illegible]
اذ لم يكن في البلد الا امير واحد و[illegible]
في صورة التقدم فالظاهر ان الاحضار بعد
احضار والحق ان هذا القسم خارج
بقوله ابتداء وان اريد ارادة
المعرف بلام العهد الذهني والخارجي
الذي لا يحتاج الى تقدم الذكر فيخرج
بقوله باسم مختص

الاحتياج الى قيد اخر وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضميره في قوله باسم مختص به
راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا
اعتبار قيد التعيين متحقق فلا اغناء اصلا وبهذا التقدير ظهر ان قول الشارح في تقرير
السؤال لان اسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه مسامحة وانما مقتضى السوق ان يقول
لان الاسم المختص بالمسند اليه **قوله** قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود اه توجيه الجواب ان الانحصار
انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرحمن مختص
تع بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا لذات الرحمة الكاملة
مطلقا مع انه ليس بعلم لوقوعه صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله
بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلي في الاصل او بقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض
بحسب الاستعمال كما هو الظ ولو سلم ان الاسم المختص لشيء ليس الا العلم بناء على ان يراد
بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فيكفي الغرض الاصلي من ذكر القيدين
الس بيان تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انهما بعدما ذكر لذلك الغرض اسند الشارح
اليها لكونهما سببا في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور لما
اشرنا اليه من توجيه الجواب المنقح اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين
اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل المحشي فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء
اصلا كما لا يخفى **قوله** لانا نقول هذا موقوف اه اي خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء
موقوف اه وفيه ايماء الى بعد التفسير المذكور ووجه البعد اما اولا فلانه لا بد من اعتبار الاولية
في معنى الابتداء وقد فقد واما ثانيا فلانه لما كان معنى احضاره ابتداء احضاره
بنفس لفظه لم يحسن تقييد ذلك باسم مختص به لظهور ركاكته واما ثالثا فلما اشار اليه
بقوله ولو اريد ذلك اه لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص
بحسب الوضع والا فالاحضار بالرحمن احضار باسم مختص وليس بنفس لفظه لتوقفه على
ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة على
تفسير ابتداء بما ذكره انه لو فسر باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحققته في الاعتذار

في الاعتذارات بل **قوله** وبعد اللتيا والتي اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير
ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف
في اخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة و
والكبيرة التي من فظاعة شانهما كيت وكيت حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة
بوصف الامر الذي كني بهما عنه وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى **قوله** وما سواه انما وضع
ليستعمل في شيء بعينه فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل
في شيء بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما وضع اه يدل على خروج
العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد من التعريف السابق ان المعرفة ما وضع لهذا
الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا ومما ذكره ههنا وما سواه انما وضع لمفهوم
كلي ليستعمل اه بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع
عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم
قوله ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا وذلك لان قيد الابتداء على ما ذكره
هذا القائل يخرج ساير المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص فائدة سوى تحقيق المقام واما
على ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن يكون لكل من القيدين الباقيين
بعد تحقيق المقام مقابل يسند اليه اخراجه لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس
في اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقديم العلم به ولئن اغمض عن
ذلك فالاحضار اول زمان الذكر متحقق في ضميري المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما
فيه الا المتعين فليتأمل **قوله** نحو قل هو الله يحتمل ان يكون هو مبتدا والله خبره واحد
خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد
منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان مبتدا والجملة
خبره وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة
ونظائرهما وبحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين يظهر فائدة حمل الاحد
عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد **قوله** فان اصله الاه حذفت الهمزة وعوضت منها

تحقيق الفرق بين ما ذكره بعضهم من ان معناه اول
زمان ذكره وبين ما اختاره الشارح من رجحان التجريد
من ان معناه اول مرة ان المسند اليه في الاول
مذكور مرة واحدة في زمان واحد له طرفان
اول وثان فمعنى اول زمان ذكره الطرف الاول
من الزمان الذي ذكر فيه المسند اليه ومعنى ثاني
زمان ذكره الطرف الاخر من الزمان الذي
ذكر فيه بخلاف ما اختاره الشارح فان
المسند اليه مذكور مرتين مرة بطريق العلم
واخرى بالضمير كمولانا حسرو

حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة
المحذوفة لاجتماعهما معها في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض
عنه ان حرف التعريف في الآله من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله اصله اله منكرا
كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتدا لافادة الحصر كما في زيد الامير
اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى استتر
واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران اله في الكلام
واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله رجح جانب الاشتقاق من اله ولو سلم ان حرف
التعريف من المحكي فنقول المضاف محذوف اي عوضت من لازمية حرف التعريف اذ لا يقال
لاه كما صرح به التفتازاني في شرحه اللهم الا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا
الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها
ونقل الحركة متوقف على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض لا يؤتى به الا
بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور قوله ثم جعل علما
اي بعد حذف الهمزة واما قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد
العلمية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت الهمزة
فصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها
علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فيكون
الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا قوله لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة اللفظ
قوله فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان المراد ابطال ما
هو في المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه بكثرة المعبودات الباطلة
فلا يخالف ما في شرح الكشاف من ان اله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والاله بالتعريف
بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع قوله في الوجود او
موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا
الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله

اله وهو الذي يفيده الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى قوله وانما لم يقدر الخبر
في الامكان او ممكن مع ان فيه رد لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة على وجه ابلغ
وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود
بالكلمة التوحيد وهو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الغير واثبات الامكان لا يستلزم اثبات
الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستدل عليه بدلائل اخر
وليس المقصود بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود
واما ما ذكره الشارح في التلويح توجيها لنفي تقدير في الامكان وهو هذا رد لخطاء
المشركين في تعدد الالهة في الوجود ففيه بحث لان رد خطائهم في اعتقاد تعدد
الالهة في الوجود بنفي الامكان ابلغ لما فيه من اثبات الشيء ببينة على ما هو الطريقة البرهانية
فتامل قوله كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل
للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم
صدر باب او ام وما سواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار
بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي جهل لا يضر قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي
لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في اللفظ والتمثيل لمجرد كون المقام مقام كناية
وقيل لفظ يدي مقحم فالعلم مسند اليه في الحقيقة وتنكير جهنمي في يدي جهنمي للتهويل كانه قيل
اي جهنمي قوله انتقال من الملزوم الى اللازم اه لكن المنتقل عنه معنى مجازي للفظ اذ ليس
معنى ابي لهب بحسب الوضع ملابسه بل والده وسيحقق في فن البيان ان شاء الله تعالى ان
الكناية قد تكون مبنية على المجاز وبالعكس قوله انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي
دون الثاني اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح في قوله تبت يدا ابي لهب لم يطلق
الاسم الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن ينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي هذه
عبارته في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع
الاول على الحصر الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان منشا اشتهار ابي لهب بكونه جهنميا
ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر

عن المعنى الاضافي كما في نظائره خاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسيط الوضع الاضافي
قوله ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لينتقل به الى الجهنمي اي
بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما حققه بما ذكره في شرح المفتاح فلا يناقض قوله
سابقا الآن هذا اللزوم اه واعترض عليه بانهم شرطوا في الكناية ان يكون المقصود
هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف
كونه جهنميا هو المقصود الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد
انما نشأ من الغفلة عن وجه المعدول عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال
فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه
او هو استعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء فتأمل بقي ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم
اه مناقض لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوايد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة
من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان
الشارح ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تقرير الكناية
طريقين احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما
انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع
له اللازم المقصود فما ذكره الشارح رح في البيان مبني على المذهب الاول بناء على انه
المختار كما اشار اليه الشارح رح في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله
ويجب اه مبني على المذهب الثاني قوله او ايهام استلذاذه ذكر الشارح رح في شرح المفتاح
ان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه طبع شراحه وفيه بحث اذ في لفظ
الايهام نكتة شريفة مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايماء الى ان التبرك والاستلذاذ في
كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية بحيث يكفي في اقتضاء الذكر
ايهامهما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحوه بطريق الاولى ولو بدل لفظ الايهام بالاعلام لم
لفات هذا الايهام قوله وغير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه
لا يتعين عنده المسند اليه الا بالاسم الذي يخصه قوله لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة

الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الاوفى المعرفة ما يعرفه مخاطبك
قوله ثم الموصول وذو اللام سواء خلافا لابن كيسان وابن السراج فان ذا اللام
اعرف من الموصول عندهما وللكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام قوله
ولذا صح جعل الذي يوسوس اه هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء
على ما تقرر من ان الموصوف لابد وان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يقتضي
اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكانه بنى الكلام على ان انتفاء
اعرفية ذي اللام من الموصول ظ ولذا لم يقل بهما غيرهما بخلاف العكس فالاستدلال بالاية
ناظر اليه قوله وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد فان تعريف المضاف
انقص من المضاف اليه عنده لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى الضمير ولا يوصف المضمر قوله فانه
من تعريف المضاف
وان تخصص بكونه مضروبا بالك اشارة الى انه لا يلزم في التخصص ان يصير جزئيا حقيقيا
بل يحصل بنقص الشيوع قوله لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه اي لم يعتبر في اصل وضعه
التخصص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة قوله لعدم
علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه
معرفة والمقصود تعيينه وجه التعريف كما اشار اليه الشارح رح في مفتتح البحث فلا يرد
ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة
كاف في المقتضي فلا يتوجه ان ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون
ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول مما كان لازما
فالاقتصار عليه مع افادة المقصود ارجح على ان اجراء الموصول لا محالة انما يكون
على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم
والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر قوله الذي كان معنا امس رجل عالم فينتقض بمثل قولنا
مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من امر آخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي
اما موجب او مرجح ولا يكفي مجرد الملايمة والمناسبة قوله الذين في ديار الشرق لا
اعرفهم ولا تعرفهم هذا المثال ناظر في عدم علمهما معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة

عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ عنه الخبر والاولى ان يمثل لعدم علم المتكلم بقولك
الذين كانوا معك امس لا اعرفهم **قوله** لقلة جدوى اه انما لم يعلل عدم التعرض لما ذكر بانه اذا
لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا يتأتى منه الحكم على الموصول بشيء والا كان الشيء معلوم الثبوت (لم يكن)
له لان المراد بالاحوال التي فرض انتفاء علم المتكلم بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه
لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع والا لغى
الحمل فتدبر **قوله** او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون
باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها وفائدة يترتب عليه كزيادة
التقرير او لم يكن كهذا وههنا بحث لان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار
الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق اخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام شيء الى الاستهجان ليتم (نخ)
اختيار الموصولية على ما سواها من الطرق نعم قد ذكر رح في شرح المفتاح ان الاقتضاء
يتحقق بمجرد الملائمة والمناسبة فلا تزاحم في المقتضي لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق (والمقتضي صح)
الاقتضاء الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة كما ينبئ عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه
ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفي بالرجحان بالاضافة فكلما كان
المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر **قوله** اي تقرير الغرض اه وجه تقديمه على
القولين الاخيرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه
لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره اولى **قوله** واورد حكاية شريح وهي ان رجلا
اقر عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل
ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر بكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة
الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الاية مثالا لزيادة التقرير
والاستهجان معا كان نظم الكلام رصينا وان خصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية
ومتعلقها فاصل اجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الاية مثالا
له قلت المستهجن تصريح اسم المرأة في الحكم بالمراودة والاحتياج في طلب الموافقة **قوله**
ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم نهزت بالدلو اي ضربت بها الماء في البئر وحركتها ليمتلئ والغواة

والغواة جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الى المرعى والسرح المال السائم واللحظ النظر
والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل سرح اللحظ بمعنى النظر السريع الى ما وقع
القصد عليه من قولهم امر سريح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقة سرحة و
منسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصير العنب ونحوه
والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء
الاثم والمعنى الاول هو الظاهر في البيت وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل
لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما يبلغ الانسان في شبابه فما جات ووقعت ان حاصل ما سعيت
كان اثما وضلالا وذنبا ووبالا **قوله** ان الذين ترونهم البيت ترونهم بضم التاء الخطاب من
الاراءة التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب دراية ايضا وان جاز الفتح
بان يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة
(رها) العطش والصرع في اللغة الالقاء على الوجه للاهلاك فالاهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة
عن هلاك الاموال وعوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله
اي تهلكوا والى الثاني بقوله او تصابوا **قوله** وجوابه ان الوصف والذوق اه وقد اجيب
ايضا بان التنبيه على الخطأ الذي ذكره هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطأ او يتوهم
في الوصف خطأ الخ طبقا في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء
في لزوم تحقق الايماء فيه وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع
الكلام فيرد عليه ان الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه
الموصول **قوله** الى وجه بناء الخبر ط قوله فيما سيأتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر
من جنس العقاب ونظائره يدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر المبني وانما قدم النتائج
اشارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر من حيث هو ايراد المتكلم وبناؤه ايضا اياه عليه كما قيل
مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء **قوله** كالارصاد في علم البديع وهو ان يجعل قبل
العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تع وما ظلمهم الله ولكن
كانوا انفسهم يظلمون **قوله** الى التعريض بالتعظيم اه اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول

بهذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة اليها يحصل للايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول
وبدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعلها ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن
تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغني عن اعتبار الايماء
واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعاً مثلا تعظيم شعيب عليه السلام على وجه التعريض يحصل من مجموع
الكلام اعني من نسبة الخسران الى مكذبيه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس
الموصول ايضا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك
الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يمكن ان تصل اليه من نفس الموصول كما
لا يخفى ولا شك ان الكلام في معاني الموصول لا في مجموع الكلام الذي يكون الموصول من جملته
فاندفع الاعتراض **قوله** فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك الخ اجاب عنه الفاضل المحشي
بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى المبتدا وبناؤه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال
كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات
العلة ففيه انها مصرح بها فلا يحسن الايماء وان اريد الايماء الى عليتها من جهة ان ترتب
الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد علية المأخذ ففيه ان ذلك الترتب انما يدل على علية المأخذ
لثبوت الخبر لا لاثباته واسناده على انه يفوت ح جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان
التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف بنفسه سواء اومي الى العلية ام لا واما ثانيا
فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله تعالى ان الذين يستكبرون الاية بيان
سوء عاقبة المستكبرين وفي قول الشاعر ان الذي سمك السماء البيت بيان رفعة شان
الشاعر وهكذا في البواقي لا انه لما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث بمجرد ذلك على
ربطه بها وبيت الشرف له فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتامل **قوله** ومن الناس
من اقتفى اثره الخ اراد به العلامة التريدي وقد نبهناك في اوايل تقسيم الاسناد الى الحقيقة
والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور مبتدأ وما بعده
خبرا اي بعض الناس يقول كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة
ويمكن ان يجاب في هذا المحل بوجه اخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب والاستعظام ان يختفي

وقول جنهم بهم واحط سمك السماء مجرد ذلك على ربطه

ان يختفي بعض من الناس باتباع غيره في مثل هذا الكلام فانه ينافي الانانية بحيث
كان ينبغي ان لا يعد من اتصف به من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد
في جميع المواضع كما لا يخفى بخلاف التوجيه الذي ذكره الشارح **قوله** وسوق الكلام ينادي على
على فساد هذا الرأي اذ ايثار لفظة ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم بنفرع على
هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله اولا وان تومي بذلك الى جعل المسند اليه موصولا لا يكاد
يصرح بالاشارة الى الايماء **قوله** اي محسوس غير مشاهد فيه اشارة الى ان حق الترتيب
تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في حيث قال اي مشاهد محسوس وقد يقال
نبه بتقديم المشاهد على انه يكفي وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا للتوهم
ان يراد بالمشاهد المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا **قوله** واما الغرض الموجب
له او المرجح فقد اشار ورد عليه ان كل ما اشار اليه المصنف غرض مرجح لا موجب
نعم قد اشار الشارح نفسه في اخر البحث حيث قال اولانه لا يكون طريق الى احضاره
سوى الاشارة الى الغرض الموجب ويمكن ان يقال قصدا تحمل التمييز غرض موجب
فتامل **قوله** من نسل شيبان شيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا في القاموس والذي
في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل
بن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه على مشكل الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان
من شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب فحذف الواو بعد قلبها ياء
كما في ميت وميت ثم قوله من نسل شيبان اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل او الترادف
واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفرد اي ممتاز منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت
للممدوح المزية في المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط
كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان ممتاز عن من سواهم من الناس
فتبصر **قوله** وهما شجرتان بالبادية يمكن ان يقال انما لم يقل شجران مع ان الضال خفيف
اللام والسلم نوعان من الشجر والمفرد الضالة والسلمة ايماء الى ان المراد بالضال
والسلم الذي حكم على نسل شيبان بانهم مقيمون بهما فردان من ذينك النوعين يعني انهم

كانوا كذلك في نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا اذا رايت زيدا قوله وعلم المعاني
من حيث انه الخ الحق ان الترتيب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسماء
الاشارة كان هذا البحث لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت
خارجة عنها يعتضدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط
كان من علم المعاني من حيث انه اه فقيل هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان
ذلك جار في الالفاظ كلها فجوابه الالتزام و لا ضير الا يرى انهم بحثوا عن علمية المسند
اليه وتعريفه بغيرها وتنكيره وجميع ذلك يدل على معانيه بطريق الوضع الا انه اذا
اعتبر فيها ما ذكره الشارح من الاعتبار حصل امر زائد على الوضع يتعلق بنظر علم المعاني
فتأمل قوله عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون من
جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب
ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظتها بعنوان
الصلة بقرينة عد الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه وانما
لم يعبر عن تلك الذوات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعل
المشار اليه هو المتقين فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن
المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك على هدى ولم
يجعل جاريا عليه كما ذكره الكشاف فعلى التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة
الى احدهما اشارة الى الاخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد
واما على التقدير الاول فلينتفي ذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي
اشير باسم الاشارة الى لفظ كما ينبئ قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى
هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع فليتأمل قوله او نحو
ذلك مثل ان يقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة يتحير
فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التي يتحير فيها العقول
كالمحسوس المشاهد عندك ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له

له ان ما يورد في مثال هذه المقامات من الايات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتهم باحتمال الغير
وانه لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير من اللطائف والاغراض فان مبنى تلك الافعال
وكون التراكيب لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والاتم ان يعتبر ان مقصود
المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فيحافظ على حسن النكت فلها مواضع نفع قوله واحدا كان
او اثنين الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح
المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد
هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليه من التشخص لا نفس الحصة الموجودة له الا ان يحمل الحصة
فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد يقرر ان المعهود في
العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض فلا تسامح في قوله واحدا كان الخ قوله كناية هذا احد
اقسام الكناية المصطلح وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يعتبر صفة
من الصفات اختصاص بموصوف معين فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير
من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للمذكور يعني لما كان التحرير
مختصا بالمذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التحرير
قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة والمعرف
باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا ففيه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا باللام
قوله يعني يطلق المعرف باللام الخ دفع لما يتبادر من ظاهر قول المص وقد يأتي لواحد من الا
المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام
وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه والمتحد اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد
بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتخاذ
بالمعجمتين والمعنى واضح بقي هنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح
كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة
الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره

الى ما ذكره من القرينة فتأمل **قوله** فجاء التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد
النوع المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا او ذاك المعين المشخص **قوله** حتى تكلفوا حيث قالوا
الحضور الذهني معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف ما وقع صفة له من
الجمل **قوله** كما يشعر به لفظا لايضاح حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته
في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما لاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما الا
نفس الحقيقة **قوله** يعامل معاملة النكرة كثيرا واعلم ان المصادر التي ليس فيها تاء الوحدة كذكرى
ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفها و
منكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس
المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد معاملة المنكر
كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير متحقق بخلاف
فانه مشهور **قوله** ولقد امر على اللئيم يسبني آخره فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذ الحقها
علامة التأنيث يختص بعطف الجمل وقوله لا يعنيني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناه اي قصده
واراده او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه من عناني اي اهمني وفائدة ثم في البيت بيان
تفاضل الامرين اعني المرور والاعتناء كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعدهما بينهما
في الفضل بتباعد ما بين الحادثتين في الوقت **قوله** لا توقيت فيه اي لا تعيين بحال ووقت او حد
ودعي فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم
باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجعل
غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه لمغايرته للمغضوب عليهم فيتعرف ح كما في قولك عليك
بالحركة غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا
قوله قلت بل حقيقة حقيقة خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو المجاز كما
قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية
المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع هو الماهية
لا بشرط شي وهي يتحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط

لا بشرط شي والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة
فله عهدية بهذا الاعتبار فسمي معهودا ذهنيا هذا **قوله** ومثله كل مضافا حال من كل لانه فاعل
في المعنى اي يماثله كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتدأ فالامر ظ وفائدة
التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه للاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سيأتي
ان شاء الله تعالى **قوله** وجوابه انا لا نم الخ كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت
بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه اهنا
هو الحقيقة وفي الاخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي ممنوع و كيف
الامتياز في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارح
المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن الترديد اعتمادا على ظهوره بما ادعوا الفرق بينهما الا
بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس و تعريف العهد وبينوا الحصر فيهما
بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه
جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان
اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي تأمل **قوله** وهذا المعنى غير معتبر الخ اورد الفرق بين المعرفة
والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان
الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس مع معتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يتحد خالهم
الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار عدمه
وانما المنافاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير **قوله** والاستغراق المفرد اشمل قد سبق
تصريح الشارح بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف
من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الاتي
نعم عبارة المفتاح مشعرة بجزئية الحكم حيث قال واستغراق يكون اشمل كما حققه الشارح
هنالك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال **قوله** بدليل صحة لا رجال في الدار الخ اقتصر
في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى منه ولم يعكس لان الجمع يطلق على الاثنين مثل قد

صغت قلوبكما

بخلاف العكس قوله باحص المغنى وفيتم شر آخره ولا لقيتم بالقيتم خبر المغنى المنزل و وقيتم
على صيغة المجهول اى حفظتم والمعنى باحص ذا المنزل و قاكم الله من جميع الشر ورفع عنكم الشر
بناء على انه دعاء وبل وقيتم بالنفي اى لا احابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة النفي في قوله
ولا لقيتم قوله او مقدرة في الدارات رة الى ما ذكره النحاة في توجيه بناء اسم لا
هذه اذا كان مفردا من انه متضمن لحرف اعنى من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس
بنص في الاستغراق كما نقله في الكشاف وان تقييد لا بالتي لنفي الجنس قوله وانما او رد
البيان الخ لا احتراز عنها قوله ولقائل ان يقول لو سلم اه قد تحقق ان العقلية ان النفي
ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبنى عليه وفي قوله لو سلم اشارة الى منع كما ان الفاضل المحشي
مؤنة تقريره وقد يقرر المنع المشار اليه بوجه آخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا
عامان فهو ظاهر الفساد والا لكان لا رجل ولا رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل
ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون
المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان
في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه بادر الى
التسليم ولم يتعرض بالمنع قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الى قوله مع امتناع قولك
جاءني كل جماعة اه فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم على عشرة الا واحدا
وقولهم ضربت زيدا الا رأسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء
المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء
الواحد عن الجمع المعرف بلام الاستغراق فيه على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع
المثال المذكور ممنوع والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء
المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال وجه الفرق
ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه اجزاء وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي
عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر
الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئي الجماعة جماعة فليتأمل قوله قلنا لو

او اريد جزئياته في الاستثناء المتصل والاول
بالنسبة الى كون المستثنى منه

114

لو سلم اه اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى ان معنى جاءني الرجال
جاءني كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا
في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة
وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا
في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك يرى الائمة يفسرون
الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل
المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي
فيها فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال
ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه
يلزم ان يلاحظ الحكم بثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت
الحكم في نفس الامر للثلاثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع
وان اراد ان لنا ان نعتبر دخول الثلاثة في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا
للعدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط في عدم
تداخل الجماعات واجزائها كيلا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق
كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاء الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلاثة قلت لو سلم
يأبى حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكرتم مناقشة في العبارة يندفع بان يقال
المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثله في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء
مع جواز كونها بسيطة وبهذا لا يعدل عن الظاهر قوله حتى يصح جاءني جمع من الرجال الخ بنصب
يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب
المفتاح الخ قد يجاب بان مراده انه لم يقل وهو العظام كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل
الى الجمع بطريق التجوز على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور
وتوسع شائع والاظهر في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل
في الكل من حيث هو كل ثم وهن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال

ذا من البعض فلو قيل واهن العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده
بالشمول في قوله الطلب شمول الوهن الا شمول القطع قوله غير مناسب للمقام لان التاسع هو الله
تعالى قوله انه جمع يتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول موجود
في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد لتناول تناولا ظاهرا اما في صيغ الجمع من كلمة
الى العموم قوله لاحد من خلقه اى من جنس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد ونقول هذا المعنى
انما استفيد من خصوص الموضع لا لان العالم لا يطلق على كل فرد بل لان عدم الظلم الجنس يستلزم
عدم الظلم لشيء من احاده قوله وبالجملة فالقول بان الجمع الخ قيل عليه ان اراد ان كل جمع
كذلك فممنوع كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من آحاد
ب مفردها وان اراد الجزئية فمسلم لكنها عين مدعى صاحب المفتاح في الجموع فانه لا يدعي الا الجزئية والجموع
انما يختار الخ ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا
لا يقتضي الا استيعاب الجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين قوله نعم فرق بين المفرد الخ لا يخفى
ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه
في جانب العدد ليس بينهما فان اللام في الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد
من المفرد المستغرق فكان التقريب بمجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتامل قوله
مجردا عن الدلالة الخ اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذ قيل بوضعه
للمفرد المنتشر فانتقال من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد
عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا خفاء في انه على هذا
التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة
على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة فلا يلزم
من عدم اعتبارهما الخلو عنهما فحافظ على التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصورة المذكورة
ودلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم والرهط بالجمع قوله
ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اى لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا الجموع الافراد ثم الظ
ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر مستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد

ذي نحوهم

الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى كل في فلك يسبحون
اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل قوله وان حكاه الاخفش الدينار اصله
الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا جمع على دبابيج
وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفي التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها
ووقع قبل ياء ممتد وبهذا ظهر ان السينات في قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب
الكشاف طول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنة الاسنان بناء على القاعدة الممهدة
وما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة
الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق قوله فلان الثوب مولف الخ الاسمال جمع سمل
بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم
البيض ايضا فان كل دينار مثلا يشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصفر قوله لانها اخصر
طريق اما بان لا يكون السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة
اليه فان هو اى اخصر من عبد الله ونحوه مثلا قوله نحو جعفر بن علبة الحارثي الخ هو من شعراء الحماسة
قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم قوله هواي بتثليث الياء آت لان اصله
مهوويي فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى ياء المتكلم والركب اسم
جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذفت احدى اليائين وعوضت عنها الالف
المتوسطة وقد يبقى الهوى على معناه الحقيقي ولا يأول بالمهوي ويراد ان العرض سائر
بالعرض حيث يسير محل القائم بهوية وهو القلب يسير متعلقه وهو الجنيبة فكانه قال روحي
مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثق قوله لان المضاف اليه تقدم المضاف اليه على المضاف
بكونه مقدما في وان كان متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التضمن قد يوجد في غير صورة
الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه ان لا يترجح الاضافة
الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المصنف في جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه
مع ما سبق يشعر بمثال تحقير المضاف اليه وغيرها ولذا اطلق التحقير ولم يقيده بشيء منها تامل
قوله ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها الخ فصله عما قبله لان المضاف ليس مسندا اليه

وقعوا في حيص بيص نحو

هم

ثم قوله تضار ان كان في الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى يضرر والباء من صلته اي لا يضر الوالدة
بالولد بان يفرط في تعهدها ويقصر فيما ينبغي له فوجه قوله فانه كما نهيت المرأة في الظاهر والباء
للسببية او يكون تضار على البناء للمفعول اي لا يضار زوجة زوجها بسبب ولدها بان يطلب
منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوج زوجته بسبب ولده
بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبه اتضح المعنى على كون البناء
للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد قوله
نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون الاستهزاء يحصل من الاضافة لعدم قبول القائل
بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته مؤكدة له كما لا يخفى قوله كوكب الخرقاء تلميح
الى قول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب الخرقاء المرأة
التي في عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه الخرقاء امرأة تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع
سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت بمجيء الشتاء وفرقت قطنها
الذي يصير غزلا فيما يؤل اليه في قرائبها استعدادا له السحرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب
او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت قوله اولانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة
قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواه ولا نم ان حضور طريق
الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض المؤذني في شرح
المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي ههنا وانت خبير بان البحث في تراكيب البلغاء والقول
بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح
قوله وليس لي عن طالب العرف حاجب يمكن ابقاءه على معناه الظاهر فالمضاف محذوف اي عن
احسان طالب العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اي في شان
طالب العرف ثم وجه حمل التنكير في البيت على التحقير سلوك طريقة البرهان في ادا بعض المقصود
مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح من ان
الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه التصريح انتفاء الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا
لوقوع النكرة في سياق النفي قوله او التقليل نحو رضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنكير

اشارة

116

ان التنكير في رضوان للتعظيم وهو مبتدأ واكبر نعت له والخبر محذوف اي لهم رضوان الخ والجملة
عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الخ وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان
لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعداد النعم وبيان عظم نعيم الجنة ووجوده
اماكنها فترجيح شيء من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان
قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق
التبعية فليتأمل قوله ويجيء للتحقير والتقليل اي التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطاني شيئا مع
ان المنكر ليس مسندا اليه قوله لعدم المتكلم بجهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب بجهة من
جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس لكثير فائدة قوله
احترازا عن التصريح بنسبة السأمة الى ذلك الممدوح هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة
يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ منشأه تعيين ايجابي التي نسبت اليها السآمة من المهند
اي السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يقل بمعنى ذكر لاحد اقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد
ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكرنا مما يدل على وجود مانع عن التعريف
بالاضافة قوله من بناء المرة ونفس الكلمة اي من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام
الاخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا يباين التعظيم لجواز اتصاف الواحد
بالعظمة فكيف يدل على التحقير وملخصه ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة
المستفادة من بناء المرة عليه ايضا على ان مجرد الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل
قوله وجوابه انه ان اراد بناء المرة الخ اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير
والا لم يمكن حمله على التعظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا
او في المقام خفة بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط فينتفي المشروط
وجوابه ان المقام يلائم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فابقاء حقه انما يحصل بحمل التنكير
ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح رح عن طرفه فتأمل
قوله اي كل فرد من افراد الدواب الخ قيل ادم وحوا وعيسى م وكذا الثواب
والغار والعقرب والقفص على ما مر جوابه في حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة الامر

عم

وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في فمنهم من يمشي الخ راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام وقيل مبنى الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله اي التقدير كل دابة خلقها الله من ماء فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح الخ مبني على ما ذهب اليه المص من توجيه كلام السكاكي واتباع له والا فقد صرح في شرح المفتاح بان الافراد الشخصي لا يلائم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كلا من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اي مختص بنوع ذلك الفرد قوله يحتمل من حيث توهم الخ فيه ان الاستثناء يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم قوله وللتقليل فيه ما يخيل الخ لا يخفى ان في حمل تنوين الخيل على التقليل مدحا له بالشجاعة وهو امدح للملوك من المدح ببسطة الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التكثير الذي ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود على التقليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم قوله ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها هذا عجز بيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي انني تراك امكنة وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات الخ كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعيته للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة في مغني اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والترحم على ما اعتبره المص والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفيين بشرط ان يكون محدودا قوله لكثرة وقوعه واعتباراته قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتبارا واوفر فلا ينتهض ما ذكر سببا التقديم ذكر الوصف على ذكره قوله يناسب قوله واما بيانه فان المتبادر

فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص فالشايع فيه عطف البيان لا غير قوله كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطويل ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعريض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعميق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفي الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلثة جسما فتامل قال الفاضل المحشي هذا المثال على رأي المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم اي تعريف له على رأيهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم بجواز التعريف بالاعم او يراد بالطويل ونحوه ما يعم الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الجزء يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمية عند من يثبته وبهذا ظهر ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيها غير ظاهر ايضا لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتجزيه وكون الحيز هو الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل ويقال المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا قيل مفعولا الظن محذوفان اي يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن وكأن قد رأى وقد سمعا حال من فاعل يظن مشبها بالرائي والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اي يظن الظن مشبها بالمرئي والمسموع كما لا يخفى قوله اودى فلا ينفع الاشاحة الخ اودى اي هلك والاشاحة الحذر من امر كائن قوله وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي منشأ احتمال النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرأيين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في حصص

هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر واما احتمال المعارف فانما نشأ من اللفظ وفي هذا الاطلاق
نظر لان الاشتراك في الاعلام الجنسية والمعرفات بلام الجنس بل سائر المعرفات عند
قصد الجنس انما نشأ عن المعنى كما في صور النكرات واعلم ان الفاضل المحشي حقق
في اثناء البحث معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واخواته الثلث ولا خفاء
في شيء من الاقسام التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع
مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر
ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة فيما اذا كان الموضوع له
امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع والموضوع له عام مع
غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو اللفظ الا ان ما ذكره الفاضل
المحشي مراجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان يسمى الوضع عاما
اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شيء اخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه
فليفهم قوله لئلا يصير الوصف مخصصا قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع
عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر انه لا تمانع في امثال هذه الاعتبارات بل اراد
انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد بالمقام المذكور قوله لبيان ان القصد الى الجنس
دون الفرد لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس بمحتمل منها اصلا لما سبق
في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقابل
الاستغراق العرفي نوعين ما سيذكره الشارح رح في بحث عطف البيان من ان الوصفين في الاية
ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه
الاية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد تنافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد تنافيه
اذ الاستغراق المصطلح لا يتأتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس
كما في قوله تع وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الآحاد
اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس ويقال المراد بكونها نصا في الاستغراق عدم
جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي جرى عليها في الاية وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج

ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ههنا قيل باتحاد
مؤدى كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان
كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك
لظهوره فملخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشئة من اعتبار الجنسية وهي ناشئة
من اعتبار الوصفان الشامل للجنس في العموم الناشئ من الجنسية وهي ناشئة سارية في عموم
الارض والجو وبه ظهر وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان
حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف قوله بحسب صحة وقوع المفرد مقامها نقض بالجملة
الواقعة خبرا من ضمير الشأن فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد
موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتأمل قوله
قلنا مراده ان الصلة الخ ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول
اي وان منكم لمن يقال في حقه والله ليبطئن قوله كما ان الشرطية خبرية اراد بها جملة
الجزاء فانه يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع
الشرط والجزاء قوله لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة الخ اعترض عليه
القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق له ان سورة التحريم مدنية وما قال فيما
سبق ان كل شيء نزل فيها يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين امنوا مدني اجيب عن الاول
بجواز كون الاية من سورة التحريم مكية غايته ان الحكم بان السورة مدنية بناء
على التغليب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابرهيم عن علقمة لا انه مختاره فان
الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما قيل
في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني
بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة
وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين امنوا فهو مدني اي متعلق بالمؤمنين الكائنين
في المدينة سواء نزلت الاية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه قوله قلنا يمكن ان يقال
الخ اعترض عليه الفاضل المحشي بانه ح يفوت غرض العلامة وقد فصله ووضحه لا

مزيد عليه

لكن قد يجاب عنه بان مراد الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة مع انها
نكرت في الاية الاخرى كانه قال ثم لم تنكر ههنا مثل ما نكرت في التحريم لقصد الاشارة
الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم فلك ان تقول لقصد التهويل والحاصل ان
مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الايتين واما بيان
وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي على الشارح
وانت خبير بان ظاهر عبارة الكشاف لا يساعده كما يشهد به الذوق السليم فتدبر
قوله والمشركون لم يسمعوا الاية الخ ان قلت الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا ابكونها في
بكون الاية من الله تع ولذا بقوا على الاشراك بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب
سماع الاية قلت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة
المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفيته بها
سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يبين ان اي موضع الخ قد يجاب بان مراد
العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج
الى نقل وسماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاكي نفسه في
اول الفن الثالث البرهان بمعنى ما يبرهن عليه والنضال بمعنى ما يناضل عليه فليفهم قوله
بل في اخر بحث تاخير المسند المتبادر منه ان تحقيق تقوى الحكم مذكور في اخر بحث
الحالة المقتضية لتأخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور
في اخر الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد ببحث تاخير المسند المعنى اللغوي اي البحث
المتعلق بتأخير الفاعل نحو قولهم انا سعيت في حاجتك قوله والاظهر ان قول السكاكي
الخ وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه
العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز والسهو
والنسيان يقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان
قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان قوله
وبهذا يظهر ان ما يقال هذا ان معنى كلامه اي كلام المص كما يدل عليه كلامه في المختصر لا الكلام

لا كلام السكاكي قوله او دفع توهم التجوز الخ فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره بيانا
للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول قلت التقرير مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير فللقصد
(التقرير وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد ام مجرد)
الى مجرد التقرير كما سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال قوله ولا بد في هذا النوع من صفة
اشارة الى التوهم المخصوص التابع وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الو
مثل الاثنينية في الرجلان والعينية في زيد يندفع بغيره كما اشير اليه في الشرح قوله وههنا
بحث اه اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة
فلعل المص منهم وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى لا تقابل المجاز المطلق كما ذكره
في التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد ايضا
لان التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الاخر مع
غير ظهور مرجح مستبعد جدا هذا ثم ان الحصر المستفاد من قوله لان كلاهما انما يكون تاكيدا
اذا كان المتبوع اسما لجواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق التجوز كما ذكره
(السهو لا بطريقه)
في جاءني الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين فرق بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على
غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا الفرق انما يفيد تعين دفع السهو
في كلاهما لا تعين دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي الى المنع المذكور بقوله
يمكن ان يقال فعلى هذا الخ فلا تغفل قوله لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد
اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلت مدفع عاقلين اماما وجعلت مفرد
متين شمالا حيث اطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامت وجعل الفراء
قوله تع ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عم اذا سافرتما
واذنتما فليؤمكما اكبركما فان ضميره يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما
فالماموم واحد وقد يستانس له بقوله تع يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج
الا من البحر المالح وقوله تع القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب للاثنين
كما ذكر في التفاسير وسيجيء منا تحقيقهما ان شاء الله تع وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار

متين

رامتين جبلين

وان كان فوق الاثنين لكم حوابه في قوله تع فارجع البصر كرتين قوله فانما يدفع ذلك تاكيد
المسند فيه بحث اذ التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار اليه
الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فانما يدفع ممنوع قوله وفائدته وان كان البيان
حاصلا بدونه الخ قال الفاضل المحشي في ذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم
فليس هناك ابهام محقق حتى يحتاج في دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف في
تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عاد
كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم
ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله تعالى بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان
بانهم العاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد
اسم علم لهم مخصوصا بهم تعسف وان محمل صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان
البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الكلام الاية حيث قال عز من قائل
والى عاد اخاهم هودا الاية فما وجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة
هود هكذا فان قلت ما الفائدة في ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا
لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة
فيهم والاخيرة فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان
ق يحصل من السياق لم يكن الجواب المذكور جوابا لان مدعى السائل حصول البيان من السياق
فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا ابنى السؤال على اختصاص لفظ عاد والجواب
الاول على التنزل فتامل بقي في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر
مخالف لما ذكره في سورة هود وفي سورة والنجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود
وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة النجم ان ارم هو عاد الاولى
ومما ذكره في السورتين انه عاد الاخيرة اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية قوله
ومما يدل على ان عطف البيان اه ان اراد الاعتراض على المص حيث يوهم
كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص

في هذا البيان والبيان حاصل بدونه
قلت الفائدة فيه صح

الاختصاص على الاطلاق انه بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
رحمه الله قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام
وازالة ما عسى يتوهم من ظاهر كلام المص فله وجه قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها
عجزه ركبان مكة بين الغيل والسند والواو في والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء
الله تع ماخوذ من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب
على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانها مفعول المؤمن او مجرور
على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها والغيل والسند موضعان
قوله قلت ليس في كلام السكاكي كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما يذكر بعد الشيء
من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول
واحدا واثنين في هذين المثالين قوله على الجنسية والعدد المخصوص ان فسر العدد بما يقع
في العد او بما يساويه فالامر ظ وان فسر بنصف مجموع حاشيتيه فالكلام مبني على التغليب
كد اذ الاسم الحامل لمعنى الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور قوله مثال للوصف المؤكد
جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته له في المقام الصالح لا انه متعين لذلك لجواز
ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح في آية واحد قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه
لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات
الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا
اثنين وانما هو واحد لاخلت بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لا نم الخ
اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية
على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي ولا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم المطروح لفظا
لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ
دون الثاني وبهذا تبين بطلان ذكره صاحب الكشاف في قوله تع قلت لهم الا ما
امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور
في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد وعلى انه لو سلم كلية المقدمة

المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع والعجب انه قال في المفصل قولهم
البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة
في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول واطراحه واجب الا تراك تقول
زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم تسد كلامك **قوله** بل لا يبعد
ان يقال الاولى الخ هذا بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ
المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيام البدل مقامه لزم اهداره
بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا
يوسف الابهري رح بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود
الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وان قيد فليقيد الجمع في قوله تع
وجعلوا لله الجن من الشركا حتى يظهر له معنى فليتأمل **قوله** نحو جاءني اخوك زيد في
بدل الكل الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك
ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد
الله فيمن قرء بالجر فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزي فذلك مم ههنا فلا
هذا الاطلاق يحسن الا بالادب وان حمل الكل على معنى آخر **قوله** وسكت عن بدل الغلط
لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة في بدل الغلط لادنى التلبس فان الغلط هو
المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط
وقد يناقش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لا ينافي
الفصاحة بالمعنى الذي كما في قولك جاءني زيد بل عمرو ونعم لا يقع في كلام الله تعالى
لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه **قوله** قلت قد اخذ
هذا الخ يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم
ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير
ففي البدل زيادة تقرير ليس في التاكيد **قوله** فكان الاحسن ان يقال لمزيادة التقرير
والايضاح كما في المفتاح قال الفاضل المحشي الاحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع

يتفرع على اختلاف العبارة وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء
في التمثيل ببدل الاشتمال وارد فيه ببدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في تخصيص المسند اليه
والتخصيص في الاولين اظهر منه في بدل الكل والمص لما اقتصر على التقرير ابتداء في التمثيل
ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه
بان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع
بينهما فلا اذ لا ترجيح بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير والجواب ان قوله مع
ان الكلام في مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع
فلا يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم **قوله** بالجمع المطلق الغرض من
هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل الماهية من
حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكر ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم
معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد **قوله**
اي بثبوت الحكم للتابع والمتبوع الخ هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد واما في عطف
الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن
قال رح في شرح المفتاح وقد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة
الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد
وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع
في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين محذوف
فان قيل لعله جعله من قبيل الاشتراك في الذات من جهة المعنى قلنا فحينئذ يلزم ان يجعل
اكل زيد وشرب منه قبيل الاشتراك في الذات لا في الوجود وهو خلاف ما صرح به
المحققون **قوله** من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية قال الفاضل المحشي واشتهر
كلام الشارح رح فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو التعدد والتميز بحسب الوقوع في الازمنة
اما على سبيل التعاقب والتراخي يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول
بعد تسليم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعتبر من التفصيل في باب العطف

في قوله

121

هو التقدم بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين انما هو بالنظر الى الواقع بناء على انه
ليس من حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزم لتقدم المسند
لا انها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر في شيء نعم قول
الشريف المعتبر في باب العطف الخ منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا
على ما حققه الشارح فالاولى ان يقال قصد المحشي بيان الامتياز بحسب الخارج ليقاس
عليه ما بحسب الذهن الذي هو المعتبر في حتى او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع
في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر
خارج عن الوضع يراعى في بعض مواردها بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتأمل قوله
واحترز بقوله مع اختصار آه قال رح في شرح المفتاح وقد نبهت فيما مضى انه
لو لم يقيد في الصورتين يعني من تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد
اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك
الشرح من ان المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل في ذلك الغرض
الا بهذه الخصوصية ولا ينحصر المقتضي لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل
ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر وان ذلك
المقتضي قد يترتب على حالة اخرى قوله واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده
بيوم او سنة يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان منشاه ليس العطف على المسند اليه اصلا
فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم وروده ان يقال قولكم او العطف على المسند اليه
ليكون منشاء لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل
من غير ان يكون العطف منشاء له فلا يكون هذا التفصيل حالا مقتضية لذلك العطف
لحصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية
ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى مآل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند
فلو لم يذكر قيد الاختصار لتوهم وروده ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال
المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما في فائدة الاختصار الاول ولو قال او احترز به

واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده بيوم او سنة كما في المختصر لكان اظهر قوله
ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لانحصار المعتبر في حتى
كما صرح به في مغني اللبيب وغيره ان يكون معطوفها بعضا من جميع ما قبلها كقدم الحاج حتى
المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى
حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه بعض ولو اشترط
الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تأويل المثال المذكور اعني مات كل اب لي حتى آدم بان
المراد مات آبائي حتى آدم قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما
يتوجه الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور التأخر في الاعتبار والملاحظة لانه
وجد القيد اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم تأتيه في مثل
قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصلح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم جيء
بجاءني قوله من غير تفصيل للمسند لا يقال اسماء الفاعل مسندة الى الضماير المستترة العائدة
الى اسم الموصول وفيه تفصيل المسند لانا نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند
الواحد وترتب افراده لا الى تعدد ما صدق [illegible] افراد المسند قوله لانه في معنى الذي
اكل فشرب فنام فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه قوله ولو سلم
فلا دلالة فيما ذكره الخ قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مادونة
بشهادة القيود والاحترازات فاللزوم في مثله واضح وقد اشار الشارح فيما
نقلت عنه في فائدة قيد الاختصار الى اندفاع امثال هذه الاحترازات فليكن
على ذكر منك واعترض ايضا بان التقسيم التابع يدل على ان العطف على المسند اليه
اذا لم يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون ~~لتفصيل المسند يجب ان يكون~~ لتفصيل المسند اليه
فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند
وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه ههنا واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام
العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير
بالذات على ما تقرر في مثله تأمل قوله او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد كان

الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عليه
الخطأ فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله ثم انه جوز استعمال لا في قصر القلب والا
وفي ولا بل الا مجازا انها تستعمل للقلب فقط **قوله** لمن اعتقد ان المجئ منتف عنهما جميعا لم يرد
ما يكون جائزا بل يقينا ولا الظن الضعيف الذي هو الوهم الفاسد **قوله** لا لمن اعتقد انه
زيد اجاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد
النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجئ عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد المفتاح
اعتقاد مجئ زيد دون عمرو وفي صدر الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما
قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين بحيث يتوهم من انتفاء
المجئ عن احدهما انتفاؤه عن الآخر فاتما مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى **قوله** فلم يعلم
احد اي لم يذهب اليه لانه لم يظفر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه كلام القول بما ذكر بلا وهم بسند ذكر
الاثبات الذي بعده لكن لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل المحشي من انه منقوض
بقولنا جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء
بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد
لغوا وانما صحته ان يقال في اول الامر جاءني عمرو فلا تضر لانه تعيين الطريق في تادية المعنى
المراد ولا الزام استدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الآخر وبعد التكلم انما لم يختر
تلك الطريق لئلا يلتبس المخاطب بصورة النفي ويغترض الاعتبارات المناسبة فان قلت
المخاطب لما اعتقد الملابسة بين المتعاطفين ونفي المتكلم المجئ عن احدهما توهم المخاطب عموم
النفي فالايجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم فظهر فائدة معتد بها قلت غرض
الشارح نفي القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة
اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين ام لا **قوله** ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع
في حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه البعض
لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي

بالنفي **قوله** وفي كلام ابن الحاجب الخ قال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي والله
اعلم **قوله** واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المنفي و
ولم يعرف لم يجز نقل الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع
لا الوقوع واللاوقوع مثلا فنفي المنفي على مذهب الجمهور صرفت حكمك من الاول الى الثاني
وجعلت الاول مسكوتا عنه **قوله** او للابهام نحو وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الآية ان لا يصرح بنسبة الضلال
الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع في الشك في اصل الحكم وهو ظ
ثم المذكور في مغني اللبيب ان او هذه في الآية للابهام ووجه التخصيص غير ظاهر وهنا بحث
وهو ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد
غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا في
انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا بانهم هم الكاينون في ضلال مبين فالمناسب
لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف
بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد
النبي عم اخراجهم عن ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح
الموصل الى الحق **قوله** والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط فان قلت
قد مثل العلماء للتخيير بآيتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لا تجتمع الاطعام
والكسوة والتحرير الثلاثة كل منها كفارة بل يقع واحد منها كفارة والباقي فدية مستقلة
خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية **قوله** عطف بيان لما قبلها وقيل بدل
قوله لانه يقترن به اولا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا
لهو القائم يدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة
وتمهيدا للخبر لا انه قائم مقامه **قوله** مختصا بالذكر لفظ مختصا ههنا وفي قوله وبان يثبت له
المسند ليس بصريح في المقصود وهو دخول الباء على المقصور والاولى تبديله بمنفردا
قوله بان يثبت له المسند لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المضارع

المجهول منه الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت والفرق الظاهر
وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال اما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من
الصالحة لكونها مسندا اليه باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر
يحتاج تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب ثبوت المسند له فتأمل **قوله** بل صرح في هذه الآية
بان فائدة الفصل اه ههنا بحث وهو ان الفصل في مثل هذا المقام وان لم يجز ان يفيد
القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز ان يفيد بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا
اعتقدت مع ان المتحد بجنس البطل المحامي هو عمرو لا زيد فقلت زيد هو البطل المحامي
يكون قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا فاس حسم المفلحون والمتبادر من كلام الفاضل المحشي
وغيره ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادة القصر الافراد ليس بظاهر فتأمل
قوله وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام يدل على ان المراد
بالتأكيد تأكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظ العبارة يشعر بان كونه لمجرد التأكيد مشروط
بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من كونه للتأكيد وان لم
يكن في الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التأكيد في صورة
يوجد فيها التخصيص اذا كان حاصلا بدونه او يحمل التأكيد على تأكيد التخصيص وفيه بعد
قوله او قصر المسند اليه على المسند سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل
لا يمكن جعل الفصل له مع انه انكر سابقا زعم من يدعي ذلك فاجيب بان مبنى الانكار فيما سبق
تعليله بكلام الكشاف لا افادة اصلا الا ان في حمله قول المص فلتخصيصه بالمسند على قصر
المسند اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يجيء للعكس بعض نبوة عنه وبالجملة حمل البعض
مثل الكرم هو التقوى على التأكيد ليس بمتعين لجواز حمله على افادة قصر المسند على
المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاصين فيما يستقيم فيه ذلك **قوله** اي تقديم
المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال ضيق فم الركية اي اجعله
من اول الامر ضيقا لا واسعا لانه يكون واسعا ثم يضيق **قوله** ومراد صاحب
الكشاف ثمه اي حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار **قوله** ويعرف فيه

فيه معنى اي يعرف في ذلك الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لا بد لاسناد
العناية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة له بحسب المناسبة **قوله** ولا بد من تحققه
قبل الحكم الاقرب ان المراد بقوله الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة
ان الغرض اثبات الاصالة بمعنى الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان
المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم
في الموضعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع ما اورده الفاضل المحشي فتأمل **قوله** يعني تحير
البرية الخ اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين
جازم في مذهبه فكيف الحيرة واجيب بان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما دل عليه قوله
وفي ان ابدان الاموات كيف تجيء من الرفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع من
حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل من الفريقين جازما في مذهبه فليتأمل **قوله** من الرفات
الرفات على وزن الفتات الحطام وهو ما يتكسر من اليبس **قوله** كذا في ضرام السقط
السقط في الاصل ما يسقط من الزند عند الاقتداح سمي ديوان المعري به والضرام
بالكسر اشتعال النار ودقاق الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمي به شرح الديوان
المذكور لصدر الافاضل **قوله** يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد
ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر
المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر
وبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد ومنكر للحشر ويومي اليه بيته المشهور عند من له
ذوق سليم وهو قوله ٭ يد بخمس مئين عسجد فديت ٭ ما بالها قطعت في ربع دينار
ولله در من رد عليه بقوله ٭ عز الامانة اغلاها وارخصها ٭ ذل الخيانة فافهم حكمة
الباري **قوله** ولا القققنس هو على ما قيل طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض له
منقار طويل وحسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تع بانه يموت فيجمع الحطب حوله
فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق
الله تع من رماده بعد مدة وقيل ثلثة ايام مثله **قوله** لانه لا يناسب السياق بالتاء

الموضوع ما قبل الشيء والسباح بالمشاة التحتية اعم وهو العبارة هاهنا قوله واما لتعجيل المسرة
او المساءة للتفاؤل او التطير يحتمل ان يكون قوله للتفاؤل او التطير علة للمسرة ونتاج
على انهما انفسهما مسببان عن التفاؤل والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له
باصل التفاؤل والتطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة
من التفاؤل وتعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببهما
لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون علة للتعجيل نفسه وايا ما كان ففي اقحام لفظ التعجيل
ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع
لتسره او تسوءه وتوجيه القصور على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه
او اخر ويؤيده قوله سألت فقلت مقصدنا سعيد فكان اسم الامير لهم فالا حيث
جعل اسم السعيد تفاؤلا ولا للتعرض مع تأخره فكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضي لتقديم المسند اليه
تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام
كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد
في دارك فانه قد يتفاءل بكون السعد في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه
او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمص اشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين وعلى الاحتمال الثاني
ان المسرة مثلا تنفك عن التفاؤل اذ قد تحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالمقتضي للتقديم
تعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في
اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق في امثاله قوله والسفاح
في دار صديقك السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم لقب اول خليفة من آل عباس رضي
قوله مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر الذي يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة
العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وضعه كما اذا قدم لشيء تقدم
بحسب المقام عن ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل وربما
لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله
او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار فيه بحث لانا لا نم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد عن الصفة

بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد
التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه
في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقير فتدبر قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان يكون
متصفا الخ يعني كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المشتهرين به قوله نعم
لو قيل على المفتاح الخ هذا انما يرد ان كان مراد السكاكي ما ذكره واما اذا كان مراده
او لان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر هو الملحوظ دون وصفيته للخبر له وهما اعتباران
بعد مثلا زمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل
يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في
الشرب وانه هل يقع صفة للزاهد فيقال شرب الزاهد لم يرد قوله متى تهز بني
قطن الخ الهز التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو
موضع الرداء من المنكب ورزان جمع رزين كالكرام جمع كريم من رزن بالضم
فهو رزين اي وقور والالمام النزول وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف
وبالشجاعة حيث لم يغاروا قوة السلاح وبالسكون والوقار في المجالس
وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقراهم قوله اي محل الاستشهاد هو قوله
هم حفوف لا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا او لا قوله ضعيف الخ لان ضعيف
فاعل فعل يغتره ما بعده قوله واجيب بمنع الاشتراط قيل عليه هذا المنع خارج
عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل
الاعتراض انا لا نم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص انما يكون كذلك لو كان الخبر
فعليا وهو ممنوع فالاولى والاستدلال بقول ائمة التفسير دون التعرض للمنع قوله وما انت
علينا بعزيز صرح في المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك
لانهم من اهل ديننا لا انت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى مبسوط
في شروح المفتاح لكن فيه بحث لان شروط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان
المقدم كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي وان يدعو الى هذا الاعتبار ضرورة

في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عرف كما سيأتي والظاهر ان انت على تقدير تأخيره
بان يقال عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر
ان انت تاكيد للمستتر في عارف مثلاً ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اعني الظرف
فيجوز تقديم ما في حيزها عليه وان ابيت فمقدر يفسره بعزيز **قوله** وما انت عليهم بوكيل
اي بكفيل بحفظ اعمالهم **قوله** غير مناسب للمقام بل المناسب له التقوى والتقدير وتحقيق
انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه بانا لا نم عدم مناسبة الحصر للمقام فان
المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكلفونه الى خدمهم كما هو دأب في اكرام
الضيف وتعظيمه اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة
بانفسهم وبخدمهم لا ان يترك خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة مما يابى عنه كما
لا يخفى على المنصف على انه يفوت ح حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم
بتقدير المسند اليه مقدماً تنبيهاً على كمال رفعتهم فمع انه ركيك لا يستقيم في زمان كما لا يخفى
قوله بل التخصيص بالذكر فيه انه ح لا تعرض في كلام المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل انا سعيت
كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور
في المثال اقل تكلفاً ودعوى كونه مشروطاً بكون الخبر فعلياً لا شاهد لها بل هي مردودة
بتصريح ائمة التفسير **قوله** تخصيصه بالخبر الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي على حذف المضاف لان
المقصود على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي القول كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام
من المص مبني على عبد القاهر كما يشير اليه الش رحمه في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي
الخبر الذي اوله فعل وفاعله ضمير المبتدأ او المتضمن بمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة
في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز ليست خبراً فعلياً **قوله** وصاحب المفتاح الخ قال الفاضل
المحشي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم الخ وانت خبير بان ما ذكره يقتضي جواز التخصيص
فيما اذا كان المقدم اسماً مظهراً على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما جيء
قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الى القصر المستفاد من قولنا انما هو اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة
الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى جنس مترددة في الفاعل كما في قصر

التعيين

في قصر التعيين نعم لم يتعرض له ههنا وفي ما سيأتي في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه
وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على المسند اليه **قوله** ولا ما
انا رأيت احدا اي لا يصح هذا المثال ايضاً بناءً على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي
وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره
في المفتاح بلفظ الاستهجان **قوله** لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لفظه على
متعلقة بنفي لا بالرؤية يدل عليه قول الش رحمه فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل
عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص **قوله** وفيه نظر
لانا لا نم الخ اجيب بان كلام المص بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو
الرؤية الواقعة على كل احد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي
العموم وان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية
الواقعة على عمرو وهكذا فتأمل **قوله** اذا لم يكن همزته بدلاً عن الواو بان يكون بمعنى
الفاء وهذا احتراز عن احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى احد ولذا
استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلاً
كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة **قوله** رداً على من زعم انك رأيت كل
احد واذا كان رداً عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد
المردود فيصح قول المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره
ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولاً فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفي الخبر الفعلي
والا لم يستقم كلامه اصلاً فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما زعمه رداً على من اعتقد
ان غيرك وحده ما رأى احدا او شاركك في عدم رؤية احد اذ لا يخفى ان خطاء
المخاطب في مقام التخصيص في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفياً او اثباتاً ولهذا قال
الفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين انا قلت هذا وانا ما قلت هذا نعم لو قيل بلفظ احد في المثال
المذكور وان جاء بدون كل لانه في الاثبات للغير تحقيقاً لمعنى الاختصاص لا يكون الا
فيكون معنى المثال المذكور غيرك رأى كل احد لم يبعد واما ثانياً فلانا لو سلمنا ان الرد

للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد
في كلامه بلا كل غير صحيح لكن لا نم وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رايت شخصا ما
فقال لك ما انا رايت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق
الصوري فتامل **قوله** لان هذا الامتناع جار الخ هذا رد لوجهين معا وقوله وايضا
مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني بقي ههنا مناقشة وهي
ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجها لفساد ما ذكره المعتذر
لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا وانما يظهر الفساد اذا اجري الوجه
المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المص ههنا
بصدد نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت شعرا وانا ما قلت شيئا مع قوله ما انا
رايت احدا في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجميع على كون المنفي عاما كما سيجي فيكون
التخصيص في الدليل غلطا صرفا عند المص فليتامل **قوله** لا على جميع الناس مع ان بني الامر
على كون جميع نكرة في سياق النفي الكلام يكون توسيط كون احد بمعنى الجمع لغوا كما
ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل حتى لم يكن الامتناع مخصصا
بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح **قوله** بل يكفيه ان يكون رأى
احدا هذا الكلام مردود عند الشارح بما سيجي وانما اورده ههنا من طرف القوم
ولذا قال فيما بعد من حق الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم **قوله** وهي معارضة
ما نقلوه بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله
فالحاصل حيث قال وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا يفيد عموم النفي الخ مستند ان
في المال وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور مختلفا في التقدير متقاربان فيه كما
لا يخفى **قوله** في زعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير المتبادر من المشاركة شركة المعية
فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومنه سياتي في كلام المص ايضا ووجهه
ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية
والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى **قوله** في زعم انه انت

انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير بدلالة اما قصر قلبا وقصر افراد ثم
ان انفهام التخصيص من التقديم يتنبه منه الفحوى ذو طبع مستقيم ويونس ان
تقديم المسند اليه يومي الى ان المخاطب صاب في اصل الحكم واخطاء في هذا القيد
فكان اهتم عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولك ما انا سعيت
كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه لو وانفهام
دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة عليها لا كما
حققه الشارح في بحث لو **قوله** وفي هذا اشارة الى الرد الخ اي يقول المص ولهذا
لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ لهذا يفيد القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكر
لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالفحوى لا بالوضع لم يقل
وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح
بالشيخين فليفهم **قوله** وجوابه انه قد سبق ان مثل الخ رده شارح الايضاح
بان الفعل المتنازع فيه باعتبار تعلقه ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد
واما زيد فمسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ
في الاثبات كما عرف في النحو بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان
زيدا ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض وفيه نظر اما اولا فلان الا انما تحمل على غير
اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو
والموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا
اذا لم تكن للاستثناء لم يتعين عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا في وجه فساد
المثال فيتم كلام الشارح الزاما عليه **قوله** وهو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة
في تعلقه هذا هو مبنى التناقض فان تم تم الدست وكذا فرض الشريف في شرح المفتاح
وقوع الضرب فبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلامهم يدل على ان الامتناع
كلي ومطلق والفرض المذكور ينافيه **قوله** وعندي ان قولهم ان نقض النفي
بالا الخ ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر القارورة

اعترض عليه الفاضل المحشي في شرح المفتاح بعد ما فرغ في رجوع الاستثناء
الى الاثبات بانه مبني على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد يتوهم ما فيه
ثم اجاب بان ههنا وجها وجيها وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي
بان يعتبر ان اصل الكلام ما ضربت احدا الا زيدا فيكون معناه منفيا على اثبات
ضرب المتكلم لزيد ونفي ضربه عن سواه ثم قدم الضمير قصدا الى التخصيص
فجرى الحكم اعني في كل واحد من الاثبات والنفي فكانه قال انا ضربت زيدا
اي لا غيري وما انا ضربت من سوى زيد اي ضربه بغيري فيكون ههنا
شي ضرب كل واحد سوى زيد فيبطل
منه

كما ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي
اعترض عليها المص من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة بنظر
اندفاعها او رد عليها واما هذه المقدمة فمنعها موجه ظاهر الجيب يحتاج في دفعه
الى اعمال روية ولو سلم فمبني تصلفه فيما سبق اطلاعه على مراد الشيخ وعدم اطلاع
غيره لعدم تصفحهم كتبه لا لحقيقة كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتأمل قوله فالاستثناء
انما هو من الاثبات او ان لم يجز فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح
لزوم ذلك لا يجوز ان يكون هذا النفي لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل بمقتضى
القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غيره لعدم ذكر الموصوف فتعين كون
الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ
على نمط ضربت الا زيدا قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوفا على مقدر
والمعنى فهو يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا قوله وليس
اذا قلت سعيت الخ اسم ليس ضمير الشأن وخبره الجملة الشرطية او قوله
يجب واذا ظرف لغو متعلق بمبهم حال يجب ان يكون وصح مدة ان
مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع في موقع الخ صفة
سعي واكوا و في وقد وقع على ما في النسخ من تصرف الناسخ لعدم جها في عبارة
المفتاح وفيقصد بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاكي انما نفى الو
بهما اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقق الجواز قوله غير مشوب حال
من السعي قيل فيه مساحة لان انتفاء الشوب بهذه الامور صفة للفاعل الذي
هو المؤكد لا السعي كذا في شرح المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من
كاف منك اي مقيدا وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته واداته
لتجوز الخ فيدخل عدم الشوب تحت الافادة قوله والشارح العلامة
قد اورده نقل عن الشارح انه قال لا شك ان هذا الكلام سهو من الشارح
العلامة الا انه رده بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار مشاكلة سوق البيان

البيان قوله انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل هذا الحصر اضافي كما يشعر به قوله
لا لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما يأتي للتقوي فلا وجه
للتخصيص قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه الضمير في انه راجع الى وجود
السعي لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم بانه يستعمل
يحصل رد الخطأ في الفاعل لا ان معناه رد الخطأ ابتداء هذا ظاهر فاللزوم
انما هو بين وجود السعي وبين قصر السعي على المتكلم لا بين رد الخطأ في الفاعل
وافادة وجود السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا
ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطأ في الفاعل لافادة وجود
السعي غير ظاهر وعلى كان ظاهرا محل بحث ومحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين
الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطأ واما
عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم للاحد لا يستلزم
في اعتقاد المخاطب بنفيه عن الآخر فليتدبر واعلم ان الشارح العلامة
قال في شرحه ويجب ان تعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعني سعيت وما سعيت
انا لم يجب بان يكون في صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني انا سعيت
بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون اي استعمالها في صورة علمه
ويكون حكمها حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهو
او نسيان هذا كلامه فعلى هذا قول الشارح الفاضل المحشي وسكت عن بيان
حال سعيت اه محل بحث لانا لا نسلم انه لم يتعرض لحال المثالين لا في الابتداء بل قد تعرض
لها ايضا بقوله وبحث ان يعلم الخ قوله فيكون مجازا اقر بيانا قش فيه بحث بان
المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند ارباب
المعاني اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرحوا به والجواب
ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مسمى
في علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية تكون اوصافا للالفاظ

بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عدم فهم فلا
الاشكال قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الخ الظاهر ان السهو هو ان يعرف
معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطاري على المعرفة
لا ما ذكره العلامة منه معناهما قوله فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان
تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار مجازي فنسبه
الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان انسب الفعل الى الغير
لمساهلة لم يكن مخطئا اذ لا خطأ في المجاز وقد ذكر اولا ان هذا التركيب انما يستعمل عند
خطاء المخاطب في الفاعل وهل هذا الا تهافت وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد
المتكلم ان المخاطب خطأ في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا
قوله والا كان سهوا او نسيانا اذ لم يعرف عدم انتساب الفعل اليه بل كان اعتقاد المذكور
اصليا كان سهوا وان كان عرف اولا عدم الانتساب المذكور فيه فطرء اعتقاد
كان نسيانا على ما سبق قوله اذ ابني الفعل على معرف اشارة الى تعيين المعطوف عليه
لقوله وان نسيتم وان بني على منكر ولما سبق امثلة البناء على المعرف دون البناء على
المنكر اختار في الاول لفظة اذ الدالة على التحقيق والثبوت وفي الثاني ان ثم لفظ
البناء اشارة الى تقدم المسند اليه لان البناء يقتضي تقدم المبني عليه الذي كالاساس
قوله تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا
باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمرأة فاذا قيد بكلي آخر كما في رجل
طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع وما كان وجه
تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط او الواحد
فقط بينه بما نقله من الشيخ لكن قوله فيما سيأتي وقد يأتي للتقوى لكن بشرط ان يقصد
الجنس او الواحد كما في التخصيص يقتضي صحة هذه الارادة فليتأمل فيه قوله رجل جاءني الخ يجوز
لوقوع النكرة مبتدأ وكونها فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاءني الا رجل كما بين في كتب النحو
قوله بهذا الكلام الجاري على مقتضى الظاهر متعلق بالخطاب اي الذي خوطب بهذا الكلام

129

بهذا الكلام قوله او اعتقد انه امرأة ان اراد اعتقاد انه امرأة فقط كما هو الظاهر
فلا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امرأة سواء
كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلث
وهو الاوجه وان كان الاول اظهر ثم ان في قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصد
الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائي لا يجامع اعتقاد انه رجل مع احد كما لا يخفى ومن شرط
قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب به رجلان فيه قوله ولعلنا نورد كلامه
لما كان الانسان متكلا على عدو شيته حاله بحال من يترجى الفعل مع جزمه وعزمه
على الفعل في المستقبل فاورد صيغة الترجي الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد
قوله فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا
وقد اشار في شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة
الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي ذكرها جارية في المظهر
المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحري الحقيق بالقبول قوله بين الصور الثلث
يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول
يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوى على السواء والثاني يحمل على التقوى
والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في المثال
الاول يحتمل ان يكون مبتدأ وعن اصله ~~على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في~~
~~المثال الاول يحتمل~~ ان يكون في الاصل مؤخرا بان يكون الاصل عرف هو لا على
انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تأكيد للفاعل المستتر
في الفعل او على ابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فيتعين فاعلية زيد فلا يجوز
تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوى واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط
المبتداء اعني التعريف والتخصيص فيتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من
الضمير المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجلا عرف يحتمل
ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد

فمن غير اعتبار تقديم وتأخير فلا يفيد الا التقوى صح

واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنه فيفيد التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير حسن صح

اللهم الا ان يقال قول السكاكي ينحصر فيه عند كونه مبتدأ الا في كل تقدير فتأمل
قوله واستثنى المنكر اي منه عدم جواز تقدير كونه مؤخرا كما في زيد قائم وحاصل
الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى
انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام الشايع الكثير النظاير عليه فيما
لا ضرورة فيه ولهذا الحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير
ويحمل عليه قوله اي على القول بالابدال في قوله الذين ظلموا مبتدأ قدم عليه خبره
وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا
كما في اكلوني البراغيث قوله على ان رجل بدل من الضمير فان قيل القول بان رجل
في عرف رجل بدل من الضمير كالم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان
وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد
ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون
بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو دائما في التقدير دون
التفريع كذا في شرح المفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من
الضمير المستتر في الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل
عليه قوله اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح قائل بالقصر
العزوي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجلان لا رجال والجواب ان
قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح فيشعر
به قول الشارح فيما بعد قوله لان المهر الا شرا ظاهره ان الامتناع مبني على ان الاهرار
مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث
القصر الى انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة في نفسها محتملة
الاختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع ههنا ان
يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس
مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه

لا يكون؟

عليه كلام الفاضل المحشي قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه
فاء الفاء في فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في
الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة قوله بلا امتناع تقديم
التابع اولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع
والثاني لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم
الفاعل فانما هو من جهة واحدة قوله واقيم مقامه ضمير اي مقارن لاعتبار
الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ التابع والفاعل بان
في الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير
الذي هو اجنبي لا يجدي في هذا المقام قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة قبل البيت
للثعالبي من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها ٭ عجوز تمنت ان تكون فتية ٭ وقد
يبس الجنبان واحدودب الظهر ٭ تروح الى العطار تبغي شبابها ٭ وهل
يصلح العطار ما افسد الدهر ٭ وما غرني الا خضاب بكفها ٭ وكحل بعينيها واثوابها
الصفر ٭ بنيت بها البيت العجوز المرأة الكبيرة السن ولا يقال عجوزة والعامة تقول
وجمعها عجز بضمتين والاحديداب اعوجاج الظهر والضمير في بها راجع الى العجوز
بنى فلان على اهله بنى بها والعامة تقول بنى باهله وهو خطأ وكان الاصل فيه ان الداخل
باهله كان يضرب عليه قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بان هذا كلامه فظهر
ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والمحاق ثلثة ايام من آخر الشهر ومحاق القمر
خلو وجهه المواجه لنا عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض
والمراد من قوله فكان محاقا كله اظلام الشهر كله عليه بكمال النفرة قوله عليك ورحمة الله السلام
اوله ٭ الا يا نخلة من ذات عرق ٭ ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه اشارة
الى وجه آخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المستكن في عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل بين المتعاطفين وتم آخر الباب السادس
من مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في

لما رآها محلاة ثم انكشف سوآتها
بعد التزوج واول القصيدة صح

في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره لا فاني
منه انا لا نم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة من الظرف
والظرف فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه
اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام الثاني مفسرا
له وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر
اي عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذي ذكره
في شرح المفتاح قوله لو كان يشكي الى الاموات اسم كان ضمير الشان وخبره الجملة
التي بعدها والى متعلق بيشكي يقال شكوت الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي
وحزني الى الله وما في ما لقي موصولة قائمة مقام فاعل يشكي ومن بيان له والكمد الحزن
المكتوم ثم اشتكيت عطف على كان والاشكاء في جواب لو والهمزة للسلب اي ازال
شكايتي والسجار والصد اسمان للموضعين واعلم ان قوله وساكنه عطف على
قبر مبني على ما هو الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور
فهو من عطف الجمل والتقدير واشكاني ساكنه او يكون وساكنه بالجر على القسم
والضمير للقبر فافهم قوله وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي فالسكاكي خالف اجماع
النحاة في تجويز تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي
ويرد على هذا القائل ان السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني
لفوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحي عنده وكذا الكلام في غيره
حيث بني الكلام فيه على ان الاول مبتدأ ومسند اليه على ان كلام السكاكي
في اوائل الفن الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون
عليهم النظر وان لا يسوغه الا بنية التقديم والتأخير يدل على امتناع تقديم التوابع ٢
في السعة ويدل كلامه ايضا في اوائل الفن الثالث المقتضية لتقديم المسند على ان تابع
النعت لا يجوز تقديمه ولذلك تعلق الظرف في مثل قولك في الدار رجل بالخبر
ونعين نصب راكبا في قولك جاءني راكبا رجل قوله ثم لا نم انتفاء التخصيص معطوف

معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا نم جواز تقديم الفاعل المعنوي
ثم لا نم انتفاء الخ قوله لا يقال التنكير اه جواب عن منع الملخص اعني قوله ثم لا نم ولو قيل
انه كلام على السند قلنا هو مساو للمنع في زعمه قوله لانا نقول قد ذكرنا اه يعني ان في
تقدير التأخير على الوجه المستبعد في المظهر لتحصيل الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة
في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتدأ كالمظهر المعرف والحصر فيها يستفاد
من الوصف كما سبق فالاعتراض بانه يقتضي ان يمتنع تقدير التأخير فيما قلت
ايضا لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وهم محض قوله والا فلا توجيه لكلامه اي وان
ان يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التأخير فلا توجيه لقول السكاكي
اذ ذلك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة اذ لا ضرورة في صورة المنكر لحصول
صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف قوله اذ لم يقصد به التخصيص النوعي اه قد سبق
ان قصد التخصيص النوعي ايضا يحتاج الى اعتبار التأخير فلا تغفل قوله ثم لا نم امتناع
ان يراد المهر شر لا خير قد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل اه لكن يمكن ان
يناقش في الجواب بان ما ذكره من الحصر على تقدير انما هو اذا اجري الكلام على
ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفاء في امكان اعتبار
الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان الشر
فانتفاء ما يفيده اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات مناسبة وهذا
القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي قوله ثم قال ويقرب اه قد اشرنا في اوائل
الكتاب الى ان ثم اذا دخلت على الجملة تجيء للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى
بعد ما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطيه اخبرك عن قوله
ويقرب منه هو قام اه فلا يرد ان حديث القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث
الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم قوله لم يتفاوت في الخطاء اه لعل السر في عدم التفاوت
ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم قوله
ولا يخفى ما فيه من التعسف ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو الجائز قياسا

الجائز

131

السبق في مقدار الوجبة خلافاً للاخفش وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف
والنصب هو العطف بالاتفاق حملاً على الاصل ففي جعله مفعولاً معه مصيراً الى المرجوح
المختلف فيه وترك للراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا
بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملته قال الشيخ في شرح اللب واعلم ان تحقيق
معنى المفعول معه على حرفين مفيد بين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه
في جملته مقصود بالنسبة والمفعول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع
له فيها مثلاً اذا قلت جئت وزيداً بالنصب كان معناه ان زيداً في المجيء اصل
وانا تابع له فيه واذا اريد استواؤهما في المجيء قلت انا وزيد بالرفع هذا كلامه
اذا تقرر هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن فيه وهو القرب في التقوى ثبوت
التقوى وعدم الكمال تتمة له والا صح ان العلة هو تضمن الضمير وشبهه بالخالي
تتمة له كما صرح بذلك الفاضل المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولاً معه يستفاد منه
ان الاصل في العلة هو شبهه وهو خلاف الواقع قطعاً وظهر التعسف في انه في توجيه
الفاضل المحشي لكونه فيها فعلاً عدل به الى صورة الاسم فان قلت اسم الفاعل
مع صلة ولا اعراب للصلة بل لمجموع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه قلت
لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف
اجري الاعراب على الاسم المركب قوله ولا عومل معاملتها في البناء حيث اعرب في نحو
رجل قايم اورد عليه انه ان اراد بالذي لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها
في البناء قائم مع الضمير كما صرح به الشارح فالاعراب في مثل رجل قايم ورجلا
قائماً ورجل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقائم الذي هو اسم
لا للمركب الذي هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قائم
ابوه فان المجرور بالوصفية قائم فقط وان اراد مجرد قائم بدون ضمير فهو بمنزلة
جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب
بانا نعلم قطعاً ان الخبر في مثل زيد قايم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجاري عليهم

132

على قايم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبراً لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني
اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنياً
وليس لقايم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يلزم
من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معرباً والوصف في رجل قايم ابوه هو
المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري الاعراب على الجزء الاول لما ذكر
قوله واما الثانية فبان لم يجعل جملة رد عليه الشارح في شرح المفتاح بان ابتناء
عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرجه عن الكلام
خارج عن القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة
بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقاً فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة
الا اذا وقع صلة اللام فانه ح مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع في مثل
اقايم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام واما عداهما فليست نسبة اصلية بل على سبيل
التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد بانه لا حجر في التصرفات
فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه قوله واتبعه
في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند
الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد ابوه بايراد المبتدأ ثم ان
القطع يكون المفعول الاول للاتباع تابعاً ناش من خصوصية المقام وقد يكون الامر
بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة وهي المفعول الثاني تابعة هذا
وفي قوله اي جعل تابعاً لعارف المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة اذ المراد
على قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر ولكن الظاهر
كما لا يخفى قوله ولعله سهو اذ الكلام في ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو
مع ضميره مفرد لشبهه بالخالي عنه فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع
فكذا عارف اذا اسند اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعده المقام وان كان صحيحاً
في نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظاهر فلا مساغ لتثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى

لجعل افراده بطريق التبعية **قوله** لفظ مثل وغير واما لفظ نظير وشبه ونظاير بما فقليل
الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها ثم المجوز لوقوع مثل وغير مبتدا اختصاصهما بما انه
وان لم يتعرفا بهما لتوغلهما في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشي
فصل استعمالات مثل وغير بما لا مزيد عليه الا ان قوله في آخر البحث وايضا لا منع للتعريض
بنفي الغيرية ولا باثباتها محل بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى مقبول اذا اضيف غير
الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معتق انه غير قدري هربا من الاندراج تحت قوله عليه السلام
القدرية مجوس هذه الامة فقلت له غير القدري لا يقول بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلقه
حصل التعريض لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق
لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير سني مع بغضه ابابكر رض فقلت له غير السني يبغض
ابابكر رض حصل التعريض له باثبات الغيرية والكناية في اثبات عدم البغض عمن اضيف اليه غير
وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل كلام الزاعم فتدبر **قوله** لزم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق
الاولى فان **قلت** اذا كان المراد من كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته
او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غايته التساوي **قلت** المراد بالكون على الصفة التي هو عليها
هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى فمعنى الاولوية ظ لانه اذا ثبت
الفعل مثلا لمن شاركه في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى
ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث كان المتبادر كون
وجه الشبه في المشبه به اقوى وذلك ان نقول وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه
بنهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات **قوله** من غير قصد الى انسان اه هذا القيد معتبر
في جميع صور الكناية بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود
عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب به لجواز ان يكون المتصف به اغيارا اخر **قوله**
بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل يعني يوجد في هذه الارادة
التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء واما اذا اريد به انسان معين فظاهر
لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا او عمرا واما اذا اريد المطلق فوجود التعريض في مثلك باعتبار

133

باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما في
الغير فغير ظاهر **قوله** اي لم ينشأ من ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد بغير بهما اخر يا بر
لما اضيف هو اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشيا من غير ارادة التعريض
الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربني من غير ذنب وتوجيه الكناية
فيه ان يقال ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل حال في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس
بمنشاء له فلما جعل غير ارادة التعريض منشاء له تعين ان ارادته ليس منشاء له وعلى هذا
القياس توجيه الكناية في قولك ضربني من غير ذنب **قوله** لانهما من الكناية المطلوب بها
نفس الحكم سيجيء ان الكناية ثلاثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد
فان المطلوب منها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل
لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في
قولك حي مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان **قوله** قيل وقد يقدم
المسند اليه المسور بكل اه قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم
ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث فهو من تتمة المعطوف عليه فان **قلت**
المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف
احدهما على الآخر **قلت** هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك ساكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا
اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير في قوله
وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر
من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظ قد لما افادت جزئية
الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما في الواقع
قوله فالتقديم يفيد عموم السلب لم يذكر ههنا اداة الحصر كما ذكر في مفاد التأخير لان عموم السلب
يستلزم سلب العموم بخلاف العكس **قوله** يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد حق
العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المص حيث قال المستلزم
نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم **قوله** فيحكم بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا

من المبني للمفعول او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي
والاثبات فليس مدخول الباء محكوما به **قوله** المستلزمة نفي الحكم عن الجملة بمعنى رفع
الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع
فلا ينتقض بعموم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس يحمل البعض **قوله**
فالحاصل ان التقديم قبل كل الخ فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يقم نفي لعموم القيام
بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس على ما ذكره الشارح فالدليل السابق لا يتجه به الحمل على عموم النفي ولا عدم
الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس فيتجه عدم الحمل على عموم النفي ولا يتجه الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال
ويمكن ان يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتبار ان احدهما جعل كل داخلة على القضية المنفية
والثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال
اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات على النفي احدهما تعين الآخر فليتامل **قوله**
انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بناء على الاعم الاغلب والا فقد يتوجه القيد في مثله
الى النفي فيفيد عموم النفي والا كان نحو فاعتبر والله لا يحب كل مختال فخور ونظايره **قوله** وقد اهمل
فيها بيان كمية افراد الموضوع قيد لما قبله واشارة الى ان الحكم في المهملة على الافراد اذ المتبادر منه
ان يكون هناك افراد بين كميتها فيخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة
كقولك الانسان نوع **قوله** وههنا يجوز ان لا يكون هيئة القضية اه قيل عليه كون هيئة القضية
سور الكلية انما يستقيم لو لم تصلح للجزئية وهو ممنوع لما مر من الفرق بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع
فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على
الاغلب واجيب بان المدعي ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة
في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القائل المذكور بكون النكرة في سياق النفي
مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر عدم افادته ذلك في صورة اخرى **قوله** كما انه في الموجبة
سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة قد تعم في الاثبات كقولهم تمرة

تمرة خير من جرادة وقوله علمت كلمة علمت نفس ما قدمت واخرت **قوله** على ما قال
في الاشارات اه اي عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة
بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال الشيخ
في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل
على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم مقصود الشارح
حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها العموم والتنوين سور
الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال
في نفس السورية بل في نفس الاهمال مطلقا كما لا يخفى **قوله** وان كانت كلمة كل اشار
بايجام لفظ كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار ناويل كل بالكلمة
والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه
بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالها **قوله**
كما اذا قدمتها على الفعل المنفي هذا مبني على ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب
ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي
لا على الفعل فقط **قوله** فالاقرب ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما انا آخذ كل الدراهم
لانه معمول للفعل المنفي مع انه داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي
يدخل عليه حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك **قوله** وقدم التاكيد لان كلا اصل في الافادة
ان الاصالة في التاكيدية تستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد منعه في اوايل البحث حيث قال
فان عورض بان استعمال كل من التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ثم ولو سلم الخ **قوله**
وجعل الفعل منفيا بلم اي لم يجعله منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع
حرف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه
ثم الوجه في عدم جواز التقدم المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف
الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كهي بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل
صارا كالجزء منه فيجوز تقديم ما في حيزهما عليهما كجواز تقدم معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها

وان كانت كما فى الدخول على القبيلين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها
فى قولك ضربنى بلا ذنب وقولك عزمت عليك ان لا يضربنى يعمل ما بعدها فى ما قبلها
واعلم ان الوجه الذى ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم
ما اخذت فى الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت كما نبهناك عليه وذلك
لان المؤثر فى النحو امتناع الاول لا الثانى ثم الظاهر ان المثال المذكور من القسم الثانى لا الاول
لان حرف النفى داخلة حكما على الفعل العامل فى كل فتأمل قوله وفيه نظر لانا نجده حيث
لا يصلح التنظير مبنى على ان قوله لا يصح الا حيث يراد بعيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم
والحق ما ذكره فى مغنى اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفى العموم وثبوت البعض
من قبيل دلالة المفهوم وهى انما تعتبر عند عدم المعارض والمعارض موجود فى الصور المذكورة
اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اى التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله
لا يحب مطلق الكفار الاثيم اى الجاحد بتحريم الربا وبنهى عن اطاعة مطلق الحلاف المهين
اى الذى هو كثير الحلف فى الحق والباطل قليل فى الرأى والتميز او حقير عند الناس لاجل كذبه
من المهانة وهى القلة والحقارة قوله اد الشيخ اذا تأملنا فى نفس الكلام حيث نخلو عن الدلائل
الخارجية وجدنا الامر على ما ذكره وهذا المعنى بعينه لفظة افاد الدالة على تبعيض التقادير المفيدة
لجزئية الحكم فى بعض الصور على حبس لفظة قد فتأمل قوله بان قدمت على النفى لفظا اشارة
الى ان النفى المستفاد من لفظة والا متوجه الى القيد اعنى الدخول فى حيز النفى فيفيد وجود النفى
فى الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان انتفاء الدخول فى حيز النفى قد يكون بانتفائه فى الكلام
اصلا فلا يصح قوله عم النفى على اطلاقه قوله قوله لما قال له ذو اليدين هو عمرو بن عبد
وسمى بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة رض ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشائين فى الحضر وسلم فى ركعتين فقام ذو اليدين وقال
اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال عليه السلام كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين
بعض ذلك قد كان فاقبل النبى عليه السلام على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رضى الله عنهما فقال احق
ما يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام عليه السلام واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو واستشكل

135

واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه
عليه السلام والثانى ان الكلام مبطل للصلوة فلم لم يستأنفها والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن
مجاز عن قوله لم اشعر بشىء منهما لان عدم كون الشىء يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر
الملزوم وارادة اللازم كذا ذكره الشيخ اكمل الدين فى شرح المشارق وفيه بحث ذكره بعض
اساتيذنا وهو ان جواب ذى اليدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول
على معناه الحقيقى فانه من اهل اللسان عارف بمراد الرسول عليه السلام فلو كان مراده صلى الله عليه وسلم
المعنى المجازى لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقى لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى المجازى ايضا لانا نقول
يدفعه سؤال النبى عليه السلام عن الصحابة رضوان الله عليهم بقوله اصدق ذو اليدين اذ لا معنى لان يقال اشعرت
فالحق هو الجواب الذى ذكره الشريف فى شرح المفتاح ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذى اليدين
انكم وان كنتم ما شعرتم بشىء منهما لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كما لا يخفى على المنصف وعن الثانى
انه كان قبل نسخ الكلام فى الصلوة توفيقا بين الدلائل نعم احتج بالحديث مالك والشافعى واحمد رحمهم الله
على ان الكلام العمد فى الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تأويله عند الحنفية ما ذكرنا وان كان
هذا التأويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام فى الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة
لان راويه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وقد رواه عمر بن حصين بطريق آخر وهجرته متأخرة بل ذكر النووى
فى التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة قوله على من الذنوب اشارة الى ان الذنب فى قوله تدعى على ذنبا
هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافى قوله قال المصنف
المعتمد فى اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم وفيه نظر لان المط هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئى لا يفيده
فتأمل قوله وان الشاعر فيما اذا لم يكن الفعل لفظا الشاعر بدل على جواز الرفع فى مثله والمذكور فى مغنى اللبيب وغيره
امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح
عن سيبويه فى قوله ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب المذكور قوله فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم
غير مفيد اشار الى ان الاحتجاج بشعر ابى النجم على كل جزئى المدعى اعنى افادة كل نفى الشمول اذا دخلت فى حيز النفى
وشمول النفى ان لم يكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثانى خاصة وفيه بحث اذ لقائل ان يقول
يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعدول الشاعر لافادة

القطع بالمقصود او لا يفيد النصب اصلا ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء من جزئي المدعى
لان المعتبر فيهما الكلية والقطع كما لا يخفى **قوله** والقائل ان يقول بانه مضطر الى الرفع **اجيب** بان ما ذكر محمول على الاكثر
الاغلب وليس بكلي لا بدليل قول علي كرم الله وجهه **شعر** فلما تبينا الهدى كان كلنا **ه** على طاعة الرحمن والحق والتقى
لاحتمال ان يكون كان شانية والجملة هي الخبر بدليل قوله فيصدر عنه كلها او هو ناهل كما صرح به في مغني اللبيب
واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز كونه معمولا للعامل اللفظي ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر
من شمول النفي كما دل عليه سياق كلامه لما اختاره **واثبت** جيب بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعى لا على
الاول لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع لفائدة ندرة وقوعه معمولا
للعامل اللفظي **قوله** واعترض عليه ابن الحاجب **اجيب** عنه بان سيبويه انما منع الضرورة الشوبية لا مطلقها
فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر **وليس** بشيء لان قوله وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة
يدل على نفي الضرورة المطلقة ههنا **قوله** الا تاكيدا اي الموقعة عند البصريين ولهذا جعل سيبويه كلا هي
في البيت المذكور مبتدأ لا تاكيدا **وجوز** الاخفش والكوفيون كونها تاكيدا النكرة محدودة **قوله** في اجراء
ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيفت هي اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له ما تقرر في النحو
من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم في الصفات مطلقا **قوله** كان الجملة اراد
بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا يؤكد بكل الا ما اشتملت على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به
في كتب النحو **قوله** او في حكم المقدم كما اذا حذف المؤكد وبقي التاكيد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدم
التاكيد على المؤكد ان جوز في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما لانهما
لم تذكرا وذكرت متاخرة لكن في حكم المتقدم **قوله** عاد اي عليه وهو كونها غير معمولة لعامل لفظي ظاهر **قوله**
هذا الذي ذكر **تنبيه** على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المنقضية على تاويل ما ذكر **قوله** كله مبني على اللفظ
مبني على التغليب في الا فترك الخطاب يعني الخبر الذي ذكره في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر
قوله كقولهم اي قول العرب ابتداء من غير جري ذكر لفظا او تقديرا فعبه ايضا وضع المضمر موضع المظهر
بناء على وضوح الامر **والكاف** اسم بمعنى المثل في موقع المصدر اي وضعا مثل الوضع في قولهم
وقد تقرر عندهم ان المثلية لا يلزم ان تكون مدخول الكاف بل يكفي ان يستفاد تمامه من خبرها **قوله**
ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب اه **جاء** ثم لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة

في الرتبة عن الابهام هذا **وجه** المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العامين في هذا الباب
هو المبالغة فلما ارادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهموا الفاعل اولا لتتشوق النفس اليه وترغب في طلبه
قوله والتزم تفسيره بنكرة اه فان **قلت** في صحيح مسلم عن حديث جابر رض ان ابليس يضع عرشه
في الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجيء احدهم فيقول ما تركت حتى فرقت بينه وبين
امرأته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز الملتزم به واين المخصوص **قلت** يخرج
الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فتانا
او نعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح **ونظيره** في حذف التمييز قوله من توضأ يوم الجمعة فبها
ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة **لكن** ذكر في مغني اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم
قوله نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لالتبس السلطان بالفاعل لتحقق
شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين معه مصوغا على الظ
على وجه لا ينكر من اول الامر لان مدح شخص غير منكور من الاشخاص او ذمه فيه فائدة فان **قلت**
هلا التبس في قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح **قلت** لا لان الآية
تدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عليه السلام وفي مثله يجوز حذفه كما صرح به **قوله** خبر مبتدا
محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد **وفيه** وجه آخر
ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف اي زيد ممدوح **ولعل** وجهه ان الحذف
باجزاء الجملة انسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لا هذا **اذ** الغرض تخصيص الممدوح باسمه في جواب
السؤال عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسب الحذف **وايضا** الخبر لا يحذف وجوبا
الا اذا سد شيء مسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب **قوله** لاحتمال ان يكون الضمير
عائدا الى المخصوص انما ذكر الاحتمال لان الضمير ايضا عائد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به
في شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه **قوله** ذرعها سبعون ذراعا اي ذرعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه
سبعون ذراعا **ومنع** سيبويه التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر
بمعنى المفعول اي مذروعها يعني طولها سبعون ذراعا **قوله** وقولهم هو او هي زيد عالم فان **قلت**
كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا عائد في الجملة الواقعة خبرا **قلت** لان هذه الجملة في حكم المفرد اي

مطلب نعم انت وفيها ونعمت

اى الشان هذا الحكم او لان فائدة العايد ان يربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من حيث هى جملة
مستقلة بالافادة فما لم يوجد فيها رابط لم يرتبط بالمبتدا وضمير الشان المبتدا عين مضمون
الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج الى الضمير فى كل جملة يكون عبارة عن المبتدا نحو قولى زيد
منطلق وقوله عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله قوله
مكان الشان او القصة يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة قوله ويختار
تانيث هذا الضمير اه فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر فى قوله ان تكلم الجنة ضمير الشان
والتقدير انه تكلم الجنة ليس كما ينبغى قوله ولم يسمع هى زيد عالم تعريض للمص حيث قال او هى زيد عالم
وقد يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث امر قياسى سوى ما استثنى من السماعى وقوله ليس بحجة
على رفعه فتامل قوله فقضيهن سبع سموات اى فخلقهن خلقا ابداعيا واتقن او حصن والضمير
فى فقضيهن مبهم يفسره سبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال
وقيل السماء جمع سماوة والوجه الاول هو الحرى التصحيح قوله ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع
ان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان فى قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظ
قلت لا لان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم منه الا ان له
مرجعا فى ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع
فيكون اتم تمكنا من الشان وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان
قوله ابو موسى فجدك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجدك بدل منه
والفاء زايدة والاقرب ان ابو موسى مبتدا فجدك خبره والفاء زايدة فى الخبر على ما جوزه الاخفش
مطلقا وحكى اخوك فوجد اما جواز زيادتها فى البدل فلم اطلع له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف
على نمط قوله تع نعم العبد اى جدا هو وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد فى موقع
الفاء قوله انما يصح فى ضمير الشان قيل لا يصح ايضا فى ضمير الشان سيما اذا لم يكن فى مستهل الكلام
لان السامع اذا سمع ضمير الشان يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب الضمير
والحكم ان قوله ولا يخفى انما يرد اذا جعل التعليل اعنى ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على
ما ذكره وهذا هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله

137

لقوله وقولهم هو او هى زيد عالم فلا ورود له وهو ظاهر قوله اذ السامع ما لم يسمع المفسر قيل
لا نسلم ذلك لجواز ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لاى شى قوله
لاشتهاره ووضوح امره حقيقة او ادعاء قوله كقوله فى المطلع زارت صدر بيت عجزه ومن النجوم
قلايد ونطاق وبعده والطوق من لبس الحمام تهدنه وظباء وجرة ما لها اطواق ومن العجايب
ان حليك مثقل وعليك من سرق الحرير لعاق وقد اشار بقوله فى المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع
المضمر مقام المظهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتدا وعليها خبره كقولك فى الدار رجل والجملة
حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من الرواق وقلايد جمع قلادة وهى معروفة والنطاق شقة
ليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقات تاتزر المراة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها
الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التى تشد على الخاصرة وهى انسب بالترشيح
لكن الشقة اليق بالمراة شبه ما فى قلادتها ونطاقها من اللالى بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة وتمت
بوصالها والحال ان عليها رواقا كاينا من الظلام اى كانت متسترة بالظلام وقلايد ونطاق من النجوم
والسرق شقة من الحرير واللفاق ثوب يلفق من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية المضافة الى مميزه المفرد
فى موضع الرفع على الابتداء والجملة اعنى اعيت خبره قوله زنديقا قيل معنى الزنديق الزندى والزند اسم
لكتاب مزدك الذى ظهر فى زمن قباد واباح الفروج فقتله انوشروان قوله كافرا نافيا للصانع او
قايلا بالهين خالق الشر وخالق الخير فينسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد رد على ابن الراوندى من قال
وصير للعقال نكلا الاريب وطيب عيش الجاهل قد ارشداك الى حكيم كامل قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المفهوم من اختصاص شى بشى هو المغايرة بين الشيئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا
لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهرى ابدعت الشى اخترعته لا على مثال والله بديع السموات
والارض اى مخترعه كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير الجزيات والنظاير فى كل زمان وايضا
الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغى ام لا قوله عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون
معطوفا على الاختصاص ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به فى المفتاح
حيث قال وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم
بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضى كمال العناية بالتمييز بل يقتضى اسم اشارة

سوآل قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور
ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة بعيد لكمل تمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد
التهكم اعتنى بالتمييز فقصد اكمل التمييز واورد اسم الاشارة قوله تعاللت كي اشجى البيت وما قبل هذا البيت
قوله قفي ودعي وشك البين يا ابنة مالك ٭ ولا تحرمينى نظرة من جمالك وما بعده ٭ فان ساءنى ذكراك لى بمساءة
فقد سرني انى خطرت ببالك قوله قفي امر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد والواو
في وما بك علة حالية وتريدين قتلي في موضع الحال او الاستيناف او البدل وقد ظفرت استيناف جواب
هل ظفرت بهذا المراد قوله قل هو الله احد الله الصمد لم يورد العاطفة بين الجملتين لكمال الازدواج
بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته قوله
اى بما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور للخصوص
اعنى بالحق بعيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول
كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف معرفا واما اذا فسر بالاوامر والنواهى على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه
لان كلام المحققين لم يمض على حده كذا في شرح المفتاح قيل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط
لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير
بانه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظ والكلام فيه قوله
فمن يرحم هو بالجزم مع ان من استفهامية اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في شرح المفتاح قوله انا العاصي
اتيتك اورد عليه ان حق العبارة ان يقول انا العاصي اتاك لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة
فيكون هو مرجع الضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة عن المتكلم نفسه
اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى قوله على ان يكون العاصي بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال
الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بلزوم انقضية البدل من المبدل منه كما حققه الفاضل المحشى
لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف باللام من ضمير الغائب وكون المعرف باللام انقص
من الضمير مطلقا فتدبر قوله وفيه ايضا تمكن من وصفه قد يناقش فيه بان المقصود في المقام
الوصف المعنوى لا النعت النحوى ففي قولك انا العاصي ايضا تمكن من الوصف المقصود ثم الا الظاهر
ان يقول وفيه تمكن من وصفه ايضا قوله كائنا من كان انا او غيرى كائنا حال من الرسول ومن

ومن موصوفة في محل النصب خبر الكاينا والعائد محذوف اى كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان
نص عليه ابن هشام وصاحب اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعى ثبت على خلاف القياس
ولو قيل كان تامة وقعا عليه راجع الى من لم يحتج الى ما ذكر وانا خبر مبتدأ محذوف اى هو انا او غيرى او بدل
من على ان يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت والنصفة اسم
من الانصاف قوله هذا اعنى نقل الكلام الخ هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن جعل
المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح قوله ففي العبارة ادنى تسامح لان معناه الظاهر ان النقل عن
الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر اعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة وفساده بين قوله من يمينه
الى شماله وقيل ماخوذ من التفات الانسان يمنة ويسرة وهو الانسب والفرق ظاهر قوله وبهذا
يشعر كلام الايضاح اى بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سؤال اورده لا نانمنع انحصار
الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به
فيما بعد قوله تطربه لنشاطه التطرية بالهمزة الايراد والاحداث من طرا عليه اذا ورد وبالياء التجديد
من طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور قوله منهما انا رجل
وانت عمرو ونحن رجال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط في التعبير لانه اخبار بشيء عن شيء ولا تعبير
عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتأمل قوله نحن اللاذون صبحوا الصباحا آخره يوم النخيل غارة ملحاحا
البيت للعقيلى قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب اللذين في لغة طي مشهور يقولون نصر اللاذون
آمنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر في ان اللاذون على هذه اللغة يكتب بلامين
بخلافه في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات قلت قيل السر فيه هو انه حالة بنائه شبيهة بالحرف
واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا عدم ظهورها
خطأ في حالة البناء كيلا يرى حرف التعريف او شبهها فيما هو شبيه بالحرف واظهروها في حالة الاعراب
لان شبه الحرف انتفى ثم الظاهر ان الصباحا تفسح بجهة معنى صبحوا تاكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز
ان يراد المطلق بقرينة الصباح فيصح في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا
لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف اى صبحوهم والغارة نصب على الحال
اى مغيرين او على التعليل اى لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن اللاذون اغاروا صباحا في ذلك اليوم على العدو

مطلب اللاذون

والالحاح صيغة المبالغة من الالحاح كالمكثار حال من الترادف او التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق آخر
اى بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله وما سبق الى بعض الاوهام الخ قد سبق
ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تغيير في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الآية ولعل المتوهم بنى كلامه على ان المظهر
وان كان للغيبة الا ان الفعل آهنا للخطاب تامل قوله انا الذى سمتنى امى حيدرة البيت لعلى كرم الله وجهه
والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غايب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم
ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير
قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازنى اه فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه
تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب
اللفظ كما سيجئ في قوله تعالى وانتم تجهلون على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب
العايد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه للمفتاح فلو كان
في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلام هو اعلى طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك الابيات لامرئ القيس
في مرثية ابيه والخلى الخالى من الهم والحزن والرقاد النوم وله حال من ليلة اذ لا معنى لتعلقه ببات
والنبأ الذى جاءه هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف للمفتاح وقيل سمع ذلك
الخبر منه قيل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه الخ
في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة
في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد به من اراءة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه
بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليمنى من ان ابا على وابن جنى وابن الاثير حكموا بان ليلك
تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن
التفاتا كما ذكره الفاضل المحشى في حواشى الكشاف وفى التأييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون
منعهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق آخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور
هذا الاحتمال تحقق التأييد ممنوع كما لا يخفى على المنصف قوله او يكون الثانى في ذلك
اى في لفظ ذلك ويرد على الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفات على الابيات
قوله بل هو خطاب لمن تلقى الكلام فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكن

فذلكن الذى لمتننى فيه ان يقال فذلك الذى قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاحتمال
اذ يكفى ذلك فلا يرد ما ذكر قوله حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون الخطاب
في ذلك لمن يتلقى الكلام لا للمخاطب الاول والا لقال ذلكم فيه بحث اذ يلزم منه خطاب اثنين في كلام
واحد من غير تثنية او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب ببطلانه على انه يناقضه ظاهر ما ذكره
في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من واو لئك هم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة فاجلدوا
وان كان المخاطب بها الائمة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز في خطاب الجماعة
كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم كلامه قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا اعبد الخ تطبون
لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعنى ومالى لا اعبد هو حبيب ابن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تعالى
فليس المراد بقوله ومالى لا اعبد الآية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابراز الكلام في معرض
المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والفائدة المخصوصة
بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام الخ تطبون قوله وهذا الخطاب
مثل التكلم في قوله من بناجانى يعنى ان كلا منهما تعبير موافق لاصل المقصود فان من جاءه الخبر المذكور هو
المتكلم وقوله جاءنى بواقعه والذى قصد بيان رجوعهم الى الله تعالى هو الخ تطبون حثا لهم على عبادة خالقهم وقوله
واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تغييرا للاسلوب الذى قبله يكون على خلاف
مقتضى الظاهر في التحقيق قوله وقد قطع المصنف بانه واذ الضمير راجع الى قوله من بناجانى قوله فصل لربك
مكان لنا فائدة الالتفات في الآية اتى في لفظ الرب حثا على فعل المامور به لان من يربيك يستحق العبادة
وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله تعالى وابعاد
كلمة انا يحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذا الاحتمال لان قوله علم حى ذلك
للغايب والمخاطب في الكلام القديم قيل اى في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا
في قوله تعالى فنادته الملائكة ان المنادى كان جبريل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل
هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء
البدويين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده قوله وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك
في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبى اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الالتفات

لا يدفع لزوم كون القرآن واردًا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلتزمه من به ادنى مسكة
قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغايب اى اذا طلقت انت واشك في انا فحق النداء وعم الخطاب بالحكم
لانه امام امته فنداؤه كنداءهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم نبي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي
جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلعم واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر
فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم
والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين
لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره العلامة في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح
قول الشارح ولم يجاوزه تأمل قوله تطاول ليلك البيت تطاول طال به جانبه اذ ادهب به في كل شيء والباء للتعدية
والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وتعبيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طرب او طال و
وعصر حان او حين حان على الروايتين بدل من بعيد واشار بتفسير بعيد الشباب وعصر حان شيب الى انه
لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان شيب ظرفين لشيء واحد على الابدال واما لم يجعل تطاول ليلك
المجتبة اعني ليل اى ذهب بك فلتك حتى يكون في قوله يكلفني ليلي التفاتا من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف
لاستعمال الشايع وهو تطاول به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في تطاول ليلك مفتوحة لانه وان كان خطابا بالنفسه
الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتانيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر
تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا بالنفسه فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس
بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدأ يرفع هذا باعتبار الخبر يعني ربي محل نظر اذ لا يقتضي تانيث المبتدأ حتى يحتاج
الى حمل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولو ثبت انها مؤنث لفظي
والجواب ان تعالى اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ مؤنث عليه بلا حظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا
الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال تعالى في الآية المذكورة فلما افلت واحتاج
صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة
بانه باعتبار الكتاب قوله او على انه خطاب للقلب قيل الاعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الى تطاول
لا يجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود ههنا
لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يمكن اجراء الكلام على اسلوب تطاول اذ يكون التقدير تكلفك على

على ان يكون الخطاب في تكلفني للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة
اجرائه على الاصل في الجملة وههنا يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن
بدونه فافهم قوله وقد شط وليها جملة حالية والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد قربها او ايام قربها
على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر قوله حتى اذا كنتم في الفلك الآية فايدة الالتفات
في قوله وجرين بهم المبالغة كان الله تعالى يرى حالهم غيرهم ويعجبهم منها ويطلب الانكار عليهم قوله
والله الذي ارسل الرياح الآية فايدة الالتفات في فسقنا التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة
الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الغايب للتعظيم حتى يتأتى هذا المطلوب من غير
التفات بان يقول فساقوه قوله ان يكون المخاطب بالكلام اى من يلقى اليه الكلام ويلقاه من المتكلم
سواء كان في الكلام حرف خطاب ام لا والله اعلم انه يلخص مما ذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب
ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري
والسكاكي ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد اولا الاول مذهب
بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب صدر الافاضل
والثاني مذهب الجمهور قوله ومن عند الخليفة بالنجاح الجار متعلق بالنجاح المعدى المغنية بما بعده او به
نفسه لكون الجار زايدة كما نبهت عليه في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز اى تقى بالفوز بالبغية من عند الخليفة
والمنادى في قوله يا فؤاد محذوف اى يا خليفة والتشبب العطار والارتياح السرور كانه اراد انك ذو نشاط
في العطاء قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور قيد آخر اعني وحدة المخاطب
والفايدة العامة التي ذكرها الجمهور لا يدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا
للخطاب الثاني المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك الفايدة لوجود السامع الكافية
فيها واما قول الشارح فيما سبق غير جار فيه المخاطب نظرية لنشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب قوله هل يزجركم
البيت اوله ابني كنانة ان حشو كنانتي بنابل بها نبل الرجال ملوكت هل يزجركم اه الكنانة اى التي يوضع
فيها النبال ويشدها الانسان على وسطه والنبل الاول السهام والثاني جمع من النبل او النبالة بمعنى الفضل
وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل بالتحريك والاهلوك مصدر هلك كالدخول بمعنى الفاعل والالوك
بفتح الهمزة الرسالة قوله وزهق الباطل اى ذهب يقال زهقت نفسه اى ذهبت

وخرجت قوله صرف الله قلوبهم الآية وآراده في حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم
عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله قلوبهم تثبيتها على الصرف ومثله متابع فلا تحصيل للحاصل
قوله قصم القوم القصم بالقاف كسر الشيء حتى يبين والفصم بالفاء كسره من غير ان يبين قوله متى كان
الخيام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم وانقضائه تصقل اي تجلى والمراد بالعارض الاسنان
ما بعد الثنايا والثنايا بالبيت من العارض قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب
والضرس الذي يليه وقال بعضهم العارض ما بين الثنية الى الضرس قوله فلا صرم يبدو البيت
صرمت الشيء صرمًا اذا قطعته وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم قوله
اي تجدد واحداثا قد سبق ان التطرية اذا كانت مهموزة اللام تكون بمعنى الاحداث واذا كانت
ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين قوله للاصغاء اليه متعلق
بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحضيض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي
لصاحب الاصغاء ثم هذه الفايدة العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على
مذهب السكاكي او الجمهور لا ينطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلا
لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر شيئا مما يصح في حقه تعالى ايضا لكان انسب
وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتي انما وقع صالحا لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر اليه
نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم قوله وقد يختص مواقعه على رتبة المجهول
لانه متعد وقد للتحقيق والباء في بلطايف داخلة على المقصور قوله على طريق الاتساع
هو ان يجرى الظرف مجرى المفعول به كقولهم ويوما شهدناه سليما وعامرا وفي
شرح الكشاف للقطب ليت شعري لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقة بمعنى في كضرب اليوم
قلت لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك
مالك في الدهر وصاحب في الزمان وهذا ظاهر قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم
قيل عليه لو قيل مالك الامر كله لحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا
باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد بكل النسبة الى ذلك المعهود
على ان فيه فوت الاختصار المطلوب قوله بانواع النعم الدنيوية

قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم
على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البنا كقطع وقطع
فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم
الاخرة لانه يختص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم
الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها قوله اي ذلك الفرط
ان يقال اي خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير
يعني انه غير ما اراده كقول القبعثري اصل القصة ان القبعثري الشاعر كان جالسا
في بستان مع جماعة من الادباء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثري
اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري و
فقال القبعثري اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الى اخر القصة فانظر الى
القبعثري فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما يحكى فان قلت
كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملنك الا دهم عليك لان القيد يوضع على الرجل
لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعدية امر وضعي يقال حمل على الادهم اي قيد ولو سلم
فيمكن من قبيل القلب كما ستعرفه او تشبيه القيد بالمركب على طريقة الاستعارة قوله من
وهو من الصفد بالتحريك وهو العطاء قوله من صفده اي قيده من الصفاد بالكسر وهو
قوله الاولى بحاله اما لعدم اصلية لجواب ما سأله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه قوله
سألوا عن السبب روى في الكشاف وغيره ان السائل اثنان وهما معاذ بن جبل و
ابن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا
قالوا سألوا بلفظ الجمع قوله حيث قالوا ما بال الهلال اه دلالة هذا القول على انه سؤال
عن السبب دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف قوله فاجيبوا ببيان الغرض
اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل
والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا قوله والصلوب فرغ واما الاية التي
وقع فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الاية ونفخ في الصور فصعق وقد يقال مراده مجرد

التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى قوله كقوله ان الذين لو وقع اي الجزاء حاصل
قوله وح يكون معنى لو وقع ليقع فيس هذا غير مستقيم لان اللام تمحض المضارع للحال والمفروض
هناك كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان تمحض المذكور مذهب البصرية ما ذكره في كتب
النحو من اللام ربما يكون لمجرد التأكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم قوله قلت نعم
ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف الخ كانت عبارة الجواب في اصل النسخة هكذا
ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لما سلم مجيئهما بمعنى الاستقبال
بقول نعم لمجرد التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا يكون
التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظ كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف
في ان اسم الفاعل الخ واعترض اولا على النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل
والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب
بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع لجامع المتبادر فعبر عن المتبادر بالحقيقة وعن
غيره بالمجاز تجوزا او طورا بان زمان الحال معتبر على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى
ما فيه من التكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارئ على اصل
الوضع لا اليه نفسه لكن بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى و
ولا مخلص ح الا بارتكاب اعتباره بالقيدية وذلك ان تفرق بين مذهب اهل العربية
والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظ من قبيل
الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسيم
للكناية اجيب بعد تسليم حصره فيهما بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع
له قصوره فيما اريد منهما مجازا وظهر منه الحال في الذي اريد بها الكناية لتشارك المعنى المجازي
والكنائي في كونهما غير موضوع لهما بقي هنا تأمل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح رح كون اسم الفاعل
والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة في خلاف مقتضى الظاهر
على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر قوله وكذا الماضي عند الاكثرين اي وكذا
اسم الفاعل والمفعول مجاز في الماضي عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب ابن فقية واختاره ع

عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب الحنفية وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه
كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز قوله القلب من قلبت الجراب جعلت ظاهره
باطنا وباطنه ظاهرا قوله ما هو في موقع المبتدأ نكرة سواء كانت محضة او مخصصة فان كون
المبتدأ نكرة محضة او مختصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع كون الخبر معرفة لم يقع
في الجملة الخبرية في كلام العرب واما في الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من
في من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ وما بعدهما خبرهما وان كان عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح
في شرح المفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتدأ وابوك خبره سهو بين
فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة
ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدأ وابوه خبره قلت لنا ان نجعلهما
ايضا من باب القلب الكلام فيما هو جار على الاصل بقي هنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدأ
نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشارح رح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب
على ما سيأتي لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قوله اظبي كان امك لكونه جملة استفهامية
مع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد انه واقع في الجملة وهو في جملة يكون المبتدأ
نفس الاسم المتضمن للشرط لا في كل جملة استفهامية فتدبر قوله قفي قبل التفرق البيت للقطامي
عمرو بن سلم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابي وقد كان اسيرا له فاطلقه واعطاه
مالا وزاده مائة من الابل والالف في ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت
صغيرة للممدوح وقوله الوداعا بتقدير مضاف اي موقع الوداع في الصحاح التوديع
عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق قوله لان
المعروض عليه ههنا انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك
اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه
الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري و
الكسائي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحاق السكيت ان عكس المثل
المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب في احد منهما واختاره ابو حيان

قوله فانك لا تبالي بعد حول البيت الحول السنة وتوين انه يروى اوله فانك لا تقرك بعد
عام وقيل حول اسم رجل كان يقول لمن هجاه فانك لا تبالي بعد موت حول ما دعيت
لنسبك من شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان يمنع الادعاء ما يدعونه وقد وجب
فادع ما شئت وفي حواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالي ۰ وماج اللؤم
واختلط النجار ۰ وعاد العبد مثل ابي قبيس ۰ وسيق مع المعلهجة العشار ۰ ماج اللؤم
استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون
وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به اباجابوس وهو النعمان بن منذر
ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم وقيل اراد الجبل الذي بمكة شرفها
الله تعالى والمعلهجة تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه
خير من امه وبرذون هجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين
والمد وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل حاصل المعنى ظ قوله لان الاسم
كان ضميرا والضمير معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى النكرة ولذا يجري
عليه احكام المعارف ويقال في تفسير الضمير العائد الى شئ تاما في قولك اعطني شيئا ما يكفيني ذلك
الشئ لا شيئا تاما قوله والخبر معرفة فان قلت الخبر هي الجملة لا امك والجملة لا يكون معرفة قلت
كان امك ليس بجملة اذ لا ضمير فيه كان على هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه
فكذا في مفسره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا
امك وهي معرفة قوله والمعنى اظبيا كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل
مسند الى مؤنث حقيقي من الادميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع
بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت
قوله وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اذ المعنى جاءها
باسنا فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة
في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجئ الباس اي العذاب الاليم قوله غير نفس
القلب عن نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظ وهو غير مقبول لا بنكتة

المفصل للزمخشري الظبي مثل في الضعف والحمار مثل في القوة وبدل عدم صحة ما في الحواشي صح

بنكتة باعتبار ما يلزمه من الملاحة اينما وقع قوله يصف ناقة وقيل يصف حفنة مملوءة بالثريد
الملاحي كذا في شرح الايضاح للاقسرائي وهو غلط فاحش نشأ من تصحيف السمن بكسر السين
وفتح الميم بالسمن بفتح السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه يصف
ناقة كما قال ۰ فلما ان مضت سنتان عنها ۰ وصارت حقة تعلو الجذاعا ۰ عرفنا ما يرى البصراء
فيها ۰ فالينا عليها ان تباعا ۰ وقلنا مهملوا التتيتها ۰ لكي تزداد للسفر اطلاعا ۰ فلما ان جرى
البيت كما طينت بالفدن السياعا وفي الصحاح بطنت بدل طينت والمعنى ايضا واضح
لكن يخرج من باب القلب لان القصر بطانة السياع لا بالعكس قوله اي الطين المخلوط
بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السياع بالكسر يطين به ويقال له بالفارسية كل باله
وبالفتح الطين وفي الديوان السياع بالكسر يطين به والطين ايضا قوله والقائل ان يقول
انه متضمن لهذا الايهام مسلم لكنه لا لطف لهذه المبالغة في المشبه به اذ ليس المقصود
من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التمليس ورفع الخشونات فالحق ان
هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين معنى الالصاق والمعنى كما
الصقت السياع بالفدن على طريق التطيين فلا قلب اصلا قوله على انه حال من الضمير في
انصرفت لكون الاضافة فيها لفظية ولا يتعرف المضاف بها قوله اقدام غر اي مجرب
رجل غر بالكسر اي غير مجرب والمجرب مثل المضرس الذي قد جربته الامور واحكمته
وان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل
في البيت لقطري بن الفجاءة وما قبله لا يركنن احد الى الاحجام ۰ يوم الوغى متخوفا لحمام ۰
ولقد اراني للرماح دريئة ۰ من عن يميني مرة وامامي ۰ حتى خضبت بما تحدر من دمي ۰ اكناف
سرجي او عنان لجامي ۰ ثم انصرفت البيت المذكور المين والاحجام بالجيم قبل الحاء المهملة
وبالعكس التاخر عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم من
الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة وعن
اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها ومن هذه اعني الداخلة على عن زائدة عند البعض
ولا لك ولا لابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه

وذلك محتمل للملاصقة وبخلافها فاذا جئت بمع تعيّن كون القعود ملاصقا لاول الحجة
وهي في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اي اتاني الترجيح من جانب البحاح ولم يتعرض
للبار والظهر تعويلا على العلم به بالمقايسة واو في قوله وعنان لجام بمعنى الواو قوله
يصلح قرينة على ان احبت بمعنى لم احرج فيه نظر اذ لا يتعين كون قد احبت بمعنى حرجت
حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيث على ما حرج به في الجواب المرضي
المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم يبالوا
مني ما ارادوا فحذف المفعول قصدا الى التعميم نعم كان الانسب ح ان يقول لم يصب الا
انه يكون من قبيل الاسناد المجازي فليفهم قوله والجواب المرضي ما اشار اليه الامام
المرزوقي اه فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثناء
البحث غير مرضي مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها كما استر في ذلك قلت لان فيه
انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب او مفعولا ثانيا يفهم منه انه لم يكن
جذع البصيرة قارح الاقدام حال كونه مجروحا او حين الحاقهم اياه فلعله صار كذلك
بعد الجراحة وبعد الالقاء بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذا
جعل حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا القدر فلذا اختار جواب المرزوقي
لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرته التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح
لا بالحداثة وهذا ظاهر والاحسن في الجواب على ما هو الملائم لقولهم اقدام غر ورأي
مجرب بالاضافة في كليهما ان يقال وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه كان
حالة كونه غرا او وصف بصيرته بالحداثة اشارة الى ان رأيه وبصيرته امر حدث
وحصل بعد التجربة لا ما كان قبل تدرب الامور والتمرن عليها قوله اي قول ضابئ
حارث البرجمي قال الفاضل المحشي يقال ضبأت في الارض ضبأ وضبوءا اذا اختبأت
فيها وتدبر وافعال هذا التركيب بان المناسب ما تقول بدل يقال او اي بدل اذ او وجه
ما ذكره ظاهر لكن انما يتجه اذا لم يقرأ ضبأت مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم
فتأمل قوله ومن يك امسى بالمدينة رحله البيت من شرطية حذف جزاؤه واقيم مقامه اي

اي من يك امسى بالمدينة رحله فليعلم اني لا امسى لاني غريب والغريب ما زم على الارتحال
ذيك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة النون
بمن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه وقيل تشبيها بالتنوين
وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال منه او لفظ
رحله وبالمدينة متعلق بامسى قوله لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند
عند البصرية لان العامل في خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان فلو عطف
قبل مضي الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين
على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذي
كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم من عطف التابع المحذور المذكور قوله احدهما العطف
على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه في مثل هذا المحل ان
واسمها وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار
محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في فلك مفردا ومجموعا
فيكون المعطوف خبر المبتدأ لا خبرا لان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين قوله ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر
المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التشريك
في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا بها وبالمبتدأ
انه خبر للمبتدأ اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله قوله والمحذوف خبر
لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبرا للمبتدأ اذ لا يدخل اللام على
خبره الا ان يجعل من قبيل ام الحليس لعجوز شهربة اعني بتقدير المبتدأ ويقال المعنى
وقيار لهو غريب فيكون في المعنى داخلة على المبتدأ لكنه خلاف الظاهر فلا يجوز تركيب
بلا ضرورة قوله مع كونهم من ابنائهم المذكورين ضلالا اه الصابئون على القراءة
بالهمزة وبدونها على الاعلال اي الراجعون من صبأ اذا خرج وهم قوم
خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك

حم أسند المرفوع الى ان بان الاسم
هو الذي كان مرفوعا قبل دخول
ان ودخولها كلا دخول وما
اشتغل لفظه بالنصب بقي على كونه
مرفوعا لكن محلا واسند المرفوع
الخبر بان اسمها وحدها لو كان
رفع المحل لكان وحده مبتدأ
وليس كمبتدأ لعدم تجرده عن العوامل
اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار كالعدم
كذا في شرح اللب

ايمان المذكورين ضلالا وفيه اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن في الاية من صح منهم الا
علا بعد ان المذكور في صدر الاية الذين آمنوا فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد
بها في الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور في الصدر المؤمن على التحقيق وبمن آمن
من آمن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصابئون كذلك والمراد بالتنبيه
في قوله وفائدة تقديم الصابئون التنبيه هو التنبيه من اول الوصلة قوله وخبر الاول محذوف
مبنى على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والا فيجوز كونه خبرا للاول بل المجموع من غير مصير
الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اى قوم راض كما صرح به في شرح المفتاح في قوله
وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره
وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في الخبر المطابقة نحو انا لنحن نحيي ونميت الاولى
واما قول الشاعر المسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر محول
على الحذف والاصل عامروه فحذف الواو واجتزاء عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء ضروا
من سواهم ولا يألوهم احد ضرارا قوله وكذا قوله رماني بامر البيت اوله دعاني لصا
من لصوص وما دعا بها والذي فيما مضى رجلان رماني بامر البيت لابن احمر وقيل
للازرق بن طرفة الباهلي تنازع مع قشيري في طوى عند الحاكم فقال القشيري هو لص
بن لص ليعزى عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جول الطوى رماني
ويروى ومن جال الطوى رماني والجال والجول ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها
وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رماني بامر رجع عليه مكروهه وكانه رماني من
قعر البئر فرجعت رميته عليه فاهلكته ويحتمل ان يريد بالطوى ما طوى في القلب من الحقد
قوله وخبر كنت محذوف فاعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان فعيلا وفعولا
صالحان للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ
لا يقال رجال كريم لا يفيد هنا لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف
لا يستلزم استلزام المعاني في جميع المواضع ويمكن ان يرجح قول ابن الحاجب بما صرح به ابن
هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب عن الاعترا

نون

ض

الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحمله عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء
غريب ولا يقال هذان غريب والوجه الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد فيوصف المفرد
بالمفرد اى جمع غريب ولا يؤول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التأويل
بالمثنى فتأمل قوله فهو عنده اى الكلام عند جعل بهن خبر الوالدي وجعل خبر كان محذوفا
قوله فما قبر معن البيت اربت اى سترت والمترع الممتلئة من قولهم ترع الاناء بالكسر
يترع ترعا اى امتلاء واترعته انا ومعن بن زائدة الشيباني كان من اجواد العرب
ممدوح الشعراء زمانه حكى محمد بن ابي بكر الرازي في ربيع الحكم ان شاعرا حضر باب
معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب خشبة ايا جود معن ناج
معنا بحاجتي فليس الى معن سواك شفيع والقاه في الماء الذي يجري الى داره فلما
ابصرها معن واخذها وقرأ البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم
ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرأ البيت
ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف درهم في اربعة ايام وذهب
في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف
درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء قوله كقولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف
في بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفردي جملة على مفردي جملة
اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فلذا قيل يريد ان في هذا العطف اشتباها
يحتاج في دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقائما وعطف قاعدا
على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا
لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف
احدهما وحده مقصودا بل مأخوذ مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر الارتباط
الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف هناك على تقدير العامل دون انسحاب كان لكان
الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح بقي في تمثيله لصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال
المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب لم

يكن

الا من باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا
اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من احدهما على مفردين من الاخرى بل جملة
عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يحمل على التنظير والتمثيل لمطلق عطف المفرد
على المفردين وان لم يكن المفردات من الجملتين **قوله** وقولك زيد منطلق وعمرو جوز الشارح
في شرحه للمفتاح بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من
المفردات ولا يخفى ان الشق الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدا هو الابتدا
وفي الخبر هو المبتدا عنده فح يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز
قوله والفاء في فاذا قيل للسببية وعن الزيادي انها جواب شرط محذوف وعن المازني
انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح
ابن هشام في مغني اللبيب **قوله** فح يكون مفعولا به لا ظرفا هذا مبني على ما ذهب اليه
بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما على ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير
متصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به **قوله** فح لا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم
اعمال جزء المضاف اليه في المضاف **قوله** لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام
مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما
اذا صدر بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم فاذا ان زيدا بالباب بالكسر ان كون الخبر عاملا
لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم
الاطراد الذي ذكره لجواز كون زيد بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل ويجاب
بان الفصل بين المبدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف
الظاهر وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السيرافي
ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا
في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف
الزمان لا يكون خبرا عن الجثة **قوله** وان في السفر اذ مضوا مهلا روي مثلا مكان مهلا
اي ان فيهم مثلا واعتبارا لمن بقي ويروى في كتاب سيبويه ان في السفر ما مضوا مهلا

عما قبلها

على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال
مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلا
اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم وكان تقول انه ظرف مقدم لمهلا يعني
ان في السفر بعدا في زمان مضيهم وطولا وكان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان اخران
ذكرهما الشريف **قوله** اي بعدا وقيل المهل الكثرة **قوله** لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المهل
بقرينة المقام **قوله** لم يحسن ولم يجز عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها
وقيل كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم **قوله** تقديره لو تملكون
تملكون قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون
اجيب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا فقال على تقدير
لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذ المقصود من الاية
بهذا النظم تفسير المقدر يابى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير السكاكي وما
كان غير مرضي عنده عدل في اخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا فتامل **قوله** فيدل
على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ فيه بحث وهو ان بروز قوله تعالى انتم
تملكون في صورة المبتدا والخبر على قياس انا عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما
اختصاصهم بالشح المتبالغ المستفاد من قوله تعالى لامسكتم خشية الانفاق فلا يفيده البروز
المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف **قوله** ورجح حذف المسند اليه لخ فيه بحث وهو ان
الوجه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند انما يتاتى بالنظر الى المسند
المخصوص اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لي لم يتات الا الوجه الاول
وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج
الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزائد بالنسبة اليه فحذف ما هو كالزائد
اولى وارجح وتعارض بان المسند محط الفائدة فلا يناسبه الحذف **قوله** والقرينة هنا هو
انه اذا اصاب الانسان مكروه لخ قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل
عند اصابة مكروه ما لمرك في هذا امري فصبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما قرينة

قوله على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى قيل هذا معارض بان الاصل في الخبر التنكير المحض فحمل الكلام
على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل اولى ايضا الا ان يمنع كون
اصل الخبر التنكير المحض قوله وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث
اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم
الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فرع من البلاغة واما
ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم في تقدير المبتدأ لان المقصود من الكلام القيد الزائد سواء
كان في الاثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله امري صبر جميل ان
امره ليس بصبر جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث الشكوى على
انه فسر الصبر الجميل فيما سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل
ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي فيه بث
الشكوى وهو غير الجزع فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع
وبث الشكوى محل تأمل بل الظاهر ان يجعل جميل في صبر جميل صفة ما وجه لا مخصصة واما ثالثا
فلان المفهوم من قوله اجمل من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان
الاقتران بمن اللهم الا ان يحمل جماله على ما فيه من تبجح الصدر قوله لما او في الوجود آلهة ثلثة
فان قلت المتبادر فيما اجتمع فيه النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون
المنفي هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا فينافي التوحيد قلت ما بعد الاية اعني
قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي المقيد والقيد معا
قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقائل ان يقول لم لا يجوز ان
يكون ام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند الذي
كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض المذكور واجاب الشريف
بان الظرف في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك زيد
قام وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس
ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصلا او

او حاصلان في الدار وعمرو فيلزمه ان يجوز زيد قائما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة
الظرف غير متغير بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره
في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظاهر لان عمروا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد
عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا
يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيدا وعمرو
قائم وقياسه على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف
بام التي هي لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا البحث حيث قال
ولو قيل زيدا وعمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتأويل احدهما وكذا اذا قيل
في الدار واما مع توسيط فكلا لامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني اللبيب بان الخبر في نحو
زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكره لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد
وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن تشهد بجواز قوله
ولست مقرا للرجال ظلامة ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا انتهى قوله جملتان مشتركتان
ليس قوله وليست مشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله اقام
زيد ام قعد عمرو وامثاله لكانت ايضا منقطعة عند جميع متأخري النحاة الا ابن الحاجب و
والاندلسي كما صرح به الفاضل وانما تعرض للاشتراك لان المثال التابع كذلك ثم ظاهر
كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين
الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرد بعد ام مع عدمه والحق ان الانقطاع
لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر في احديهما وتأخيره في الاخرى مع امكان
الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح ان
الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع
مجزوما به فتأمل قوله ام منقطعة لا متصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام
ويميزهما الاستفهام وان يكون احد المستويين في علم المستفهم يليها والاخرى الهمزة والمنقطعة
قد يكون بمعنى بل والهمزة اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام

عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو ام هل تستوي
الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت
وعند البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف
الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر لا اختلاف اذ ليست هي والهمزة داخلتين
على المتساويين وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف على ان ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا
خير متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام
المسبب لانهم اذا قالوا انت خير كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير مؤول بقولك ام
تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح
به سيبويه في الكتاب هذا واما باقي الصور فالاولى ان يكون منقطعة لما ذكر بقوله لانك
تقدراه فتدبر **قوله** لان هذا الكلام عند تقرير ثبوت ما فرض الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه
لان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة مذكورة في الآية وان لم كان وصف السؤال مفروضا
والمتبادر من قول المصنف سؤال محقق وان كان ان هناك سائلا صدر عنه السؤال
وتحقق منه الا ان ترك المصير الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان
يحمل تحقق السؤال على تحقق ذاته سواء تحقق وصف سواليته ام لا هذا خلاصة ما ذكره
الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا يناسب كلام المحقق فانه جعل القرينة وقوع الكلام
جوابا بالسؤال محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية وبينه اعتبار اتصاف السؤال بالسوالية
فالمراد بتحقق السؤال تحقق سواليته ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح **قوله** ولان
القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل على
المسند فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وتوهم السؤال قرينة انما هو باعتبار
جزئه الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال حذف مسند المبتدا اكثر من حذف
مسند الفاعل فالحمل عليه اولى **قوله** كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى قيل بل يؤدي
ايضا الله خالقها ولا يتاتى الجواب عنه بانه الحمل على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله
ليس بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال

في الاشتمال على الزيادة على القرينة يفيد ترجح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود
من الجواب المذكور ترجيح تقدير نفس الفاعل على تقدير خبر المبتدا **قوله** لظهور ان السؤال
تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحصر فانما يدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السؤال
قوله ومن ثمة قيل الى قوله ليطابق السؤال قال الفاضل المحشي المطابقة حاصلة معنى على
تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق السموات وان كان
اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ الاصل في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام
بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المفصلة اجمالا للاختصار وفيه بحث
لما تقرر في باب الانشاء من ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد الخ
لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال
اسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض بما طبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية
يجاب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور في من قام لا يتاتى
في ماذا صنعت اذا جعلت اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند الى المخاطب فليس
في ماذا صنعت معنى الفاعلية بخلاف في من قام وماذا عفاه المجاب عنه بقوله عفاه كذا في المحشي
لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يختص صورة الفاعلية فان قولك
من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمروا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت
على تقدير كونه جملة اسمية وماذا عفاه حتى يجاب بالاسمية في الاول والفعلية في الثاني تحكم
والا فلا بد من الفرق فليتامل **قوله** والجواب ان حمل الكلام على الجملة الاولى لانه جواب على المعارضة
المذكورة بقوله ومن ثمة قيل لا عن النظر اذ هو اثبات لمدعى جمهور النحاة بدليل آخر لا تصحيح
للدليل السابق المنظور فيه وهو ظ **قوله** وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عورض
بانه كما جاء فعلية كذلك جاء اسمية كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله
ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه ما نحن من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب
انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ يقول
بوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم **قوله** في مرتبة يزيد الخ المرتبة على زنة

جملة

يحمل من رثاه وتشديد الياء خطأ ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث
بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المحققين
يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد
لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك والنائب عن الفاعل
ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية
بضم يزيد في هذه الحالة فيكون منادى والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد
على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى قوله
اي يبكيه ضارع وقيل اي ليبكيه وهذا ليس بمعنى وما ذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر
قوله وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر
اي لشخص ضارع فصح تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجار به لا محذور ايضا قلت ان
كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الغاء لعدم الاعتماد ح لتصريح الشارح
في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا تعيينا للذات
التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف
مقدر انما يكفي لعمله اذا قوي المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لاقتضاء
حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تأتي اعتبار مثل هذا المقتضي
في كل موضع محل نظر قوله ليس بقوي من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء
بل هي بوصف المغلوبية فافهم قوله اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد فيه بحث
وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله
لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب ان
المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاق اسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها قوله
وفضله الخ ايماء الى المقتضي للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة قوله فعلم ان هناك
باكيا هكذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن
مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما

جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا القول
تقدم اسند الى منفصل فان قلت قوله ليبك مجردا عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء
كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرار الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العمدة
ما يفهم من الجملة المشتملة والكلم المستندة على ما لا يخفى قوله واشتماله على ابهام الجمع بين المتنافيين
فان قلت ذلك الابهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول يشعر بان الاهتمام
به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هادم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في الجملة الاخرى انما هو بسبب
سؤال ناش من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى
ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور نعم يمكن ان يقال
في بناء المفعول ابهام الجمع بين المتنافيين قضيتين حيث دل اول الكلام على عموم الامر واخره اعني قوله
ضارع على خصوصه فافهم قوله نحو قوله ولئن سألتهم من خلق السموات فان قلت وقوع الكلام
جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام ومما حذف فيه المسند من
قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واحد فالذكر في احدهما لضعف
التعويل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادها واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان
الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال
لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سنن
البلغاء في تفننهم قوله ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا ههنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض
يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضة فما السر في
عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيما اذا ضعف وامثاله قوله وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع
ان اراد بحصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه حاجة له على معنى ان يستفيد المخاطب
ذلك ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة
فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كما يفاد من الاسد مثلا اذا كان مقتضيا
للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه
وان قصد التعجب منه فلا اذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد

التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا وقصد التعجب من المسند اليه
بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى من التعجب الحاصل
بمجرد تحقيق القرائن فاذا قصد التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره المص على تقدير
تسليمه وارد عليه في ساير اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروط بوجود القرينة فيحصل
الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بغباوة السائل والاستلذاذ وبسط
الكلام كيف يحصل شئ منها من القرائن وكذا الكلام في غيره قوله فلكونه غير سببي مع عدم
افادة تقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد
غير سببي ولا مقيدة تقوي الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه في معنى لكونه
عبارة عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وفيه اشارة
الى ان رجع في المختصر الى جواب اخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى فلا
يلزم تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى وفيه تامل قوله اذ لو كان سببيا فهو جملة قطعا
لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة لما سيجيء من انه
ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط
في اقتضاء سببية المسند كونه جملة قوله بالطريق المخصوص وهو تكرار الاسناد مع وحدة الفعل
ليشمل صور التخصيص اي ليشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى السببي
المذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي
اعم من عدم قصد التقوي فمعناه على ما نقل عن الشارح المحقق انه اشمل لان فيه نفي القصد
الى التقوي ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه
لا يدل على نفي التقوي بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد
بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى
يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض
الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه
لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم قوله واجيب لصاحب المفتاح هذا

بالجواب

الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا مطلقا
اي لا في هذا المقام ولا غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول
على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا قوله محكوما بالثبوت قال
الفاضل هذا اعني قوله بالثبوت بتكرير الحمل والظاهر ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح
بمعنى المحمول وقوله بالثبوت بيان طريق المحمولية اعني كونه محكوما به كما تقول القائم محمول بطريق
الثبوت قوله فظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد فان قلت لم يحكم بالثبوت
فكيف يكون مسندا سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشئ للشئ او نفيه عنه قلت
المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر
في تعريف الفعلي المحكوم بانتفائه ههنا هو الثبوت الحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام
فلا محذور قوله فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض الى قيد بالفعل لا طايل تحته فليفهم
قوله واذا كان المجموع فعليا فقد بطل الخ اجيب بان معنى التعريف مسندا يكون كذا والمجموع
مركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل
المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تقييده به نظرا الى زيد وبهذا
يؤولون زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب وانما جعل الجملة خبرا في الاشعار التي لا تلتبس
معانيها ورد بان كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند وجمليته فهو قائل بانه
اذا كان في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة من زيد ابوه منطلق مسندا
الى زيد عنده فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جمليته فيبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان
ما ذكره المجيب اعتبار بجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره الشارح بل جميع
اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قام واشباهه جملة رعاية لجانب اللفظ
مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص
الالفاظ ولا يقع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع في ان الجملة مسند بناء على
اللفظ والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصلاح
تعريف السكاكي كان له ان يقول مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا

اسند الى

اصطلاحا بناء على الظاهر المتوسع **قوله** ثم ان المسند اه هذا امر عجيب اذ بعد القول بان
المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت
منطلق لزيد بل لابيه **قوله** وهذا اضبط لان اللازم مما ذكر الخ اجيب بان حاصل
الاستدلال ذلك لا حاصل هو انهم اتفقوا على ان اسم الفاعل فقط وبهذا اظهر انطباق
دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي
بل مندرج في الثاني وليس شيء مما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم
جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذلك
لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف **قوله** ففي الجملة
عبارة المص اوضح لدخول زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المص على
المفتاح **قوله** وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل رد عليه بان المسند فعلي سواء قدر
الظرف بالفعل او باسم الفاعل نحو معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان
الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول ان ليس المراد
انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت
المحقق او انتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اراد تقديره بما يكون
ثبوت المسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قرره بما هو المختار عنده وعن الثاني بان سبب عدم
الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار
قوله كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى ان قلت لما مر في عدم افادة زيد قائم
للتقوى حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو
في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حاصل وحصلت
بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة **قوله** لم يصح التركيب لان مستقرا ان جعل مبتدأ
يلزم وقوع المبتدأ نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس
ههنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون حاله مرفوعا لانه مذهب الكوفية الذي بقي الكلام
عليه **قوله** وجميع ذلك ضبط لابتنائه على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند **قوله** نعم

مع فاعله ليس بجملة بعين ان الفاعل في هذه التراكيب بمنزلة العدم فكان مسند هو اسم الفاعل صح

وانت في الدار صح

151

لم يغيره لاشكاله وتعسر ضبطه اراد بالتغيير المتعارف هو ذكر مركب تقييدي والا
على ماهية المعرف والا فقد تقرر في المعقول ان قول نحو زيد ابوه منطلق تعريف بما يثبت
في التحقيق **قوله** ويمكن ان يفسر بان جملة علقت الخ رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التفسير
يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف اولا كونه سببيا حتى يتوصل به الى معرفة
كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض
بيان مقتضيات افراد المسند وجمليته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد
تقوي الحكم يؤتى بالمسند جملة والا فمفردا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصده حالة
مقتضية لايراد المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي لجملته
المسند كون المسند جملة علقت على ما هو حاصل المعنى لا يخلو عن سماجة **قوله** هو ان يكون مفهوم
جوهر ذلك
المسند مع الحكم عليه ان ارجع الضمير الى كون المسند سببيا فظاهر وان ارجع الى نفس المسند
احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء من اجزاء
الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه
والمفعول بانه وقع الفعل عليه واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تعريف رجع المسند السببي
خارج عن تعريف السكاكي مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعل متعلقا
بما قبله بسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب
بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الجزاء المبتدأ ثانيا فتكتسي الحكم قوة على
ما سيجيء وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من قصد التقوي حتى لو لم
يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن لا يكون مفردا كما عرفت كذا ذكره الفاضل
المحشي في شرح المفتاح **قوله** او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده اه قيل انه بحسب
الظاهر او بحسب الحقيقة والمآل ليتناول زيد طاب ابا اذ المآل زيد طاب ابوه وانما
لم ذلك لان النزاع بين المسندين يجعل احدهما سببيا دون الاخر تحكم ورد بمنع التحكم للفرق
بين طيب اب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من جهة ابيه فان قلت نعم من التفسير بل
في زيد طاب نفسه من المسند السببي مع انه في زيد طاب فعلي والفرق تحكم لان الذي اسند اليه

اصدق ضابطه
مع ان جعل السببية
يقتضي معرفة كون مسند جملة
ان يعرف كون مسند سببيا صح

[illegible]

النفع كل من المثالين يقتضي زيد في المال اجيب بان الضمير لاحضار الشيء السابق فالاسناد
الى ذلك الحاضر واما النفس فليست في تلك المشابهة فتأمل قوله متعلق بما قبله بسبب ما اعلم
ان التعلق قد يكون باضافته الى ضميره فيدخل كزيد اخوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون
ان يكون ما ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد واخوه معا قوله فالاول نحو زيد ابوه منطلق او
عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدا
تعليق اثبات اجيب بانه مأول بالمسمى بعمرو فيظهر صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق
الاب ومنطلق ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو قوله ولا يخفى انه سهو والا
لكان المناسب الخ قال الفاضل المحشي وايضا لا احتياج في ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث
يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند ههنا ليس فعليا كما تحققه وليس المقصود من نفس التركيب
تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر ويرد عليه ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج
عن ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى قيد اخر وغاية ما يقال في الجواب
ان السلب في قوله ليس فعليا متوجه الى القيد اعني كما تحققه فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته
يعني ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح على ما تحققه واما على زعم المتوهم فهو فعلي
لانه يشترط في المسند السببي انتسابه الى شيء على وجه البناء اعني تقديم المبني عليه فالفعلي الذي
يقابله ما ليس كذلك وهذا السلب يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور
في ضابطة الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد اخر يخرجه قوله ويمكن ان يقال الخ في قوله هو ان
يكون مضافا محذوفا هو الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل اتيك خفوق النجم
من تقدير الوقت واما على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين
مذكور في كتب النحو هذا وقد يقرر لفظة في في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من ان
وان قوله والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده
قدر له عاملا ضرورة وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذ يكون بناء على ان ان بعد
بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجع الضمير الى المسند وقوله او وقت
كون المسند اه على تقدير رجعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشأ استبعاد الشريف هذا

هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا انما قدر المحذوف
بدل من يكون الى كان فلا يرد عليه انه اختار ما هو قليل من جنس هذا الخ وفي قول السكاكي وانما
الحالة التي يقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان الخ معه كما توهم قوله وهو الزمان الذي
قبل زمان تكلمك كان الاستاذ المحقق يقول لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد عليه ان ظرف
زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه وثبوت زمان اخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل
لازم الظرفية ثم انه يعود المحذور في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء حمل سوف على الاستقبال
او الحال وينبغي ان يعلم انه لو حمله يترتب على الاستقبال يلزم محذور اخر لان كون الترتب في الاستقبال
يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد الزمان يقتضي حصوله
بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال
على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكرته من التقرير وهو ايراد المحذور بالنظر الى
قوله وجوده بعد هذا الزمان احسن من تقرير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك يترتب دال
على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد المحذورين او يرد عليه
عليه ان كون الترتب في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين قال
الشارح رح في شرح المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون
معنى الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي
قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير الاعتباري مصحح للظرفية في الجملة قوله والحال هو اجزاء
من اواخر الماضي واوائل المستقبل اه تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال لا يتعين
له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب القران ويعد كل ذلك حالا ولا
في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان وهمي محض
لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو الان عرض
حال في الزمان لا جزء منه فالان بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم
ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور
الانية الا ان يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال قوله

بخلاف الاسم نحو زيد قائم فيرانه مخالف لما اسلفه فى تعداد امثلة خلاف مقتضى الظاهر من ان
اسم الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال وبالعكس اذا تأملت فى بعض
ما اسلفه هناك تطلع على التوفيق قوله مع افادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان
اه المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول الزمان فى
مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر
افادة التجدد تحقيق للمقام لا يفيد الاحتراز كذا فى شرح المفتاح للشريف قوله يعنى
تجدد الكل وحدوثه رد عليه الفاضل المحشى بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث
والزمان وانما المقصود تجدد الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل
بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام فى الحالة المقتضية لكون المسند فعلا لاحدثا مقارنا للزمان
وفيه انه لم يرد بالمسند فى قوله فلتقييد المسند ما هو المسند حقيقة اعنى الحدث على ما اشار اليه
الفاضل فى البيان لم يكن لمحط التقييد فى محزه لان احد الازمنة جزء الفعل لا قيده على
ان جعل الغرض افادة انصرام الزمان على ما هو المآل بمعزل عن التحقيق كيف وقول الشارح
اى يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه فلحظة بعد لحظة
على ان المراد افادة تجدد الحدث فتأمل قوله اوكلما وردت عكاظ الهمزة للتقرير
ان قدر المعطوف عليه استحضر وفى الانكار ان قدر لم تعرفوا والعامل فى كلما على الوجهين
بعثوا قوله شيئا فشيئا يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضى والحق انه خارج عن
مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد من المضارع
الاستمرار التجددى بحسب المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح
بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل
وضعا هو المقصود بالبيان يفهم فى ضمن التقضى فلا غبار قوله ان لى على كل قبيلة جناية
وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل
شريف والقاضى على كل ذى مجد منيف قوله فلا فادة عدمها الاظهر ان يقول فلافادة
مطلوب الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعى للاسم صريحا فان

153

[illegible]

فان الاسمية لا يفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل لعدم ما يدل عليهما فتأمل قوله
لا ابالى الدهر اه من ابيات الحماسة قائله حويه بن نصر اوله انا اذا اجتمعت
يوما دراهمنا ظلت الى طرق الخيرات تستبق قوله وفى قوله لكن يمتره تكميل حسن اذ قوله
لا يألف الخ ربما توهم بانه لا يحصل لجنس الدراهم فازاله قوله يرجيه المرجية دفع شىء
بالرفق كما يزجى البقرة ولدها قوله اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم لا يخفى ان الاخراج
يقتضى الاندراج وذلك بان يؤخذ التقييد اعم من الظاهرى والتحقيقى فما ذكره الشارح
جواب تسليمى ويمكن ان يقال لا نم الاندراج والانتقاض فان المتبادر من التقييد كون القيد
فضلة غير محتاج اليه فى تحصيل اصل الجملة وهو مفقود فى باب افعال الناقصة بالنسبة الى اخبارها
قلت الظاهر ان مراده بهذا تقييد الفعل بنحو المفعول او بالاستثناء عدم لدخول فالملايم على هذا
ظاهره فليتأمل قوله لتقرير الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على الاسم كان اما على سبيل التشبيه
او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه قوله غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل
المحشى زاد الشارح هذا القيد تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر
من قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع له فيدل على انه خروج الصفة
وهذا انما هو فى الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة فى مفهومها وفيه نظر اما
اولا فلان الشارح لم يرد بهذا القيد على التعريف المشهور بل ورده فى تغيير قيد
فى التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه فى الواقع ويمكن ان يجاب بانه لو حمل على ذلك
لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة عليه ومثله غير مقبول سيما فى التعريفات فلا بد ان يحمل على
الزيادة
يخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام فى قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية
لا صلة للوضع كما زعم المحشى يدل عليه قول الشارح على انها اعنى تلك الصفة متصفة
بها تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما يتصف بالكون وهو غير التقرير وربما
المشهور المستفاد من الشرح والحاشية ان لكان دلالة على الاستمرار وللصار على
الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل لا على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرده
معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك المتبادر الذى ادعاه لم ينطبق التعريف

على الناقصة من وجه اخر اذ الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له
هذا ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا بالنظر الى كل واحد من جزئي
معناه اعني الزمان على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه للحكم
بالاستغناء عن الثاني كما لا يخفى قوله وهذا معنى قولهم اه انما يكون ما ذكر معنى هذا القول
اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان
المعنى اه فلانه اعتبر فيما سبق اتصاف خبرها بمعناها لا الحكم معناها اللهم الا ان يحمل على
حذف المضاف وهو الحكم قوله او عدم ارادة ان يطلع السامع المراد بالسامع ههنا
المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتامل قوله اكرمك ان تكرمني اكرمك جزاء
الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء
دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية وليس بنفسه لاستغنائه الآن من ثبوت الصدارة
بحروف الشرط ولا يلزم المحذور الثاني اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان بعض
النحاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم
الاشتراط فهذا المثال مبني عليه قوله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية قيل عليه
ان الجزاء في قولك لان ضربتك تضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف
الاستفهام داخلة في المعنى على الجزاء كما صرح به الرضي فليس بخبر قوله في نفسها للصدق و
اشار بقوله في نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا
قوله بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري ولا يجوز ان يكون بملاحظة التاويل على ان
يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه ان جاءك فانت مامور باكرامه لان ذلك التاويل
انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية
اليه قوله لان الحرف قد اخرجه اي الى الانشاء محمول على حذف المضاف بقرينة اي الى حكم
الانشاء وهو تغيير معنى الكلام واحداث معنى فيه به تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب
فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم
ما في حيزه عليه لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل

الكذب

دلالة على الاستمرار مذهب بعض ورده الفاضل [illegible]
بانك اذا قلت كان زيد قائما [illegible] ساعة
الا يرى انه يجوز [illegible] قوله تعالى وكان الله سميعا
[illegible] الاستمرار [illegible] وجوب كون الله تعالى سميعا
بصيرا [illegible] حال كان على خلاف
[illegible] الاستمرار في الامور
[illegible]
والله اعلم بحقيقة الحال

154

ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع
من انواعه قوله فتعسف منه بجعله كلام المفتاح على ما عليه اصل الميزان تخليطا لاصطلاح
معقول الشارح وتخليط اه في موضع البيان لوجه التعسف قوله في انها قول جازم موضوع
للصدق والكذب اي يحتمل الصدق والكذب قوله عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم
ان مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت
لما كان غير معلوم ليستحسن دخول ان عليها قوله او على ضرب من التاويل مثل سوق المعلوم
مساق المشكوك لنكتة يقتضيه او كون المخاطب غير جازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب
كما يستعمل اما لتفصيل المجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك كما سيجيء تفصيله قوله واصل في
الجزم اه قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما المظنونات فانما يستعمل اذا فيها باعتبار حظها من
قوله فليتامل لتطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود
الشك وفي اذا لوجود الجزم بوقوعه قوله فتنبه في المثال حيث قال ام لا قوله لنكتة وهي جهة
تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعات حقه قوله انما هو بوقوع
الشرط لا يستقيم الا ان يحمل على حذف المضاف اي بوقوع نقيض الشرط بقرينة المقام قوله
نحو فاذا جاءتهم الحسنة الاية اورد من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا للمقطوع
وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام مقولا
على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا العلم بالوقوع
او اللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله تعالى المراد بالحسنة في الاية
الاولى الخصب والرخاء وبالفضل في الاية الثانية الفتح والغنيمة كما ياتي في التفاسير قوله اذ لم
يذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليس بشيء لان ما قبل الاية وهو ولقد اخذنا آل فرعون
بالسنين قرينة لما ذكر فيكون عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشي فيما سياتي
وقد يقال يكفي في العهد كون المعهود مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم
الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد وهذا الاعتبار جار
في الحسنة اذ التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة

حاجي

طب

بتقدم

اى قوم موسى لا المخاطبين بالاية وهو المعتبر بالعهد الخارجي **قوله** كثرة وقوع واتساع الكاف
بعبارة الكشاف التي مر ذكرها ان يكون كثرة وقوع مفعولا لأنه قطع لحصولها لكثرة
وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا لفاعل فكيف ينتصب بحذف
اللام قلنا جاز ذلك بتأويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار على
على ان الفاضل الرضي لم يشترط ذلك **قوله** وبهذا ظهر فساد ما قيل اى بما ذكر من بطلان
ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذي فان قوله حقها ان يشك
فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور **قوله** مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول لا يخفى ان قلة السيئة مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير
انما هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد تجامع
دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور يؤكد الوقوع اذ الظاهر ان لا تخلو
احد عن سيئة ما فيه ايراد ان الدلالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله
بلا شبهة **قوله** وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة اه الظاهر من كلام
الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى ع م لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي
بالنسبة الى المخاطب والمخاطب ههنا غير قوم موسى ع م وبالجملة لام العهد انما يدل على علم
المخاطب بالمعنى وقوم موسى ع م ليسوا المخاطبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا
الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتأمل **قوله** وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة
اى بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة المطلقة وببطلان ارادة العهد على مذهب
الجمهور وانما لم ينتظم بطلان كلام العلامة في سلك بطلان كلام الترمذي مع اتحاد وجه
الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قدمه على الشروع اتضح منه التردد
لتباعد احد الشقين عن الاخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى ثبوت
المشار اليه وانه مما يقتضي التوجه اليه وحضوره لدى الناظر لكونه منحيا بالابطال
على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان ذلك لان يجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد
الشقين الان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشرع الاول والدليل على ان العلامة

كي

ثبات

ان العلامة حمل العهد على مذهب الجمهور وتوقيف الجنس على تعريف جنس الحسنة مطلقا وان الشارح
حمل كلامه على هذا ظلم من تأمل في كلامهما ادنى تأمل **قوله** هذه العظائم من الحسنات باعتبار جر
الخصب **قوله** فيكون سواء مدار الاسوئية على ان في الحال على الجنس لزوم ترك التنكير
على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوء من تركه على المعهود فقط **قوله** واما من حيث هي
ممتنع يرد عليه ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره
لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع
ودلالة المعهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اى مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور
لا ما فهمه الشارح اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في الافراد **قوله** ويمكن الجواب
بان معنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشي ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب
والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد
جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة
مجردة عن اللام الخصب ابتداء مجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام
قد دخلت على الخصب ابتداء فجاز ان يراد تنزيل حقيقة بمنزلة المعهود الحاضر كما هو
المذهب السكاكي في العهد فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس
ورد بان قول الشارح رح معنى كونها معهودة انها عبارة عن خصة معينة صريح في حمل
العهد على مذهب الجمهور فوجب ان يراد بالحسنة منكرة مطلقا حتى يصح حمل المعرف على
العهد الجمهوري وقد يتكلف في الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح
اعم من اطلاق الجنس في اطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على الجنس يحمل الحسنة المطلقة
على اطلاق الجنس فالمراد بالحسنة ح اعم وما ذكره الشارح رح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة
العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتأمل **قوله** ولهذا اكثرت ليدل تنكيرها على تقليلها ان
اراد تقليل السيئة باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا ففيه انه لا يكون ح قوله
ولهذا اكثرت في محزه لان ندرة الوقوع لا تكون باعثة تنكيرها المفيدة تقليلها في
حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه **قوله** في قوله فاذا جاءتهم

الناس ضر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا فالاخ ولفظ الناس
سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيندفع الخ **قوله** فلينظر الى لفظ المس قيل هذا
مناف لما اسلفه في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله تعالى
لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عنه لعدم
المنع اكتفاء بما سبق وبان النفي فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شيء من الفداء
في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا نفس الانباء عن القلة والاظهر
هو الجواب الاول اذ الانباء عن القلة اذا كان مسلما يثبت دلالة نفس هذا اللفظ
على الترجيح فليتامل **قوله** فان الضمير في مسته للانسان المعرض المتكبر اي الى الانسان
المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرح المفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه
لا الى المطلق باعتبار ان الشر بجنسه مقطوع به لان ~~فيهم~~ ما حكى عن الله تعالى ذكر
قبيل هذه الاية لا يسئم الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس قنوط فقد اورد
لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الاية التي كلامنا
فيه راجعا الى مطلق الانسان ايضا ~~فلو كان الضمير في الاية التي كلامنا فيه راجعا الى~~ مطلق
الانسان لم يظهر نكتة في العدول الى اذا ثم ان الانسان اذا لوحظ بالانانية لم يكن
مساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة امر اخر كما لا يخفى **قوله** ونأى بجانبه يقال
نأى بجانبه اي بنفسه كان الجانب مقحم والمعنى ابعد بنفسه وذهب بها عن محلها ومقامها
تكبرا وتعظما **قوله** كقولك لمن يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان في تعريفه انك تقول
صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان
كاذبا حتى يرد على المصنف ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون
من موقع ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب
وقد يقال لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب باللاوقوع تعارض الرجحانان فتساقطا
فبقي التساوي ولا يخفى انه وجه اخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل **قوله** كقولك لمن يؤذي
اباه ااكل ان تعقه في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله من ايذاء ابيه كأنه

كانه اوقعك في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان **قوله** اي انهلكم
فنضرب عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او ثم
نحو اولم يسيروا افنضرب عنكم الذكر اثم اذا ما وقع ونظائرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة
من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر واخواتها يتاخر كما
هو القياس نحو فاين تذهبون فانى يؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم
في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي
والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح اي انهلكم فنضرب عنكم الذكر (اي القرآن)
اشارة الى هذا المذهب ويؤيده قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري ومتابعوه
لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه ولم يجيء ذلك في الاستعمال
بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما يقوله الجماعة في مواضع
فقال في قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تعالى ائنا لمبعوثون
او اباؤنا الاولون فيمن قرا بفتح الواو ان اباؤنا عطف على المضمر في مبعوثون اكتفى بالفصل
بينهما بهمزة الاستفهام **قوله** فيمن قرا بالكسر واما فيمن قرئ بالفتح على حذف اللام فلا يكون فيما نحن
فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغنى عن الجزاء
لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء **قوله** او للاعراض اشارة الى تجويز
كونه صفحا مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض فعل
هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعنى والله اعلم اعتبار
اعراضكم فينطبق على المشهور لان المحال في هذا المقام ما يمكن ان يقال ان الاسراف
واقع في نفسه ومحال بحسب النظر الى الايات القاطعة فروعي حالته في نفسه وحالته بالنظر
الى الايات فجعل في مرتبة الشك والامكان الصرف **قوله** ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد
الاية اي ان صح وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك
واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه وذلك على التعظيم الله
قوله اي يحتمل ان يكون للتوبيخ الظاهر ان المخاطب في الاية جميع من لم يؤمن ومنهم

غير المرتاب فالاحسن في التوضيح ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره قوله لان الحدث المطلق
الذي هو مدلول الخ كما ان هذا الدليل لا يجري في غير كان مدلاله صار على الانتقال الذي
لا يستفاد من خبره كذلك المدعى مخصوص كما صرح به الرضي لكن ربما يدعى انه لا يجري في كان
ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار في كان هو غير مستفاد من خبره فليتأمل
فتأمل قوله ولا محيص عن هذا الاشكال اي لا مخلص عن الاشكال الوارد على اعتبار التغليب
الا ما ذكر فلا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الاية بوجه آخر قوله ويمكن
معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره المص ههنا على التوجيه المذكور بتكلف وملخص ما ذكر
تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فهم من ينكر عنادا وانظاره
تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه بل
الصواب تغليب المشكوكين على المستيقنين ثم تغليب الكل على المنكرين قوله وكانت من
القانتين وان اريد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر
ففيه تغليب احد الجنسين على الاخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحشي الحلبي ج بعموم الحكم
ثم بل يعم جميع القانتات وان اريد الذكور فقط فالامر ظاهر وفي الاية وجه آخر غير التغليب
وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والفوج قوله بل لابتداء
الغاية فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على ارادة التبعيض قوله لان الغرض مدحها بانها
صدقت يعني ان الغرض مدحها بالحسب لا النسب قوله كالعمرين قيل المراد عمر بن الخطاب
وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان رضه نسألك سيرة العمرين نعم قال
قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء وامهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعثمان
قوله والقمرين الشمس والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها يعني فارتني القمرين
في وقت معا اراد الشمس هو وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها لصفائه وشدة
مقابلته انطبعت صورته فيه لما استقبلته كما ينطبع الصورة في المرآة فرأى العاشق
برؤيته وجهها الشمس والقمر في ان واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا الا
لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمسان انتهى كلامه وما ذكرناه اصح وايضا القمران في

المستيقنين لا

القمر

العرف

157

في العرف الشمس والقمر قوله فانها تغليب على المؤنث اي وان كان اثقل ووجه كون القمر
اثقل من الشمس تحرك وسطه قوله ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض النسخ
ابوان فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج قوله
ولو سلم فليكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الاخر ادعاء ثم يؤول
الاسم بمعنى المسمى به فيحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين
المسميين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التاويل في العلم بانه قليل بخلاف تثنية
فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها
وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس قوله وجميع باب التغليب من باب
المجاز قال في شرح المفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوع
فمما لم ار احدا حام حوله قال بعض اصحاب الحواشي وههنا اشكال صعب لا مخلص عنه وهو
ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز
لا يقال الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا
لجريان هذا القول في كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشاف
عند الكلام على قوله تعالى الذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك حيث قال
بعده اعترض على التغليب بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وليس هناك معنى يعمهما مجازا حتى
يعد من عموم المجاز واجيب بان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ
وههنا اريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد
منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان
لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ
انتهى كلامه فليتأمل قوله او لتعودن في ملتنا يمكن ان يقال عاد يجيء بمعنى صار فلا يكون
في الاية تغليب ولا يأباه قوله بعد اذ نجانا الله منها كما زعمه الاقسرائي في شرح الايضاح
لان النجاة عن الشيء لا يستدعي سابقة الحصول فيه كما اشار اليه الشارح في شرح المفتاح
وقد يقال يجوز ان يكون معتقد الكفار وان شعيبا كان منهم لسكوته عن ابطاله قبل

الازدواج بر برده جمع اولمق وبری بریله قارشمق خلط گبی اخ

البتة فلا تغليب في تتقون من هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا
في مثله في الحكي والظاهر اعتباره في الحكاية فتأمل **قوله** نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا اعترض عليه بعض اصحاب الحواشي بان جميع باب التغليب مجاز كما سيجيء وكون
فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا للمتكلم مع الغير كما وضعه والجواب انه لما عبر
اولا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق
التكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو لم يعتبر اولا بطريق الغيبة بل قصد ابتداء ضربنا
مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظ وكذا القياس في انا وانت فعلنا **قوله** فيهم قرائن
ب الخطاب والتكلم والغيبة فلا يحمل على تغليب غيره اذ لم يعهد في كلام البلغاء تغليب الغائب
وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم **قوله** من المكلفين وغيرهم النظر
بالنظر الى المقام حيث ما سبقت الآية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شيء ان تعميم لفظ غيرهم
لغير المميز من العجم اما بان يحمل من في قوله من سواك على الاستعمال المتبادر كما في قوله تعالى ومنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واما بحمله على التغليب **قوله** اذ لا معنى لقوله
اعبدوا لعلكم تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا
فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف ردا على تجويز القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا على
معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين بالهدى من ان قوله الذي
جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون
اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق فتوسيط الحال من فاعل اعبدوا بين
وصفي المفعول توسيط بين العصي لحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب للابعد واما معنى
فلان البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان يعتبر منه الاول من غاية عبادتهم ما هو
لازم لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب
على ان التقوى عبارة عن الاتيان بجميع المأمورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو
عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو
غير صحيح كذا ذكره القراءئي فالوجه انه يتعلق بجعلكم ويكون لعل استعارة للارادة

للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع
المراد عن الارادة **قوله** تغليبان قال بعض اصحاب الحواشي فيه اشكال ظاهر لانه
يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي
مجاز في لفظ واحد لا لارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول **قوله**
فالخطاب يختص بهم استدل عليه بانه لو كان الخطاب بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا
لزم مشاركتها الانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى
وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البث والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح
ما ذكره لم يناسب اصل الامتنان سواء جعله عاما او خاصا نعم لما كان تكثير الانعام
لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الاية حيث عطف قوله ومن الانعام على قوله
ومن انفسكم المقيد بقيد متقدم عليه اعني لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه
معتبر في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه
اذ ليس سوق الاية الامتنان على الانسان بجعله محلا للخطاب حتى يفوت بمشاركة الانعام
اياه في محلية الخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتأمل **قوله** لكم فيها دفء وفي الصحاح
الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن المراد منها مطلق النتاج وما ينتفع
به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق **قوله** متعلق بغيره على ان يكون ظرفا
لغوا لكونه عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في
الظروف ويحتمل الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق نكرة او معرفة
هذا وكانه لم يورد تعلقه بالامر للزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة
قوله ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امره قبل التعليق انما يتم بامرين مبداء ومتعلق
لان معناه جعل الشيء متعلقا بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئه الاول
اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزئه الثاني اعني التعلق **قوله** لانه مفروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه نظر لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت
وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب فالتعليل قاصر عن

المرام قوله لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق اي
التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء ولقائل ان يقول فح يلزم وقوع الصدق
في المركب الغير التام لان اداة الشرط اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب
اللهم الا ان يقال باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحصاري وليس بشيء لان
فرض الصدق غير الصدق وغير احتماله فلا اشتباه اصلا قوله ان جعلت كلاهما او احدهما
اسمية ظاهره يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به
في شرح المفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح
التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد
باحدهما اسمية هو الجزاء بخصوصه قوله فاعتد باكرامي اياك امس هو بصيغة الامر على
ما جوزه الشارح من جواز كون الجزاء طلبيا بلا تاويل واما على ما اختاره الفاضل
المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح من انه على صيغة الامر
فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول الاعتداد للمخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية
الواقعة جزاء الى ان يأول بالخبرية فمبني على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء
كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد بيان
ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر والا فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي
فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن الاستاد قوله وبتاويل الجزاء الطلبي آه وجه ذكر
هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان يتنبه انه لما ذكر
ههنا جواز مخالفة اللفظ لنكتة اشار الى رد من جعل وقوع الطلبي جزاء من هذا القبيل
وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالف لما ذكره في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله تعالى فتلقى
آدم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل بحث اللهم الا ان
يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول ابي العلاء فيا وطني الخ البيت من قصيدة مطلعها
معاني اللوى من شخصك اليوم اطلال * وفي النوم مغنى من خيالك محلال * وبعد
البيت المذكور في الشرح * فان استطع في الحشر آتيك زائرا * وهيهات في يوم القيمة اشغال

اشغال قوله فلينعم دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يبق خاليا واشتقاقه من نعم الشيء
بالضم او نعم كعلم اي صار لينا ناعم البال والقلب وحاصل المعنى ويا وطني ان فاتني في الزمان
الماضي زمان سابق من الدهر اي السكون فيك في ذلك الزمان فلينعم حال ساكنيك طيبة
وقوله فلينعم دال على الجزاء اي لم يبق خاليا قوله اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى اظهار
الرغبة في حقه تعالى مجاز عن لازمه اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء
مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرغبة القائمة بالمتكلم قوله الاول لانه ان التعليق
قد ذكر في شرح المواقف في قوله تعالى فان استقر مكانه فسوف تراني ان المتبادر عدم
الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في اللغة من مثل قولك ان ضربت
ضربت هو الربط في جانبي الوجود والعدم قوله لانه غلط من اشتراك اللفظ اه نقض
بعض اصحاب الحواشي بما سبق في مباحث التقييد من ان الشرط قيد للجزاء قال اذ لا يخفى
ان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد فعلى هذا يلزم جواز الاكراه عند انتفاء الشرط والجواب
انه مغلطة صريحة لان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد من حيث انه مقيد وهو راجع الى
انتفاء التقييد لكن انتفاء ذاته وهو المحذور ههنا قوله اولان الاية نزلت اه وحاصله
ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون الاية من
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لان المنظور اليه دفع الاشكال من الاية الكريمة فان قلت
قد تقرر في الاصول ان العبرة بعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوص
قلت العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص السبب
وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط
فيحمل على ان الشارح شافعي يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال قوله فالخطاب
لمحمد ثم قيل عليه سوق الاية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليهم والى الذين من قبله هو هذا
بعينه اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان اخراج
الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب لهم ولك ان تقول ان الموحى الى الذين
من قبله هذا الكلام لكن بعبارة يليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك والاية

اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم قوله ولا يخفى انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك
رد لما زعمه الخلخالي من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وغيره وذا يحصل
بصيغة المضارع اعني لئن تشرك ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك
لم يستحقوا التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض
لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ
الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب وجه
مناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل
في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان ان يدخل على المشكوك كما سبق واشراك
الانبياء عدم مجزوم الا وقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة قلت الجزم بوقوع نقيض
الشرط ههنا وان كان باعثا لطلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة
وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك كما تحقق
من ان التعريض ممن صدر منهم الاشراك فتامل قوله من الخفاء والضعف اي عند المص
اما الخفاء فظاهر واما الضعف فاما لما توهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة
المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما لما ذكره المؤذني من ان اللام الموطئة
يوجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال
على الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون
الشرط ماضيا وهذا ايضا مرفوع بما ذكر مرارا من انه لا تنافي بين المقتضيات فجاز
تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض
على وجه قوله على وجه يعين فيه هذا اشارة الى انه يقدر يعين على وجه لان الوجه
الاول يعني بترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبته
اليهم فتامل قوله ويسمى ايضا الاستدراج يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه على التدريج
قوله اي تحنوا ان ترتدوا عن دينكم اشارة الى ان لو ههنا حرف مصدري يجعل
ما بعده في تاويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا ينصب واكثر وقوعها بعد ود يود واكثر

او للتعريض فيه مع سلوك طريقة التعريض
قوله فايدة بان الاولى هي ان تبين ان ثبوته اعلى الاشراك
مرتبة عند الله اعني النبي عم فانه اذا كان الاشراك
محبطا لعمله فما حال غيره وان غرض
حيث لا يحملون في مرتبة الخطاب لا يعتقدون
على الفائق الاول بان المشركين والجواب
بتبعه محمد ليس الفائق من قبله
ان الفائق يتبع غيره من الذين والمراد او غيره
قوله بان ينسب الفعل الى احد والمراد منه احد
لا بد ان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه التعريض
والا فقولك كان زيد مريدا ابيه ليس من التعريض
في شيء

واكثر النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى
يود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقديره يود لو ثبت ان بينها
وبينه امدا بعيدا قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه
في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا
حاصل ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين
بالنظر الى التقرير فانه لو قيل مؤدى ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على
ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي
وغيرهما زمانا ومؤدى ما في المفتاح ان لزوم ودادة كفرهم للشرط المذكور اوضح
واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل
المراد بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الرتبية يعني ان لزوم الودادة المذكورة
بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلهما كانا متحدين هذا لكن الاظهر هو
التغاير قوله لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله
لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلت الماضي
اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه
قوله فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة الخ اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء شيء منهما
قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر الله تعالى فالملازمة
واضحة اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الاخر بالنظر الى مقتضى
العبارة فلا محذور قوله اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو قوله
واما انتفاء ودادة كفرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء
الودادة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي قوله ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما
واحدا لم يصح ما في المفتاح لابتنائه على كون الجزء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة
اذ لو كان لزومه بلا واسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لم يكن الثالث واضح
اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل الثلاث اه فبالنظر الى ان الجزاء

الاخرين اذا كان لازمين للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم
واحد ولا يكون لكل منها جوابا مستقلا قوله الى حاصل ان صحة كلام المفتاح مبنى على اثبات اللزوم
المتعددة بالنسبة اى اللزوم الاول اعنى الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة
الى بعض وغاية ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة
لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعى عقلا تحقق
الظفر والعداوة ويلزمه الوداد بواسطة البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعى عند تحقق
الظفر والعداوة والبسط فليتأمل قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن فى تقييد
وداد الكفر اه اشار الفاضل المحشى الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثانى
ايضا لان تقييد وداد الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة قبل بسط
اليهم ايديهم او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الوداد للمصادفة بعد بسط الايدى
والالسن اظهر لان بسط الايدى والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيتوقع دون
ارتدادهم الى دينهم ارتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفى للتقييد المذكور فى الخطاب
قوله لا يقال الاية نزلت اه حاصله انه لا احتياج الى حمل الاية على خلاف الظاهر بل المراد
والوداد قوله فرضا فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدر
اى حصولا فرضيا او الحالية من الحصول وقوله فى الماضى ظرف للمعنى المندرج فى
مفهوم لفظ الشرط اعنى حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج
فى مفهومه ايضا لانه حاصل فى الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان
المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضى فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا دون العكس
وقوله مع القطع حال من الشرط الثانى الجملة الشرطية المعلق بها كما يجئ فى المثال
المذكور التعليق كما فى الاول ولهذا اتى بالظ قوله فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه
اشار فى اول الاجوبة من الاعتراض المورد على قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء
ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط
فيه بعض البسط ثم بيداله فما معنى تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان

ان يحمل احد كلاميه على انه نقل لكلام القوم والاقرب ان يقال الربط وجودا وعدما معتبر
فى معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر فى مطلق الشرط فالمراد بالتعليق المخصوص اعنى التعليق
بطريق التوقف قوله مع وضوح فساد كل واحد منهما اما فساد جعل المعلق نفس الجزاء
والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم حينئذ ان يتحقق الجزاء فى مثل لو جئتنى لاكرمتك مع انه
غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجئ وبالجملة ان الصواب
الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند
الجمهور ومنهم السكاكى ولم يوجد فى كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتثنيتها بالاسم وقد جمع
بينهما فيما نحن فيه وثبت بقوله من مجئ مخاطبك قوله لان تعليق الحكم اه المراد بالحكم ما يدل على
النسبة وهو ههنا التعليق المذكور فى عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بامتنع
قوله وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام الى علم العالم
وان جعل الحكم بحسب الظاهر ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع
وان كان بحسب الظاهر ذات الممتنع بحسب امتناعه قوله فعنده هو التعليق الامتناع بالامتناع
التعلق فيل لم يرد به كون الامتناع طرفى الشرطية ولان المعتبر فى طرفيها الامتناع
بل اراد ان لو لافادة التعليق اى الربط جزما بين الامتناعين وهذا صادق على تقدير
لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق الشرطى الذى هو مفهوم لو فاندفع
اعتراض الفاضل المحشى هذا وان كان تعسفا اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحا الا ان بعض
الشر اهون من بعض وانت خبير بان قول المحشى فالاولى اشارة الى احتمال التوجيه قوله واما اذا
احد فان قلت كلام السكاكى على توجيه الشارح يقتضى صحة قولنا لو وجد الجدار وجد البيت
ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق الثبوت
بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحل المال قلت التعليق فى عبارة السكاكى بمعنى
الربط وجودا وعدما فلا صحة عنده للمثال المذكور قطعا فتأمل قوله والتسبب قد يكون اعم
من المسبب هكذا وقع العبارة فى اكثر النسخ وهذا وان امكن ان يصح بان يكون المراد
بالعموم كثرة الافراد لكن المذكور فى نسخ شرح الرضى نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم

الظاهر

عن السبب وهو الصواب فتأمل قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
والجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط
في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم والسبب لا اعم لا يترتب على انتفائه
انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور راي الجمهور صادقة فمراده ان الاول
سبب في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليس من داب المحققين قوله وانتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس آه اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله النحاة في الشرط انما
هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم
انتفاء اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة
على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو ولان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره
ولهذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا
من الصلوة ان خفتم وعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دلت لو على ان المجيء مستلزم للاكرام
وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض هذا الجواب بقولك مثلا ان كان هذا انسانا
كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون
المثال المذكور ونظائره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة قوله حتى انتفاء مضمون الشرط
النقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحاله اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء
الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء
العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كون علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لو
اضاء الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يحمل
الى ما اشرنا اليه من ان مثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول قوله ولو دامت الدولة
كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها * لقد آن ان يثني الجموح لجام * وان يملك الصعب الابي زمام
وبعده ابو عدنا بالروم وانما هم * والبيض لدى قاق سوام * قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا
عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولة
كان جميع السلاطين رعايا للاول والاقرب ان معناه لو دامت دولة الذين يرغبون عن

عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن ما لم تفرد واحدها عصوه فاصلهم
لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وههنا قد انتج حيث جعل انتفاء دوام الدولة علة لانتفاء
كونهم فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني قوله للدلالة على ان العلم
بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول وعلى ان العلم بوجود
الاول علة العلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض التالي كما ينتج نقيض المقدم كذلك استثناء
عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة
الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد يستعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الاية على مقتضى
اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة فلا محذور
في حمل الاية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القران
وقد يقال تخصيص المعنى الثاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا لنفي كونه
لغة عند من عداهم وحينئذ لا ينافي ورود الاية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا قوله وكم
من عائب قولا صحيحا * صدر بيت عجزه * وآفته من الفهم السقيم * الظاهر ان كم خبرية ويحتمل
الاستفهامية وقولا مفعول عائب لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف
المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوائل احوال المسند
فليتذكر قوله في قوله عم وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث
وظاهره انه عن النبي عم وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام
في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي عم ولا عن عمر رضه مع شدة التفحص
وقال الدماميني سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم نقف عليه
نعم ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعا عن طريق عمر بن الخطاب قال سمعت عن رسول
الله عم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه
قوله لان الغرض مدح صهيب ولان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب
عدم العصيان عليه قوله ما نفدت كلمات الله تعالى اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات
الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري قوله فوجوده عند عدم هذا الشرط باطل

الاولى وقد يستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو ولو ردّوا
لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف ثبوته لعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصد
في هذا التحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلاً لكنه ليس بمقصد
قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اه فان قلت ظاهر ان لولا في قوله ع م
لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس لهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور
من قبل في قوله لولا علي لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني لوجود الاول والا لانعكس معناها
اذ الممتنع المشقة والموجود الامر فما معناها قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم
امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني لوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى
ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها
ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل
الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فافهم قوله وليس كل
ما له دخل في لزوم شيء الخ يعني ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء
له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل في قيد الجزاء حال الحكم بلزومه للشرط والا قوله هو نفس الاكرام
فيه بحث لان نفس الاكرام اذا كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصلح قولك ان دخلت الدار
لا دعوك ممن قد دعاه في عمره ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد الاكرام المخصوص
مرتبط بالمجيء ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام المخصوص الذي يلزمه الارتباط
عبّر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير ارتباطا لان التعيين يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل
الكون في اليوم ونحوه فتأمل قوله وزعم ابن الحاجب ان التفرقة المذكورة على تقدير صحتها
مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالمثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتأمل قوله
بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكلام لا نفي كل فلا يفيد العموم فتدبر
قوله فيتناقض اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم العصيان بعمومه لكان ثابتا على
كل تقدير وقرينة المدح تدل على انه غير ثابت فيتناقض المعنى الذي يفهم من ظاهر الجواب
قوله وان لم يعتبر بل اجري على الاطلاق اه قد شرنا اه انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط

163

الارتباط الاطلاق لجواز ان تخصص بجهات اخرى لا انه مناقشة لا يضر لانه يمكن ان يقرر
هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبت فليعتبر في المنفي وقد يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط
قرينة على ان المطلق في المثبت انما يتحقق في فرد فبالحقيقة هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينتج
فرد واقع واما المنفي فالجزاء فيه شيء وعدم الشيء من حيث انه عدم مضاف لشيء مخصوص في محل
مخصوص وزمان مخصوص لا يتعدد افرادها وهذا كلام حق لا يرد عليه اعتراض الشارح انه
خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفي مما لا يسلم فتأمل قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة اي استحالة
على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر الى استحالته في نفسه
فلا تدافع بينهما قوله وهذا غلط الخ يمكن ان يدعى ان لفظ هذا اشارة الى السؤال التابع
فهذا تغليط السؤال وتقوية الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه
نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساده قوله كلاما اخر على
طريقة لو لم يخف الله لم يعصه اعترض عليه بان المراد من الاسماع ان كان مطلقه ففيه يشترك
الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع اجابة لا يتصور التولي
على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان يقع
التولي في الجماعة المذكورة اعني بني عبد الدار بن قصي عنادا ومكابرة قوله واقوى لجواز ان
التولي رد بان انتفاء التولي لانتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم بل المفيد له كون اسماعهم
سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قولك لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته
سببا لقتله المسلمين لا انتفاؤه لانتفائها وحمل كلام الحكيم تعالى وتقدس على معنى لا يكون بعض
محصله الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر في لو دخل فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه
الصحيح المفيد لا يليق الانكار على سوق الكلام للانكار عليهم لا يلزمه من له دربة في صناعة
البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي ويمكن ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولي
عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته على ان عدم توليهم ليس عن صلاحهم بل هم في
الدرجة لانهم بحيث لو سمعوا لتولوا وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فليتأمل قوله يعني لو جعلنا
الرسول ملكا لكان في صورة رجل والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر

يكون

لا يطيق رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة فضل من الله فيختص
بها من يشاء سواء كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهر اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد يوجه بان
هذا المصور الذي قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهتي البشرية صورة والملكية حقيقة لانه
تبدل منه لم يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله تعالى يختص بها من يشاء
من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا فانه بشر الآن
ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعة
البشر وربما لا يعذرونهم في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث ظاهر لانه انما يتم اذا تبدل
حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقائق خلاف ما يفهم
من كتب التفاسير فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقته بحقيقته فليتامل
قوله ويحتمل ان يكون لا يخفى على المنصف ان سياق الاية لا يلايم هذا المعنى قوله اطلبوا
العلم ولو بالصين لا يخفى ان الظاهر من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لزومهما في
استعمالها على قاعدة اللغة وهي انتفاء جملتيها لانه المذكور في المتن وهذه الامثلة التي
ذكرها الشارح استعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة وارد فيه على الاستعمال الخ فظاهرها
لا يناسب المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى ان جميع الاستقبالات السابقة في
قوله فيما مضى وقتا فوقتا اشار بقوله فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء
ملاحظة بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد في الوقت وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها
كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله
بدليل قوله في كثير من الامر لا يقال بل المفهوم من هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول
اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم راي امر
كان معمولا عليه لانا نقول المفهوم من الاية الكريمة انتفاء الاطاعة في كثير من الامر كيلا
يقعوا في الهلاك واذ ليس في الاية تعيين ذلك الكثير فلو لم يكن المراد الاطاعة في جميع
لم يكن الاية ردا لهم لان السلب الجزئي لا ينافي الايجاب الجزئي فليتامل قوله وتجدد
وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي يعطيه الجملة الاسمية لا

164

لان النفس اذا اعتادت الشيء الفته ولا تحب مفارقته قوله فهذا مخالف لما في المفتاح الخ
تحصيل ما ذكره صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى ايضا فلا ضير في مخالفته وذلك لان امتناع
عنتهم ليس لاستمرار امتناعه عن طاعتهم حتى لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا
في العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر على البناء م على ما يستصوبون كما هو في ارادتهم فيمتنع الوقوع
لامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح في انتفائه بامتناع
الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتامل قوله على ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث الايمان
فنفاه نفيا مؤكدا ففيه تاكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت
ما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه قوله وجواب لو محذوف اي لرايت
امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى والنكتة التنبيه على
الاستحضار المذكور الى قوله لانه كلام من لا خلاف في اخباره الخ يعني ان في العدول الى المضي
تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحققه معناه
وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلا تحقيقا روعي الجانبان معا فاتي بلو
وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبي م ولو للتمني فلا استشهاد غرض الشارح الا استشهاد
اذا جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك لخصوص الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما في الواقع من ان الحكم
كون المخاطب خاصا عند جعل لو للتمني لان التمني ههنا للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم كانه
قال ليتك ترى والتمني للرسول م كما كان الترجي له في لعلهم يهتدون لانه يحرج بهم القصص
فجعل الله له تمني ان تراهم على تلك الصفة الفظيعة لتشمت بهم ثم الحق ان الاية تمثيل
لا استشهاد فان احتمال كون لو للتمني يرفع الاستشهاد فتامل قوله بعد رب المكفوفة وربما
ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فقيل مرفوع محلا بالابتداء
ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه
عامل قوله في احد قولي البصريين والقول الآخر لهم ما ذكره ابو علي في غير الايضاح او ما ذكره
بقوله وانما جعل ما نكرة الخ قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف وتنافر النظم اما الاول فلان فيه
تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن الارتباط قول لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى

قوله وبجوز ان تكون مستعارة للتكثير فقلة الوداد المستفادة من رب في التوجيه المذكور انما
بالنسبة الى عدم الوداد نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثرة
الوداد في نفسها فلكل وجه ولا تنافي بينهما هذا وفي ابقاء رب على التقليل بالتوجيه الذي
ذكره الشارح رح نكتة وهي الايماء الى ان مقتضى العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة
ووبال وان كان نادرا فكانه ادعى انه يكفي في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الايمان
ان الكفار يتمنون في القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره تعالى منتهين عن نواهيه عز
وجل حين عاينوا فوايد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول في دار
الجحيم قوله كما قال الله تعالى فتثير سحابا يحتمل والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة
السحاب مستقبلا بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان
تكلمنا كما اشار اليه في حاشية المحشي في بحث الفصل والوصل قوله الى جعل الجملة الثانية
كقوله تعالى ولو انهم امنوا الاية مبني على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي لا
لفظا فلانه خلاف ما حققه النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه
ولا معنى ايضا واما معنى فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا تنتفي بانتفائهما
فالحق اذا لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لاثيبوا ثم ابتدئ الجملة الاسمية على انها
جواب قسم مقدر قوله دلالة على اثبات المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية انما تدل على
ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكر انما يتم لو قيل لمثوبة لهم
وقد يتكلف ويقال الاصل في الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية تقديرا
ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على اثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى
ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسرا لهم على حرمانهم بالخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى
فاندفع الاعتراضات الثلاث قوله لانه ظاهر علة لعدم التعرض لما ذكروا واما عدم التعرض للعدول
عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغاء او للاكتفاء بافهام
نكتة مما ذكره في جانب الشرط قوله واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية واما قول المتنبي
ولو قلم القيت في شق راسه ٭ من السقم ما غيرت من خط كاتب ٭ فقيل الجزم لانه لا يمكن ان

ان يقال ولو القي قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل
قلم او لو لبس قلم وقد يروى قلما بالنصب فالامر ظاهر اذ التقدير حينئذ ولو لابست قلما
هذا وقد قال الرضي ان شرط لو جاء اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق
واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو انهم امنوا ولو تحقق انهم امنوا بوجهين احدهما
ان الشارح رح ذكر ان الجملة الاولى لا يقع الا فعلية وثانيهما ان الشرطية جملة وان المفتوحة
مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد قوله فلارادة عدم الحصر والعهد فيه هو ابطل الحامي مع
وجود تعريف المسند ومثله مثل رائت بكاك الحسن الجميلا على ما سياتي فالاولى ان يراد
فيه بحرج امثاله قوله ما زيد شيئا اي هو ملحق بالمعدوم واما فليس شيئا حقيرا فضلا عن العظيم قوله يكون
مزاجها عسل وماء ٭ المصراع لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي عم ويهجو ابا سفيان
صدره ٭ كان سبيئة من بيت راس ٭ ويروى كان سلافة وبيت راس قرية بين غزة و[illegible]
واشتهرت بجودة الخمور يقال انها مولد الشافعي رح والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب
المحمول من بلد الى بلد فهي سبيئة بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري في شرح المفتاح ووقع في القاموس
ان الجوهري وهم في ذلك هذا والرواية في البيت الهمزة والسلافة والسلاف ما سال
من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب
العسل على الاصل فارتفاع ماء وخالطها ماء ويروى برفعهما على اضمار الشان واما قول
ابن الصيدا ان كان زائدة فخطاء اذ لا يراد بلفظ المضارع [illegible] لا ضرورة تدعو
الى ذلك هنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها او طعم غض من التفاح عصره
اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او طعم تفاح طري كثيرة اجتناؤه من الشجر لكمال
نضجه ولطافته قوله لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام قد سبق منا في اواخر الباب
الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر قوله لاستلزام الحكم على الشيء العلم به
ان قلت الحكم على الشيء كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل
المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل
وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية

ذكره

بحث او قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان القصد للحصر والعهد فرق قولك ص

س

اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في عكسه يثبت عكسه
على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو
لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكره قوله ضح ان العلم بحكم من احكام
الشيء الخ قيل الظاهر انه يريد العلم بالحكم على جهة انه حكم له لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز
المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ماله الحكم بالفعل اي يتضمنه الا انه اكتفى بالجواز لكفايته
في المقصود وبقي هنا ابحاث الاول لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا
الثاني يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يستدعي العلم بالطرفين على السواء ولا يتاتى
الاعتذار المذكور هنا كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان
المسند نكرة الرابع انه لو صح يكفي ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة
الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به الخامس انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلقا لا من الذي
ولا من الغير يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم اه قوله ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جائني زيد
الخ اجيب بان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجيء المستفاد من جائني وهو ليس
لا جائني وكذا المحتمل في ضارب زيد لان يكون من جهة النفس وغيره انما هو الطلب المستفاد من ضارب
لا مجرد ضارب فلا يكون الشيوع في الحقيقة الا للاسم ولا يكون التقليل وهما وفيه نظر لان التقييد
للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه كذلك
يصح تخصيصه بمعنى نقض الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم قوله فقوله
باخواننا شاره اه لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في الحيوان
الناطق بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد التغاير في جزء وكلا لزم
عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط الافادة وشرط الصحة
اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيدا النقض
بقولك الحجر حجر لان الافادة بعد الصحة قوله انا ابو النجم وشعري شعري تمامه لله دري ما اجن صدري
تنام عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بارض قفر نقل عن الشارح ان انا بالاشباع في فتح
النون ليكون مصراعا واحسن من الحماسي والعفاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والظالم

فواس بيتا

والمراد بهما الخيالات الفاسدة قوله قول ابي فراس فان تكونوا براء من جناية ابو فراس كنية
الفرزدق والبراء اما بكسر الباء على انه جمع بريء مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر في الاصل
ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر كرخال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف
في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل الحامي وحماية
ان يعلم ان الجزاء في البيت محذوف وعلته قائمة مقامه والمعنى فان تكونوا براء من جناية
في زعمكم فقد كذبتم لان من نحر الجاني هو الجاني والمذكور في بعض الكتب فيه بحث لانه
اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضي معلومية
المعهود والحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية قوله
لكن قوله بامر معلوم الخ هذا نقل بالمعنى وليس نظم [illegible] الكلام في هذا الكتاب في الايضاح هكذا على
الاسلوبين الاعتذار تندفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن يبقى البحث المخالفة
بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم بطريق
من طرق التعريف بامر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين الامرين كذلك ثم قال تغير هذا
انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف وسرد الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع
اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان
له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين
مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة
لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في نفسها وان امكن بما اشار اليه الشارح
من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني ناظر الى ما عليها في الاستعمال
لكن يرد عليه ان ذكر الكلام الثاني تغيير للاول والتغيير لا يطابق المفسر لما تحقق من
المغتفر مدل على ان الخبر في الصورة المذكورة معلوم كذلك والتغيير يؤذن بخلافه على ان
قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع اه مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود
والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة مع
اللام والموصول سواسية في افهام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات

قوله فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال صح

الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال وظاهر كلام القوم لا يساعده فالمطلوب ان يصار الى
ما حصل المحشي وجه التلخيص وحاصله ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره ولا منافاة بين
ان يكون المسند في قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف
ان له اخا اصلا بما ذكره والمراد من طرق التعريف ما يعم الطريق الاصلي والعارضي بحسب الاستعمال
قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة لادنى ملابسة اى صفتان معلومتان بطريق من طرق
التعريف ككون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليه وامثالها قوله ورتبهما
بحيث اه اراد ببيان نكتة التاخير على وجه الاستقلال اهتماما والا فبيان تقديم سبب التقديم
من قوله بسبب تقديم احدهما من قوله فاتهما كان بحيث يعرف السامع الخ يتضمن بيان سبب
تاخير الآخر قوله واذا عرف اخاله ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك ليس بصحيح
ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه
كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ام لم يعرف كما نقله
الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضي موضوعية
ذلك ومحمولية ما به التعيين كزيد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا
يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك
وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال يفهم من قول المحقق في الايضاح سواء
عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان
عرف له اخا في الجملة واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وحمل هذا الاثنا قصور قوله
ولهذا قيل في بيت السقط بحوص تحراه قيل مثاله من باب القلب وقيل المؤخر مبتدا قدم عليه الخبر
المعرف اعتمادا على قرينة المقام قوله محل نظر لان قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل
بلدك تاب يدل على انه عرف ان تائبا فلا بد ان تقدم اللفظ الدال عليه وتقول التائب
زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان
في تقييده الانسان بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن
تعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد استوى المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد التائب

ان تائبا في المعلومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصود المخبر الا العلم بالانتساب فكما ان من قال ان
اى شخص من تلك الاشخاص ثبت له صفة التوبة المعهودة وان تقول ان التائب المعهود هل
هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر في السؤال المذكور اعني من هو مبتدا والضمير الراجع الى التائب
المقصود الذي هو ايراد النظر كقوله تعالى واولئك هم المفلحون قوله على طريقة انت الرجل
كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام
يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد هنا الافراد اى كل فرد من
افراد الرجل وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم
كيف وقد قال علت كلمة كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء
وقال من كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام
واريد الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان الحقيقة
حتى تكون تاسيسا كلا الامرين محتمل بقي هنا ابحاث الاول انه على تقدير ابتناء القصر على الكمال
لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لا يستلزم ان يكون كل حيوان
كاتبا الثاني ان ما ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان
قوله والقائل قد يفيد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهية
من حيث هي ولذا لا يثنى ولا يجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظايرها فينبغي
ان يفيد حملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به احد ولك ان تجعل وجه النظر هذا
الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق
عليه الفرد وكان عين زيد يكون حمل حقيقة ليس بشيء لان تغاير وصفي الموضوع والمحمول
كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتامل قوله اما مخاضا واما عشارا المخاض الحوامل
من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها
من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع
وبعد ما تضع ايضا قوله ليس معناه انه الكامل في المحبوبية اه الفرق بين المعنيين المنفيين
ان في الاول ادعاء قصر جنس المحبوبية على المخاطب دون الثاني بل المتكلم ليس فيه الحكم بالمحبوبية

موجودة في غير المخاطب لكن يدعي ان تلك المحبة جنب محبة كلا محبة وكم بين المعنيين لا يقال

لا يقال الوسيع للمعنى الاول قصر جنس المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل

المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية المطلقة ايضا لانا نقول هذا الذي صرح به مآل المعنى في قصر الجنس

ادعاء كما اشار اليه المصنف فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور

يمكن ان يجعل من قبيل و والدك العبد يعني اتصافك بالمحبوبية امر ظاهر لا شك فيه **قوله** كما في قولك

انت المظلوم لا يخفى جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشايع في الاستعمال

والمعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ **قوله** اذا قبح البكاء على قتيل البيت اوله . الا يا صخر ان

ابكيت عيني . فقد اضحكتني دهرا طويلا . بكيتك في نساء معولات . وكنت احق من ابدى

العويلا . دفعت بك الجليل وانت حي . فمن ذا يدفع الخطب الجليلا . اذا قبح البيت **قوله** لا

النقص وعدمه التقابل الملحوظ تقابل العدم والملكة اي عدم النقص عما من شانه ذلك فلا يرد

ان ما ذكره ارتفاع النقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك

في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شانه

ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى بقي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون

كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق بان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من مطلق الحيوان وهو

المدرك للكليات نعم فيه شائبة الجنسية لكن لا مة لام العهد عند ارباب الفن فيكفي النقصان في مثل

هذا المعهود **قوله** ورد بان المعنى الشخصي الذي له الصفة صاحب الاسم قبل المنطلق بهذا المعنى

صار كالاسم في دلالته على التشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته

على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم او ما في تاويل وهذا هو مراد القائل المذكور لا امتناع

كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع

لفظي **قوله** وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه

صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التاويل ان قلت المراد اتصاف المنطلق قلت فقد لا يعلم

عن المعهود بانه يسمى شخصا ما في اصل بلدتي فاشتبه عليه انه اي من الاحيان فليتامل **قوله**

لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فيه بحث لان الحمل في غيرها يكون المحمول فيه امرا عدميا

مدعيا مغير باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي بحيث يصدق هذا التوجيه ينبغي

ان يصح ولا شك ان التغاير والاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد

بلا تاويل اللهم الا ان يقال ما ذكره خاصة اضافية للحمل فيه فهو تفسير بالاعم لا بالمساوي فان قلت

لا شك ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه بلا تاويل حمل الشيء على نفسه وهو

ليس بمفيد قلت لم لا يكفي التغاير بحسب اعتبار الوصف العنواني على ان عدم الصحة غير عدم الافادة

قوله والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون بعض الاخبار عنه فيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب

الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة

على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى اتصافا غيرها ويمكن ان يقال المراد

بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس بثابت لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه

فلا يمكن ان يخبر بثبوته للمبتدأ لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتامل **قوله** الى ما يحتمل الصدق

والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة

قوله انما هو في الخبر والعقد اي في الكلام الخبري والعقدية الموجبة **قوله** الا يرى ان الظرف في نحو اني

زيد وان هذا ومتى القتال حسن الامثلة ونظايرها ليست مما هو النزاع فيه اي مما الخبر فيه الجملة

انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر

وحده **قوله** وكذا في قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير القول في

الانشائية الواقعة خبر المبتدأ لكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشاء

للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا

اخبار عن استحقاقه للمدح وقد سبق منا في بحث وهو حسبي ونعم الوكيل بحث اخر فليتذكر

قوله وزيد كانه الاسد ليس المراد التشبيه لا احتمال الصدق والكذب بل الشك مبالغة

في شجاعته او نقول المراد حينئذ انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير

ايضا فليفهم **قوله** البالغ انما زائد والوصف مصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر

ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى **قوله** فاذا جاء بعده انما قال بعده

لان الاصل البعدية ويمكن التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى **قوله** لضيق المعتذر به تحتا

عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد بالضمير وما يؤدى مؤداه قوله فعلى
هذا يختص التقوى اه سياق الكلام يدل ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه
ان تخصيص الضمير المذكور فى التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه هو
الضمير مطلقا ولا دليل فى الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكى فى زيد عرفت ان الرفع
يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره فى تعليل التقوى محمول على اطلاقه فنقول فى
المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب
على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره وبالجملة ان خص
الضمير المذكور فى التعليل بما اسند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد ولزم
وجود التقوى فى مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه انه جعل المسند السببى قسيما لما يراد به التقوى
كما فهم قوله وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى اه لا يخفى ان الحكم بعد التوطئة والتقدمة يعم مثل
ان زيدا قائم وما زيد بقائم فكان زيد قائما وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس بحصر
فى المجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوى عنده فى مثل فى الدار رجل قوله قلت
هو داخل فى التقوى الخ فيه بحث اما اولا فلان اللام فى قوله فللتقوى للغرض كما يرشدك
اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوى فى صورة التخصيص اللهم
الا ان يقال بالقصد التبعى وهو خلاف ما قاله به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال
للتقوى فى رجل جائنى عند المص كما صرح به الشارح فى مباحث تقديم المسند اليه وحمل ما سبق
على ان المص سهى فى نقل كلام الشيخ لانه مذهب المص نفسه يأباه سياق كلام الشارح
كما لا يخفى على المنصف قوله وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التأكيد جوابه ان العرفان المسلم
هو المطلق والمؤكد هو العرفان المضاف الى المتكلم او غيره قوله لما تراى لقصد الدوام والثبوت
فى الاسمية والتجدد والحدوث فى الفعلية والاعتبارات المختلفة من ادوات الشرط فى الشرطية
قوله لان الاصل فى التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل
اشد افتقارا لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة
الاحداث ومن جهة التحقق وليس للاسم الا التحقق هذا ورد جماعة منهم ابن مالك على من

قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر وقولك اما فى الدار فزيد لان اذا المفاجاة لا يليها
الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين واجاب
عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا قوله ولانه قد ثبت تعلقها الضمير فى تعلقها راجع الى الظرف
المعلومة بقرينة ذكر الظرفية وبسياق الذهن اليه من لفظ التعلق انسياقا ظاهرا ويرد على
الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغنى عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يأول
بالجملة والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه جملة يأول بالمفرد فلا يصح
ان يقال احدهما معاملة الآخر قوله فكان ينبغى ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل لما عرف
بصحة المعنى على هذا القول فليجعل ضمير هى فى عبارة المص راجعا الى الظروف الدال عليها
لفظ الظرفية بمساعدة المقام ولبعض ذلك كثير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام وليس فى عبارة
الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريقة الاستخدام قوله لا فيها غول فى الصحاح
غاله الشئ واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون اى ليس
فيها غائلة الصداع لانه قال فى موضع اخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة الغول ان تغتال عقولهم
قوله اى بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به فى بحث المساواة ردا على من زعم
ان تقديم الخبر على المبتدا فى ولكم فى القصاص حيوة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدا
المنكر فى مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو تم تجعل قوله تعالى لا فيها غول معدولة بل
سالبة لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير كما صرح به
الشارح فى بحث القصر وحق الخبر فى نحو فى الدار رجل التقديم لتخصيص المبتدا المنكر به فلا يفيد
الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع فى سياق النفى فكان حق
الخبر التأخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول مصدر فيصح وقوعه مبتدا وان لم يقع
فى سياق النفى كما فى سلام عليكم وثبت ان فى الاية تقديم ما حقه التأخير لانا نقول فى ذلك
مخصوص بالمصدر المدعو به على ما فى اللب والمراد به التعجب ايضا على ما فى مغنى اللبيب لابن هشام فان قلت
التنوين فى غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدا
بلا تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التأخير مفيد للتخصيص المذكور بخلاف قولك فى الدار رجل اذ

بما صح ان ... تقديم ... الخ او تخصص الا بتخصص له لاز ... ب
لتقديم ما حقه التأخير او كان فاعلا بمعنى ... بالا ... ولا ...
صح كان ... صحيحا او فاعلا او تقديم الخبر ... متعلقا
الفعل ... المبتدا ... كما ... على الاصل

وقوع رجل مبتدأ بتقديم الخبر عليه وكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التأخير مفيد التخصيص المذكور
بخلاف قولك في الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدأ تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين
للتنويع والا فلا نم عدم افادته للحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل للتخصيص
عدم افادة قوله تعالى في القصاص حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر
الذي اورده في بحث المساواة قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل
على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند اليه القانون لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه
كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا فجواب مولانا يوسف المعايي بناء على ان التقديم قد
يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات قوله وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولا فيها غول فتنبيه فيما سبق ان القصر في لا غول غير حقيقي ولعل ذكره ههنا لانه
ذكر الباعث الى حمل القصر غير حقيقي في نظايره فاشار الى وجود مثل هذا الباعث فيه ايضا
فهذا تذكير لما سبق قوله من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم مبني على انه يلزم من
الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله عم الى غيره من المؤمنين ودين الكفار
الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الشارح الى دفعه بان القصر اضافي قوله بل على ان المختص الى اخره
ان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل معنى قائم زيد ان المختص
القيام دون القعود فان قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص
على معنى القصر قصر الاختصاص بزيد على معنى القصر القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما في
قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت فمراده ان معنى قائم زيد انه ثابت له القيام دون القعود
فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الفاحش الذي ذكره الفاضل المحشي فتأمل قوله لتوهم انه نعت
لا خبر اي توهما قويا لتعاضد الامرين في ذلك استدعاء النكرة مقام الابتداء الوصف وصلاحية
الظرف له فلا يرد جواز زيد القائم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعي التقديم
فيما حصل به دفع الالتباس فلا يرد جواز ما ذكره لتحقق التباس المبتدأ بالخبر على تقديم الخبر ثم
كون قوله لا منتهى لكبارها صفة لهم لا يقدح فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف اخر
يكفي لما ذكره تقديم الظرف في البيت احتمال اخر وهو الاحتمية لكن لا يضر في التمثيل فافهم قوله لجواز

بجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار ونحوه ولا يجوز
ان يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكره في
اللب في تعريف المبتدأ او مسند نعت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما النافية فليرجع اليه ولا
يقال قائم لا يصح للابتداء لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات لانا نقول بعد التنزل عما ذكره
ابن دهان يقدر الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قائم رجل ويحمل تنوين قائم على الافراد والنوع
فيحصل الخصوص التخصيص بشرا اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة بالصفة المذكورة
او خلفا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال المذكور
من هذا القبيل اي شخص قائم رجل فتأمل قوله اولانهم اتسعوا عطف بحسب المعنى على قوله فان
يتقيد قوله فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده الا ان الاكثر في استعمال تقديم الظرف على النكرة
الموصوفة يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر
وانما لم يتقدم في الاية الكريمة لان المعنى واي رجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة وقد تضمن معنى الشرط
المقتضي للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في الجواب عن الايراد
بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اي المحكوم به عليه ام اعتبار ان اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه الذكر
دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر على مختص وليس المراد به ان المتكلم حكم اولا على غير مختص
ثم بتقديم الحكم عليه تخصيص المحكوم عليه فتدبر قوله على تضمين اشرق معنى متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في
الكشاف وههنا نكتة ينبغي ان ينبه لها وهي ان اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر
مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل
المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف
ولم يكن في ضمن المذكور فكيف انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته
قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه قوله وهو سهو اه انما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الوصف
اضاءة الدنيا بسبب حسن الثلاثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى
كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان اشرق يجيء متعديا كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
واشرقت الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه الثاني

مقلبون نخ

انهم النعهم ذوو اشراق والدنيا مشرقة ببهجتهم وانعكس شعاعهم سواء قصد والاشراق
ام لا وعلى هذا الوجه انهم متقلبون على اشراقها واثارها والاول اقوى قال الشريف
في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلاثة مبتداء خبره محذوف اى لنا ثلاثة موصوفة
بكذا فتكون شمس الضحى ما عطف عليه بدلا او عطف بيان ويكون المثال خارجا عما نحن فيه
الا ان يقال ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي مدح الشاعر نفسه كما لا يخفى
قوله يفتر عن خبط واشكال وذلك انه قال آه افتر فلان ضاحكا اى ابدى اسنانه وكان
تعديته بعن لتضمينه معنى الكشف هذا وقد بقي ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في
اصل مدعى السكاكي وانما الاشكال في ما تضمنه تفصيله فهذا الذي ذكره الشارح انما ينتهض
وجها لعدم ايراد المص قول السكاكي بتمامه لا لعدم قصد افادة التجدد من مقتضيات تقديم المسند
والاظهر انه ترك المص ذلك لظهوره فافهم قوله خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل المحشي اذ الاسناد
الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتداء كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى
فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة فيه واردة نقضا على
ما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل يقدم البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى
وفيه بحث ظ وهو ان القاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل المسند
فعلا ويقدم البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم المسند اليه الفعل في الدرجة
الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة التجدد فيخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال
في توجيه كلام الشريف قول السكاكي ويقدم البتة على المسند اليه في الدرجة بيان لجعل المسند فعلا
يعني اذا جعل المسند فعلا يقدم البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطة كون
المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم
البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله البتة على ما
به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد رح وانت خبير بان عبارة السكاكي
ليست نصا فيما ذكره حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم
الفعل على المسند اليه في الدرجة الاولى في وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف

١٧٢

كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكي الاحتراز المذكور الى قوله في الدرجة الاولى
من قبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز به مجموع قوله ويقدم على المسند اليه
في الدرجة الاولى فتأمل قوله ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطيف
خيال مجيئه في النوم والمقصود ان المعترض لم ير مقصود السكاكي بعينه ولا بصورته الحاكية
قوله فالقول بان جملة اسمية تفيد الثبوت وهم القول بما ذكر وان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ
الشارح الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت
وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية تفيده قوله بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية
يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكر اى بعدم كون الخبر جملة
فعلية واما اذا كان كذلك فهي تفيد التجدد الا ان ينضم قرينة دالة على الثبوت كالعدول عن
النصب فافهم قوله مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء
واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة الوقوف
فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار
حقيقة الوقوف في احد الاسنادين وافراده في الاخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد
بطريق القصر في المثالين المذكورين قوله كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام فان زيد ليس المسند اليه
اصطلاحا لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه قوله ليس الا بين المبتداء والخبر وبين
الفاعل وعامله والاسناد جملة عرفت مثلا اما تام من الاول واسناد عرف الى الضمير المتصل من
الثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين قوله فلا بد
ههنا من زيادة اعتبار يعني ان الشارح لم يتعرض لذلك الاعتبار الزائد وحاصل هذا الاعتراض
ان ظاهر كلامه غير واف بالمقصود قوله لا يخفى اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على اوليته اسناده
الى الضمير قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى نحو زيد عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا
يعني انه لو قال ويقدم البتة على المسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى يورد عليه نحو زيد عرف
فانه مفيد للتجدد مع انه خارج عن الضابطة لانه لم يقدم على المسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة
الاولى علم من هذا التقييد ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على المسند اليه

في الدرجة الاولى وعلى المسند اليه مطلقا وهو موجود في نحو زيد عرف **قوله** لان كل فعل مسند دائما
واما الافعال المكفوفة بما مثل قلما يكون فلقلته لم يلتفت اليها لانها قلما يكون **قوله** واما ما يجاوز
يعني ان المص لو قال جميع ما ذكره في الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر
فيهما يعني ان جاريا في كل واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا
انه مثل عدم جريان الممتنع في غير البابين **قوله** كالتعريف في الحال والتمييز فان التعريف يجري في المفعول
وهو من غير هذين البابين وكذا الحال والتمييز فعلم ان الجريان في غير هذين البابين عند هذا القائل
ان يجري في كل واحد من غير هذين البابين فيرد عليه رد الشارح والله اعلم

الباب الرابع

في احوال متعلقات الفعل متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا
اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره ان المتعلق
هو المتشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي **قوله** قد سبق اشارة اجمالية
يعني في التنبيهات ايضا بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما اه **قوله** واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان
الجمع المضاف ظاهرا في العموم **قوله** الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف معمول
لمضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وادخل ههنا كلمة مع على التابع
اعني المفعول والفاعل اللذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل
في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح وان كان الشايع دخولها على المتبوع وكان
لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق المضاف اليه ان يقدم
في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشايع من دخولها على المتبوع **قوله** والوجه هو الاول
وان كان الثاني فيه رعاية امر لفظي مقتضى لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضماير الاربعة
الى شيء واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة التي احال به على التامل ما فصله الفاضل المحشي
غير ان للقائل ان يقول لا نم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق
بالفعل كما هو المناسب بقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي متوجها الى القيد اي اذا لم يذكر الفعل
مع المفعول بل ذكر وحده وللمجيب ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المص في الايضاح الذي هو
كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل **قوله** واذا تقرر

172

تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان مطمح النظر
بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفاعل والتعلق بالمفعول صرح فيه على ان فيما ذكر
الفاضل مخالفة للاستعمال الشايع اعني دخول مع على المتبوع في مواضع وفيما ذكره الشارح والمحشي
مخالفة في موضع واحد لنكتة خطابية يقتضيه كما نبهناك عليه **قوله** اي تلبس الفعل بكل منهما في العبارة
مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول
اي تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح **قوله** ومن هذا يعلم اه اي مما ذكره نقلا عن الايضاح
من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه
لان تصريحه به في الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو الحجة في حمل المفعول في كلام المص نفسه على المفعول
قوله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل هذا كلام ذكره المص في الايضاح وفيه حزازة
لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتب الجزاء المذكور اعني التنزيل منزلة اللازم لجواز
التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى فتامل **قوله** ويكون كلاما مع من اثبت
له اعطاء غير الدنانير كانه مبني على ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عداه
لكنه تعسف مستغنى عنه اعتباره في تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير يعطي لتقدم
المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء
الدنانير والغيرية باعتبار ان الاعطاء المثبت مجهول المتعلق فيكون مغايرا للاعطاء المتعين
المتعلق بانه الدنانير فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشي فتامل **قوله** لا مع من نفى ان يوجد
منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطي كلام مع من نفى الاعطاء وان قلت فيكون ملقى الى المنكر
فاين التاكيد قلت اسمية الجملة مؤكدة ان قلت فينبغي ان لا يجوز القاء الاسمية الى خالي الذهن
قلت قد سبق جوابه في الباب الاول **قوله** اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص
جعل المطلق كناية عن المقيد مع ان الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم
ولو بحسب الادعاء كاف فيها كما سيجيء تفصيله في البيان ان شاء الله تعالى في شرحه للمفتاح
قوله المؤمن غر كريم اه في شرحه للمفتاح الغر بالكسر الذي ينخدع بسهولة لقلة تجاربه
والخب بفتح الخاء وكسرها هو الرجل الخداع الجربز تقول منه خببت يا رجل تخب خبا الكي الروا

بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير **قوله** لعله ايهام ان القصد اه اقحام الايهام ايماء
الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة
الحمل عليه **قوله** اي افاد المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض بثبوت
نفا علاه قيل فيه بحث من وجهين الاول ان الظ كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض
ذلك الثاني ان اثر المقام الخطابي افادة مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة
الجزء الاول وكل من الامرين هين اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام
الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب التي يفيدها وان لم يستعمل
فيها وبهذا تبين سقوط الثاني ايضا فافهم **قوله** فمصدر هذا الفعل موصوف بلام الحقيقة لان المقصود
نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة على الفرد
ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن ان يجعل في المقام الخطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف
بلام الحقيقة وقد يقال الظ ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة
المقام الخطابي من غير حاجة الى ضمير التعريف **قوله** لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد
الفعل او خصوصها هذا اعني كون معنى الاطلاق ما ذكر مستفاد من عبارة الايضاح نقلا
صريحا متوهم من عبارة المفتاح حيث قال والقصد الى نفس الفعل بتنزيل الفعل المتعدي منزلة
اللازم لكن الظ ان مراده بالنفس عدم تعلقه بالمفعول لان عدم اعتبار العموم والخصوص في افراد
الفعل فتوهم ورود السؤال على السكاكي هذا **قوله** لا يقال ان افادة التعميم الخ وقد يجاب عنه بان
المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد في صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها
معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع
افراده الذي اعتبر انتفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة في ضمن الافراد وبين
ان تقصد من حيث هي للتوسل بها الى ارادة التعميم كناية فان الثاني ابلغ **قوله** معتبرا في الغرض والمقصود
قيل مراده نفي دخوله في الغرض الاولي والمقصود من نفس الكلام وان كان داخلا في المقصود
من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض المحشي الفاضل وانت خبير بان ما ذكر لا يلائم ما بعده ورد عليه دفع الملازمة
الكلام عما لا يرتضيه اولو الاحلام **قوله** لان ما ذكره من الحصر لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن

عن الشارح انه قال اعلم ان المراد وعقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل فلان يعطي على ما زعمه
الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر
بناء على التقديم فلا يصح شرحا لكلام السكاكي على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما
الحصر بناء على التقديم اه ان افادة التقديم الحصر عند السكاكي انما هي اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا
منكرا كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره
فالحصر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من
المسند المحمول في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذي اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد
حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح وبهذا ظهر ان ما ذكره الاستاد حيث قال يرد عليه ان الحصر الاول
افادة تقديم فلان كما هو مذهب الشيخ وصاحب الكشاف بل صاحب المفتاح ايضا سهو وغفول عن قول الشارح
بل عن قصد تشنيع العجب انه استدل على ما ذكره بهذا الذي نقل عن الشارح وزاد لفظ الثاني في النقل حيث
قال واما الحصر الثاني بناء على التقديم اه فلا ادري كيف تخيله **قوله** فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء
والا يخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان المفروض انه يوجد كل اعطاء **قوله**
اما انه لا يوجد للاعطاء فما يسمعه من العبارة اجاب الفاضل الهروي بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام
وفرض الكلام في صورة تدل عليه قرائن المقام والوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا ظهر خطأ من مخبر
في مسئلة دقيقة وقلت هو رجل نحوي يفهم منه انه لا يعلم غير النحو مما له مدخل في تحقيق الدقائق
او سئلت عن شان فلان وعما يشتغل به من صنائع الافعال وقلت يعطي او يكتب ونحو ذلك
فهم انه مقصور على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورده الحصاري بان ذلك لا يصح مطلقا ولا قرينة ههنا
على التقييد فلا يصح **قوله** فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالي فانه سلك مسلك
الشارح العلامة **قوله** في المعتز بالله موصوفا بالمستعين بالله المعتز بالله هو الثالث عشر من الخلفاء
العباسية بويع بعد خلع المستعين بالله سنة اثنين وخمسين ومائتين ثم خلع وقتل في رجب من سنة
خمس وخمسين وهو ابن ثلث وعشرين سنة وكان من احسن زمانه واما المستعين بالله فهو احمد
بن المعتصم بالله بويع بعد وفات الخليفة المنتصر في ربيع الاخر سنة ثمانين واربعين ومائتين ثم
خلع في سنة اثنين وخمسين كما تقدم واعتقل تسعة اشهر ثم احضر الى سامر فقتل بها في سنة سامر

في اخر شهر رمضان قوله ان يرى مبصر ويسمع واع هذا بالحقيقة تسبب للحزن والغضب الكامن لكن
جعل خبرا عنهما تنبيها على كماله في السببية فكانه خرج عن السببية وصار عين المسبب قوله بل لا يبصر
الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره هذا الان الظاهر ان مستفادا من مقام المبالغة
فكانه ليس هناك الا اثاره ولا يذكر الا اخباره وجه الترقي ان الرائي لو ابصر غير اثاره لم يكن
ابصار اثاره لان مطلق الرؤية كما هو المدعى لتحققها بدونه في تلك الصورة وعلى هذا القياس
سماع الواعي وفيه تامل قوله فالوقوع باين تعميماه جواب عما توهمه الخلخالي من ان تعميم افراد الفعل
يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وهما وان
فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في القصد والاعتبار يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبرا
للمبتدأ والواو زائدة بينهما لتاكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء
زائدة في الخبر على رأي الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر وفي قوله وان فرض
تلازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقيق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول
بان يفعل كل افراد الاعطاء مع شخص معين فلا تلازم لا في الوجود ولا في الاعتبار قوله فلا بد
من ذكر المفعول الخ مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق بالحذف
نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز
بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريبا فحذفه غير مستحسن قوله بناء على غرابة تعلقها به بل نفي
على ان الشئ لا يصح تغيرا للاول كما يجيء قوله على ما سبق الى الوهم الخ وعلى هذا الوهم ينبغي ان يجعل
في تفكر اول الفعلين المتنازعين اعني ابكي لا ثانيهما اعني بكيت لان الغرابة في تعلق المشية
ببكاء التفكر ومنشؤها تعلق البكاء بالتفكر فلما جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشية تعين
ان يدعى استفادة ما هو منشأ للغرابة مما ذكره صريحا قوله بكاء مطلق يحتمل ان يقال المراد ان ابكي
دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلقا قوله واما
مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر وقيل المراد امرناهم
بالطاعة على لسان رسول بعثنا اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول منوي كقولهم
امرتهم فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة في تفسير القاضي وغيره قوله متعلق بقوله تو تحم انما لم يجعل

الجملة متعلقا بالرفع لدلالة قوله اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم والان
التعليق بالرفع توهم بكون الدفع تبعا لا في الابتداء غير حاصل كان التعليق بالتوهم بدل
على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هي الرفع للطلب اعني
ابتداء وبقاء على ان نفس الرفع يشعر بالابتدائية لان الظاهر ما يكون في تاخ الحالين هو الدفع
وان جاز استعمال احدهما في مقام الاخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالرفع في
الجملة بقوله وتصور في نفسه من اول الامر قوله وكم ذدت قد يروى بصيغة الخطاب فالمعنى
وقد يروى بصيغة التكلم فهو يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقائع
والبلايا قوله حززن انما قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى الشورة لان لكل يوم منها سورة
قوله فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكره الخ فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله
الى العظم فلا يلجأ الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه على ما بواسطة وقد عرفت ما فيه
مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس في المقتضيات
هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا الحذف كما يتبادر اليه الذوق السليم من قولهم كان
باسخوان رشيد ومن قولهم بلغ السكين العظم قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه
سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت
عمرا او غيره كما في قول البحتري فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
واذا سيق عليه فيذكر المظهر مقام المضمر ثانيا يحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول اولا
قلت لو سلم فالحذف اهون لكثرته في المفعول الذي هو فضلة قوله وعكس ذو الرمة بضم
الراء قطعة من الحبل بالية والجمع رمم ورمام وهذا لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة في
بلال ابن بردة بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الحرص والطمع كان
وبعد * ولكن الكرام لهم ثمان * ولا اخرى اذا ما قيل قال لا قوله ان يكون اي وقت ان يكون
او لان يكون اشعارا بان النفي العارض لا يجد به نفعا لانه على ما هو عليه من خساسة النفس ودناءة
الهمة كذا في شرح الايضاح قوله لكن الغرض الذوق يشهد له يؤيد ذلك ذكر المفعول في قرينه
اعني ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقصود تعميم الدعوة للكل

وتخصيص الهداية بالبعض وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا
قوله وههنا بحث الخ يندفع هذا البحث بما سنح له في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف ليذهب
نفس السامع كل مذهب وقد دفعه ههنا في شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل المحشي فالمراد بعدم
تميز احد الوجهين عن الاخر الذي ذكره ذلك الفاضل عدمه في هذا الشرح هذا وقد يورد على
على الفاضل المحشي ان ما ذكره نظرة للمقتضي لا يناسبه تمثيله بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان
عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله تعالى غير مختص ببعض المكلفين
اللهم الا ان يمنع حصر الانعام من تلك القرينة في كونه القرينة فتأمل قوله وهو تذكرة لما سبق
في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة
غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم ح من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف
لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار وعلى
دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته نقاضة محالا يقدح فقوله عند قيام قرينة قد اصاب مخزه ولا يستقيم
عنه اصلا قوله وقد عرضت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث اخره عن قوله
واما لمجرد الاختصار مع امثلته لشدة اتصال هذا القول بمبحث التابع كما يدل عليه سوق كلامه
قوله اذ لو كان الدعاء المتعدي الى المفعول الخ المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول
واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الاية سموا بهذا او بهذا واذكروا اما هذا واما
هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الاية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه
وسلم انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التورية هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق
يا نعم لو جعل الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظة او للتخيير بين ان يدعوه
بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية
الى مفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس رضه في سبب نزول الاية وهو ان ابا جهل لعنه
الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا رحمن فقال انه عم نهانا ان نعبد الهين
وهو يدعوا الها اخر فانه حمل الاسمين على المسمين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية

التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب بما [illegible] عن ابن عباس رضه في سبب النزول وكلا
السببين مذكوران في الكشاف قوله وان صح بالواو باعتبار الصفات الخ ان قلت لم جاز
تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير
بحسب المفهوم جاز في الموصوف مع الصفة قلت انما جاز تعاطف الصفات مع بها لانه لم يقصد بشيء منها
الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد
مراد في الاول القرم السيد والهمام كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم
موضع القتال قوله ولما ورد ماء مدين الاية ضمير ورد راجع الى موسى عم ومدين قرية شعيب
عم والامراتان بنتاه عم والذود الطرد قوله حتى لو كان تذودان غنمهما الخ التشخيص [illegible]
الترحم باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم والذود من المرأتين لاجل غنمهما بلا مدخل لخصوص المفعول في
خصوصية السقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا ينافي عدم
التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فائدة في المعنى على ايهما كما زعمه الفاضل المحشي وفي نظر هذا
ما ذكره هذا الفاضل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما يجيء بان الموضع كان مجمع الناس
للسقي ومجرد عدم اشتغالهم بالسقي واجاب جمال الدين في شرح الايضاح واشتغال الناس
مع ذكر ضعف ابيهما كاف في ايجاب الترحم وفيه ما فيه قوله فكان على المصنف ان يذكره بل كان
الاحسن ان يقول اه حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترقي
احسنية العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها على ذكر قصر التعيين ايضا وقصد
فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن دعوى احسنية ادراج
قصر الانشاءات وهذا كلام جزيل لا يرد عليه ما اورده الاستاذ وغيره من ان ما ذكره الفاضل
احتراز عن دعوى الوجوب لا الاحسنية ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة
وكان تأنيث الضمير باعتبار تأويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم قوله لا يخلو عن تكلف
وهو ان يقال ان الانشاءات يستلزم نسبا خبرية فالخطأ في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم
فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وامر به او المجموع اكرام زيد وعمرو
فيقول المتكلم زيدا اكرم ردا لخطأ المخاطب قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تأكيدا على تأكيد يجيء تفصيله

في مباحث القصر في تحقيق الكناية التي ابداها علي بن عيسى الربعي بيرانا والقصر **قوله** فيتقوى
بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر المفسر مثل هذا يكون لمجرد التفسير لمحذوف دون التاكيد
والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني
يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا **قوله** انه من باب زيدا رهبته يريد انه من باب
الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيما قبله
المشغول بالضمير وههنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين
المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور
كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف
ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن من شيء فربك فكبر
وانما زحلقت الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف
للشارح ويمكن ان يقال اما مقدر والفاء جوابها اذ قد تقرر ان حذفها مطرد اذا كان
بعدها امر او نهي وان لاما خاصية جواز تقديم ما بعد فائها عليها **قوله** وقد صرح في المفتاح بان
الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون واياي فارهبون اوكد
في افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص تعلق
المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف مقتضى للتغاير الشخصي والاختصاص
في شخص لا يقتضي قوة الاختصاص في شخص اخر اللهم الا ان يعتبر خصوصية الشخصين في الاختصاص
المؤكد واما اذا جعل الفاء جزائية ففيه توكيد الاختصاص بناء على ان الاختصاص يفهم منه
من وجهين احدهما من تقديم المفعول الثاني ومن الفاء الجزائية في قوله فارهبون فان التقدير
ان كنتم راهبين شيئا فارهبون ولا شك ان هذا تخصيص لاستلزام الرهبة المطلقة رهبة
الله فيكون رهبتهم منحصرة في الله تعالى **قوله** لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة
لي فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه يلزم فيه عطف الانشاء على الاخبار اذ قد صرح في
بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء ان كان انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله تعالى ان ارضي
واسعة جملة اخبارية ونقل في جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الفاء للعطف ان قوله ان

176

ارضي واسعة في معنى الانشاء وهو ما جوا فيستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشارح يجوز
قوله واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد ان قلت هذا مناف لما تقدم في شرح ديباجة
الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شيء اذ قد علم من تقريره ههنا ان اما لم يقع
الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب انها وقعت موقعها جميعا قلت مبني
على المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح **قوله** ولذا لا يتقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول
والظرف اه هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفي الجزاء لانه يتعلق
بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل اخر ايضا فلا فامتنع اما زيد طعامك فاكل وان جاز
اما طعامك فزيد اكل صرح به الفاضل الرضي وغيره فليكن هذه الدقيقة على ذكر منك فانه يغفل
من يدعي المهارة في النحو وقد خبط بسبب غفوله عنه **قوله** ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل
التقديم ليس للتخصيص الخ اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في بعض
المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص في نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص **قوله**
لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة فيه بحث لان هذا مبني على كون القصر
في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما خصص كل واحد من الجانبين
بالقياس الى الاخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به فلا يكون
هذا التعليل نافيا للحقيقي اللهم الا ان يدعى انه لا يجيء تقديم متعلقات الفعل عليه الا للقصر
الاضافي كما ينبئ عنه ظاهر قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه رد الخطأ وان احتمل افاده
على الاكثر **قوله** قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين
المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله اهم لا سيما وقد قوبل ههنا
بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام الذي لم يرتض الشيخ الاقتصار على ذكره في بيان
وجه التقديم كما سيجيء فانما هو بالمعنى الاعم بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم في نفسه نصب العين
قوله وان عليكم لحافظين ان جعل عليكم صفة لحافظين فالتمثيل ظ الا انه يبقى ان يلا خبر
وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير دون التمثيل لان الكلام ههنا في احوال متعلقات
الفعل وان تقديم ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد التخصيص **قوله** مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص

الجحيم

نفي الحسن لا يقتضي نفي الصحة ولهذا احمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلّوه على
التخصيص اي لا يصلوا الا الجحيم ويمكن حمل الاية الاولى ايضا على التخصيص ادعاء ومبالغة
بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم **قوله** برعاية حسن النظم السجعي الصواب
تبديل لفظ السجعي بالفاصلي رعاية للادب **قوله** استشهد بما ذكره ائمة التفسير اه الظاهر
من عبارة المصنف ان ما ذكره تفريع لا استشهاد والا لكان الانسب ان يقول ولهذا قال
ائمة التفسير وهو ظ **قوله** اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص ومن غيره ولا يخفى
هذا المعنى قوله ورائه التخصيص كما لا يخفى فما نطبق الدليل اعني قولهم يقدمون اه على المدعى
غاية الانطباق ونقل كلام الشيخ لتاكيد الدليل **قوله** وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه رحمه الله واشار اليه في
سبع انا لا نم ان القول بالتقديم لرعاية القافية او الفاصلة خطاء وما يتوهم وجهه
من انه لا يمتنع ان يفيد التقديم في بعض المواضع فائدة ولا يفيد تلك الفائدة في مواضع اخر
ليس بشيء اذ ليس المراد بقوله وغير مفيد اخرى غير مفيد تلك الفائدة بل معناه غير مفيد
فائدة معنوية اصلا يدل على ذلك قوله بان يقال الخ فافهم **قوله** ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
ولانه لو قدر مقدما لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد
بشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون **قوله** لانها اول سورة
نزلت قال الزهري اول ما نزلت سورة اقرا الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هي
المدثر وقيل هي الفاتحة واهل الحديث وفقوا بان اقرا اول ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل
بعد بدء الوحي من الايات والفاتحة اول ما نزل من السور **قوله** فكان الامر بالقراءة اهم
دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عم كما هو الظ وتخصيص
تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد ره وهذا
انما يظهر اذا جعل باسم الله تعالى حالا اي متبركا باسم الله اذ لا يتصور منه عم التبرك بغير اسمه
تعالى واما اذا جعل مفعولا كما توهمه الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلا يتصور منه عم ان
يقرؤه اسم الله تعالى وغيره على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما
هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي

يكون

الذي اشرت اليه من عدم مجيء تقديم متعلقات الفعل الا للاختصاص **قوله** وهي مبني على انه تعلق باسم
ربك اه لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام
لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه هنا ما ذكره الفاضل المحشي وان كان فيه صرف عبارة
المفتاح عن ظاهره صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء تخريج الاية على امر نادر فان
المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب في مواضع
اخر وبهذا ظهر اندفاع اعتراض الاستاد على الفاضل المحشي بان ارتكاب امر نادر متقرر عند
القوم متضمن لفائدة اهون من ارتكاب صرف عبارة السكاكي عن ظاهره في اربع مواضع
كما لا يخفى على المنصف **قوله** والباء للاستعانة او الملابسة رجح الثاني بكونه اكثر في الكلام من باء
الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله تعالى بمنزلة الالة التي لا تكون مقصودة بالذات
ففيه ترك الادب **قوله** اي اقراء القران قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت لم
يناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يصار الى روايتي الاخيرتين في اول النازل
وانت خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان عن وقت الخطاب وان لم يجز تاخيره من وقت الحاجة
الا عند القائلين بجواز تكليف المحال فلا غبار في التقدير المذكور فتامل **قوله** ولا يبعد على المذهب
الصحيح اه اراد به مذهب الشافعي فان الشارح شافعي المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم
يكن التخصيص نائبا عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص
الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو فان صح الا انه موهم لما هو نائب
عن المقام ففي ما ذكره الشارح تضعيف للفساد فضلا عن عدم الاستبعاد **قوله** كالفاعل في نحو
ضرب زيد عمرا احترازا عن نحو ضرب غلامه زيد فان في هذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل
قوله والمفعول فضلة يستغنى عنه اي قد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل
المتعدي يحتاج اليه تعقلا ووجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق
يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا **قوله** فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء
مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه
تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بحاظاهر ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه

بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لانه
الفعل الذى لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول
اولى وكانه نظر الى قلة الفائدة فى المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح ههنا من عد
المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد للمفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما وقد
المفعول فيه مع ان ابن السراج اثبته كما بين فى كتب النحو **قوله** الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشىء
واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه ارسخ فى التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة
دون متبوعه فانه فى حكم المنحى والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضعا
للعطف لفقدان شرط العطف حكما وهو تقدم المعطوف عليه وبهذا تبين ان ما ذكره
الشارح والشريف فى توجيه قوله ثانيا ليس واحد من الانواع الاربعة يعنى البدل
والوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان
بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باى على رأيه وببل نحو اعجبنى زيد اى حسنه او بل حسنه
محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكى من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد
ثوبه على تقدير العطف سلب ثوبه قائم فى العطف ببل واى فالظاهر ان شيئا من الانواع
الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مراد هما الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت
ان صح فانما يصح فى اى دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصواب الاقتصار على ان التقييد
بالواو بناء على انه المقصود بالبحث هنا وانما ادخل او فى قوله والبيان تنبيها على ان عطف
البيان مع البدل من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت
اعتبر فى نحو ما من واد واحد لم يعتبر شىء من التوابع حتى يقدم احدها عليه فكيف يصح تقديم
احدها على ما هو مال المعنى قلت بل بقى العطف بالحرف المتاخر عن الكلية نعم يرد ما ذكره
فى قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على الشك او يقدر هكذا ثم ذكر المفعول معه فافهم **قوله**
افراد الملحق بالاهمية ههنا اه فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله او لان فى التاخير اخلالا ببيان
المعنى او بالتناسب وهذا العطف يابى ذلك لارادة الا ان يبتنى فائدة يعتد بها فى الافراد
بالذكر **قوله** لتوهم انه مما يحصل بحكم يمكن ان يقال الصيغة الثانية لانها اهم الفائدة فيها
تقديم

178

اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون مستبعد فافادته اهتم **قوله** وجعل السكاكى التقديم
للعناية مطلقا الخ عبارة السكاكى هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه لكونه فى نفسه نوع من
احدهما ان يكون اه فالمنقسم الى التقسيم فى عبارة نفس العناية الا انه نقلها الى التقسيم
يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلذا قال الشارح وجعل السكاكى التقديم للعناية
ثم ان قوله احدهما ان يكون اصل الكلام اه مسامحة لان ما ذكر سبب للعناية لا قسم منها فقدر
بتقدير اللام اى احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة فى اقتضائه للتقديم كما سبق فى قول
البحترى شجو حساده البيت وهذا لا يدفع التسامح فان قلت ما فائدة تقييد المبتدا
وذى الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله
الاصل هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل عليه النظر فى المفتاح فلو كان منكرا محضا
يوجد المقتضى للعدول عن التقديم وان كان اصلها التقديم ايضا كما فى قولك
فى الدار رجل وجاءنى راكبا وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان التخصيص يجعلها فى حكم
المعرف فان قلت الاصل فى المبتدا المنكر وذى الحال المنكر التام فلا حاجة فى تحقيق الاحتراز
المذكور الى اعتبار ان التمثيل لمجموع الامرين قلت ما ذكرته يحتمل يفيده عدم قولهم بالتخصيص
فى قولك فى الدار رجل لعدم وجود تقديم ما حقه التاخير بل صرح به فى شرح المفتاح
لان وجه الاصالة الذى ذكروه لتقديم المسند اليه مثلا وهو دلالته على الذات جار
فى المنكر ايضا لكن فيه مقتضى للعدول عن ذلك الاصل بحسب الاستعمال **قوله** وثانيهما ان يكون
العناية ايضا مسامحة ظاهرة **قوله** نصب عينك بضم النون وفتحها اى منصوبا قدامها من نصب
الشىء اقمته وجعلته تجاه عينى بحيث لا يغيب عنها كانى انظر اليها دائما **قوله** لمن قال اكرمت
بالذى سمته تتمنى الاولى ان لا يذكر الموصول ويقال ما تتمنى حتى يكون ما مفعول تتمنى
فيكون السؤال جملة فعلية ليطابقه الجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه فيما اذا صنعت
اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما مبتدا لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
كما تقرر فى مباحث الاصول جمعا **قوله** وتقديم المفعول الثانى على الاول فى قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء الاية مبنى على ان لله مفعول بواسطة قدم على الذى بلا واسطة اعنى شركاء

وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء وهذا هو المختار السكاكي
والقول المنصور على ما حقق في شروح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان
الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله ظرف لغو لشركاء فيجوز التمثيل بالاية
على راي هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير
ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان تقديمه على المفعول الاول اعني شركاء بان الاول منكر يستحق التاخير
قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح وجعلاه من قبيل في الدار رجل لكن لقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر مخصصة على ان اعتبار المتبادر
والتجربة يبطل في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المحضة اسم ان كما سبق اشار الشارح
الى ذلك في قوله ان شواء ونشوة البيت قوله بتقديم الحال اعني
من قومه على الوصف اعني الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما
بتقدير متعلقه معرفة بان يجعل للثبوت لا الحدوث ويكون اللام الداخلة عليه حرف التعريف
لا اسم موصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مرت اشارة الى ثبوته او يجعل اللام
في الملأ للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملأ في حكم النكرة
لم يقع الذين كفروا صفة له لانا نقول ممنوع اذ له حظ من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة
النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا
فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المقصود اذ لا شك ان المقصود الاصلي
هو الوصف بالكفر كما في الاية الاولى فتقديم الوصف الاخر ههنا العارض واما الحكم بان قوله
من قومه حال فالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة قوله مسوغ للانكار التوبيخي الوقوعي
وبين الانكار الابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين
واتخذ من الملائكة اناثا كذا في مغني اللبيب قوله فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا اه قد يقال
تعلق الانكار باحدهما باعتبار الاخر لا ينافي ان يلاحظ احد التعلقين اصلا وههنا وان شئت
فتأمل في قولك اعطيت دينارا سائلا فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضي تقديمه
وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في تلك المباهاة والحاكم هو الذوق قوله والجواب

الانكار الابطالي ان التوبيخي يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم عليه ولكنه

والجواب انه ليس في كلامه اه رده الفاضل اي في شرح الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب
ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين
في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما
نصب العين علة لتقديمه كما ذكره صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون مختصة
ونصبية العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل السكاكي سبب التقديم كون المقدم
في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرين في الذهن وقت الانكار
لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين
باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار ذاته مقتضيا
لتقديمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فائدته فان قلت
الاهتمام الناشي من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول
بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي لذلك الاهتمام باعتبار تعلق الفعل له وقد عرفت انتفاؤه
قلت لا حجر في التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر في تاخر المفعول الثاني عن العامل تقدم مرتبة
العامل ولينظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور اصلا قوله وجوه
المنع فان الاحتراز المذكور اه فيه مناقشة وهي ان الاحتراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر
فيوجب كونهما نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر اعني الدنيا في الاية الاولى وموسى في الثانية
لا يقال الاحتراز يوجب كون تقدم احدهما وتاخر الاخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان
نصب العين يكون مقدما وليس كذلك ولك ان تقول الموجب للتقديم هو كون الشيء نصب
العين من جهة التقديم فتأمل قوله وان كان مناقشة في المثال لكنه حقيق بان يدفع المناقشة
بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انفهاما صحيحا بل التوهم انه من صلة الدنيا والتقديم
لدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح آب عن هذا الدفع حيث قال الاحتمال
ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين اهم من قومه ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال
البعيد المضمحل بادنى تأمل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان يخاطب
بكلام الله وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القرائن

الحالية المصححة للاستعمالات المجازية ومن يك ذا فم مر مريضا يجد به مرا الماء الزلالا قوله وقد يجاب
بانه تنبيه اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبنى على ان يكون الكلام فى تقديم بعض
المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا ينقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون
جوابا عن قوله وجه تخصيص المثنى دون ساير الامثلة من تقديم المبتدا على الخبر وذى الحال
على الحال ونظايرهما الباب الخامس فى مباحث القصر قوله يقال قصرت اللقحة الى آخره بكسر
اللام والتقوح بفتحها هى الناقة الحلوب قوله وفى الاصطلاح تخصيص شىء بشىء بطريق معهود
اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف فى شرحه للمفتاح فكلا
معنى القصر قصر حقيقة اصطلاحية قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوز
الى غيره اصلا الحقيقى ههنا مقابل الاضافى كما صرح به فيتناول الادعائى وقد فسره بوجه
خرجه ظاهرا وكانه نظرا الى ان الحقيقى هو الاصل ولو اريد الشمول واضحا لقيل ان تخصيص
الشىء بالشىء اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر
اعم مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فيتناول التعريف القصر الحقيقى الادعائى ولا يخفى انه خلاف
المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقى مقابلا للاضافى دون المجازى مع ان اطلاق التخصيص على الاضافى
مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشى لان الاضافى قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف
هذا الفاضل فى شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول
مع ان المتعارف اطلاق الاضافى على قسيمه دون المجازى ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافى
المفيد للقصر والحصر والتخصيص فى مقابلة الحقيقى وان اهل الميزان استعملوا الاضافية للمقيدة
الخاصة فى مقابلة المطلقة ولا مشاحة فى الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية
فى المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام الشريف فى اطلاق التخصيص
الاضافى قلت يابى عنه التفرقة قوله انما سمى قصرا وتخصيصا قوله لقلة جدواه اى لقلة
جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل الفائدة
وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة الغفلة الا
يرى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم

فايدة

وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الاقسام الى الافراد والتعيين والقلب فى الحقيقى فانه غلط لجماعة
فى مواضع وقيل الضمير فى جدواه راجع الى الحقيقى والمعنى بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين
الحقيقى لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسيمه الآخر
يمتنع وان كان جائزا الا انه غير وارد فى الكلام وفيه ان القصر الحقيقى الادعائى
كثير فى الكلام والقسم الثانى منه موجود فيه وان تحقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا الله
قوله وهذا التفسير شامل للحقيقى وغيره رد عليه الشريف فى شرح المفتاح بان عبارة السكاكى
هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون
كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا ومنجما او قولك زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم
زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله الموصوف عند السامع يشعر بان المراد هو القصر
الغير الحقيقى كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان
الحقيقى لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا قوله مثله زيد شاعر لا غير اى لا غير زيد
فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو من قصر
الموصوف وسيتم عليك استعمال لا غير فى كلا القصرين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا
او ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة قوله التى هى معنى قائم بالغير
ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله لتصادقهما على العلم الخ فان النسبة بينهما
باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على
حذف المضاف اى دال معنى يصح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا
اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشايعة قوله تابع يدل
على ذات ومعنى فيها غير الشمول هذا التعريف للفاضل الرضى اورده بعد تزييف تعريف ابن
الحاجب وهو تابع يدل على معنى فى متبوعه لصدقه على البدل فى نحو اعجبنى زيد حسنه والتاكيد المفيد
للاحاطة فى نحو جاءنى القوم كلهم وعدم صدقه على قائم فى نحو مررت برجل قائم ابوه اجيب عن الاول
بما نقله الشارح العلامة منه ان التعريف على ما نقل عن ابن الحاجب تابع ذكر ليدل على
معنى فى متبوعه وحسنه انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى فى متبوعه وكلهم انما ذكر ليدل

على معنى فى متبوعه وكلهم فاذكر احاطة الجمع بالقوم واما كون القوم مشمولا له فامر لازم
للمقصود لا اصلى فلفظ كلهم يدل على حال النسبة لا على معنى فى متبوعه وان فهم ذلك منه ضمنا
وعن الثالث بان كون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا فان قلت تعريف ابن
الحاجب لا يصدق على العلم فى اعجبنى هذا العلم ونظائره لان المستفاد منه هو وجوب الدلالة
على معنى زائد فى متبوعه وهو مفقود فى المثال لان مدلوله عين مدلول المتبوع قلت قد
ادرج فيه ما ذكرته بتاويل معروف وهو انه يدل على تعيين المشار اليه وبهذا التقرير
اندفع اعتراض الاستاد على الشريف حيث رد على قوله واما التفسير المشهور بمعنى تابع يدل
يدل على معنى فى متبوعه فقد ادرج فيه العلم ونظائره بتاويل معروف بان المحوج الى التاويل
تفسير الشارح واما التفسير المشهور فصادق عليه بلا احتياج الى ذلك التاويل ثم المراد
المراد بالذات وفى تعريف الرضى ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والا يخرج عن التعريف
النعت فى نحو قولك اعجبنى هذا السواد الشديد وبالمعنى ما يقوم بغيره فان قلت فهو د
النقض بالبدل فى اعجبنى زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حيث يقوم به الوصفية مثلا
وانه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظة فيها تدل على المعنى بلا شبهة وعلى الذات اذ لا بد
من محل يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف
غير منعكس لخروج الوصف فى جاءنى القوم اجمعون اذ المعنى المدلول عليه هو الشمول
قلت المراد من الشمول الذى اضيف اليه غير فى التعريف ما هو المعتبر فى باب التاكيد
وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غير
فانه بمعنى عدم التفرق وهذا المعنى الثانى وان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول
التاكيد الكائن فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان صاحب التعريف قد رد
الآن ان الشارح رده فى بحث التاكيد قوله لتصادقهما على العلم فى اعجبنى هذا العلم وكان
الفاضل المحشى قد كتب فى هذا المحل على طرف المطول قبل التدوين ان صدق التعريف
المذكور يحتاج الى التاويل وهو ان يلاحظ الوصف مطلقا ليكون ذاتا وخصوصية العلم
ليكون بمنزلة المعنى فيه ولعله راى ان مثل هذا التاويل جار فى اعجبنى زيد حسنه فقرر في الت

علم وجوب التغاير بين الذات ومعنى المدلولين وقيام الثانى بالاول فان قلت حسن بدل صح

فى التدوين الى ما ترى ولك ان تقول المراد بالذات ذات المتبوع وذات يصدق
على المتبوع بقرينة ان التعريف للنعت الذى يجب حمله على المنعوت فينطبق التعريف
على العلم دون حسنه قوله وكذا بين النعت والصفة المعنوية التى الخ قال الفاضل المحشى
واما النوع بين معنيى المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر
القائم بالغير كالعلم والمعنى الثانى هو ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كالقائم
هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنيا المعنوية على ما يتبادر من تنوعهما كان المباينة
ظاهرة لا لما ذكره الفاضل بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثانى نفس اللفظ
لكن النسبة ح بين النعت النحوى واول معنيى المعنوية هى المباينة ايضا الا ان يعتبر النسبة
باعتبار التحقق فى الجملة لا الصدق فى موضع وباعتبار التحقق فى اخر تعسف ظاهر وان حمل
اول معنيى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع كانت النسبتان على ما ذكره لكن ينبغى ان يصار
الى الحذف فى الموضعين من عبارة المحشى بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال نفس الامر
القائم بالغير والمعنى الثانى هو دال ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه بقى فيه بحث وهو
ان لفظ العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود فقد يصدق فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فما الوجه فى الحكم
بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط فى الاول من معنى المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة
فتأمل فى جوابه قوله والاول انسب لان اعتبار المعنى الثانى فى مثل ما زيد الا يقوم او قائم يعز
من صيغ الافعال يحوج الى ان يقال تقديره الا قائما وان المقصور عليه مفهوم القائم لا نفس
القيام ولا يخفى انه تكلف قوله فمن قصر الموصوف على الصفة مبنى على ان الخ وبالغ جانب المقصور عليه
ههنا هو الظ لكونه خبرا وقد يعكس بعتبر الخ وبالغ جانب المقصور على معنى قصر الهوية
على زيد والكون زيدا على خبيك الماهية على الت ج فح يكون من قصر الصفة على الموصوف
لكنه لا يخلو عن تكلف قوله يتعذر احاطة المتكلم بها لا لكثرته حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة
الاجمالية وكما ينبغى فى القصر كما فى ليس فى الدار الا زيد على ما زعمه بعض اصحاب الحواشى بل
لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يتيقن من العاقل المتحرى للصدق اثبات واحدة

منها ونفي ما سواها مطلقا وانما في ليس في الدار الا زيد فالحصر حاكم **قوله** الا ان يراد الصفات
الوجودية فيه بحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احديهما عين الاخرى كحركة
جسم وسكونه فيلزم فلك المحال قطعا فليتأمل **قوله** نحو ما في الدار الا زيد اه فيه بحث لان
قصر الكون في الدار على زيد تماما بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة
فيه فيؤل الى القصر الغير الحقيقي فالظاهر في التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان قيل
التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ
من جنس المستثنى منه ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع
من سوى زيد من افراد الانسان قلنا فح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا
في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الا اسود فيكفي
في كون القصر حقيقيا انتفاء ساير انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه
قد ادعى سابقا امتناع هذا النوع من القصر الى المحال **قوله** اي باعتبار ارجاع الضمير الى
الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر اصح واشمل اذ ما في من
اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان
جاز وافاد عقلا **قوله** متجاوزا صفة اخرى اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال
اما المفعول المذكور او الفاعل وهو المختص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما
مكانها فقيل حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي شرح المفتاح للشريف انه
منصوب على الظرف اي بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر
قوله ادنى مكان من الشيء الجار متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال دنى منه وقرب
منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يرد لزوم استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن
قوله ولقائل ان يقول ان قوله لا اه يمكن ان يجاب بان المراد هو الشيء الثاني وما كان
الحقيقي معلوما قبله اراد هيهنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره
قبله كان يراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول
الحقيقي وما لم يكن المصنف بصدد التوقيف كما سيذكره الشارح الا ان لم يبال بهذا

بهذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر **قوله** فان قلت تخصيص امر بصفة اه حاصل هذا الجواب
كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد
اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التوقيف المنع عن جميع الاغيار الواقعة وغير الواقعة ولذا
لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال تلك قاعدة المنقول والامر
توافق القاعدتين هذا ولك ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا
الاقتضاء اه وذلك بان تقول قول المص او مكانها بعد قوله دون صفة اخرى يخرج التوقيف
هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقي لا لعدم وجود التخصيص
فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول
الشارح قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا بحث الفاضل
المحشي ايضا بقي ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب قد يعتبر فيه
كما سنشير اليه **قوله** قلت هذا الاقتضاء مختص اه ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما
من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد
منجما وشاعرا مثلا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او يتردد في امره
فيقول ما انت الا شاعر ابناء على ظنه خطاء كان او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون
كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له **قوله** وهذا التقسيم لا يجري
اه لعل المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور
اعني قوله اذ العاقل لا يعتقده لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء
الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة **قوله** بين ذلك اي بين الاتصاف بجميع الصفات
غير صفة واحدة وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة **قوله** والمخاطب بالاول اه كون
المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب **قوله** ولفظ
الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى
عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا
معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كذا او

ك

تبدل على اعتقاده بخلاف عكس حكم
او تجويزه العرب كما سيصرح
ان يخرج النظر الاتي والصحيح
الثاني فيه دون اخرى صح

ك

ن و با

عنه قوله ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا اخر اما الكتابة
او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين
وقطع الشركة ايضا فمن اى اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه من قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة
ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد
الوصفين لا بعينه وبين وصف منهما معين قوله واعلم ايضا ان المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
اذا كان من يعتقد انه اما قائم فقط او قائم وقاعد معا ولا يعرفه على التعيين فهذا قصر التعيين
ايضا وان لم يندرج في تصويره الشارح فان الغرض منه التمثيل لا الحصر قوله وفيه نظر لانه اذا
تساوى اه اجاب الافرائي عنه في شرح الايضاح بانه يتنزل مجوز المخاطب بمنزلة معتقده
فيتناول مكان اخرى او اخر قصر التعيين ولا يخفى عليك انه لا يدفع الاشكال الذي ذكره
الشارح بقوله قلت بعوار تكاب جميع ذلك فالاشكال اه قوله وهذا ظاهر لا مدفع له قد يعتذر
عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لانه فيه قلب جزم
المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه المكان لا فيما يندرج قصر الافراد الذي لا يخاطب
به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين
وهو بهذا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود فليتأمل قوله وغاية ما يمكن الخ قد اشير
فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه اخر ايضا لكن عبارة
الايضاح آب عن كلا الوجهين كما حققه الا ان يعتبر مثل هذا التمحل في عبارته فتأمل
وقد يقال ايضا لما كان اعتبار المكابرة في قصر التعيين خفيا واعتبار دون اخ جليا
مذكورا في كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على المكابرة واعرض
عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا نصب
على المصدرية اى قصرا افراديا وجعله حالا من القصر يأباه عدم كون المضاف جزءا من المضاف اليه
او في حكم السقوط الا ان يكون ميلا الى جانب المعنى واعتبار لكون مختصا بما يتوقف
عليه القصر افرادا كذا ومن هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف افرادا عدم
تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب

تجويز احد الامرين معا كان مناسب ادراج قصر التعيين صح

كالوجوب الذاتي ونحوه

183

المخاطب ثبوته لموصوفين ولندرته لم يتعرضوا له قوله وقلبا تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف
على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجيزه مطلقا قوله وايضا يخرج اه بل
اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري لا كلي وقوله ليكون اثباتها اه معناه
ان الاصل في ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتنافيين اكثر وقيل ايضا
انما شرط التنافي ليمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر
عن جزئه الاخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم
نحو قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت المقصود
في جميع المواضع وهو انتفاء الصفة الاخرى بطريق احرى اه وكذا فان قيل فما فائدة الجزء
الاخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه التنبيه على رد خطأ المخاطب
وكل ذلك تعسف لا يخفى قوله بل يأباه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول
ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق
الشرط في الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والاخر
على شرط الحسن تعسف ظاهر قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان في نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب
عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا
المشروط يظهر صحة قوله لانه قد علم الخ ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد
التنافي قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه مع ان تعريف المسند اليه
ايضا يفيد القصر توطئة لقوله مع التعرض لهما فيما سبق لان المص لم يذكر فيما سبق افادة
تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الشارح فلا يصح ان يقال انما ترك المص ذكره ههنا للتعرض
فيما سبق قوله لكنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح اه هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور
اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر انما لان الكلام في القصر الاصطلاحي
وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير وانما لا يخاطر في عاشر
قوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد
المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان قد علم

في الباب الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام
له غير مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال ~~وذكره تمهيد لبيان احكام له غير مذكورة~~
فيهما كالطريقين المذكورين ههنا قوله منها العطف قدمه على الطرق الثلثة الباقية
لان النفي والاثبات فيه صريح بخلاف غيره فان المنفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء
اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية وههنا
بحث وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما
لكن او قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار
الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدأ وقيل في مثل ليست بعاطفة
وانما هي حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف
فيه لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام
العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند بعض البصريين ولهذا جوزوا
العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوايل احوال المسند والمسئلة ايضا مفصلة
في مغني اللبيب قوله وقلبا زيد قائم لا قاعد اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق
العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح
به الشارح قوله فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى فيه منع لجواز ان يستعمل الطريق لقصر
التعيين ولا اعتقاد عكس الحكم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب
يعتقد ثبوت المنفي او يجوزه وبالقرينة ينقلب حاله قوله وقد اجمع النحاة الخ كانه
يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا
يبطل عملها وقال ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره قوله
اما لان العمل واما ليوافق اللغة العالية يعني انه انما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند اصدح
العمل بناء على ضعفها فيه كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضا واما عند
الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل الفصل بان وغيرها فاجرى حكمها
في جميع مواردها على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت

وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها اللغة العالية فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة قوله
فان منا لا واحد يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي اشتراط الشرطين في قصر صفة
افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للتدرج قوله كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر اعلم
ان الشيخ صرح في موضع في دلائل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قائما لقصر القلب لا لقصر الافراد
ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده بقصر القلب فليس الامر
كما توهم بل الشيخ صرح قبيل ذلك الكلام بمجيئه لكل من القصرين وانما نفيه لقصر الافراد في المثال
المذكور من خصوصية ذلك المثال وسره ان المنفي فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف مثل
الاضطجاع والاتكاء ونحوهما مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو
عدم تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر
فيه قوله ومنها انما الموجب للحصر في انما بالكسر قائم في انما بالفتح فمن قال بسبب افادة انما الحصر
تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي تاكيد
قال به في انما ايضا لذلك ومن ههنا صرح الزمخشري ان انما بالفتح لتفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في
قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد انفرد به الزمخشري كما مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى
الحصر ههنا باطل لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر اضافي اذ خطاب
النبي عم للمشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك قوله دون الافراد
ذكره تنبيها على ان المراد نفي دلالته عنده على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله وذلك
لان ان لا يدخل الا على الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت
هي زايدة فلم يدخل ان في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل المحشي ايضا يلزم تجويز
اعمال ان اذا لم يكف عن العمل فان قبيل الفصل مانع عن اعمالها قلنا ان صح ذلك فانما يمنع
من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو
سهو من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عملها انه ليس بداخل
على المذكور في المعنى ولا يخفى عليك ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله ويدفعه هذا بانتقاض النفي
بمعنى الا فتأمل قوله وحرم مبنيا للفاعل الظاهر مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدأ ويجوز تقدير

٧ والاولى القصر الصفة على الموصوف [illegible] منه

كون مضاف الى حرم ليكون هذا خبره قوله اذ لو كان موصولة لبقى ان بلا خبر اه واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير مفعول العايد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعنى او على البدلية من اسم ان اى ان الذى حرم الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح قوله لان ما فيها موصولة اه واما جعله من قبيل انا تميمى ما بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدا المقدم رتبة ففيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح قوله نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق ذكر المثال الثانى استطرادى والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذى انطلق زيد واحد فى المآل قوله لكنا نقول جعلها موصولة الخ اتبع فى هذا القول ابا على الفارسى لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار الشيخ فى شرح الكشاف كون ما فى الاية كافة وانت خبير بان رسم القران لا يجرى على القياس المقرر فى الكتابة بل هو سنة متبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضى فى تفسير اواخر سورة آل عمران ولهذا جوز ان يكون يتم من قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم على قراءة ابى محيصن جمعا مذكرا مع عدم الواو والالف فى الكتابة ثم ان الموصولية اقوى فالحمل عليها اولى ثم انه وجه قوله ولقول النحاة انما لاثبات الخ لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر فى انما لا على خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التى سينقلها الشارح عن على بن عيسى الربعى انما هى مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فما يدل على وجود الاول يدل على وجود الثانى وكذا ما يكون مناسبة لهذا فتامل قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح اه هذا مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدمامينى فى شرح مغنى اللبيب بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التركيب والاتيان بالاساليب المختلفة وقلما يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار فى تفسير الضرورة عندهم ان يقال هى ما لم يرد الا فى الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على ان انما تاكيد فان قلت كيف يجوز عطف ولا على المستتر فى اذ افع مع انه لا يصح ذا افع مثلى قلت

كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب فى قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوايل وان شئت فاعتبر قولهم ضربتنى هند وزيد مع عدم جواز ضربتنى زيد على ان المحذوف الفعل وجعل العطف فى مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلى وليسكن زوجك سائغا قوله لان انا الزايد دليل على الغرض اه يعنى انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه فى هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا عنه فلا يحسن قوله فى العدول عن لفظة من الى لفظة ما قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اى ان قويا يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف فى ما ات سورة الكافرين وغيرها قوله قلنا لانه ان الفعل غايب لما كان فى الجواب المنقى نوع بعد اصله فى شرح المفتاح وقد اجاب العلامة الترمذى ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغايب وبان مجموع الا انا يتضمن معنى لا غيرى فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيرى ولا يخفى بعدهما ايضا قوله باعمال الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال اعتماد على شئ سوى النفى قوله عن على بن عيسى الربعى وهو من اكابر نحاة بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة كحنفى فى حنيفة قوله وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو اه فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والضمنى انما يظهر فى صورة العطف دون قولك ما شاء الا زيد وتمييى انا قلت تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور فان قلت فهل لنا ان نقول فى وجه المناسبة بين انما والقصر باعتبار اشتمالهما على التاكيدين انما اذا قلنا جاء زيد اثبتنا المجئ لزيد صريحا ونفيا عن عمرو ضمنا فاذا قلنا لا عمرو نفينا عن عمرو صريحا واثبتنا لزيد ضمنا فيكون الاثبات الضمنى مؤكدا للاثبات الصريح مؤكدا للنفى الضمنى فيكون فيه تاكيدان قلت ظاهر ان الاشتمال انما على تاكيدين فى توجيه الربعى فى جانب الاثبات فالوجه ان يعتبر فى القصر الذى لوحظ بينهما المناسبة فى جانبه ايضا ثم ان هذا التصوير لا يجرى فى قصر الافراد او اثبات المجئ فيه لزيد لا يتضمن نفيه عن عمرو وما قلنا من كفاية بعض الصور فى تحقق المناسبة مفاده كفاية مناسبة انما لبعض طرق القصر وهذا لا يقتضى كفاية مناسبتها لبعض افراده فان الظاهر ان استعمالها القصر القلب بلاحظ فيه مناسبتها له على توجيه الربعى على ان اثار

وان ما ذكر في شرح المفتاح انه لا حاجة في وجه المشابهة الى الجريان في كل قسم من اقسام القصر
الآن جريانه فيه احسن بالمشابهة قوله اى تقويم ما حقه التأخير سواء بقى بعد التقديم على حاله
كما في زيدا ضربت اولا كما في انا كفيت مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهذا ظاهر على قانون
السكاكى حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تاكيدا كما سبق تحقيقه الا انه غير ظ على رأى
المص فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل الفاعل فتقييد التقديم بكون ما حقه
التأخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب قوله يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا
اه قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر
الاضافى قال الشارح في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض
والتقدير يعني ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطأ لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه
في مثل اياك نعبد واياك نستعين وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقى لا بعتبر فيه
حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى حكاية عن عيسى عم ما قلت لهم الا ما امرتنى به فانه
قصر قلب اضافى قوله والخطاء بتجويز كل منهما على السوى قال الفاضل المحشى ان كان التجويز
عبارة عن تردده وشكه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطأ بل الشك
ينافى الحكم لانه يقتضى رجحان احد الطرفين المنافى للشك وفيه بحث لان مبنى ما ذكر فيه
على الامور العرفية والصواب والخطأ لا يختصان بالحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال
فيقال الاساءة الى من يحسن اليك خطاء والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم
في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول مباحث
بل بان الانشاء يتصف بالخطأ مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال في رد
هذا الشيء نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطأ بل الاسعد
ان يقال الخطاء عدم التردد قوله زيد يعلم النحو لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف
انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا
يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في مغنى اللبيب بان قولهم لا غير
لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارح كلامه وفي المفصل

وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين ابن مالك رح في باب القسم من شرح
التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا به بنحو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل وهو ثقة
لا يستشهد الا بشاهد عربى لا بشاهد عرفى تأمل قوله والمسطور في كلام بعض النحاة اه ايراد على
المص حيث عدها من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضى فانه صرح بذلك
حيث قال ولا يحذف منه المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد
ليس غير ولا التبرئة هى التى لنفى الجنس لا غير كما صرح به نفسه حيث قال اعلم ان لا التبرئة انما تعمل
لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات لاقتضائها التحقيق ولا هذه التبرئة
للمبالغة في النفى لانها لنفى الجنس قوله واجيب بان ترك النص الخ لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف
وصرف الكلام عن المتبادر لان الشارح يعنى الى الفهم من اقتضاء كراهة الاطناب ترك النص
على المثبت والمنفى في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا لكنه اهون من
حمل كلام السكاكى على الفساد فان قلت اى حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور
اشارة الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفى والاثبات ايضا كراهة الاطناب
وله نظائر كثيرة في المفتاح قلت الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلثة
الاخيرة يرشدك انه قال في المثال زيد يعلم الاشتقاق ليس الا ولو لم يكن المراد طريق العطف لقيل
زيد لا يعلم الا الاشتقاق فتدبر واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد على
انه خبر ليس واسمه مضمر لا مظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه
اسم ليس مع خبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه قوله وفي الثلاثة الاخيرة النص على المثبت
فقط يعنى ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما ترك الاصل الاول كراهة الاطناب
كما سبق ترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل
على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفى لا بما يثبت قوله لان
الحكم مختص بلا دون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجرى في بل لا انه غير مختص بها كما تشعر
به العبارة قوله لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع فان قلت هذا الموضوع
له لا يتأتى في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفى هو القعود فلم نجد مورد

الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع
مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو د
الى زيد وهو المنفي عن قاعد قوله فكان الاحسن ان يصرح الخ اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر
منه ان ليس فيها مما يجانسه غير فقول المص يتبادر من شايع كلمات النفي لكن لا احسن بل هو التصريح
فافهم فهذا وجه ما ذكره الشريف قوله فقوله بغيرها الخ يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة
المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة
المخصوصة التي اوردها في كلامك ونفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء بها مخصوصة
قبل ايرادها قوله على ان يكون الثاني تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا ولا كلام
فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد الثاني وعطف على الاول قوله احسن بابي الفاضل المحشي وجه الاحسنية
وظهر بما ذكره ضعف قول الشارح في هذا المقام من شرح المفتاح من ان في قوله هو يأتيني
لا عمرو فيه احتمال التخصيص والتقوي على السواء قوله فيقال انما انا تميمي لا قيسي فان قلت عند
اجتماع الطريقين او اكثر اي ايهما سبب افادة القصر قلت اي الاسبق او الاقوى ففي مثل
انما جاءني زيد لا عمرو واي انما والعاطفة مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت
لا عمرو اي التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا اي التقديم حتى يكون زيدا
هو المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرحه للمفتاح وحكم الشريف بان القصر
في انما تميمي انا مستفاد من انما ووافق الشارح في الباقي ان شئت فارجع الى شرح
المفتاح قوله غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك ما جاءني زيد ولا عمرو مع تقدم
النفي المصرح به قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكره من المثال من حروف الصلة لان
حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض قوله ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو
يقول ذلك قد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والا وهو يقول
ذلك وقد خط عليها في النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ
لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك لازم قطعا الا ان يقال
جيء بها على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا يأباه على ان فيه حينئذ مناقضة ظاهرة وهي ان

ان لو وقع الا مصرحا بها لم يجعل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة من ووقوع احد
كما جعل المنفي في حكم المصرح به في قولنا انما زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الان
قوله ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز آه انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون اطراد بالنفي المنفي
في قولهم شرط المنفي بلا ان يكون منفيا قبلها بغيرها النفي تحقيقا او تاويلا والمنفي بلا في
المثال المذكور منفي قبلها تاويلا وان لم يكن منفيا صريحا كما حققه الشارح تحقيقا او
قوله لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص الواقع لا يستلزم العلم
فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا ويحصل الفائدة لذلك وغاية ما يقال لا شك ان
اصل الدليل الاستعمال وما ذكرا ابداء مناسبة فيه فيكفي ان يقال اذا كان الوصف مختصا
بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كان غاية
في افادة الاختصاص فلا فائدة في تصريح النفي بلا العاطفة واذا كان النفي احد الامرين
نفيه فائدة فالعرف ظ فتامل قوله اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل
فيه اشارة الى ان المراد بالسمع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان قلت فاذا كان
هذا الحكم معلوما لكل احد فما الفائدة الخبر والقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب متنازعا بالخطأ قلت
وبالجملة الاشكال الذي سيورده الشارح على ما نقله المص من دلائل الاعجاز وارد جدا
انما القصر فيه تحقيقي لا يقتضي ما ذكر واما نفس الالقاء فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية
وحمل انما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه اخر قوله فكان دلالته
على القصر اضعف من انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم
على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم على
ما نقلناه آنفا وقد يوفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه وقوة من اخر فالقوة في انما
باعتبار ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يفهم
منه بالذوق السليم وهو داخلة في البلاغة او لعدم احتياجه الى التاويل بخلاف انما ولا
خبير بان كلا منهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعني تعين استفادة
القصر في نحو انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبار ما كما اشرنا اليه فصح

وبها تترجح اسناده اليه قلت فلا يتم ما ذكرنا ههنا من قوله ولم يذكروا هذا الشرط لانه تحج
عن تعسف فتأمل قوله وما انت عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط على الشيء
ليشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر قوله وفيه بحث لان الكلام
في النفي بلا العاطفة الخ قد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة
ثم عمم ولهذا قال ثم ان النفي فيما يجئ فيه النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم ان النفي
مع تقدم ذلك النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلائل الاعجاز قوله مما يجهله المخاطب وينكره
ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني
قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاحتراز كما يظهر من تحقيقه لكلام
الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انه يجئ الخ من نظر في دلائل الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد
من ظاهر كلامه على ما ذكره الشارح لا يكاد يصح قوله او قلبا اي انتم الا بشر مثلنا بحكم
جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شان العاقل التردد الا ان
الاول اظهر ولا منكرين لذلك ينبغي ان يراد قيد اخر وهو والمتكلمون كانوا عالمين بعلم
جهل المخاطبين لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك قوله وانما اتيا بطريق
القصر ليكون على وفق الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما
اتيا بها ملتبسا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الخصم على
ظاهر بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون
على البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة كما يدل عليه قولهم
لولا انزل عليه ملك وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين
على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن
الله يمن على من يشاء من عباده فتأمل قوله والاول او فق لجواب الرسل حيث قال بتسليم
انتفاء الرسالة فان المناسب للتقدير الثاني ان يقال لا لان المخاطبين ينكرون ذلك قوله
ان انتم الا بشر الا لفظ ههنا وفي قوله فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب لانه ومن قلم الناسخ
فان نظم الاية في سورة يس ما انتم الا بشر قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا

ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذي
هو ظاهر قال المدعي فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا
اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر حال الخ تكلف فليتأمل قوله
والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من
ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله
كعلم ذلك ويقربه بعلمه ويقربه بادنى تنبيه قوله مشاركة رباعية كما ترجى وجوب
كون حكم المخاطب مشوبا بصواب وخطاء كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة
وكاشتراك الاولين في عدمها قوله انه يعقل منهما الحكمان معا لا خفاء ان هذه
المزية ثبت للتقديم ايضا وانه ثبت بما ذكر من بينهما على النفي والاستثناء
ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطف قوله واحسن مواقعها
الخ فيه وجه الاحسنية ان انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم
من ظاهر كلام الشيخ فلا فائدة لان في القصر بالنسبة الى مدلول الجملة والمعنى
التعريضي فائدة جديدة فحسن موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه قوله ثم
قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت مفعول استقريت محذوف اي اذا استقريت
مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى مبتداء خبره اذا كان والجملة
مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق
اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من
المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت
انما متصفا بان اقوى اكوانها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض
وعلى الثاني وجدت اقوى اكوانها حاصلا اذا اريد به التعريض
قوله سوى المفعول معه انما استثناه لان المفعول معه لا يجئ بعد الا لا يقال
لا تمش الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد المفعول
المفعول معه لا يجئ بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا الا كانه منفصل

بيت

منفصل عما قبله لمخالفته له نفياً واثباتاً فالا موذن من حيث المعنى
بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين
بالفصل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال
ما قام زيدا الا وعمرو وكما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو جاءني
زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو
بل هو مقدر انتهى كلامه والاستاد اورد كلام الرضي الى قوله "
فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفصل ولم يذكر ما بعده
ثم قال وليس بشيء لان الا يجتمع مع الواو في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم فالصواب الاحالة على الاستعمال وانت
قد تحققت ان الرضي وقع ما ذكره تصريح عبارته ولا اختصاص لدفعه
بكون الجملة في الاية المذكورة حالية بل وجه دفعه متات ولو حملت
على الوصفية كيف وقد صرح الرضي نفسه في هذا المحل باحتمال الجملة
المذكورة في الاية لكل من الحالية واما قوله فالصواب الاحالة
على الاستعمال فلا يخفى ضعفه لان اصل العلة في جميع المباحث
النحوية هو الاستعمال لكن المهم بيان المناسبة في الاستعمال كما صرح به ابن
الحاجب في ايضاح المفصل هذا ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاءني
زيد الا مع عمرو وقولنا ما جاءني زيد الا وعمرو حيث جاز الاول دون
الثاني ان الواو في المفعول معه ليس الا آلة لملاحظة اشتراك
الشيئين في الفعل وليس معناه مستقلا بالمفهومية فلا يصح
القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى مستقلا بخلاف فانه اسم
يستقل معناه بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون معنى
مستقلا بخلاف مع فانه اسم يستقل معناه بالمفهومية فافهم **قوله** ومنه قول الشاعر الا
اه اي من قبيل تقديمهما بحالهما لانه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس والبيت

او على العكس في انتصاب باب على انه مفعول لاشتهى على انه مفعول كارها لان لادعاء الحاجب بدفعه
فانهم والبيت المذكور لموسى بن جابر وبعده ومن لم الرجال بسنة مذروبة ومزيدون بحجهم
كالغائبين ومنهم لبوث لا ترام وبعضهم فاقمشت وضم حل الى اطب المذروبة وهو الحاد من كل
شيء والمزيد الضيق البخيل والقمش جمع ما هنا الشيء من هنا وهنا والبيت اعني منهم لبوث اه مما ابدأ
الشارح في شرح الكشاف كون مضمون الجار والمجرور في مثل قولهم منهم من فعل كذا مبتدأ وما بعده
خبره وقد مر ما تحقيقه في اللباب الاول فليذكر وكان لم يمت حي سواك اه البيت للمجبي السلمي من
قصيدة اولها ابن سعيد حسين لم شرق ومغرب الا له فيه مادح وبعده وما كنت ادري ما فواضل
كفه على الناس حتى غيبته الصفائح فاصبح في لحد من الارض ميتا وكانت به حيا يضيق الصحاصح
سابكيك ما فاضت دموعي فان تغض فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من رزء وان جل
جازع ولا بسرور بعد موتك فارح كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح
لئن حسنت فيك المراثي وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدائح والصفائح الاحجار العراض
اي سقف بها قبره والصحاح جمع صحيح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحات والجوانح الاضلاع
التي تحت الترائب وهو مما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة على ما سبق
في شرح الديباجة **قوله** لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الاقرب ان يحمل على حذف المضاف
اي لايهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم باخره **قوله** واعلم ان تقديمهما
بحالهما مما منعه بعض النحاة بل الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث لا يستقيم ما ضرب الا عمرا
زيد ولا ما ضرب زيد عمرا لانه جوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا
احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر
في احدهما فقط وان لم تجوز لزم فيما ضرب الا عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيد مرفوع
بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من ان ما قبل الا يمتنع ان يعمل فيما بعد المستثنى بها
كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر
لما تحققت ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب
الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا

او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الشيخ بان المفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعلم
ان نسخ الرضى ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل
كما يدل عليه النظر في النسخ قوله وقالوا الظرف في قوله صح الجموح الى هذا التوجيه هو ان الظرف
في الاية معمول اتبعك فيكون من جملته والصفة المقصورة على الارذل هي الاتباع المتعلق ببادي
الراي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اي ذكر قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد
وكذا القياس في ساير الامثلة قوله اي كاشتهى اب لامر لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت
ان يقدر ههنا اشتهى بدون لا وكذا وقع في شرح المفتاح وان كان التقدير لا اشتهى ايضا
وجه ظاهر للمتامل قوله والنوائح في البيت الخ قد وقع في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النوائح
كذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح فيما اذا تقدم
المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه
قيل الخ قوله فتفرغ الفعل فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسميته الاستثناء مجاز
ثم الاولى ان يقول فتفرغ الفعل ليكون اشمل قوله ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص هذا
ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما محصوله ان انما يدل على تخرجه منه مطلقا ونسبته
الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون لزم التخصيص بلا مخصص وبهذا اندفع ما يقال
لما كان تقدير المستثنى منه للضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا منه وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة
يتقدر بقدرها وتلك الضرورة يندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام قوله ولذلك ترانا
اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى المقدر كذا في شرح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق
ان منشأ الحكم بان تانيث الضمير بالنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة وكلام المفتاح وشروحه
لا يخلو عن تعسف وههنا بحث وهو ان تانيث الفعل في الايتين والبيت لا يتعين ان يكون بالنظر
الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا بان يقدر في الاية الاولى نفس وفي الثانية
شيء وفي البيت اعضاء وغيرها من قوله وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الخ صدر البيت
على ما في شروح المفتاح طوى النحز والاجراز ما في عروضها قوله يصف النوق بالهزال
من السير والتخط طوى اي اضمر والنحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب

بالاعقاب

بالاعقاب والحث على السير والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض من
الجرز وهي التي لا نبات لها وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والعوض
بالغين والضاد المعجمتين على وزن الفلس بئر حجل كلام المرح والضلوة الجراشع الاضلاع
العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي وروى ابن جني برى النحز ما في عروضها وضمها
بقيت الا الصدور الجراشع وقيل اوله برى لحمها سير الفيافي وحرها بري من بريت البعير اذا
حسرته واذهبت لحمه والال بالتحريك والراء المهملة الحجارة وكذا الحول والارض حولها ذات
حجارة والجمع احوال قوله وفيه اشكال اجيب بانه سمى علامات التانيث ضماير على سبيل المجاز
من باب اطلاق احد المتجاورين على الاخر اعتمادا على فهم السامع قوله فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه
المقدر لا يدل على ذلك تذكير الفعل في ما قام الا هند مع اسناده الى المؤنث الحقيقي من الاوصبين
على تقدير ان لا يكون الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر لكان الفصل بالا قوله فكيف يسند
الفعل المنفي الخ هذا الكلام وارد في البدل فان زعم وجه الجواز انتقاض النفي بالا في الفاعل
كذلك قوله فعلى مذهبه يكون الخ رد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكي
بالنظر على ظاهر اللفظ يابى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل في الظاهر مسندا الى المؤنث
المذكور بعد الا فكيف يؤنث بالنظر اليه وقد يتكلف في دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير
العائد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعده كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال
غير مبني على الظاهر قال فقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باتحاد الظاهر مقولا مناف وانت خبير بان
تانيث الفعل بهذا الاعتبار مع ان الفاعل حقيقة وصناعة مذكر والاوجه فاعلم ان هذا
البدل في باب الاستثناء يخالف ساير الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد
الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض مع انه لم يحتج لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى
جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب
والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء قوله كاينا على حال من الاحوال ظاهره
يدل على ان المثال من قبيل القصر الحقيقي ولهذا استشكل بانه يؤدي الى المحال واجيب بانه
من باب التاكيد والمبالغة بحصل ما سوى الركوب في حكم العدم قوله بل المراد اخص من ذلك اي

اى من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لابد مع ذلك من مناسبة
مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاءني زيد الا شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر
احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي صليت الا في المسجد يقدر مكان
وموضع وعلى هذا القياس وقد يناقش في هذا بناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت بانه
بان الضرورة اذا اندفعت بالبعيد فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على الحاجة ولك
ان تقول هذا انما يرد اذا كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان
المقام شاهد صدق عند من له ادنى ذوق على تقدير المناسب فتامل **قوله** وفي الحديث
ما يئس الشيطان من بنى ادم الا اتاهم من قبل النساء وفي الحديث اشكال مشهور من جهة
دلالته على انه لا ييأس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا ييأس البتة
في تلك الحالة فاورد الشارح الحديث واشار الى جواب الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد
بالحديث النبوي ان يأس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من قبلهن يعني ان الشيطان يعتمد
عليهن اشد اعتماد حتى لا يقنط كليا قبل ان يأتي الى جهتهن فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال
من جهتهن ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له القنوط **قوله** وعلى هذا لا حاجة الى جعل الحال حالا مقدرة
ولا الى تقييد الجهة بغير جهة النساء والله اعلم **قوله** وذلك قصد تعقيبه اشارة الى وجه وقوع هذه الحال
ماضيا مجردا عن قد والواو وحاصله ان النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول كالشرط
استعمل فيه ما يستعمل فيه كلما اييس من جهات اتيانهم اتاهم من قبل النساء **قوله** الا على تاويل العزم قيل
عليه هذا الاغ وبل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون العامل لمضمون الحال واما اذا
اعتبر مقارنة حدوثه او معاه فلا لان اليأس باق وقت اتيانه من قبل النساء وان كان حدوثه
سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد بالاياس في الحديث الشريف قربه كما اريد بالموتى في قوله
عليه السلام لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت فالمعنى ما قرب يأس الشيطان من بني ادم الا حال
اتيانه اياهم من قبل النساء فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال
وما انتفع بشيء وما بقي رجاؤه الا في هذا الواحد فان لم ينتفع ايضا انقطع رجاؤه بالكلية
وحصل تمام اليأس منهم والله اعلم **قوله** كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما تحرر

في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو المط **قوله** والمراد ههنا هو الثاني لقائل ان يقول قد تقدم
في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب سادس من الابواب وقد
عرفت هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء ههنا ايضا نفس الكلام وكذا
باقي اقسامه من التمني وغيره بان يرجع ضميره له في قوله واللفظ الموضوع لهما المصدر
على طريقة الاستخدام **قوله** واراد بها معانيها المصدرية يعني القاء الكلام المشتمل عليها
يكفي ان يقال لظهور انه ليست موضوعة له لا يخفى ان التعليل ليس ليست موضوعة للكلام
بالمثبت والمنفي جميعا اعني قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام اصلا
وتحصيل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له الخ لا يصح اذا حمل الانشاء على الكلام
اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذي هو من جزئيات الافادة وملزوم له ولا تحصل
الافادة بدونه بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو
الحمل على الاستخدام **قوله** فالانشاء ان كان طلبيا قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام
الكلام الانشائي والظاهر ان الالقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد فالالقاء ان كان
القاء الكلام يدل على الطلب واما ان يقال الطلب لفظ لازم للالقاء المذكور فلهذا جعله قسما
ففي العبارة مسامحة لا يشتبه ويقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام
المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب ولذا قال صاحب الكشاف التمني ليس فعل القلب
بل فعل اللسان **قوله** وما ذكره المص خمسة ومنهم من جعل الترجي قسما سادسا ومنهم اخرج
التمني والنداء من اقسام الطلب على ما هو الجمهور بناء على ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته
فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت
قوله الرجلان وان كان يلزمه **قوله** والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب
فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبيا يكون المطلوب به على ما يدل عليه جعله من اقسام
الطلب فلا ينتقض بمجموع علمني وفهمني وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم
لا لمجموع علمني وفهمني ولا لمجرد علم وفهم اذ المطلوب بهما على تقدير تسليم حصول امر في الذهن
مطلق لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد الطالب اذ

جعل

مبحث الانشاء

على التمني والنداء الكلام المشتمل على الاستفهام ونحوه
لظهور انه ليست موضوعة له لا يخفى ان التعبير
بهذا المعنى فقط اعني قوله لا الكلام المشتمل عليها

اذ لا دخل للتقييد فيه وان لم يتغير خرجا بقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشي
من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب به معلوما من حيث حصوله في ذهن الطالب
فهو الاستفهام اه ففيه نظر لان الانتقاض وان كان مندفعا ايضا عما فصّل في شرح المفتاح
ح الا انه ينتقض تعريف الامر ح لان المطلوب بعلمني على هذا الجواب حصول امر في الذهن
لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكره تصحيح تعريف الاستفهام وتصحيح الامر
امر آخر فلا ان يجيب في تعريف الامر بالجواب الآخر او يكون مراده ايجاب تغيير سياق
الكلام بان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج والا اي
وان لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب تأمل **قوله** وان كان
المطلوب به حصول امر في الخارج اي في خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم
وافهم فان المطلوب بهما وان كان حصول امر في ذهن المخاطب لكنه خارج عن
ذهن الطالب بقي فيه بحث وهو ان المطلوب في النهي وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر
الخارجي لا حصوله سواء اخذ الحصول في نفسه او بمعنى ثبوته والحصول لغيره لان الحصول
لغيره في الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل لجواز ثبوت العدميات للموصوفات في الخارج
كما في زيد اعمى لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المطلوب في النهي
مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطلوب منه اعني المخاطب له في الخارج ولا شك انه
موجود فليتأمل **قوله** فان كان ذلك لا امرا انتفاء فعل فهو النهي على مذهب من يجعل العدم
مقدورا واما على مذهب من لا يجعل كذلك فالمطلوب بالنهي عنده امر وجودي وهو كف
النفس **قوله** والا فهو الامر فيه بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة
والمطلوب بهما حصول امر في الخارج وليس فيهما احدى حروف النداء مع انهما ليسا
من اقسام الامر حقيقة عند المص كما سيجيء وان كان امرا عند النحاة **قوله** منها التمني قدمه
لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه
الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام **قوله** وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة
لا حاجة الى تقييد المحبة بالمجردة اي عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداءات

والنداءات التي وجدت المحبة فيها لان طلب الحصول فيها ليس على سبيل المحبة اذ لا اشعار
في اللفظ بذلك وان وجدت في نفس الامر **قوله** واللفظ الموضوع له ليت قد تحققت
ان اللام للغاية لا صلة للموضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بتلك
النسبة الجزئية من حيث تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا وبالذات بل من حيث
كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على قول
الفاضل المحشي لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه
ومن هذا قيل الانشاء اتحاد معنى اللفظ يقارنه وظاهر ان المتلفظ بليت زيدا قائم لا يجب
كونه ذا هيئة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري فلا يرد شيء
لعدم التخلف فتدبر **قوله** وطماعية بتخفيف الياء على وزن الكراهية مصدر طمع فيه طمعا
وطماعة وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها **قوله** والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل
او عسى ان كان فيه توقع يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ
من الثاني ولهذا اخر الطماعية عن التوقع بقي فيه بحث وهو ان الامور الممكنة المتوقعة
المطلوبة للنفس لها حيثيتان متعلقان لها حيثية طلب وحيثية توقع وارتقاب
فالدلالة على الحيثية الاولى لا مجال فيها لذكر لعل ولا مجال ايضا للدلالة عليهما من ان يصير
ترجيا اللهم الا ان يقال المراد انه يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه بحسب
ما يستفاد من ظاهر كلامك وان وجد في نفس الامر **قوله** ولو تأتيني فتحدثني بالنصب
والتقدير ليت اتيانا منك فحديثا منك ولا يحتاج لو ح الى الجزاء لخروجه عن معنى التعليق
ولو رفع الفعل خرج المثال عن الباب وح يجب ان يقدر الجزاء لبقاء لو على معناها
قوله وكانه يعرض بهذا بيان المناسبة بين لو والتمني حتى يظهر جواز استعمال الاول
في موضع الثاني **قوله** بعد فعل فيه التمني وقد يجيء بخلاف ذلك كقول امرئ القيس تجاوزت
احراسا عليها ومعشرا علي حراصا لو يسرون مقتلي **قوله** مركبتين مع ما ولا المزيدتين
اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب
اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولو لا

ماخوذة من هلا ولولا والا يخفى فساده واجاب الشيخ رح في شرحه بان قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها ماخوذة من هل ولو حال كونها مقدرا في التركيب مع ما ولا المزيدتين قوله لتضمنها معنى التمني فيلزم المضمن المتضمن فيه وهذا المعنى اعني اللزوم هو المقصود بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب قال الشريف في شرح المفتاح والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين تفيدان تجرد التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا التزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه معنى التنديم في الماضي والتحضيض في المستقبل قوله والاشفاق ارتكاب المكروه اي اذا عدي الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف قوله وبهذا ظهر ان الترجي ليس لطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه قوله لم يقبح ازيد قايم كما قبح هل زيد قايم قيد الافراد اي قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد ياتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمص وانما قيده به دفعا لما ذكره الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وفيه نظر لان المثال ح يكون ممتنعا لا قبيحا وسيجي تحقيق الكلام فيه قوله وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما ازيد قائم فلا فيه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجي للتخصيص والاهتمام ونحوهما كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول ظ غالب دون تقديم المرفوع قلت سيمنع الشارح كون علة الاختصاص علة قبح مثل هل عرفت عمرا اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل فيه فالوجه في القبح دون الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير كما يجي قوله لا يخلو عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في اانت ضربت زيدا متعلق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك ضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب وبهذا التوجيه سقط ما نقل عن بعض الافاضل في دفع التعسف من ان المسئول عنه في مثل اضربت زيدا هو ما يلي الهمزة اعني الفعل سواء كان المطلوب هو التصديق

صح

هو التصديق بصدور الضرب عنه او تصور المسند الا ان السؤال على التقدير الاول انه هل وجد الضرب الصادر منك الواقع على زيد وعلى تقدير الثاني بان الصادر منك هل هو الضرب او غيره من الاكرام ونحوه ولا دليل في كلام المص على ان المطلوب فيه يلزم ان يكون تصورا وظهر ايضا اختلال تقرير الاستاد لوجه التعسف بان المص عين كون المثال اعني اضربت زيدا لطلب التصديق مع انه قد يجي لطلب التصور وما بني على ذلك التقدير من دفع التعسف بان المتبادر من العبارة والمفهوم من الامثلة ان يكون السؤال فيما ذكره من المثال بمجموع الهمزة وام وكم بينهما فتامل قوله ومما يؤيد ذلك اي كون المسئول عنه بالهمزة ما يليها قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب حصول التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي رح الحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق على سايره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه نوع منه غير النوع المخصوص فتامل قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو وقد سبق منا في اوايل الاسناد الخبري ان ابن مالك رح استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه يقع هل موقع الهمزة فيؤتى بمعادل وآخرنا هناك الى الجواب لجواز ان يكون في هذا الحديث النبوي ام منقطعة والمعنى هل تزوجت ثيبا قوله وفيه نظر لا وجه لتقبيحه اه اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجي والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القائل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص بطلب التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المقيد لذلك ولا يلزم من هذا قبح وجه الجيب التمني على ما قصد للاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم اتجاه النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل عرف لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض اخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع فعلى

عنه

ما ذكرنا يكون قول المص لان التقديم يستدعى بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه
احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولم يوجد فاعل فعل محذوف لكنه لبعده مستقبح
قوله لجواز ان يكون قبحه اه من كونها بمعنى قد فى الاصل كما سيجئ الان وهذا النظر
انما يرد اذا لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكى فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار
حيث قال ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم قوله لاختصاص
لا للاختصاص بل لغرض اخر قوله اهل عرفت الدار بالغريين بفتح الغين المعجمة وتشديد
الراء المكسورة والياء هما قبرا مالك وعقيل نديمى جذيمة الابرش قوله وحنت الى
الالف اى لوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا والتشديد
بمعنى الاشتياق من حن يحن حنينا قوله وهى تخصص المضارع بالاستقبال اى حاجة الى
ما زعم بعض اصحاب الحواشى من القائل بهذا غير القائل بكونها بمعنى قد بناء ان
قد تقرب الماضى الى الحال فكيف يخصص المضارع من الاستقبال ما هو بمعناها لا يلزم
يكون هل مخصصة للماضى بالاستقبال ولا يكون قد مقربة للمضارع من الحال
حتى يتحقق التنافى بين القولين فيصار الى اختلاف القائلين قوله اتضرب
زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة والتاخى لا الاخوة الحقيقية والا لكانت
الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر فى النحو قوله قال الحماسى
ساغسل البيت القضاء الشعر لسعد بن ناشب من بنى مازن قال الامام المرزوقى
فى شرح الحماسة القضاء اصله الحتم والايجاب ثم يستعمل فى كمال الصنع والفراغ من
الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا لجالبا ومفعوله
ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عن نفسى مستعملا
السيف فى الاعداء فى حال جلب حكم الله على الشئ الذى يجلبه واذا نصبته يكون
مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر
المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وقيل كان فى ما كان بمعنى صار وبعد البيت المذكور
واذهل عن دارى واجعل هدمها لعرضى من باقى المذمة حاجبا ويصغر فى عينى

فى عينى بلادى اذا انثنت يمينى بادراك الذى كنت طالبا يريد انى اترك
بلادى واجعل خرابها وقاية لعرضى واخفف على قلبى بتركها خوفا من لحوق العار
ويقل فى عينى اتلاف بلادى اى مالى القديم عند انصراف يمينى حائزة للمطلوب قوله
لما سنذكره فى بحث الحال من ان الحال الذى نحن فيه والحال الذى ينافى الاستقبال
وان لم تتنافيا حقيقة الا انهم استشنعوا علم الاستقبال فى صدر الجملة الحالية للتنافى
بحسب اللفظ وفى الجملة ولو بحسب اللفظ قوله وهو ينادى على خطائه لانه يدل على جواز
تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال قوله كان لمزيد اختصاص انما قال لمزيد
اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت فى النحو قوله ما موصولة
ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفة قوله اذ المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث لان
غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع يخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها
بالمضارع ولا كون دخولها عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يصح ما ذكره ونظير
هذا ان قد يقرب الماضى من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضى اكثر من دخولها على
المضارع ويمكن دفعه فتأمل قوله والنفى والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات صح
الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشى الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات
ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهى النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان
قال الافعال يتضمن نسبا حكمية يصلح ان يتوارد عليها النفى والاثبات ولها انتساب
الى الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتقات فتقييدية لا يصلح
لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفى الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل
على مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى الجمل الاسمية المشتمل على تلك النسب فتأمل قوله ادل
على طلب الشكر اى طلب حصوله فى الخارج لان المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام
الغيوب قوله وفى فهل انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا اه قال الشارح فى شرح
المفتاح وكان هذا هو المختار وعليه التعويل ولهذا اعتبر ههنا التأكيد بالتكرير لا بتقوى
الحكم لا يقال فى احوال المسند اليه بروز قوله تعالى لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى فى صورة

الجملة الاسمية افادة الاختصاص كما يفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون ابرز فهل انتم
شاكرون في تلك الصورة وان لم يكن اتيانها حقيقة مفيدا لابرازه ما يستجد في موضع
الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم شاكرون لا يفيد
الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فلذا ما هو في صورتها فظهر الفرق بقي ههنا بحث
اخر وهو ان هل انتم شاكرون يفيد الاستمرار التجددي اما ابرازه في صورة المبتدأ والخبر
ولكون اتيانها في الحقيقة على راى والاستمرار التجددي احسن بالمقام من الاستمرار الثبوتي
لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد والاشعار على النفس المستدعي للزيادة الثواب
كما ترى اليه اشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي
ولك ان تقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عناية تعالى بعباده حيث رضي منهم بما هو اون
عليهم والله اعلم قوله كقولنا هل الحركة لا تخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة الرابطة
وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ثلثة اشياء لكن لما كان المحمول والرابطة
شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة
وقد يقال اذا كان المحمول نفس الوجود بقرينة المقابلة والا فالمطلوب بهل البسيطة ايضا
وجود شيء هو الوجود لشيء واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا يسأل بهل
المركبة عن الاحوال التي تعرض الماهية من حيث هي موجودة كانت في الخارج او معدومة
ولعل ذلك بحسب وضع اللغة قوله فان المطلوب وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ
او لا وجودها لها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا لحال المثال المذكور في المتن وعلى
الثانية لها ولما ضم اليه بقوله او لا دائمة قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت العبارة
في النسخ التي رأيناها والانسب ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا او حمل ضمير
الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان شائعا في المتكلم الا انه ينبو عنه المقام قوله اي
حقيقة التي هو بها هو اشارة الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشيء
هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب
هل البسيطة عليه قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود

ثم وجود المفهوم في نفسه فيه بحث فان المطلوب بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام
ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود غير
متوقف على تصور بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم عن المعنى الاصطلاحي
لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا
اللفظ مفهوما ما وقيل ان تصور ذلك المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم موجود
ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة
للاسم على اي معنى حمل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضاء
بناء على ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب
في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى واجب في نظر البلغاء اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى في التامل
قوله لا ماهية له ولا حقيقة كان الاصح عطف تفسيري لسابق قوله والمعدومة لا هوية
له اي لا وجود له فان الهوية كما يطلق على الحقيقة الجزئية يطلق على نفس الوجود الخارجي
كما صرح به في شرح المواقف وخلاصة الكلام ان الماهية المرادة ههنا ما به الشيء
بالمعنى المتعارف عنى الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا بالمعنى المراد
ههنا فلا اشكال في عبارة الشرح قوله صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة
اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها فقط واما اذا تصورها ببعض
عوارضها واعتبار اتحاد ووضع الاسم بازائها فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر
الى تلك العبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر
الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى
التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المصطلح بين ارباب المعقول
واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر قوله ويمكن العارض المشخص لذي العلم
ثم يقل لذي العقل يتناول الباري عز اسمه بخصوص ربك واعلم ان السائل بمن وغيره
مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمرو ومقتضى هذا السؤال
كان مطلوبه احالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك المخصوص بحاله

قوله صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اقول هذا اذا كان الواضع تصور حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها واما اذا تصورها ببعض اعتباراتها ووضع الاسم بازائها فان الحد بحسب الاسم يصير بعينه حدا بحسب الحقيقة نعم اذا اريد بالحد المعرف مطلقا لم يحتج الى ذكر التقييد
[illegible]

وبهذا حكموا بان هذه الكلمة لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء لشيء كما مر يوسعي وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه يتامل وبهذا اندفع اعتراض الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من ومثاله يكون لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة لطلب التصور قوله اي اي اجناس الاشياء عندك نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اي ووجب الجنس جوابا عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السؤال باي اجناس الاشياء لازم السؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب كان طالبا بالجزو لتميز هذا الجنس من حيث باي الاجناس فلهذا صح ان يذكر الشيخ يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور المذكور قوله او عن الوصف استعمل في السؤال عن وصف ذي العلم وغيره كثيرا وكذا ما الموصولة في ذي العلم قصدا الى الصفة كقوله تعالى والسماء وما بناها اي القادر الذي بناها قوله فقد يسمع المغرورون اه اما من الافراد والتفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا مما زاعين غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله تعالى جل جلاله او الجاعلون الله فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما لم يقولوا في السؤال من المغرورون على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن صفة المغرورون وهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء جوابهم بقوله والذاكرين الله اه من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سؤالكم هذا لان معنى الافراد ظاهر واسئلوا عن اوصاف المغرورين قوله وفيه نظر اذ لا تم اه خلاصة النظر منع وروده في اللغة للسؤال عن الجنس قوله قد يستدل على وروده فيها لذلك ببيت الكتاب اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فان الجواب دليل على ان المسؤول عنه الجنس وفيه بحث اذ الظاهر ان غرضهم انا سئل فسالهم عن تشخصهم فردوا بانا من الجن لا من الانس الذين ظننتا منهم قوله ففاده يظهر من جواب موسى ومن بقوله اه فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عم لبيان انه لا مجانسة له مع غيره لانه خالق كل شيء وهاديه فليس كمثله شيء وبالجملة يجوز ان يكون الجواب من باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع الجنس فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل اللائق

ظننتا

[illegible]

بل اللائق بجنابه ان يسأل من صفاته الكاملة قوله عما يميز احد المتشاركين هو على صيغة التثنية اخذا بالاقل والا فقد يكون للسؤال عما يميز احد المتشاركات وقوله يعمهما زيادة توكيد والا فالامر المتشارك فيه ليس الا كذلك قوله كقولهم انهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه من المثال ضمير لا اسم اشارة قلت لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة بل قال الى مشار اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب هذا المعنى فيما ذكر لان هم عبارة عن الاشخاص الانسانية التي من شانها ان يشار اليها اشارة حسية تامل قوله فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية الظاهرة في الجواب المعرف باللام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد قوله واذا اضيف الى كلي فجوابه رد الشيخ في شرحه بانه منقوض بقولنا اي رجل ضربك فيجاب بهذا او بزيد قال والحق ان ما اضيف اليه اي يكون كليا دائما لقلة الاشتراك في امر عام بين المتشاركين فصاعدا فالجواب قد يكون جزئيا اذا اريد بالتمييز التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك قوله والغرض من ذلك السؤال التقريع لا حقيقة استفهام الرسول عم عن كمية المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا كانت كم فيه على اصله نحو كم درهما مالك وكم رجلا رأيت لكان اولى وانما لم يقل بابه والمجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ ههنا ايضا قوله كما في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية ان كمية الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره قوله واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي وقوله بينة اما مرفوع على الخبرية مبتدأه ما قبله من النظم بتأويل هذه الاية واما مجرور على انه من تتمة الاية واقول بمعنى اقرأ وكان الاية لوضوحها في هذا المعنى لمجرد قراءتها كافية وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الاية استفهامية كما جوز

الزمخشري ان مراده عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد وقد دل
عليه سياق كلامه حيث قال ولا واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات
وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا
فقد ادرج في هذا العموم وجوب اثبات من اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل من
في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية
فلم اعثر اه وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور
مميزها عن الفصل لا يلائم ما ذكر من الادراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية ومجرور مميزها
على ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظاهرا فتأمل **قوله** وايان عن الزمان المستقبل قيل اصل
ايان اي اوان فحذف احدى اليائين من اي والهمزة من اوان فصار ايوان وا
الياء والثاني فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى ان يكون اصله ذلك
لانه ثقيل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق ان كون
الاسم غير متمكن يأبى التصرف المذكور **قوله** مثل يسئل ايان يوم القيمة المضاف محذوف اي وقوع
يوم القيمة فلا يلزم ظرف الزمان خبرا عن خبر الحدث **قوله** بعد ان يكون الماضي موضع الحرث
وهو القبل دون الدبر وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من دبرها
كان الولد احول **قوله** وبعضها مختص لطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح
ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق
فقط وكلام الشارح يشعر باختصاصها لطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات
المذكورة هنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام اه اي ظهر مما ذكر من اول الباب الى هنا وام لم يذكر
هنا فحالها مسكوت ولهذا قال كسائر الاسماء الاستفهامية على ان كون ام من كلمات الاستفهامية
محل نظر اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبلها في كونه مستفهما
عنه بتقوية العطف كما في ازيد قائم ام عمرو واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا احد
معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة **قوله** ولهذا لم يجز ان يقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة

نعمت

[illegible]

الهمزة اي لوقوعه الهمزة في الاستفهام لم يجز وقوعها بعدها للزوم الاستفهام صورة كما ذكر
الاستاذ اذ اللزوم الصوري جائز في الكل كما لا يخفى على المنصف بل لاقتضائها كمال التصدير
كما صرح به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت ايضا
على العاطف كما مر تحقيقه **قوله** ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن
باللبن هذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل فلا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي
في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال
اسكت ما انت وهذا يجوز فيه الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال
من ما والنصب بتعطي والخفض بدلا من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال لان
رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان
في رفعه اخلاء يعطي من مفعول لفظا وتقديرا وفيما ذكره ابن الشجري نظر لجواز ان يقال من طرف
الكسائي الباء زائدة في المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق او تضمن يعطي معنى يجود فحينئذ يكون
العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب او يقال نزل يعطي منزلة اللازم كما في يجرح في عراقيبها
نصلي واعلم ان رئمان اذا جعل بدلا من الهاء يلزم من كونه في حكم السقوط بقاء الصلة بلا عائد
بكفاية جوده هنا وقد وهم الزمخشري فلم يجوز في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله ان يكون بدلا من الهاء في به بناء على ذلك على ان المراد بقولهم المبدل منه في
حكم السقوط هو الايذان باستقلال البدل بنفسه لا اهدار الاول واخراجه كما حققنا فيما سبق
قوله وام هنا بمعنى بل وهل وليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف
قوله فلا وجه لوقوع الاستفهامية بعدها قد يجاب بان الثانية تأكيد للاول اشار اليه ابن
هشام في المغني **قوله** فما لم يجمع احد حول قد تصدى الفاضل المحشي لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكل لكن
فيه بحث لانه لم يرد على ان بين اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف
بفنون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فالحق ان
العلاقة في البعض علاقة السببية ففي الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب في التنبيه
على الضلال بالعكس كل ذلك ظ بالتأمل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل مع تحقيق اللزوم

قبلها

واما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رؤيته للهدهد يستلزم الجهل به
المناسب صحة للتعجب من المسبب ففيه خفاء لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به
ليس بمسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع للمسبب في السبب ولا عكسه بل
مركب من الامرين على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية الهدهد
امرا غريبا كان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك الغريب مع
الجهل بالسبب يستلزم التعجب لكن هذا لا يفيد خصوصية العلاقة وما ذكره الاستاد من ان الاستفهام
سبب لادراك الامر الغريب وهو سبب للتعجب فيكون هذا من ذكر السبب وارادة المسبب
محل نظر ايضا لان الامر الغريب هو المتعجب منه وهو عدم الرؤية والاستفهام ليس سببا
لادراكه كيف والاستفهام ليس الا بعد هذا الادراك بل لادراك سبب الغريب والتعجب
كما ظهر من تقريرنا اللهم الا ان يقال الاستفهام قد يكون سببا لادراك الغريب كما اذا
كان من ذات المسبب ويكون مبنيا على المذهب المرجوح من انا اذا قلنا رعينا الغيث جاز
ان يراد مطلق النبات وان لم يرد النبات الحاصل من المطر وسيجيء تحقيقه في علم البيان
ان شاء الله تعالى قوله الام وفيم تغفلنا ركابي البيت مطلع القصيدة مغان من احبتنا
مغان يجيب الصاحكات به القيان مغان الاول موضع بعينه والمغاني الثاني المنازل والمعنى
ان المنزل الذي يقال مغان هو منزل احبتنا ينزلون بها وطم خيول تصهل وقيان تغني
وبعد البيت المذكور في الشرح فيخ لها على الحسن اهل بما ظننت خلائفك الحسان تقول مني
وفي ما ذا تسر بما حوت المطايا ونرجو ان يكون لنا وقت نحرنها على احابها بنا وقوله خلائفك
مبتدا خبره اهل ولما ظننت متعلق به اي خلائفك خليقة بتحقيق رجائها فيك واعلم ان ام
في قوله الام استفهامية فانه يجب حذف الف الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها
فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف وسكن الميم وذلك مخصوص
بالشعر وقد صرح به صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله فبما اغويتني لاقعدن لهم
صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليه حرف الجر قليل شاذ ورد بذلك حمل ما في الآية
المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه مساق كلامه وهذا هو الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة

على الوجه الشاذ النادر الا ضرورة لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله
تعالى بما غفر لي ربي ان يكون ما استفهامية وقال الاكثر بم غفر لي بطرح الالف اجود
وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه ما في سورة
الاعراف والله اعلم قوله والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد انما حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل
على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال
وقول صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره فقال ما لي لا اراه
على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب
عن ذلك واخذ يقول هو غائب كانه يسأل عن صحة ما لاح له يدل على ان الاستفهام
على حقيقته وبالجملة الاستفهام ان كان عن نفسه فهو مجاز عن التعجب ووجه التعجب انه كان لا يغيب
عن سليمان الا باذنه فلما لم يبصره تعجب عن نفسه في عدم ابصاره اياه وان كان عن الحاضرين
بان ينبؤا عن سبب عدم رؤيته اياه فالظاهر انه حقيقة قوله وهو الذي قصده المحقق يدل على ذلك
لفظة به اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بايلاء المقرر قوله واجيب عنه بانه يدل عليه قيل
اه قال الاقسرائي في شرح الايضاح رد الجواب واقول لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم
قطعا ويقينا كيف وقوله نقلا وحكاية عنهم من فعل هذا بآلهتنا صريح في السؤال عن الكاسر
لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم انت فعلت اه لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى
يذكرهم يقال له ابراهيم والظاهر تحقق بعد ما سمعوا هذا مع ما صدر منه من التخلف على ان
اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا
انه يكسر الاصنام فاسرعوا اليه يمنعون كما ذكره الشارح قوله والانكار كذلك بالجر
عطف على التقرير وقوله كذلك حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التقرير في
حديث الايلاء قوله واما غيرها وان صح مجيئه اه رد عليه بعض اصحاب الحواشي بان ترك
فاء جواب اما مع انه ممتنع في سعة الكلام ويمكن ان يقال الفاء محذوف مع الجواب
وانه جائز في السعة والتقدير واما غيرها فليس كالهمزة لانه وان اه وقد سبق في
اوائل الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها وان صح مجيئه

للانكار فلا يجري فيه هذا التفصيل فلا اشكال قوله ومن اين تدري ما العرار من الرند
مصراع بيت صدره • وتصبوا الى رند الحمى وعراره • وقبله خليلي ان الحب تم فانه فلا تنكر
ان الحنين من الوجد • احن ولا انضاء بالغور حنة • اذا ذكرت اوطانها بر ماتجد •
يحتمل ان يكون ما في تم فانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو وهو
المهزول والغور موضع باليمامة وهو في الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع
منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة وتصبوا اي تميل قوله في قوله اقتلني والمشرفي
مضاجعي • المطرع صدر بيت لامرأ القيس واخره • ومسنونة زرق كانياب اغوال
المشرفي سيف قال ابو عبيدة ينسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب
تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان
على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل
السيوف كذا في ضرام السقط المسنونة المحددة يقال سن السيف اذا حدده وصفها
بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة قوله فالمنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فيه ايماء
الى الفرق بين قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا واشارة الى دفع اعتراض يتوهم وهو ان
المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما تتخذ الهة على نمط قوله تعالى
اغير الله اتخذ وليا وتوضيح الرفع ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط
ذلك المنكر صح ان يقال مقامه ما هو غير المنكر ووجب تقديم ذلك المفعول المنكر في
الاية الثانية كلا المفعولين حتى لم يمكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما
على الفعل ولهذا لم يقل اصناما تتخذ الهة ولا الهة تتخذ اصناما فتامل قوله وجعل صاحب
المفتاح اه الاختلاف بين الشيخين ثابت في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فالاسلم
التعرض له ويوجبه التخصيص فيه ايضا مع ان المخاطب لم يعتقد انهم مخصوصون بقسمة رحمة
الله حتى يرد عليه فتامل قوله وجعلهما صاحب الكشاف هذا مبني على ان قوله تعالى افانت
تكره الناس افانت تسمع لاثبات القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر
على اكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم لا لاثبات نفس الاكراه والاسماع كما المتبادر

المثبت ورد من ظاهر الاول والاول فالمقام يابى ان يجعل شعفه كاعتقاد القدرة والحق
ان قوله اهم يقسمون رحمة ربك للتخصيص وقوله افانت تكره افانت تسمع للتقوية فالحكم
والفرق بين لان القسمة حاصل من الله تعالى فيمكن فيه التخصيص فتامل قوله مرادا وانه تقوية
حكم الانكار لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان النفي داخل على كلام يفيد التقوية
كما سبق تحقيقه في بحث لو حيث جوز حمل قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر على استمرار الامتناع
مع ان الظاهر امتناع الاستمرار قوله فكانه بني هذا على مذهب القوم واعتذار ايضا
بانه اراد انه في الاية ما تفاوت سوى ما تقدم وبان قوله في الفن الثالث في باب تقديم
المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين
على السواء بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص يشير
الى ان زيد عرف يحتمل التخصيص مرجوحا كما اشرنا اليه فيما سبق قوله قل آلذكرين
حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضأن والذكر من المعز
وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون تارة ذكور الانعام وتارة اناثها واخرى كيف
ما كانت ذكورا واناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم
والمعنى لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك ولا حرمة في شيء منهما فلا حرمة اصلا
قوله افوق البدر يوضع لي مهاد • مصراع البيت لابي العلاء المعري • تمامه • ام الجوزاء
تحت يدي وساد • الاستفهام للتقرير وام منقطعة قرر اولا ادعاء وافتخارا ان
فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى الى جعل الجوزاء وسادة لان الجوزاء في
زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول ثم قال نفعت قوله وقول الشاعر وجعل
يروح الضرغام • البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها • يرومك والجوزاء دون مرامه
عدو يعيب البدر عند تمامه • يقول يطلبك العدو بالمضادة والمعاداة والحال ان
الجوزاء قبيل مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانك قد جزت مرتبة ونيل العلو
انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في عيبه اياك كعيبه البدر عند تمامه قوله
والا فكل مصلحة اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال

عن خصوصية الوبال بقرينة على ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه قوله مَنْ فرعون بفتح الميم فرفع
فرعون على انه مبتداء ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف الرايين وليس المراد
حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة
زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما
ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله قوله انّى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا
عنه اول الاية فارتقب يوم تأتي السماء بدخان يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا
اكشف عنا العذاب انا مؤمنون انى لهم الذكرى الاية روى حذيفة قال يا رسول
الله ما الدخان فقال يملاء ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن
فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره ومعنى
الاية والله اعلم كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف
العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان
وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره
فلم يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص بل قد يتولد اظهار
معاندة المخاطب كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار تفخيم الشان كقوله
عم يتساءلون وغيره قوله على جهة الاستعلاء واما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون
فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختضع فنزل نفسه منزلة الادنى قوله وفيه نظر
لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل اجاب الشارح عنه في التلويح بان المراد غير كف عن الفعل
الذي اشتق منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو اكفف عن الكف اللهم الا ان يراد غير كف
عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه او يقال ليس الدال على الكف عن الكف نفس كفف
بل المجموع كما مر نظيره واجاب العلامة الشيرازي عن اصل الاعتراض بان المراد ان يكون
المطلوب بالامر فعلا غير الكف الذي اشتق منه صيغة الطلب فيشتق منه نحو كف وهذا ماخذ
بعض العلماء من ان المراد من الكف هو الذي دل عليه الصيغة والدال على الكف في كفف
بالمادة لا بالصيغة ولا يخفى ان الكل تكلف لا يصار اليه في التوضيح ولهذا ذهب اهل التحقيق

التحقيق الى ان هذا الاعتراض وارد رويد بكسر حركت الدال لالتقاء الساكنين
ونصبت نصب المصادر وهو مصغر تامور به لانه تصغير الترخيم من رواد وهو مصدر
ارود يرود ومعنى رويد عمرا ارود عمرا اي امهله ورويد قد يكون صفة نحو ساروا
سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة
كقوله تعالى فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهل
لا غير قوله ويختص بالفاعل غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد
يستعمل نادرا في امر المخاطب كما ذكر في كتب الصرف قوله وفيه نظر لانا لا نم آه عبارة
المص في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره الشارح هنا اجود ما قيل
في وجه النظر ومما قيل فيه ان الاضافة لا يدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور
لانها يصح بادنى ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه
مع كونها حقيقة في غيرها قوله بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع
قد يقال الاصل والشائع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ
الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك
لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي تسميتها و
نظيرها بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لاقتضائها صدر الكلام و
وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوي
الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامداد على كون اضافة اللام بيانية
مستبعد جدا ويمكن ان يجاب بانا سلمنا فيه بحث لان هذا في الحقيقة عدول عن استمداد
السكاكي واستمداد بامر اخر فلا يدفع ما اورد على استمداده الا ان مثل هذا الجواب مقبول
في صناعة المناظرة ويسمى نقله قوله وقد يستعمل لغيره كالاباحة اه عدم عد المص الندب من الاعتبار
يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة
للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان مخالفا لراي الجمهور من حيث كونها موضوعة
للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين

الوجوب والندبة الطلب على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على نفي ما ذكر
لا يصير حجة عليه على ان السكاكي من علماء المعاني لا الاصول وكلام الشارح مسوق لبيان
اقوالهم فتأمل قوله نحو فأتوا بسورة من مثله صدر الآية وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا فأتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه
محالا وقوله من مثله متعلق بقوله فأتوا والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول في ما نزلنا
لانه يفضي الى ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق
اذ التعجيز انما يكون عن الاتي به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا
منه بسورة او صفة سورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق
على هذا التقدير لان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما
التعجيز باعتبار انتفاء المأتي فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا مساغ له في استعمال
البلغاء فلا اعتداد به قوله خاسئين في الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته وخسأ
الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى قوله والتمني نحو قول امرئ القيس عد التمني من القسم الاول
المعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفي في القسم
الاول هو الطلب من المخاطب يرشدك اليه انه قال ههنا فليس الغرض طلب الانجلاء لانه
لا يقدر على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي من اعتبار امكان
المطلوب قوله من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى
الحرقة وشدة الوجد من عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اي آلمه واحرق
جلده ويقال هوى لاعج لحرقة الفؤاد من الحب قوله حقه الفور المراد من الفور وجوب تعجيل
المأمور به في اول اوقات الامكان ومن التراخي جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو اتى
به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا قوله مع تراخي احدهما عن
القيام لان الامر بالاضطجاع مقيد باستمرار الامساء ولو لم يكن مقيدا لاحتمل هو التراخي
ايضا كالقيام قوله والتكرار النوع بين الامر والنهي في ذلك لان الامر يدل على طلب الماهية

الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل يتحقق بمرة واحدة والمقصود بالنهي
انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات قوله يكون
كان راجعا الى اتصال الواقع فالانسب الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب
على الفعل او الترك ما دامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون قوي
الكلام انتهاء اذ ادنى دافع لا شبهة الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه الكاتبي في شرحه تأمل
قوله اللهم لا تشمت بي اعدائي الشماتة الفرح ببلية العدو يقال شمت به بالكسر شمت
شماتة وبات فلان بليلة الشوامت اي بليلة تشمت الشوامت قوله لطلب الدوام والثبات
لعله اراد بالدوام بقاء الفعل الصادر مرة وبالاستمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى
فبينهما فرق ولهذا لم ينظم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الآية
على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد
بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب قوتها فالطلب على حقيقته
قوله مفهوما من ذكر الطلب في وجود السبب الحاصل له واما كونه مسببا عن ذلك الطلب في
الخارج فليس مفهوما منه نفسه بل من مقدمة اجنبية وهي قوله لان العلة الغائية
الا ان هذه المقدمة مشهورة مقررة فكان من ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالمسبب في قوله
ودل عليه ذكر المسبب هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وضمير يصلح راجع الى المسبب وضمير
عليه الى الطلب ثم ان هذه السببية والمسببية ليس بحسب مطلق الطلب بل بحسب خصوصيات
جزئياته المتعلقة بامور مخصوصة فيفهم منه سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا يندفع اعتراض
الفاضل المحشي لكن لو حمل الوجه الاول على هذا الوجه يلزم ان يتحد مؤدى الوجهين ويكون
التغيير في التعبير قوله واما قوله تعالى قل لعبادي الذين الآية جواب سؤال مقدر وهو ان
اقامة الصلوة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما يكون متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر اعني
يقيموا لا يصلح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء في الآية الى ان الجزم باضمار اللام
الجازمة والتقدير قل للذين امنوا قولي ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار الجازم في الافعال
كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع في الاشعار نحو محمد

تقد تنسک کل نفس اذا ما خفت من امر تبالا ويجاب ايضا بان الجزم على تشبيهه
بالجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب قوله عرض النزول وقيل عرض محبة النزول
كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا
ويوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه قوله فلا يحسن الا بالواو
الحالية نقضه بعض اصحاب الحواشي بوقوعه بالفاء في قول ابي تمام احاولت ارشادي
فعقلي مرشدي ام استمت تأديبي فدهري مؤدبي وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن
مثل قولنا اتضرب زيدا فهو اخوك على ان يكون الفاء تعليلا للنفي الضمني والشاهد
بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح ولا دليل على ذلك في
قول ابي تمام لجواز ان يكون تعليلا للمقدر اي لا حاجة لي الى ارشادك فعقلي مرشدي
كما ذكروا مثله في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث
قالوا لا جدوى للتحسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل
الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى فالله هو الولي تعليلا للنفي
الضمني بان قوله فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه
بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها صفة مشبهة
بمعونة المقام لشموله الماضي على ان القرينة قائمة بان مصب الانكار نفس اتخاذ غير الله
وليا من غير تقييد بالزمان فتأمل قوله واي والهمزة للقريب ونقل ابن الخباز عن شيخه
انه للمتوسط وانما الذي للقريب يا وهذا خرق لاجماع النحاة وهل يعتبر اجماعهم في الامور
اللغوية تردد فيه بعض العلماء قوله اسكان نعمان الاراك البيت نعمان الاراك بفتح
النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة
طيب الرائحة يتخذ منها السواك والربع المنزل قوله واما يا فقيل الى القول الاول قول
ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد
وهو اولى من القول الثاني وهو قول الزمخشري لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى

ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل ويا اكثر حروف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف
سواها نحو يوسف اعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث
وايها وايتها ولا المندوب الا بها او بوا وقيل اصل حروف النداء يا فزيدت
عليها الهمزة والهاء ليدل على زيادة المسافة فيكونان للبعيد ولمن هو بمنزلة البعيد
من نائم او ساه وحذفوا منها الياء فبقيت الالف ساكنة فلم يصح الابتداء فحركوها
ووضعوها للقريب لان نقصان اللفظ يدل على قرب المسافة واما اي فانه
مقلوب يا لئلا يمتد الصوت بها كما يمتد في يا فوضع للقريب ورائ قرب الهمزة
لزيادة حرف فيه فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع للنداء المتوسط وكذا اكثر
النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه معنى ظاهر يمس الحاجة الى التعبير عنه
قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع
له خاصة بالمجاز ونحوه كخصوص الروائح والطعوم التي اكتفى في التعبير عنها بالاضافة
كرائحة المسك قوله اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله
هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما
يقال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر ههنا
قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه قوله لكن مجموعه في محل النصب على الحال رد على ابي سعيد
السيرافي حيث قال ايها الرجل مبتدأ خبره محذوف اي مراد او بالعكس اي المراد الرجل
قوله اقرى الناس اي اكثرهم قرى وهو الضيافة قوله نحو انا معاشر الانبياء اشارة الى
قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء فينا بكاء اي قلة كلام والبكاء على وزن الغراب او الى قوله
عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة قوله يكشف الضباب الضباب بالفتح جمع ضبابة
وهي سحابة تغشى الارض كالدخان تقول اضبت يومنا قوله قال ابن الحاجب الموقف
ليس منقولا الخ قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصاب
انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد ثم نقول لكن جوزوا النصب
ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لم يظهر في باب الاختصاص

وفي النداء المكرر مجامعة مع اللام قوله انا بني نهشل البيت لبشامة بن حزن النهشلي من قصيدة
اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا • وان سقيت كرام الناس فاسقينا • وان دعوت الى جلى
ومكرمة يوما • سراة كرام الناس فادعينا انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو
بالابناء يشرينا يقول انا مسلمون عليك ايتها المرأة فسلمي علينا بمثله فان خدمت
الكرام وسقيتهم فابدئي بنا فانا منهم • والجلى تأنيث الاجل وسراة كل شيء ظهره
ووسطه والجمع سروات وسراة الناس خيارهم وادعى فلان عن فلان اي عدل
بنسبه عنهم وادعى فيهم اذا انتسب اليهم والشراء يجيء بمعنى البيع وبمعنى الشراء
فهو من الاضداد والمراد ههنا البيع قوله وقد يستعمل صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله
من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء قد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة
على المستغاث به والمتعجب منه المناسب معناها وهو الاختصاص معناهما باعتبار ان المستغاث
والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار لتعديه ادعو المقدر
عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائمة مقامه عند المبرد وحقها ان تكون
مفتوحة وفرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له اذ قد يجيء
في النداء المستغاث له على حذف المنادى نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر
لتوافق عملها وان كان اصلها هو على حرف واحد البناء على الفتح تخفيفا واما العكس
لان المدعو منادى واقع موقع المضمر فليفهم قوله يا مأتم جدي البيت لابي العلاء من قصيدة
كتبها الى ابي حامد الاسفرائني عند كونه ببغداد ومطلعها • لا وضع للرحل الا بعد اضطلاع
فكيف شاهدت امحاقي وازماعي • الا انقطاع البدر السريع فكيف شاهدت خطاطة
ناقة بنكو من فتورها والاحفاء بالحاء المهملة والفاء من الحفي مقصورا يقال للذي
رقت قدمه وحافره من كثرة المشي وهو حف بين الحفى واحفاه غيره والازماع على الشيء
العزم عليه وجدي من الجد والاناة على وزن القناة التأني والاحلاس جمع حلس
وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا
للتصدير اي الحزام في صدر البعير قوله كقوله فيا قبر معن البيت في اوائل احوال المسند شرح

شرح هذا البيت مع عدة من ابيات القصيدة ولا حاجة الى الاعادة قوله وكقوله يا عيني
بكي عند كل صباح تمام جودي باربعة على الجراح • وبعده قد كنت لي جبلا الوذ بظله •
فتركتني اضحى باجرد ضاحي • قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف
في النداء وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليه وباب النداء باب الحذف والايجاز كذا
ذكره المرزوقي وقوله بكي اما بمعنى اكثر البكاء واما بمعنى كرر به فان تضعيف العين
اذا لم يكن للتعدية يجيء لكليهما وقيد البكاء بوقت الصباح اما لانه يريد اجعلي مبدأ البكاء
لذلك ولان هذا الوقت كان وقت بكائه بالاعداء وشدة الغارات على [illegible]
وقوله جودي باربعة اي باربعة قبائل الرأس وجوانبه والدمع يخرج من الشئون وهي
مواصل قبائل الرأس وملتقاها جمع شأن اي بدمعك كله وقوله قد كنت انتقال من
الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم في خطاب الموتى والاجرد الاملس والضاحي البارز
قوله اي ينسب اليه الكذب اشارة الى ان يكذب في عبارة المتن على صيغة المجهول من باب
التفعيل قوله فالخبر في هذه الصورة مجاز لعلاقة الاول اليه فانك في قولك وفقك الله مثلا
استعملت اللفظ الدال على الحصول قطعا فيما يستعمل في المستقبل كما في قوله اني اراني اعصر
خمرا قوله يحتمل ان يجعل كناية في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من
المولى في المستقبل لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية قوله ونحو ذلك
من الاعتبارات كان يقصد في قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم وفقه للتقوى
الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ او ادخال
السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد مقام يعطيك بالتقوى الى غير ذلك مما يهتدي اليه
بالتأمل في الاعتبارات قوله الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر انما قال في كثير لانه قد لا يكون كالخبر
في بعض احواله فان مسند الانشاء مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون هو جملة
وغير ذلك والله اعلم الباب الثامن في الفصل والوصل قوله لانه الاصل والوصل طار عليه ولان مدار
الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط
ولا يقدح في المدارية التخلف على سبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل
في المدارية

والفصل للاحتياط مع التوسط قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي المراد بالاسناد الاصلي اسناد
الخبر الى المبتدا او اسناد شيء الى فاعل بحيث لو اسند الى ضميره لتغير في التكلم والخطاب
والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها فقد اشبه الخالي عن الضمير فاعتبر كانه لم يوضع لان يسند بل
انما حصل له ذلك بسبب العارض فيكون اسناده عارضيا لا اصليا قوله فالمصدر والصفات
المسندة الى فاعلها ليست كلاما مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من الخاصة
ليست كلاما لما عرفت ببيان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا يرد ان قائم الزيدان
لان اسناد الصفة فيه باعتبار تاويلها بالفعل قوله فانه اذا قصد تشريكه لمفرد [illegible] واما اذا
لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة
بعد الصفة ونحوهما قوله الاوصل واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع
المفرد فيه وان لم يكن صيغة الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن
ضمير الشان ولا بالجملة الحالية الخالية عن الضمير كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر
ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله مقبولا بالواو ونحوه اي نحو الواو مما كون
مدلوله الجمع المطلق كالواو الفاصلة بمعنى الواو الواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلناه
في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعملة
في مجرد التشريك مجازا فسقط بهذا ما اورده النحرير بقوله وهذا فاسد قوله لما بين الكمال
والشوق من التناسب باعتبار ان كلا منهما مشتمل على الالطف كما ذكرنا في اوائل الكتاب قوله
لان لكل من الفاء وثم وحتى مشعر بوقوع [illegible] في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي
في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس
فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الان في التفصيل الاتي بان حتى
لا يقع في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في
التفصيل لان شرط العطف بحتى ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها اما اضعف واقوى
وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل المقرر في كتب النحو لا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو اه
حاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا في نفسه يستدعي

يستدعي ذلك المعنى شيئا من الجمل مخصوصا يشتمل ذلك الشيء على فايدة العطف كونه
مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على
معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة
والجمل المتشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى اكثرها غير متناسبة بحيث اذا تعاطفت
عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضاحك فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية
جامعة قوله ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر الصبر
بكسر الباء هو الدواء المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن هذا العيب
بان كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة النوى ودفعها وبان كرم ابي الحسين
حلو والنوى من قبيلهما مقابلة فلا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجهة
الجامعة هنا يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله
هذان الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء
من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما بدئ به الكلام من تشبيب وغيره الى
المقصود اعني المدح بلا ملائمة كما ان عادة متأخريها التخلص وهو الانتقال
مع رعاية الملائمة كما يجيء في البيان ان شاء الله فابو تمام لما اراد اختيار [illegible] طريقة
عطف كرم الحسين على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليفهم قوله زعمت هواك
عفا الغداة اه هواك مفعول اول زعمت والغداة ظرف لعفا اي اندرس وفيه
ايذان بتوب الاندراس وضمير عنها للديار وهو حال من طلال قدم عليه لفظ
لو انه موحشا طلل قديم وطلال فاعل عفا الثاني واللوى اسم موضع والباء
فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلال ولساني الطريقة ولا غدت اي لا صارت
وقوله على الغداة اي مالوف متعلق لنجوم اي يطوف ويدور وهو خبر غدت
قوله لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود
في انما نحن مستهزؤن سواء حمل على التاكيد وعلى الاستيناف والبدل كما فصله الفاضل
المحشي اما على الاولين فظ واما على الثالث فلما سبق في احوال المسند في بحث الابدال انتهى

ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد
الابهام ولا ابهام في انا معكم ظاهر كما ذلك في قوله تعالى قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام
التقديري بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد
قوم هود قوله على معنى عاطف سوى الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب
فانما لدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى الثانية واما للقصد الى بيان اجتماع مضموني الجملتين
في التحقق بحسب نفس الامر تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف يوجد الدلالة
على تحقق مضمونها عقلا وان لم يتعلق القصد الى بيانه قوله واو واما وام او لا فرق بين
او واما الا بحسب اللفظ ويشترط في اما ان يتقدم قبل عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف
في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولي العامل ونقل
ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة
مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح انه لا اجماع بل الاكثر على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل
ان العاطف في مثل جاءني اما زيد واما عمرو هو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون صور
الحروف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كما وزعم بعضهم ان اما عطف
الاسم على الاسم والواو عطف اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين
او وام فهو ان وضع ام للعلم وليست كذلك فانت في ازيد عندك ام عمرو عالم بان
احدهما عنده مستفهم عن التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك
او عمرو مستفهم عن ان احدهما عنده ام لا ولذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما قوله وقوله تعالى
مائة الف او يزيدون اختلف النحاة في هذه الاية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكره الشارح
وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير كانه اذا رآهم الرائي
يخير ان يقول هم مائة الف ويقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين شيئين
الواقع احدهما وفيه بحث اذ محصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر
شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان له
ان يقول هم مائة الف وان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما

منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله
وحكم لكن قد عرفت فيما سبق انه في بحث العطف على المسند اليه قوله وقد يفيد كون المذكور بعدها
اه قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد تجيء الفاء العاطفة بمعنى الى كما حكى
الزجاج مرة انه يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية
قوله ونحو ونادى نوح ربه فقال وفي الاية وجه اخر وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء
قوله فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون بياتا حال والبيات مصدر البيتوتة وقائلون من القيلولة
وهي النوم في الظهيرة يقال قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على
بياتا كانه قيل فجاء اهلها باسنا بائتين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا
الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد وافظع قوله فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول
المطر فان قلت الاخضرار لا يبتدئ عقيب نزول المطر قلت ذكر الشارح في بحث الاستعارة
ان الفاء موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات
فقد يطول الزمان والعادة تقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والاية من قبيل الثاني
قوله ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله
حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات على معنى
انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر
ان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى
التسوية وتقديم الصلة للاهتمام ووجه التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف بثم الاستبعاد
وبين المعطوف عليه بها كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخي لعدم مطابقته اما على الوجه الاول
فلان استحقاقه للحمد امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده ومعه فليس المعطوف هنا متراخيا
بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتدا بها في الحمل على ذلك واما على
الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح وهذا مما لا حاجة اليه قوله فلا اقتحم العقبة الاية اعترض
عليه بان لا لا يدخل على الماضي الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الاية اجاب
الشيخ ابو علي الفارسي بان لا ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما

في الآية المذكورة وآخرون بان لا فيها مكررة تقديراً لانه تعالى قال وما ادريك ما العقبة فك رقبة في يوم ذي مسغبة ففسره بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به **قوله** كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه اجاب عن البيت ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعاء الترتيب في البيتية بان يدعى ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن حسب كما علا برسول الله صلعم عدنان وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما ينافي هذا المعنى في ذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد الاب وهذا ظاهر سواء جعل قبل ذلك متعلقا لساد او حالا من جده قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية وقد يجاب عن ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى اول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك تخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور فتامل **قوله** احتمل ان يكون قوله الخ قيل انما يكون هذا اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد دليل اخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه **قوله** تسكب فيه العبرات كناية عن الاشكال بحث اذ لم يعرف الطالب بكى لعجزه **قوله** وهو ان خذله اه خذله خذلانا اذا ترك عونه ونصره وخذل عنه اصحابه تخذيلا اي حملهم على خذلانه والتسويل التزيين قال

يقال سولت له نفسه امراً اي زينته وسهلته ومستدرجا حال من ضمير الفاعل في خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه اي ادناه منه على التدريج وفي الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى لانه عبث وجهل **قوله** وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية الجزاء المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافتها كمتى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا اذا خلوت قرأت القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى ما بعدها ومعمولة القرآن فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة بالجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادته باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التاخير وهذا لا ينافي التزامهم بتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ ليس اذا ح معمولة بالجزاء متقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء **قوله** سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا الشرط لا يفيد بالنظر الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قولنا فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية **قوله** نعم انه ليس بتطبيق قد سبق منا في اوائل الكتاب ان الشارح في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء الاية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا بالغ القول بذلك في دلائل الاعجاز **قوله** فهو على ضربين قيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني نحو ان عادى بي من سوء صنيعته وتوضيحه ووقوعه مشهور في كلام البلغاء ممنوع **قوله** فلم لا يجوز ان يكون استهزائهم من هذا القبيل فيه بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يتقيد الاستهزاء المقيد بالقول المتقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله **قوله** لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم فيه بحث لانا لا نم ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار

نسخه الحصر صح

ت

يكونهم معهم لان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف
في جواب التاكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل
منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد
الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من المضروب تعالى لتوهم ترتب الجزاء على مجرد
القول والاخبار بكونهم معهم فيفصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه ذو نظر
قاصر غافل عن فائدة التاكيد في انا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا للفصل على وجه
الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه قوله فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال
الاتصال فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره
مع كمال الانقطاع والوجه هو العطف ايضا فلم لم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام
سبعة مثلا اذا سئلت هل تشرب الخمر فقلت لا تركت شربه يكون قولك
لا تركت شربه تاكيدا للنفي الثابت بلا ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في
قولك لا وايدك الله قوله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة اي مع عدم الايهام واما
تركه لدلالة المسوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس مع وجوب الوصل
قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد
فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شايع حسن اللهم الا
ان يقال حسنه ثم عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم قوله فكل
حتف امرئ يجري بمقدار ادخال الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه
بالمرض والسيف وبالرمح وغيرها والا فالحتف امر واحد وانما لم يقل فحتف كل امرئ
مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب بمقام الحرب حيث ياتي فيه اسباب الموت
من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس
يجري بمقدار الله لا يلائم غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح
الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرئ كما اعتبر هنا في المضاف فهو

فهو الحتف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق
ان النكرة في الاثبات قد يعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى
للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشارح يلائم غرض الشاعر جدا قوله اي حبستها بالانجر
المرساة اي آلة الارساء وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية
لنگر والضمير للحرب فانها مؤنثة سماعية يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغير حرب
بلا هاء رواية عن العرب قال المبرد الحرب قد يذكر وقيل الضمير للكتيبة وهي الجيش
وقيل للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة ولا تجروها لكي نعالجها
ونأخذ ما فيها من الاموال والاوجه ما ذكرنا اولا لان المصراع الثاني يلائمه اشد ملائمة
قوله قلت لما ذكر انه قد يكون اه قال ابن هشام في المغني لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين
على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما في كلام الحاكي فلانها جزء من المحكي اذ المحكي انما هو
مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه واما في كلام المحكي عنه فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يشار
اليه ههنا لولا عد المص فيما سبق قوله تعالى انا معكم مما له المحل من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد
الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال الانقطاع
والثاني وجوب الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمص مثل الامر الاول ولم يتعرض للثاني
اصلا اذ لم يورد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل له لكمال الانقطاع
فقول الفاضل المحشي في اخر هذا البحث فترك العطف في الحكاية لهذه العلة لا لكمال الانقطاع
كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس في كلامه ما يفيده قطعا بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل
المص لمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان فيما له محل من الاعراب
واما قول الشارح فيما سبق واما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى اه فتحقيق منه لوجه
الفصل في المحكي لا توضيح لمقال المص ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان له
سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل نعم يرد
على هذا التقدير اعتراض ثالث فتدبر قوله او لانه لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق
الجملتين في الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على تقدير هذا

الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتقد
ولا يقال اجتمع هناك للانقطاع سببان **قوله** اما كمال الاتصال فلكون الثانية
مؤكدة للاولى قال بعض اصحاب الحواشي ذكر صاحب الكشاف ان توسيط حرف العطف
بين الجملتين في قوله تعالى انه فكر وقدر الى قوله ان هذا الا سحر يؤثر مبني على ان الجملة
الثانية جرت من الاولى مجرى التأكيد من المؤكد وهذا بظاهره منقوض بما نحن فيه لان
كون الثانية منزلة التأكيد للاولى من اسباب الفصل هذا كلامه ولا يخفى انه خطأ في النقل
لا ادري كيف وقع فيه انما عبارة الكشاف في قوله تعالى ان هذا الا قول البشر هكذا فان
قلت لم لم يوسط حرف العطف بين الجملتين قلت لان الاخرى جرت من الاولى مجرى
التوكيد من المؤكد وهذا عين ما نحن فيه **قوله** مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها اراد
بكل واحد من هذه الامور معانيها اللغوية فانه ذلك لواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منها لا معناها
الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتوابع هو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون
للمتبوع محل من الاعراب مع ان الكلام يشتمل الجمل التي لا محل لها من الاعراب ولك ان تقول
المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه كونه كذلك فيما يعرب او انه باعراب سابقه نفيا واثباتا
وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون التوابع ما تتلو السابق في احوال الاعراب جرى على الاكثر فتقييد
بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب في شرحه للسيد يؤيد ان الدماميني صرح في شرح
المغني بان قوله تعالى امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله تعالى بما تعلمون مع انه لا محل
لها من الاعراب كما تحققه **قوله** وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل قال الفاضل المحشي اي
كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها
لكن الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان ضمير به راجع الى كون
التابع دالا فحاصل كلامه ان الجملة الثانية لا تجري مجرى النعت والا يلزم ان يكون
محكوما عليها بكونها دالة على احوال متبوعها مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون
مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا
التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا يقول لو كانت الجملة عطف بيان

بيان ملتزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول في البدل واما ثانيا
فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنها بمجرد لفظها على قياس قيل الفعل لا يخبر
عنه ولزومها ممنوع واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة لمفرد
ايضا وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض
الافاضل ان ضمير له راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت
من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما
عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه وغيره وعليه ايضا الوجه الثالث والاظهر في عدم
وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر في شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف ايضا في حواشي المفتاح
وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست
كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد بالنعت
والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع في
ان يتصور الذوق السليم بين الجملتين تصويرات مختلفة حسب اقتضاآت مقاماتها فيعتبر
منها اعتبارات متفاوتة فتارة تعتبر الجملة بمنزلة الصفة للاول وتارة بمنزلة عطف البيان
وهكذا وقد ذكر الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع
ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا الا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا
الا ملك كريم مشابه لقوله ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتأكيد
ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتأكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه
شبيه بالصفة فهو انه اذا نفي ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان يخرج
من جنس البشر ولا يدخل في جنس اخر واذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكا تبيينا وتعيينا لذلك
الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز
ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف
عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات واتبع بنقل مخ
ابن مالك في محمد بن السيد فليرجع اليه **قوله** ان يكون الجملة مستقلة او طائفة من حروف

المعجم مستقلة الاولى على تقدير ان يكون الم اسم السورة او القرآن والثاني على ان يقدر مؤلف من هذه الحروف ثم في العبارة مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدأ محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقطة او مصدر كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة قوله وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصد مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب واعتراضا او حالا وغير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما قوله وانه الذي يتساهل في الفصاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة تقول لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس قوله تمادي جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اي اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية فارسي معرب گزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه على المصدر اي يرمي به رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه وزان نفسه الوزان مصدر قولك وازن الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا لمرتبة شيء اخر في امر من الامور وهو المراد ههنا قوله اي هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعل مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة قوله فوزانه وزان زيد الثاني اعترض عليه الفاضل المحشي بان الانسب من عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في التأكيد لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن تبين منه وجه عدم العطف في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اتحادهما واجمعون في التأكيد للملائكة فليتأمل قوله ولكن ذكر الشيخ يعني ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التأكيد اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المفتي ومن تبعه من كونه بمنزلة التأكيد المعنوي قوله اي القسم الخامس كمال الاتصال ان يكون اه قال في شرح الفوائد الغياثية وفي كون النص في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس

للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ان الحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه قوله وهذا مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب اي التمييز بمجموع الامرين المذكورين لا يجري في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيه التمييز بشيء منهما وقد اشار الفاضل الى تحقيقه فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقق كون الثاني مقصودا بالنسبة يعم جميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد ضربا فانما تقصد النسبة اليه يتم معنى بدل الكل بلا مرية هذا وفي شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل حيث قال في نحو قولنا قتفنا بالاسودين قتفنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تأكيدا قوله نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وقوله تعالى امدكم بما تعلمون في محل النصب لان اول الآية واتقوا الذي امدكم بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى ههنا مما له محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف في حواشي المطول المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح او للموصول وحده والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من كتاب المغني قوله فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشي رحمه الله يمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان فالكراهة لازمة لمدلوله لا نفسه اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبني على من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير

وارادة منه تقول طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه فتأمل **قوله** والتأكيد بالنون
دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا الشرح لا يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا
الكلام ان يكون التأكيد بالنون سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكمال في
لا تقمن من النون والمفهوم من قول المص لا يقمن او في تأدية المراد لدلالة عليه بالمطابقة مع
التأكيد ان يكون التأكيد سببا لوصف الدلالة اذ لفظ التأكيد كالمطابقة وجه كونه
اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال في قوله والتأكيد
بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته
على الكمال البالغ على وجه كونه اوفى بتأدية اصل الكمال فيتحد مؤدى الكلامين تدبر
قوله وقريب من هذا ما يقال اه قد يتبع الفاضل المحشي وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه
قصدا وصريحا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم يصل الى حد
الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع
الموضوع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة
ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين بل يقال فهم غير الموضوع له
قصدا صريحا اما لاحد الامرين المذكورين او لكون القرينة في غاية الوضوح فتقرب
مما ذكره الشارح لان المجاز المشهور والمجاز مع كمال وضوح القرينة قريبان من الحقيقة
قوله ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما
ذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده
البعض من ان معنى تضمن الامر بالشيء النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لا ان
النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة الامر على
الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك لا ظهار والتوقع واعلم
واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور اصطلاحا
بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا ظ **قوله** وزان حسنها الخفي
الداخل حسنها يريد انه في حكم بدل الاشتمال وهذا ظ على توجيه المحقق واما على قول من

من يقول الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل **قوله**
لان عدم الاقامة مغاير للارتحال اراد المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق
في الجملة الاولى اعتبر حاصل المعنى فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي
كون الثاني بدل الكل بل هي شرطه **قوله** فوسوس اليه الشيطان الاية عدى الوسوسة بالى لتضمنه معنى
الانهاء والالقاء واضافة الشجرة الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب للخلود الاكل ومعنى
ملك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال **قوله** اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره
العلامة في الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول
وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى
التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده
وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها مكان ما مسها الدبر جراحة الظهر والعجف الهزال
والنقبة بالضم اول ما يبدأ من الجرب قطعا متفرقة **قوله** لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل الخ
فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم ثم مبنيا بقول مخصوص وهو الفعل المقيد
بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يعتبر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان كانت
المعتبر عاما قلت المعتبر بعد اعتبار الفاعل اعني وسوسة الشيطان لادم عام ايضا فتأمل **قوله**
يسومونكم سوء العذاب يقال سامه خسفا اي اولاه اياه واورده عليه **قوله** فحيث يخرج لو او
الخ هذا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص الاية الاولى بترك الواو في نبه بايرادها ويمكن ان
يقال وجه التخصيص انه يقدمه في سورة ابرهيم قوله تعالى وذكرهم بايام الله بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب
العطف على عموم العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التي اشير اليها
بقوله تعالى وذكرهم بايام الله تعالى ولا كذلك السياق في سورة البقرة كما لا يخفى والك ان تقول
ان اية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم يعدد المحن واية ابرهيم من كلام موسى فعدد وعدا
انه ما تعدد ههنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومون وفي ابرهيم عطفه ليحصل نوع من تعديد

المغ لينا سب قوله تعالى اذكروا نعمة الله عليكم فتأمل قوله فانه بيان عذاب اليوم الكبير لحذوف الاية
وجزاؤه وهو جملة الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العائد اي فيه قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل
على مانع من العطف ينبغي ان يراد ويقال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود في كمال
الاتصال ايضا قوله ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم ولان كل فصل قطع فيكون
من تسمية المقيد باسم المطلق قوله اراها في الضلال تهيم قال الفاضل الكاشي اراها فعل مجهول
من ارى يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقته ذلك ان ارى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا
ارى يصير متعديا الى ثلاثة مفاعيل ويكون معنى زيد ارى خالدا عمرا فاضلا ان زيدا جعل خالدا
ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن زيد عمرا فاضلا فهم كما استعملوا ارى في معنى لازمه يقال
هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق وغيره قوله فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة
فيه بحث لان هذا يناقض ما ذكره سابقا عقيب ذكر اقسام الستة بقوله اما في الاول والثاني
فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وقد
ههنا صريح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول فلعدم المناسبة واما في الثالث فلمشابهته
الاول في اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا لا يقال مراده هناك بعد الثاني
عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان خارجيا ام لا قلت المانع موجود في … الثاني والرابع
ايضا فلا وجه لجعلهما قسيما للاول والثالث قوله لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي فيه بحث
لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا لابغي او بيانا له او بدلا
منه ففي كل من الفصل والوصل ايهام بخلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام الوصل
خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور
بالتامل في السياق وايضا الاستيناف اظهر في الجارية لانها مستقلة بنفسها واما عند الوصل
فالعبرة باللفظ والعطف على الترتيب كالنص في الواو فاحتمال خلاف المقصود في العطف
اقرب منه في تركه فلذا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما زعم السكاكي لا يخفى … ووجه الفاضل
المحشي كلام السكاكي وبين وجه عدم ذلك البيان الآتي كلامه … اي ان عدم عطف الله
يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف

العطف

241

العطف على الجزاء المقيد به دون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيدات بل لعدم ظهور
قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا بدون اشتراك في القيد وهو الخلو وظهورها
في قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد
على القرينة الضعيفة تعين الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل قوله لانا نقول الاول ممنوع
فان عطف الشرطية الخ قيل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية
على الجملة الشرطية لتحقق المنافاة بينهما وانما هي من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك
للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية
وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده من
المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدأ والشرطية خبره فلا يكون المعطوف
شرطا واما الثاني فلجواز ان يعطف لا يستقدمون على لا يستاخرون مع اعتبار اشتراك القيد اعني
اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستاخرون ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره
على نمط قوله تعالى لا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم كلمة لا تارة على سواد ولا بياض
قوله بدليل انه علل متعلقا بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا تقريب لهذا الاستدلال فانه
انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا وجملة انا معكم والقائل انما
منع وجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وجملة الجملة الجزاء الشرطية وبين الجملة الشرطية
قلت الجملتان من اجزاء الشرطية فالجامع فيهما جامع فيها فافهم قوله فلكونها جوابا لسؤال اقتضته الاولى
صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شروح المفتاح واما
الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم
من يجعل كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من يعلل بان جعلهما
ان يكونا كلامي شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف التلقين ههنا وربما يقال لو جيء بالواو لتوهم
انه من جملة السؤال وعلى كل وجه وهو منقوض بوصل قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاية
فان صدر الاية وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا
اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتضى السؤال ووقع قوله تعالى وما كان استغفار ابرا

الاية جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤل عنه بان حاله كذا ام لا والغرض من السؤال المعتبر في الاية الكريمة ونظايرها النقض فليس من صور الاستيناف والفرق واضح فان المط في الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني وقوعا او رد فكان لكل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب في طرف وكان المقام مقام وصل بمقتضى المناسبة من وجه والمغايرة من اخر وفيه ان لمية القطع وهي الوجوه الثلاثة التي ذكرت فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يعدم السؤال الاية الكريمة لاستبعاد حضوره في الا وغاء الجواب عن البيان وح لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان اخر لكنه مناسب بالجملة الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يلايم هذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم قوله وغير ذلك قال الفاضل المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام اللايق مقتضى السؤال او على بلادة المخاطب مع وعدم تنبيهه لذلك الا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه لكون الكلام اللايق مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه اول كلامه لا يكون عدم التنبيه لبلادة فلا يصح الا باعتبار الكمال اللهم الا ان تجعل الاضافة في كمال فطانته بيانية او يراد بالبلادة عدم كمال الفطانة قوله اي ما بالك عليلا قال في الصحاح ما بالك اي ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا يكون عن سببه يعني ايشتغل بك ام رطوبة بقلبك حال كونك عليلا قوله لا لمفا العبد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب الوقوع لانه سبب السبب قوله وعدم التاكيد يشعر بذلك هذا اذا اجرى الكلام على مقتضى الظ واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان كون سبب علة العاشق سهرا او حزنا امر متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل ويشك فيه قوله فالتاكيد دليل على ان السؤال عن سبب الخاص هذا ايضا مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظ المتبادر والا فالتاكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس فائدته منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان السؤال عن تصور الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد في الجواب قوله

قوله وهذا ابلغ الوصلين واقواهما نوقش فيه بان كلا من فنون الكلام امر يتعلق بالمقام وكل منها ابلغ في مقام من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظ يكون قولك فالعبادة حق له ابلغ من قولك العبادة حق له فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى قوله لو قالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون تعالى وهم بلغة يعتبر فيهما مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكونوا بها لانهم كانوا عالمين باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة انما كان من اسمعيل عم قوله زعم العواذل اه فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن قوله جمع عاذلة يعني انه ليس جمع عاذل لانها علا صفة لا تجمع على فواعل وقد مر فيه الكلام في شرح الديباجة فليتذكر واما كون عاذلة صفة جماعة فمبني على الظ الذي لا يعدل عنه الا لصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة للمبالغة على ان التاء فيها لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسي قوله اي اوقع عنه الاستيناف يشير الى ان الفصل في كلام المصنف اعني مستانف مسند الى مصدره بالتاويل المشهور كما في قوله بين العير والنزوان والك ان تقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشعر به قوله اما اذا اعقبت المستانف عنه اه والوجهان مطردان في مثله قوله اي اعادة ذكر ذلك الشيء اه الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفته من باب المشاكلة على نمط قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا الي جبة وقميصا على ما يجيء في البديع ان شاء الله تعالى والمراد بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر اولا كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت الاعادة فيحصل الدلالة قوله قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم اورد عليه الفاضل المحشي ان سؤال المخاطب يجره من احاله بلا وجه اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل فان قلت ليس في كلام الش رح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله لما اذا احسن بصيغة الماضي المجهول دون لما اذا احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب صدقك بالخطاب يدل على اعتبار السؤال من المخاطب فالحمل على خلافه تعسف ظ فان قلت رد الفاضل المحشي انما يتوجه لو كان كلام الش

في المثال المخصوص الشارح ولیس ذلک بمتعین بل ظ قوله فان قلت ان کان السؤال في الاستيناف
عن السبب لم یدل علی ان کلامه لیس في خصوص المثال ولذا لم یقل فان قلت ان کان السؤال فيما نحن فيه
من المثال فيمكن ان يتصور السؤال والجواب في مثال يمكن ان يقدر فيه السؤال عن السبب
مثل ان یکون احسن زید الی عمرو صدیقه القدیم اهل له ثم انه لم یرد ان تقدیر السؤال عن السبب
واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجویز تقدير السؤال عن الاستحقاق فمقصوده الاشارة
الى الجواب بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب بالنسبة الى التقدير
الآخر الى المقايسة قلت هذا لا يفيد لان قوله والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن نص في جواز
اعتبار السؤال عن السبب فقوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا
بالمثال الشارح لكنه يتناوله قطعا فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظة او في قول الشارح
او هل هو حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور ردا
على من زعم ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحشي مبني على ان احسنت في المثال على صيغة الخطاب
كما نص عليه الشارح رح واما اذا كان على صيغة الحكاية ولا يخفى ان صداقة المخاطب قد يكون سببا
لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على الفطن بقي في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله نعم يتصور
اذا نسي او اراد ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنها مما نحن فيه على مراحل محل منع
لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا لافادة لازم فائدة الخبر وحقيقة الكلام اني
اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان الانسب ان يقدر السؤال الجواب مناسبا للاصل فلو قيل في
السؤال المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه يستحق للصداقة القديمة لم يكن بعيدا
بمرحلة فضلا عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب
لكونه جملة ملقاة الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحسان المغني اياه كبدا مما هو في القسم الآخر
والاول خال عنه فيكون المثال الاول مستقبحا وهذا هو الذي حمل الشارح رح على السؤال عن السبب
فقوله السؤال المقدر لماذا احسن وهل هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تامل فتقدير
سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف فيكون الجواب ح مشتملا للسائل ومغنيا عن السؤال
الآخر بخلاف الجواب في الوجه الاول فانك اذا قلت زيد حقيق بالاحسان ربما احتاج السائل

السائل الى ان يقول لم قلت انه حقيق به فلكونه مشتملا كان هذا ابلغ وليس يجري في ساير
صور الاستيناف فقائل اي ليس يجري كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة الاسم تارة
واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جواب عن السؤال عن السبب وغيره
بدون اعادة اسم وصفة وانما امر بالتامل لئلا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما يبنى
على الصفة الحصر بان المقيد لذلك اما واما دون منه ومنه وبينهما فقد والتوجيه سقط ما ذكره بعض اصحاب
الحواشي منه ان قوله ليس يجري في ساير صور الاستيناف فلم يكن ظاهر الاستقامة مع قوله ولهذا
قال منه رضي الله عنه الشارح رح بخط وغيره هكذا فليس جميع صور الاستيناف منحصرة في هذين القسمين على ان قوله
ولهذا قال منه تامل بجده في النسخ بالغدو والاصال الغدو في الاصل نقيض الرواح والمراد هنا
الغدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال اتيتك طلوع الشمس اي وقت طلوع الشمس وانما لم يجمع اعتبارا
للاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على
اصل واصائل كانه جمع اصيلة ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران كانه قيل لم سبحه الشيخ خرج في الآثار
الاعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت فما
قوله في الاية قلت لو ان يقدر من المسبحون له فقيل رجال اي هم رجال فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل
لهم الف وليس لكم الاف الالف مصدر الف يالف اي سكن اليه واحبه والالاف مصدر
آلف يؤالف والايلاف مصدر آلف يؤلف ~~والايلاف مصدر الف يالف~~ فحذف هذا الاستيناف
اه قيل يجوز ان يكون الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال زعمتم
حرك السامعين ان يسالوا ويقولوا لم ينكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف والدليل على انكار
المتكلم ذلك لفظ ~~المتكلم~~ زعمتم لان استعمال الزعم في الكذب اكثر مؤكدا للجواب او بيانا له لان
المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل معنى قوله لهم الف وليس لكم الاف على ما عني
قوله كذبتم فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة يحكى عن صاحب بن عباد انه قال هذه الواو
احسن من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح وقد توهم بعضهم انه توهم الرزوني
ووجه كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما
لدفع الايهام واما للتوسط ففيه تقدير محذوف وليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه لان

لاتعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا لان اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير
القول اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم لا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى
تقدير القول وقيل لا تعبدون مقدر بان المصدرية بدل من الميثاق فلما حذف ان اعاد
الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قوله صلة ولا يكون الاية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد
على المفرد لان الامر مؤول بالمصدر معطوف على خبر مؤول قوله لانه بمعنى امنوا لان تؤمنون ارشاد
الى التجارة المنجية وتعليمها والمتعارف في التعاليم هو الامر والنهي دون الخبر قوله الا عند التصريح
بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ
لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح بحرف النداء كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري
لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الاخر في الاية قرينة على اختلاف المخاطب فلا يشترط
قوله فلا يصح عطف بشر عليه اجاب الكشاف [صاحب كشف] بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال بل لا يكون الا
جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل امنوا يكن لكم كذا وكذا
وبشرهم يا محمد بثبوته لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبي عم والمؤمنين
والتجارة المدلولة عامة ايضا لكنها في شانه عم نوع التبشير وفي شانهم عم نوع الايمان المذكور
فيجوز ان يقع تؤمنون مع بشر بيانا لكلام نوعيها فتدبر قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر اه اراد انه
ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اي الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث
انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو الجملة وصف اه
ما اريد بها في قولهم وبالجملة وقوله وجملة الامر واشباهها وهو الامر الاجمالي اي الى صل كما اشير
اليه قوله بل يؤخذ عطفا لحاصل مضمون الخ والمعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو وصف
ثواب المؤمنين اي المنظور في العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك
كذلك حتى يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف وذلك ان تقول هو معطوف على فاتقوا فهو
مبني على عطف الجملة من حيث خصوصها لا ان بشر منفردا عن فاعله معطوف على قوله فاتقوا كذلك
كما توهمه الفاضل المحشي وبهذا التوجيه تبين ان لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض ذلك
الفاضل واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه ذكره هذا الفاضل فهو ما افاده الشارح

الشارح ايضا في شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب حينئذ التصريح بتلك الجمل لانها
مناط الجواز وهذا غير خفي على من له تدرب في اساليب الكلام فما ذكره الشارح في هذا الكتاب
توجيه اخر لكلام الكشاف غير ما ذكره في شرح الكشاف قوله لكن من يشترط اتفاق الجملتين اه
قال ابن هشام في مغني اللبيب عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك
في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين
واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين
في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون
العاقلان خبر محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازه فيما لا محل له من الاعراب اه
واجاب عن الكل فقول الفاضل المحشي اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي
لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين
المحققين من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه وانما
قال سيبويه واعلم انه يجوز من عبد الله و هذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت
لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة
وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فنصر ابو حيان فهم كلام
الصفار فتوهم فيه فلا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما
لانه الذي اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين
في هذه المسئلة بما حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل بيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة
جوازه ولا خلاف بين الفريق لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة قوله فكانه امر النبي عم
بان يؤدي معنى هذا الكلام في لفظه كان ايماء الى توجيه اخر وهو ان يقال امر النبي عم ان يلقي الكلام
على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ قل للذين كفروا ان ينتهوا الاية
بياء الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل الترمذي في شرحه قوله من القوى
المدركة العقل اراد بالقوى المدركة القوى التي يحصل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة
في الادراك قوله وهي الحاكمة بان المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيه بحث

لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة
والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى
يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك
لما ذكره الشارح ولا للقوة الوهمية كما صرح به في المواقف فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع
ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة مرتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في
المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم
الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع
في قوة واحدة بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة لا يثبت الحس المشترك بالدليل
المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند
مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى
فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم فيها بخلاف احكامها
فان استعملها بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرح به فان قلت كيف يستعملها النفس في المحسوسات
مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه آنفا من ان القوى
الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل
للنفس الناطقة فانه جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وزعم بعضهم الاتحاد بينهما كما يأتي
في موضعه قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه التمثيل بالمخبر عنه والخبر بدل المسند والمسند اليه بناء على انه قانون الخبر
قوله وكذا حكمه بان هذا اللون غير الطعم مخالف لما سمع من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد
بالمسموع ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرنا اليه مع ما له وما عليه قوله وفيه نظر لان
التضايف الحكمي ان يقال اشار الشارح العلامة الى ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك
عند كون معروضهما محسوسين لا على معنى انهما محسوسان بالذات بل بمعنى انهما محسوسات بالعرض كما
وانما اعتبارها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلاثة من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين
في ضمنها وهذا الخلاف كون شيء من الامور المحسوسة علة فاعلية لشيء فانه لا يدرك بمجرد الاحساس
قوله او وهمي بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يتغير

يميز بين الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان لكل واحد من الاتحاد
والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه
عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها
للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور
الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة
الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور او لا فالاول هو الخيالي
والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي نوع
واحد زيد في احدهما عارض اراد به الصفرة والسواد وكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه
شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد حمرة زيد فيه شيء يسير قوله ويتوهم ان هؤلاء الثلاثة نوع
واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها اشراقا حسيا بالاول والثالث عقليا بالثاني لانه
انواع العدل والاحسان قوله او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد
بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل
بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصورة النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر
الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق
وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا
قسما خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة
ويسمى تضادا مشهوريا وينحصر التقابل في الاربعة بقي هنا بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي الدال
عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس
بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على المنصف ان تعاند
الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون
الا واحدا انهم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل
عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين
لا يتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكي الاول والثاني من شبه التضاد لا نعم كما زعم

لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة
والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى
يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك
لما ذكره الشارح ولا للقوة الوهمية كما صرح به في المواقف فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع
ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة مرتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في
المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم
الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع
في قوة واحدة بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة لا يثبت الحس المشترك بالدليل
المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند
مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى
فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم فيها بخلاف احكامها
فان استعملها بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرح به فان قلت كيف يستعملها النفس في المحسوسات
مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه آنفا من ان القوى
الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل
للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وزعم بعضهم الاتحاد بينهما كما بين
في موضعه قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه اه التمثيل بالمخبر عنه والخبر بدل المسند والمسند اليه بناء على انه في قانون الخبر
قوله وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد
بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرنا اليه مع ما له وما عليه قوله وفيه نظر لان
التضايف الخ يمكن ان يقال مراد الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك
عند كون معروضهما محسوسين لا على معنى انهما المحسوسان بالذات بل بمعنى انهما المحسوسات بالعرض كالاجتماع
والاشتمال بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلاثة من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين
في ضمنها وهذا الخلاف كون شيء من الامور المحسوسة علة فاعلية لشيء فانه لا يدرك بمجرد الاحساس
قوله او وهمي بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز

يميز بين الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان لكل واحد من الاتحاد
والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه
عليه الامر بما يناسبه وكان لشبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها
للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور
الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة
الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي
والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي نوع
واحد زيد في احدهما عارض اراد به الصفرة والسواد وكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه
شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد حمرة زيد فيه شيء يسير قوله ويتوهم ان هذه الثلاثة نوع
واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها اشراقا حسيا بالاول والثالث عقليا بالثاني لانها
انواع العدل والاحسان قوله او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد
بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل
بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصورة النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر
الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق
وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا
قسما خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة
ويسمى تضادا مشهوريا وينحصر التقابل في الاربعة بلا تفصيلها بحث وهو ان تعريف التضاد الحقيقي الدال
عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس
بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على المنصف ان تعاند
الحلاوة والحموضة ليس مثل تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون
الا واحدا اللهم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل
عدهما من قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين
لا يتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على عد السكاكي الاول والثاني من شبه التضاد لا يخفى كما زعم

الفاضل المحشي قوله لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام
يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضع
والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتأمل قوله ولذلك اختلف الصور لاختلاف اسباب التقارن
وقوله ترتبا اي اجتماعا على هيئة مخصوصة تميزها نسبة اختلف الى فاعله وقوله فكم من صور لا انفكاك
اشار به الى اختلاف الصور في الترتب وقوله وكم من صور لا تغيب اشار به الى اختلافها في الوضوح
واختلاف الصور ترتبا وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصالة قوله وذلك
انه لا يمكن جعل صورتين مرتسمتين في الخيال قبيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة
ولا يخفى انه تعسف لا يأباه عبارة السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال قوله يقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند اه رد على الشريف في شرح المفتاح
بقوله قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف
لان المقصود الاصلي هو هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم
الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في ...
فعلى هذا يكون هناك حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع حتى انه لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض
له السكاكي وغيره اللهم الا ان يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في حالة المقتضية
لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء
الالتفات فافهم قوله ونحو الشمس والف ومرارة الارنب محدثة هذا نقل بالمعنى وعبارة السكاكي
هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودين المجوس
والف باذنجانة كلها محدثة فلفظ كلها دليل قطعي على ان المثال من قبيل عطف المفرد وانما قال
على الوجه المذكور الذي اورده الشارح والمحشي فليس بقطعي كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من
عطف الجمل بحذف الخبر في الاولين فظهر ان جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى
عبارة السكاكي قوله مفوض الى ما قبل هذا الكلام وبعده وقد بين الفاضل المحشي ما قبل الكلام وما بعده
ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في البحث الاول بحث لان الخبر الذكري لا يمنع التقديم بحسب
الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه

انه يكفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب هاهنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه
قوله والمص لما اعتقد ان كلامه الى حيث قال في الايضاح واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في موضع
من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو ما تقدم يعني
زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفت وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط
زيد ثوبه فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع اخر منه باعتبار عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي
ضيق مع اتحادهما في الخبر قوله فظهر الفساد في قوله الوهمي الخ يريد ان المص لما ذكر مكان الجملتين
الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد اه ظهر انه اراد
بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد في القولين المذكورين
وهذا الفساد انما لزم من تغييره ولا يرد على نفس عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد
في المخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصورهما في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما
والخيالي ان يكون بين تصوريهما متصوراهما على قياس ما سبق قوله فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام
اه فيه بحث لان المص بعد ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع بين
الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يبعد
ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان يريد نقل كلامه بعبارة اخصر منه فلا يبعد
ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري ويقصد بذكره معرفا الجنس المعلوم التصوري
المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال
السكاكي الجامع بين الشيئين اه ولهذا قال جمال الدين في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد
بيان الجامع بين الجملتين بعطف احدهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب
حمل كلام المتوطية عليه والا لم يصح النقل قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب
البصريين فلامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان
توجيه عبارة صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط
عند ارباب هذا الفن لان ما يستقبحونه في خبر الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال
التركيب بوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل قوله ولا يحصل المناسبة بان يكون بالثانية

فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو والانسب بسياق الكلام ان يقول اسمية صرفة نحو زيد قائم وعمرو
قاعد وهو ظ قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه الى الظاهر ان الامر لا ابتنائه بالعكس اعني
ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب
حيث قال في ايضاح المفصل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان يكون الجملة الاولى
ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تأويل الاسمية والنصب على تأويل
الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية لان المشتمل والمشتمل في معنى الآخر
بالكلية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التأويل اللهم الا ان يقال مبني على التساهل قوله تذنيب
قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر
في حيز التنبيه بحيث لو تأمله المتأمل في المباحث المتقدمة لفهمها منها بخلاف التذنيب قوله وجعل
الشيء ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه
سيله وكذا الذنابة بالضم والذانب التابع قوله عن تكلف تعلق اخر بالكسر اي شيء اخر بعيد
للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت قيل مجيء الضمير ليس للربط بل للضرورة كون الحال
مفردا مشتقا قوله تثبت بالحال المعنى لذي الحال واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي
حال وبيان لملازم الفاعل مع هو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل قوله لا حالا لان المقصود
من الحال المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة
والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا
على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم قوله فلما صرح الشر واسي وهو عربان تمامه
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا والبيت لسهيل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا
عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا صفحت عنه اي
اي عفوت عن جرم وصرح الشر اي ظهر وانكشف دناهم اي جازيناهم كما فعلوا تشبيها
بالحال وجه الشبه كونها حالا لصاحبها قوله يكون نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال الذي لم
يتقدم عليه الحال كما يكون نكرة محضة يجوز ذو الحال ههنا اعني قرية بسبب وقوعه في سياق النفي
تخصص لانه في حكم الموصوف والمعنى على قرية مخصوصة من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح

المفتاح وردّ هذا التوجيه بان لا يأتي في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة في حكم
الموصوف حتى يصح الحمل على الحال فالحق ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد
به اخواه اعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم اذ لو حمل على الحال يخرج النظم عن الانتظام
ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تأكيدا
للصوق المذكور فيكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية
وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحو ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تمحض
تنكيره بناء على انها لو تأخرت لالتبست بالصفة في حال النصب نحو قولك ضربت رجلا راكبا
ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان
ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والا فالفرق
نعم الواو رافع لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم يتقدم على ذيها في الاية الا ان الكلام في بناء
علم التقدم على كون ذي الحال في حكم الموصوف وذلك ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان
ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة المحضة لما
الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ح ارجح واما اذا وصف جهة فقد حصل
بيان الذات وناسب ان يبين الهيئة بعده فالحمل على الحال ح ارجح بقي ان يقال اذا كفى
مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه لم تجب ذلك التقديم في مثل جاءني
راكبا رجل بل لم يتصور لمحض تنكير ذي الحال لتخصيصه بتقدم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرحوا
به فلا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاءني رجل بتقديم الحكم من ان التخصيص
لما كان حاصلا بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا ظاهر فليتأمل
والاوجه عندي ان يعلل جواز الحال في الاية بلا تقديم ذيها عليه لما اشرت اليه من كون الواو
رافعا للالتباس كما اشار اليه انه رح في اخر هذا الباب فح لا يرد قوله تعالى وثامنهم كلبهم فقد تدبر
قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو اذ لم يثبت وادعاء هذا المعنى قوله ولا نكرة محضة ينبغي
ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الحالية بالواو

ولا يجوز تقديمها على ذيها رعاية لاصل الواو والذى هو العطف لكن نقل ابن اصبغ على جوازه
عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تامل قوله اولى باللزوم لذلك الكلام اى
لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشى من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام او
الوجه وان كان لا يخلو عن نوع حلاوة بناء على ان المفهوم من حقيقة الشرط المذكور اولى باللزوم
كونه اولى بالاتصاف واللزوم الثابت للكلام التابع لا يتصف به غيره لنكتة تخرج الكلام
عن حضيض الفساد وههنا وجه اخر فى التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبنى
للمفعول ومعناه الكون ملزوما ونظيره تغير التعقيد فيما سبق بكون معقدا وثانيها ان قوله
الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع
باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله اكرمه وان يشتمنى واطلبوا العلم ولو
بالصين اعلم ان كلمة لو وان فى امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا
للمضى ولا لقصد التعليق والاستقبال بل كل منها مستعملة فى تاكيد الحكم البتة ولهذا ترى
القوم يقولون الخالع كيد قوله فانت طلاق والطلاق اليه آخره بها المرء ينجو من شباك
الطوامث الاليه اليمين والشباك الحبائل والطوامث الحيض من طمثت المرأة اى حاضت
وفى وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء
اذ الظاهر ان قوله بها المرء كلام مستقل وقيل اخر المصراع المذكور ثلثا ومن يحرق اعق
والظلم لكن الرواية فى هذا البيت عزيمة مكان اليه ونقل فيه رواية اخرى لم اطلع
عليه قوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا المصراع لابى الطيب فى مدح الكافور الاخشيدى
صدره وتحتقر الدنيا احتقار مجرب ويروى فى اكثر الكتب ما بدل من قوله اى لا تقطع حال
كونك تعذ ما تعطيه كثيرا هذا على احد الوجهين فى قراءة الرفع فى تستكثر والوجه الاخر فيه
ان يحذف ان ويبطل عملها واما اذا قرئ بالجزم على انه بدل من تمنن من المن اى لا تمنن
ولا تستكثر فليس مما نحن فيه وفى الاية وجوه اخر مذكورة فى التفاسير قوله فيمتنع دخول
الواو كما يمتنع فى المفردة انما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير
وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور

قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ... ومعنى الكلام اولى باللزوم ... لذلك الكلام صح

مطلب لو وان الوصليتان

218

فى الحال المفردة مؤثرا فى وجوب الاقتصار فيها على الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكر
ههنا هو ان ليس الملحوظ اصالة الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة فى وجوب الاكتفاء
بالضمير بل الحاقه بها فى امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو
فى الحال المفردة حيث استدل اولا على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو وبقياسه
على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل فى الجملة فتبين بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد
عليه ايضا من ان هذا قياس فى اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل
الحمل على النظير لا قياس فقهى فهو مقبول اذ قد صرح فى ايضاح المفصل وغيره من ان التعليلات
المذكورة فى امثال هذه المباحث بيان مناسبات والاصل الدليل هو الاستعمال قوله اما على انه
مشترك بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال انما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه
حقيقة فى الاستقبال مجازا فى الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع على المقارنة
تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه
وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضى وعن زمان حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن
هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول
بالاشتراك وتمسك الفريق الثانى بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان
المناسب ان يكون للحال حقيقة كما للماضى نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود
الحال خفى حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للمتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر
لان الحال الخ جواب النظر ما سيحققه الفاضل المحشى فى وجه وجوب تصدير الماضى الواقع حالا بقد قوله
واصك وجهه الصك الضرب قال الله تعالى فصكت وجهها اى ضربت قوله فلما خشيت اظافيرهم
البيت الاظافير جمع اظفار وهى جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة
ومالك اسم رجل قال الثعلب الرواة كلهم على رهنهم مالكا على ان ارهنه بمعنى رهنته الا الاصمعى فانه
رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا
رهونا عندهم ومقيما لديهم قوله ومثل قوله تعالى لم توذوننى لانه فى شرح اللب للسيد عبد الله ان وجوب
الاقتصار على الضمير فى المضارع المثبت اذا لم يجئ مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فيدخله الواو

يكون

اظافيرهم

كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره الشارح اظهر قوله ومعناه ان توقع
الى ما كان في الزمان الماضي اه وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانه تحضره للمخاطب وتصور
يتعجب منه كما تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر
الى المثال الذي وقع الكلام فيه لا ان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير
عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
ولذا عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او المستقبل وبالجملة
ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به كما في
قولهم دعني من تمرتان على ما زعمه الفاضل المحشي في حواشي المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر
الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية ان يقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او يقدر
ذلك الزمان كانه موجود الآن لكن ما ذكره الشارح رح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال
معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء
الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضي قوله دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون
اخبارا قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولى
من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة
وحذف الساكنة اقل تغييرا الثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي
كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين وهذا
وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لخفة نون التأكيد الخفيفة على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين
في ايضاح تفتان الشارح ويجوز العطف فظهر ان الاية لا تصلح للاستشهاد بل للتمثيل قوله والمعنى ما نفعل
حال كونها الى اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل قوله خلوها عن حرف الاستقبال
كالسين ولن وقد يوجه كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب
التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طرد للباب فلا حاجة الى التوجيه المستبع الذي
ذكره الشارح رح قوله لتناقض الحال والاستقبال بناء على ما زعمه كذلك تنافي بين الماضي والحال فلم لم يستنفوا
تصدير الجملة الحالية بعلم المضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع

في جملة فيه بحث وهو ان التناقض في جملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال صح

صفة الاستقبال صح

المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتين في علامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم المضي من جهة اللفظ للمضي ليس الا
قلت هذا انما يتم لو كان صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح رح انه
مشترك بينهما او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع
والحال لا متنع وقوع المضارع الواقع حالا ما يقربه الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظ قد
بل الجواب الحق ما يستتر عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة من ان ما لاستغراق الازمنة وغيرها
لانتفاء متقدم يكون الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار
فافهم قوله اتقاد وامن دمي البيت اوله ‌بقاني مصعب وبنو ابيه ‌ فاين اصيد عنهم لا اصيد
بقاني مصعب وبنو ابيه اي طلبني مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في اين اصيد اي اميل
واعرض للانكار فلا اصيد تأكيد له واقاد وامن اقاد الامير اي مكنه من القود والمفعول في البيت
محذوف والمعنى امكنوا اولى القتيل من دمي وينهنهني من نهنهت الرجل عن الشيء فتنهنه اي كففته وزجرته
فكف وانزجر والاصل في نهنهته نهنهه بثلث هاآت وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين
فعللة وفعلا وانما زادوا النون من بين ساير الحروف لان في الكلمة نونا قوله ان كان تامة ذكر صاحب
الكشف في قوله تعالى ان كان ذو عسرة الاية ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث والحق
انه يدخل الذوات اذا وجد فيه نكتة وههنا نكتة سرية كما بينه الفاضل المحشي لذا ذكره في شرح اللب
للسيد وغيره ان كان في الاية تامة ايضا قوله ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف
الاصل فلا يصار اليه الا للضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان التامة
على الاحداث وقد مر ما عدمه قوله انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المنتقلة
والسن والكبر بعد حلوله غير منتقلة فكيف ورده ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق بعضه يتحقق قوله
قوله ولم يمسسني بشر فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت
ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المنتقلة
قوله شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة كلامه يشعر بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد
انما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يوجد الواو وفيه كذا ذكره الحديثي واعلم ان وجوب قد
في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا او لا الاكتفاء بالضمير وحده من دون قد والواو اكثر نحو ما نقيته
والاصح

مطلب في بيان الحال المضارع المصدر بعلم الاستقبال ووضعه للاستقبال وبالعكس

مطلب كان تامة

علیه الشیخ عبد القاهر ایضا فاعتراض الفاضل الترمذی علی السکاکی بان روایة الرفع لیس بثبت وانه مخالف لنقل الفحول بمعزل عن القبول وفی شرحه للمفتاح قد یروی عوده علی بدیه بنصب الاسم الذی هو صدر الجملة الحالیة تنبیها من اول الامر علی انه حال وهو فی التحقیق من نصب المبتداء للقطع بان الحال هی الجملة فیجوز ان یکون نصب عوده علی الظرفیة ای رجع فی عوده علی بدیه ای فی طریقه الذی جاء منه وان یکون علی المفعولیة فان رجع قد یجیء متعدیا کما فی قوله تعالی فان رجعک الله الی طائفة منهم وذکر ابن الانباری فی الاسرار ان عوده من المصادر التی اقیمت مقام الحال نحو ارسلها العراک وفعلته جهدک وطاقتک **قوله** لعدم دلالتها علی عدم الثبوت اه واذا انتفی الدلالة علیه کانت مخالفة للحال المفردة من جهة الحیثیة مع ظهور الاستیناف فکان دخول الواو اولی **قوله** مع ظهور الاستیناف علة ای الایضاح ظهور الاستیناف فی الاسمیة بان نقل لها بالفائدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال علی اولویة دخول الواو علی الجملة الاسمیة فی ترکها اما بکل واحد من عدم دلالتها علی عدم الثبوت وظهور الاستیناف او بمجموعها لا سبیل الی الاول اذ کل من التعلیلین بطل اما الاول فلانه احد شقی الدلیل الذی ذکر علی جواز الامرین وفی مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها علی المقارنة فکیف یستدل به علی اولویة دخول الواو مع وجود معارضة واما الثانی فلان ظهور الاستیناف فی الاسمیة کظهورها فی الفعلیة لاشتراک الدلیل وهو الاستقلال بالفائدة التام فلو ان یثبت انه فی الاسمیة اظهر منه فی الفعلیة ولا سبیل الی الثانی ایضا والا لکان لجیء المضارع المنفی وکذا الماضی مثبتا او منفیا بالواو اولی لتحقق ظهور الاستیناف مع وجود حیثیة نحالفتها للحال المفردة کما مر **قوله** وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بینهما اه الاول علی تنزیل المتعدی منزلة اللازم والثانی علی حذف المفعول وقوله جمع دجب مرتب فی المعنی علی قوله وان دخولها اولی وفیه خلاف ابن مالک فعنده الاکتفاء بالضمیر انفس من الاکتفاء بالواو وشبهها بالخبر والنعت وورود فی کلام رب العزة کثیر اکقوله اهبطوا بعضکم لبعض عدو والله یحکم لا معقب لحکمه وفی النظم نحو قوله مالی عنک ومعها لابقاء وحکی عن سیبویه الاستغناء عن الواو بنیة الضمیر اذا کان معلوما نحو بیع التمر منوان بدرهم ای منه **قوله** حتی تدخل فی صلة العامل المراد من الدخول فی صلة العامل ان یجعل قیدا من قیوده بالحالة فی الاثبات وعدم

وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستیناف اللغوی ذکره عکسه **قوله** قرب فی المعنی من قولک وجدته حاضره اه یرید ان مجموع الجملة فی البیت لا یظهر تاویله بالمفرد لعدم انسیاق الذهن الی ذلک کما یشهد به الذوق السلیم لکن بسبب تقدیم الخبر علی المبتداء الذی هو فاعل فی المعنی صار کانه مسند الی الظاهر ومفرد فی التقدیر هذا ثم الوجه الذی ذکره الشیخ لا یحتاج الیه اذا جعل الوجدان بمعنی الاصابة والنیل متعدیا الی مفعول واحد کما یا عده جزا للمعنی تاما اذ اجعل من افعال القلوب والمعنی وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا وقد یجوز ان یکون الجود والکرم فاعلا لحاضره اه ولحوق الالف لبیان حال الفاعل مع هو قد عمل فی اللفظ لاعتماده علی ذی الحال فلا حاجة الی تکلف وهذا وجه وجیه اذا جعل لحوق الالف فی مثله مقیسا او مسموعا فیه **قوله** والذی یلوح منه اه کانه اعتراض علی المصنف کما اشار الیه الفاضل المحشی هذا والذی نقل الشارح رحمه الشیخ ثانیا بقوله وقال فی موضع اخر اذا قلت اه یلوح منه ان امر الاولویة بالعکس والذی یلوح من مجموع کلامی الشیخ ان یحمل قوله بمنزلة فی الموضعین علی التناسب والتشابه **قوله** حذفت الواو ای واو الحال کما یدل علیه سیاق کلام الکشاف فی الایة المذکورة وکلام الشارح ایضا فانه اورد کلام الکشاف دلیلا علی ان تجرد الجملة الاسمیة من واو الحال یقرب من النادر ویلوح التنبیه بالمقول **قوله** والذی یبین ذلک ای کون جاءنی زید هو فارس خبیثا **قوله** اذا نکرتنی بلدة اه علی حذف المضاف ای اهل بلدة او علی الاسناد المجازی وانکر ونکر بکسر العین واستنکر کلها بمعنی واحد یقال نکرت الرجل نکرا ونکورا اذا استنکرته والبازی بسکون الیاء طائر معروف والجمع بزاة والباز لغة فی البازی وجمعه ابزاز وبیزان **قوله** وان امرءا اسری الیک ودونه اه موضع الاستشهاد قوله ودونه موماة والاسراء السیر فی اللیل لا فی بعضه کما ظن یقال اسری بنفسه واسراه غیره یتعدی ولا یتعدی واسری به کما یقال اخذت بالخطام والموماة واحدة الموامی وهی المفازة قال ابن السراج الموماة اصله مومومة علی فعللة وهو مضاعف قلبت الواو الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها وذکر صدر الافاضل فی ضرام السقط ان تسمیة المفازة بالموماة بناء علی انه ما فیها من المخاوف والمهالک یوملی بعض سالکیها الی البعض ولا یقدر علی رفع صوته حذرا عن لحوق الهلاک بهم والبیداء المفازة

جائز وهو مقید بنفسه وفوج

ای واو العطف کما ظنه بعض اصحاب الحواشی

ای الخطام واخذت به

منه بادية بيداء اي حلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية الشيء بضده تفاؤلا والقاع المستوي الصلب والسملق
القاع الصفصف وهو المستوي من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسلق بالفتح وجمعه
السلقان مثل خلق وخلقان قوله فالواجب ان يذكر خاصية تقتضي اختيار الافراد في الحال
المخصوص دون الجزء والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان يقدر هنا وفيه بحث لان هذا
انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت اما اذا جعل احترازا عن الطرق الواقعة
صلة للموصول كما هو المشهور فلا تأمل قوله والحق ان نحو على كتفه سيف الخ لا يخفى عليك ان هذا ليس توجيها
لكلام الشيخ فانه لم يتبين منه هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه
لا يرد عليه شيء قوله فقلت عسى ان تبصرني الخ كان المخاطب مرادة عاذلته على اعتنائه بشأن ابنته
يقال قعد حواله وحوله وحواليه ويقال حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح قوله يرد اي تعظيم وتبجيل
اي مشتملا عليك التعظيم والتبجيل اشتمال البرد على صاحبه قوله وقال بعضهم هو الانسب نقله عنه
الفاضل الرضي قوله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري والبيت للمسيب ابن
علس يصف غواصا طال مكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق
والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصفت الشيء اي بلغت نصفه ففاعل نصف
ضمير عائد الى الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية
مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشيء بمعنى انتصف
فالجملة الحالية خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو واما الى تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامره
فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل
المحشي في شرح المفتاح نعم الارجح تقدير الواو لتكون واردة على الاصل الباب
الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة قدم الايجاز تنبيها على انه يناسبه التقديم
في الكلام وردفه الاطناب لكونه مقابلا قوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض للمساواة
مع انها نسبية ايضا لانه لا فضيلة لكلام الاوسط فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون
فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون
اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون في المقام مقتضيات

وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقه ان يراعيها ويشير اليها مع كون
لفظها مطابقا لمعانيها ويؤيده ما يشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا
لمتعارف الاوساط مع بلاغته اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو لمتعارف
ان قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف
الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف
المساواة فتأمل قوله اي كلام ازيد منه يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام
اخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجعلان من قبيل اشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل
ولا عي وفهاهة كلاهما بمعنى واحد في الصحاح العي خلاف البيان وقد عي في منطقه وعيي ايضا فهو
عيي على فعل وفي المثل اعيى من باقل قوله على حكم النعيق النعيق صوت الراعي في غنمه
وقد نعق الراعي بغنمه ينعق بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان
نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة قوله من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف والكلمة
او الاضافة بيانية قوله والاطناب اداؤه باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي تعم المساواة
كالسبحي وهذا التفسير لا يلائمه اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح الخ قوله اي اما كون عبارة المتعارف
اكثر منه لم يقل اي اما كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا صريح معنى
الاختصار فلا وجه للفصل برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فهين لان هذا المعنى ايضا
قد سبق ضمنا وهكذا الكلام في قوله واخرى اما كون الكلام خليقا بابسط مما ذكر فافهم قوله وليس
المراد رد على الخلخالي ووجه الرد انه لا معنى لان يقال مرجع كون الكلام موجزا ان المقام خليق
بابسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيقول بعد هذا التكلف
اما ما ذكره الشارح واما ما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار فلا يتم لان هذا هو المعنى الاول بعينه
فلا وجه له اذ الثاني يشتمل ما كان مساويا للمتعارف للاوساط لكن يكون الكلام خليقا بابسط
من هذا المتعارف قوله لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان المقام خليقا
بابسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا قلت ان مقتضى الظاهر الابسط
لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف اعراض الشباب والمام المشيب قوله

فعلم ان للايجاز اه هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار
عند السكاكي فهو يستعمل تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سيأتي نعم لو قيل الايجاز اخص
او بيان ما قال اليه الشارح نفسه قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة ظاهر كلامه يشعر بان
حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الانقص
من عبارة المتعارف فاما ان يكون الاوساط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع
الامرين لا كل منهما بالاستقلال قوله اذا قال الخميس نعم صدره لا يبعد الله التلبب والغارات
التلبب التشمر والتهيؤ والخميس الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب
والمعنى لا يبعد الله التشمر للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغيروا عليها
قوله والنسبة بين الاطناب ايضا عموم من وجه قد بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع ومادتي
الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الخفية في الصورتين اللتين ذكرهما مما ليس بضروري
في اداء المقصود وانما اعتبرها ليبين التوفق في صورة بلاغة الكلام قوله وجوابه ان المراد بعدم
تيسر تحقيقه الخ نوقش فيه بان قول السكاكي فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يدل
على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر قوله اى
الحارث بن حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة
المفتوحة قوله فيه نظر لانه قد اشتهر اه قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية
ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش
العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي
من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء
هذا المعنى فتأمل قوله ونبه على ذلك بلفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوك شيء خطير
يلتجي الى ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظاهر قوله نحو قول عدي بن الابرش الابرش
في الاصل نكت صغار في شعر الفرس تخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص
فكنوا به عنه قوله يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملك
كان قد قتل اباها وقتل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة

ملكه المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فتضم ملكي الى ملكك
فشاور بذلك وشاوره اهل الرأي من ثقاته وهو يومئذ ببقة من شاطئ الفرات فاجمعوا
على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها
فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدي فلما قرب قال لقصير ما الرأي قال ببقة
خلفت الرأي ثم ادخل بعد اللتيا والتي على الزباء فامرت به فاقعد على نطع وجيء بطشت
من ذهب وشد عضداه بالاديم كما يفعله الفصاد دون ان قطعت راهشاه فلما ضعفت يداه
من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطشت فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال
جذيمة دعوا دما ضيعه اهله هذا خلاصة القصة فبالها قصة في شرحها طول قوله كذبا ومينا
وزعم بعضهم ان الرواية كذبا ومينا فلا تطويل قوله ولا فائدة في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا ام عطف
احد المترادفين على الاخر وفائدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا ثم
اخلاله بالبلاغة قوله اسم للمنية من الشعبة وهي الفرقة سميت المنية بشعوب لانها تفرق وهي
معرفة لا يدخلها الالف واللام قوله فان الشيء اذا تقيد بالخلو اه وذلك ان تقول في توجيه
عدم الفضيلة للشجاعة على تقدير الخلود انه اذا تيقن كل شخص بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب
فيكثر المقتحمون فيها ويكون اكثر من حصى البطحاء فتأمل قوله وما يقال المراد بالندى بذل النفس اه
كما قيل نجود بالنفس ان ضن الجواد بها والجود بالنفس اقصى غاية الجود قوله من شأنها
الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شأنها الاهلاك
قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شأنه الاهلاك قوله وهذا
معنى الشجاعة لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه في رضى محبوبه
لا يعد شجاعا لغة بل من ثبت جنبه بالدلائل القاطعة فلا يختار هلاكه جبنا ووهما وكونه
الاتحاد فهذا انما يرد اذا كان غرض القائل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية واما اذا كان
مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل
قوله فاعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج
فالمتثلم وبعده ودار لها بالرقمتين كانها مراجيع وشم في نواشر معصم وقد مر شرح المطالع في شرح

الديباجة والترجمة جانب الوادي والمراجيع جمع مرجوع من رجعه رجعًا والوشم اسم من وشم اليد
اذا غرزها بابرة ثم ذر عليه النور وهو النيلج والمعصم موضع السوار ونواشر المعصم عروقه
الواحد ناشرة وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي علمًا متعلقا بهذين
اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال علم بمعنى احصل كما ذكره الشريف في قول صاحب المفتاح
والذي يجادل ان يعلمه بغير العلم وقوله عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب اي جاهل **قوله**
فمعناه انه قول لا يعضده برهان يريد ان قوله بافواههم لتأدية اصل المعنى لا للتأكيد وهو ظ
قوله قدمها لانها الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجمالي
التابع اعني قوله والاقرب ان يقال الخ فانه المقتضي ببيان فائدة العدول عن اسلوب
قوله باب الايجاز والاطناب ولما وان التقديم فيما نحن فيه فرع التقديم في الضبط
الاجمالي **قوله** ولا يحيق المكر السيئ الا باهله حاق الشيء اي احاط به ووصف المكر بالسيئ
ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ وجزاء
السيئ ليس بسيئ **قوله** عنك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل في الظروف ولا في غيرها
فالظرف متعلق بالجزاء اعني واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله في الظروف بناء
على التوسع فيها فيجوز عليه ان يتعلق بالمنتأى **قوله** اعتبار ذلك امر لفظي الخ فان قلت لو سلم
ذلك في الاية فلا نم في البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فلا بد
يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس امرًا لفظيا بل لتأدية اصل المراد
قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا اعتبار انه تقدير بحسب تأدية المراد **قوله** نافعا
عن اصل المراد ثم هذا المنع مبني على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظ من تقرير الشارح
واما اذا كان منعا وسندا فلا وجه له **قوله** حتى لو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول حشوا
لان الزائد متعين **قوله** اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة الاحسن ان يقول اي رجحان
في القصاص حيوة كما لا يخفى **قوله** والمعتبر الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف في القصاص
والياء في في مع انهما موجودان في الكتابة **قوله** والنص على المطلوب ان ضمه كون سلوك طريق البرهان
فنا من البلاغة **قوله** والنوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعًا ولذا ذكرها و

حيثية النوعية

قول فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب عنه بان المعتبر في مطلع رد العجز على الصدر وفيما هو
من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع
وههنا ليس في البين الا كلمة واحدة **قول** قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر
فيه بحث لان المرصوصة بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر
لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير في حسنه راجع الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل
المعنى حسن رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي
وبالثاني اللغوي **قوله** ورجح ايضا بما فيه من الغرابة من جهة رد العجز على الصدر معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة
حيث جعل الشيء سببا في انتفاء نفسه بحسب الظ كما سيشير اليه الشارح **قوله** وبسلامته عن توالي الاسباب
الحقيقية حتى ان يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو قم وقل **قوله** في موضع واحد هو لام الفعل الاولى الالف
الخ **قوله** وفيه نظر لان تقديم الخبر الخ قد سبق منا في احوال المسند جواب هذا النظر بان حمل
تنوين حيوة على التنويع وجب نوع التخصيص صح به ان تقع مبتدأ ففيه تقديم ما حقه التأخير المفيد للتخصيص
بخلاف قولك في الدار رجل حتى لو حمل تنوينه ايضا على التنويع افاد اختصاصا فتذكر **قوله** وقيل ان
الصفة اذا كانت جملة الخ قائله الفاضل الرضي والحذف في غيرها ذكر كقوله ما لك عندي غير سهم
وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل والكبداء قوس تملأ
مقبضها الكف وقوله ترمي صفة كبداء **قوله** بنت احوالي بني يزيد ظلما علينا قدير بنت من النبتة
يتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واحواله مفعوله الثاني وبني يزيد بدل
من احوالي او عطف بيان له او صفة ويزيد محكي بالضم عن يزيد في قول المال يزيد لا يزيد المال ينقص فلان
حال في المواضع الثلاثة ولهم قدير اي صياح في موضع المفرد اي قادرين مفعول ثالث لنبئت وقوله ظلما مفعول
له والعامل فيه معنى قولهم قدير اي يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلما والقدير على تضمينه معنى الجور
ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثانيا لنبئت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له **قوله** كما قربنا خرجنا الانتاج
اراد به قوله وهذه لا ابقة يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز في غيرها بقرينة **قوله** وكذا اذا قال المنتج
ما الحانين المهلكين الذي في صوته بحة وهي حال شعره بكسر السين وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم
على الحاء المهملة بمعنى الترنم يقال بح بالشيء بالكسر وبح بالفتح وهو لغة ضعيفة تحته تبجحا اي فرحته

تبجحا بنبح

فتوحه وعلى كلا الوجهين ينبغي ان تجعل اذا بمعنى الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه قوله
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز فتحت ابوابها جواب اذا الشرطية والواو زائدة
لتاكيد اللصوق كما مر نظيره قوله نحو جاءني زيد ليس الا التقدير في المثال الاول ليس الجائي الا زيد وفي الثالث
والرابع يا رب ويا غلامي وفي الخامس لتعذبن بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله تعالى فصب عليهم سوط عذاب
وفي السادس كان ما كان ومعنى تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض والجبين ما عن يمين
الجبهة وشمالها والتقدير في المثال الثالث وهو عجز بيت للفرزدق صدره يا من راى عارضا اسر به
فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعي الاسد فحذف المضاف
بدلالة ما اضيف الجبهة عليه وذهب سيبويه الى انه من الثاني والاسد المذكور في الاخر هو ما اضيف اليه ذراعي
كالعوض عن المضاف اليه للثاني اذ لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يبق للثاني مضاف اليه ولا ما يقوم
مقامه والجمهور رجحوا مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض
السحاب يعترض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول اي جعل فرحا مسرورا والذراعان كوكبان نيران
ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا والمنادى محذوف اي يا قوم ومن استفهامية
ويحتمل ان يكون موصولة وهي المنادى فلا حذف قوله واما الجملة اراد بها الكلام التام الذي لا يكون جزءا
من كلام اخر ولهذا لم يعد كلا من الشرط والجزاء جملة قوله فان ضربت فقد انفجرت قال ابن هشام في مغني اللبيب
جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ويرده
ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا
بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستشهاد لا يفيد في دفع الاعتراض
شيئا من جهة ان مبنى كلامه ان الماضي بعد تحقق معناه فلا يصح ان يكون جوابا للشرط المستقبل ويمكن ان يجاب
عن اصل السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي للاستقبال واذا دخل عليه قد التحقيقية
قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ
من قبل لا لان الجزاء ووقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت مقدمة في نفس
الامر على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظة من قبل علم ان اما ان يقدر حكمنا قبل قد
والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا في الاية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقد فتدبر

منتقد قوله وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة الى عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا
الفاء يعني في فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت
كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه
اشارة الى التقدير الثاني الاقرب وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف
وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في فانفجرت فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض للتقدير
الاخر فيفهم من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف في الصواب
خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في شرحها اعني قوله قالوا خراسان اه وهو
بتقدير الشرط والفاء وانما اقتصر السكاكي على اختيار العطف لقلة التقدير فيه ولان
الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف وعلى المختار
في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن
مع ان حسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير عنه قوله خراسان اقصى ما يراد بنا اه البيت للعباس
بن الاحنف وكان الرشيد يألفه فلما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج
الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه وانشده قالوا
خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا ما اقدر الله ان يدني على شحط
سكان دجلة من سكان جيحانا متى يكون الذي ارجو وآمله اما الذي كنت اخشاه
فقد كانا عين الزمان اصابتنا فلا نظرت وعذبت بصنوف الهجر الوانا ويروى
بدل بقلبنا ايها الملك احيانا فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس واذن له بالعود
وامر له بثلثين الف درهم القفول الرجوع وقوله ما اقدر الله الخ تعجب من كمال قدرته
تعالى ويدني من الادناء من الدنو وهو القرب واثبت الياء لكنه لم تقدير النصب ضرورة
وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين البعد واصله ساكنة العين لانه
مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت للضرورة او يكون الشحط بالتسكين
مصدرا وبالتحريك اسما قوله ومنه بيت اسقط طريح الضوء اه العنبر في طريق راجع الى الابل
والباء في ببغداد بمعنى في متعلقة وبغداد بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا

في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام ونهى عن ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث ان بغ
صنم وداد بالفارسية عطية فكان معناه عطية الصنم والوجه نحو من يصف الليل والنهار
على الظرفية وما في الموضعين للتعجب وانما فصل التعجب وانما فصل البيت بقوله منه ولم يقل ونحو احتمال
ان يكون المقال المذكور معنى ما لهو ومالي فلا يكون البيت من ايجاز الحذف في شيء قوله
فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية اه المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره ان
مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة
يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما قوله قد شغفها حبا في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو
جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه قوله والعادة دلت على اشياء فانها قالت
المواخي لترض زليخا تقديرا لحب لا غير لانهن لما لمن زليخا وكانت متهومة في العشق مغلوبة
الهوى ارادت ان تطهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكانها قالت
فذلكن الذي لمتنني في حبه لوما مخالفا للعادة قلت لا شك ان المقدر يجب ان يكون ما وقع فيه اللوم
في نفس الامر والا لكان كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لا في نفس
الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكرن الحب حيث قلن امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد
شغفها حبا انما لنراها في ضلال مبين لا لاجل اللوم على نفس الحب فهي لا جواز في حبه بناء على
ما يقتضيه العادة منهن ما لمتنني فيه في نفس الامر قوله اي مكان يصلح للقتال اي انكم قايلون
في موضع لا يصلح للقتال وتخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على رسول الله ان لا يخرج
من المدينة وان الحزم القتال فيها والقصة في غزوة الاحد مشهورة قوله كتعويذهم لمن يرسل لرفا
والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحرزوا بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه قوله او مقارنة
المخاطب بالادعاء ونحوه وقد دل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو الملائم للسياق ولعله لم يوجد
في اكثرها فكان ترك اكتفاء ونصحهم عليه واجب فهو يحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك
ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا على نصحه لهم كما كرر ابراهيم في نصيحة
ابيه يا ابت قوله وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن اياس من بني
عبد شمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الافاق فلما راوه خرجوا

خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون اه فقال معاوية اخطب فقال انظروا
الى عصا تقيم من اودي فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى
بها وهو مخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب وقت صلوة العصر فما تنحنح ولا توقف
ولا ابتدأ في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معاوية
انت اخطب العرب فقال العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك اي الحي القبيلة
واليمانون جمع يمني كما سبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة قوله وبه تبين بطلان ما قيل
او وجه التباين ان عيون الظباء حال حيوتها سود فلا شبه تجريد التي الذي فيه سواد وبياض قيل
المراد بالحال الشامة فانها تغير لون التفروج يكون قوله لم نهتم بتقبيله حال من باب التذييل
لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي قدام السقط الحال هو المحال وعن بعضها الملك المتكبر
وحقيقة ان الخال بمعنى الكبر يقال رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم
رجل عدل شبه فاها في الطعم والاستدارة بالكاس لان الكاس يكون ابدا منفرجة الفم عن
فتدارك ذلك بان شبه فاها مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شيئا لا يباع
النقر فيتلاقى ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكاس في الغالب يكون مبتذلة بحيث يكرع
فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه يقبلها فتدارك ذلك بصفة الفم بانه لم يقبل ملك عظيم الشان
فكيف غيره قوله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبل غير ملك كبيراه فان قلت اذا كان المقصود
دفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الايغال قلت ان بين الايغال
والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار النكتة لجواز ان يكون النكتة فيه غير دفع
توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في اخر الكلام وليس حصر الكلام اقساما
متباينة فان الشارح صرح بان بين التذييل والايغال عموما من وجه فلا محذور في ايراده ما هو
من قبيل التكميل والايغال قوله وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال
سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن يبالغ
في العناد والكفر قوله واحترز به عن الوجه الاخر في الاية وجه ثالث وهو ان يقال
المراد بالكفور وفي قوله وهل نجازي الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور لتشاكل

قوله بما كونوا انفا وعلى هذا الوجه يكون الآية من التذييل قوله وكل منهما تذييل على ما قيل
المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لما قبله وتذييل التذييل ويحتمل
ان يقدر كلا منهما تذييلا لقوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد قوله ولولا قوله ايضا
لتوهم الى قبيل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يذهب
اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضمير هو الى التذييل الثاني لكان معنى التذييل الثاني ينقسم الى قسمين
كما ان مطلق التذييل منقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا بعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر
الضمير دل على ان التقسيم للتذييل الثاني والا يجب ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم
وليست بمستبقي اي عن عمر بن الخطاب رضه انه قال لجماعة اى شعرائكم القائل ولست بمستبق
البيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء قوله او عن ضمير المخاطب في لست لا وجه
لتخصيص الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا تلمه حالا عن الضمير في مستبق اللهم
الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذاتي بين الضميرين قوله يعني انك لا تقدر على استبقاء
مودة اخ يشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه
كما في قوله واسئل القرية والتقدير لست بمستبق مودة اخ قوله لان نزول المطر قد يكون
سببا الخ فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال كما يحتمل بحسب الامر
كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم واخلاء التكميل بل لا بد
من نوع سبق الى الذهن ولا سبق من السقي الا ان اصطلاح شيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه
على وجه الاصلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي فيكون البيت
من قبيل التكميل محل تامل فان قلت تبادر كونه سببا لخراب الديار ههنا ليس بمجرد ذكر
السقي بل باعتبار دوام المطر الباقي فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة
المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله وديمة
تهمي يرفع هذا التوجيه كما لا يخفى قوله ولذا عدى الذل بعلى والا فهو تعدى باللام يقال
ذل له قوله ويجوز ان يكون التعدية الى الفرق بين الخ ويليح ان الاول باعتبار
التفهيم والثاني باعتبار التذييل لكونه من العالي الى الداني فلا يدل على حصول معنى العلو

العلو في التذييل فلا حاجة الى التفهيم كذا في شرح الايضاح قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الخ قال بعض
الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه
ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم
بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما
قش يشهد به الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة للمص ان ما قاله الشارح باعتبار برهان العقل
والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتامل قوله فنفى ذلك التوهم الخ بقوله مع الحكم اه فيه بحث
فيه بان حالة البشاشة والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متصفا مع ان
مع لا يدل مطلقا على ان الحلم يوجب حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب في اعين العدو
وغير حليم في وقت مصادفته اياهم مع ان له حلما وتواضعا مع الاحباء وجوابه ظ فان ذكره
الشارح امر خطابي او عائي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب الاكثر
ذى سلطان ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يدفع اليه المخاطب راسه
من مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف وعدم دلالته مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضر
اذ جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء
كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة قوله بفضلة النكتة اراد بالفضلة نحو المفعول والحال
ونحوهما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر الى الامثلة
التي ذكرها المص في الايضاح قوله او التقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا الاية هذا ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير
هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء
كانت في بعض من اجزاء الليلة اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت
ليلا وسرت الليل والثاني يقتضي الاستيعاب والاول يصح على التقديرين وذلك لانه
ح يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان
المعلوم الا ان منكره يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف والاسراء في الغالب لا يكون
الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكر

بواسطة التبيين والتذخول في معظمه يقال جاء فلان ليلا وبليل اي في معظم ظلمة فيستفاد البعضية
بهذا الوجه فلا اشكال والاوضح ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام في قوة
اسرى بعبده ليلا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال
بقي هنا بحث وهو انه تبين مما ذكر المقصود بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض الليل
فانه ادل على كمال قدرته تعالى ولذا اكتفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف المقصود فلا يكون حمل
التنوين للتعظيم الا ان يقال لا بد في الابهام التبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والله اعلم بسره
المطلوح لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتأمل قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان الترجمان على وزن الزعفران ويقال بضم الجيم وكذا بضم التاء لضمة الجيم
يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان اخر كذا في الصحاح ومعنى البيت ان ثمانين سنة التي انتهى اليها
سنه احدثت في سمعه ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من
قريب ولما احتاج في ادراك المسموع الى ان يعاد له الكلام بصوت جهر جعل الاعادة بمنزلة
التعبير بلسان اخر فاطلق عليه الترجمان قبل الدعاء للممدوح وجه وببلوغ الثمانين فيه تأكيد لتحقيق
مقالة اشار الى انه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه
موهم للدعاء عليه بالفروق اي ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان قوله الا احمل ناءها والحوادث
جمة تمامه بان امرأ القيس من تملك بيقرا الضمير في ناءها راجع الى ام امرئ القيس وتملك
اسمها ويبقرا فعل ماض بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والباء في بان زايدة قوله والواقع
دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية
امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء ولن والسين ولن وحرف تنفيس في
جواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفارقات اللفظية
وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع ان تصديرها بالمضارع
المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية هذا من الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو
ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف
الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة قوله وضمير الشان محذوف هذا

هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب للمأمور بالعلم اي انك سوف
يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله
اي انه يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة اه اعترض عليه الشيخ بهاء الدين
السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة للاخرى
والا فهي في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر
فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتعين
لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى او مستأنف فيحتمل ان يكون التمثيل
وقع على هذا الوجه المحتمل في الاية مثال لا دليل قوله وخفوق البيت الخفوق والخفقان اضطراب
القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل في البيت السابق والتهاب التهب منه النار والمراد
تلهب ما في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله ولات منا نشيره البيت لعبد الملك
بن عبد الرحيم الحارثي وقيل لسموءل بن عاديا اليهودي ومطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من
اللوم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وبعده اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى
حسن الثناء سبيل تعيرنا انا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا
قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا جبل يحتله من نجيره منيع يرد الطرف
وهو كليل رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل وقال ابو زيد يقال
طل دمه واطل دمه وطله الله واطله الله قوله ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيدة
والكسائي يقولان وحاصل معنى البيت لم يمت منا رئيس الا في الحرب ولا ابطل دم
قتيل منا في موضع كان وعلى يد من اتفق والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى تخييل كلمة
وينزل فيه بجيرة اي تدخله في جوارنا وحفظنا منيع اي ممتنع على طالبيه لاستحكامه يرد
الطرف اي هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات يدل على
ان المراد من الجبل جبل العز والسمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي
كما ذكره شارح المفتاح فليتأمل قوله فيشمل معنى بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور
التذييل لكن لما كان اصل التفسير ملاا ايضا وكان الغرض هنا ذكر ما يختص بغير البعض

شجبه

لم يتعرض له قوله وتقدير كلامه على ما ذكرنا حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب جملة كانت او اكثر
كما زاد المص فورد عليه الاشكال قوله فسهو لان ما هو اقل من الجملة اه وقد يتكلف ويقال
قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديد لما كان واقعا في احد الموقعين بعد اشتراط ما وقع
اذا كان جملة لا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما لا محل له من الاعراب فالمعنى
فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر
والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له وخبر كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز
يجعل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب حال
كونه جملة كان الواقع الجزء ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا
تسبيحهم وحمدهم المستفادان من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم يدلان على ايمانهم به تعالى قوله
وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف في شانهم
مدحا لهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله فهذا
ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به ايغالا على مذهب من لم يشترط
في البيت كما مر قوله وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم الخ اجيب بان مراد المص ان الكلام
قد يقال في امر يعظم شانه فعند عظم المنظور يقال رايته بعيني وعند عظيم المقول يقال
قاله بفيه وهذا لا يمنعه من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه قوله ولست
الى جانب الغنى اه وما بعده واني لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى على الصبر قوله وقول
الحماستي وننكر ان شئنا اه هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم
عرضه وقبله ونحن كماء المزن ما في نصابنا كهام ولا فينا يعد بخيل وبعده اذا سيد
منا خلا قام سيد قؤول بما قال الكرام فعول اجهام السحاب لا ماء فيه قوله الفن الثاني علم
البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من الفن المقال او المضاف محذوف من
الاول او الثاني فليتذكر قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد اه اورد على هذا التعريف
انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة في وضوح

في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين بالمعنى الاخص او له لازم واحد فقط والجواب
ان منشا هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول
وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم ممنوع فليس المراد
علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية
الى التقدير وليس لك ان ترجح ذلك التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم
لانه في المعنى الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منها ان لم يترجح
عند اهل اللغة على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يترجح عليه ثم ان خروج علم ارباب
السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد والادراك المتعلق بها ظاهر لانهم
لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعتبرون مقتضياتها في الموارد بسليقتهم واما على حمله
على الملكة فلان الملكة على ما سبق من تقرير الشارح انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها
الا ان خروج علم الله تعالى وعلم جبرئيل من التعريف على تقدير حمل العلم على الادراك والاصول
غير ظاهر فتامل واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم اه قال الفاضل المحشي في شرح
المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما باعتبار التركيب
فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية هذا
من لزوم الدور كما هو المشهور واما باعتبار رعاية المطابقة فلما مر من ان البيان شعبة من علم
المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب بخواصها التي تبحث في المعاني عن افادتها
اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية
الوضعية والمراد بالمعنى ههنا هو المجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية
والا فالمركبات موضوعة نوعا ايضا على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم قبل ان يقول
على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع في التعريف فاعل يعرف وانت خبير بان ما ذكره رحمه الله
تغيير بالتلازم لان معرفة الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها
غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا وكما ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة
بما لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى

اجمالاً كما في ساير العلوم   ايراد معنى قولنا زيد جواد مثلاً وحده بل كل ما يلاحظ ويقصد
ويقصد اليه بالكلام باستغراق المعنى   لم يكن عالماً بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان
من كان له حصول الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالماً بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس
الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالماً بعلم البيان واجيب بان الباء
في بعلم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس عالماً بالايراد بواسطة علم البيان وذلك لان
تحملها على الصلة لا باعتبار ان   معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان
هذا فتأمل لان كل واضح خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى
الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف
عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت على ما ذكر يدل على
القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح
في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية لا يخلو عن
وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما لاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي   ان بعض
واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول وصفة الدلالة تبعاً وقيل صفة لها لاختلافها
بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة   فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان
الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولاً وبالذات   يخرج ملكة الاقتدار
على التعبير اه اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءاً من مسماه الا
في الملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه تحديد بطريق الاستقلال اصلاً لان المراد بالمعنى
جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة من جملتها المعاني التركيبية   اولى من تعريفه
بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف
ايراده ووجه صحة التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب هو المعرفة وارادة السبب وهو
الاصول القواعد الملكة المسببة من تلك الاصول وتعريف المص خال عن هذا التجوز
فلهذا الحكم عليه بالاولوية   ودلالة الاثر على المؤثر اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية
على نوعين منهما اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل

المطالع

الفاضل المحشي في حاشية شرح المختار على ما صرح به الاستاد المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين
ووجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضاً فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة في الرقص
على وزانها يدل على تأثير تلك النغمات في نفس ذلك الرقاص وعلى ان طبعه يقتضي ان يتحرك
تلك الحركات اذا تأثر من طيب الالحان وملائمة الاصوات وقس على ذلك عروض
بعض الاوضاع لوجه المتألم وحاجبيه عند شدة الالم   الا ان يكون للوضع مدخل فيهما
او لا قد يجتمع الدلالة اللفظية الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد فقط
لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حي   بحسب مقتضى الطبع اي طبع الآ
او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع   كدلالة
اح اح على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الحاء المعجمة المشددة يدل على تحسر
واما الذي يدل على الوجع فهو بالضم لا غير   ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها
فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشية
شرح المطالع مستظهراً بما نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع
ومحل ارتسام الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه
اما اولاً فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره سابقاً من ان نقوش الكتابة
دالة على الالفاظ واما ثانياً فلان اللفظ المسموع وان كان جزئياً ومحل ارتسامه الخيال
لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه
النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق العلم في السمع
وقد عرفت ما فيه واما ثالثاً فلان المعنى كثيراً ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون
محله الخيال والحق ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر   لعدم توقفها على العلم بالوضع
على المص ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر وان القيود التي تذكر
في التعاريف يجب ان يحمل على المتبادر ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية و
والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف ان كان منفياً عنهما الا انهما لا ينافيان العلم
بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وجه كيف يصح الاحتراز عنهما

بهذا القيد واعترض بان الدلالة اه قرر الفاضل المحشي الاعتراض المشهور على الوجه المشهور
نقلا وجواب الرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله انه تعريف بلازم الدلالة
بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف
فلا بد من تاويل خفي جلي انه اذا التجاء اخواني الى التفسير باللازم غير المحمول فلا حاجة الى اخراج
الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم السامع ايضا لازم للملكة الا انه
العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة ثم الا ان يقال اعتبر ما هو قريب من الدلالة بحسب
اللزوم وهذا اعدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الكاشف عن
الدلالة اذا قيست الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل
المحشي لانه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتامل وجوابه انا لا نم انه ليس
صفة اللفظ اه قد رد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع
المعنى من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث التقابل من حواشي شرح التجريد بان
عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قائمة به ففيما بين كلاميه في كتابيه تناف صريح الا ان يقال ما ذكره
في حواشي شرح التجريد نقل لكلام القوم لا انه مختاره لان دلالته عليه ثم انبني من جهة ان
العقل يحكم اه اي من جهة هي منشا لكون العقل حاكما فيصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل
غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا
عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله فالصواب ان يقال في التعليل لان دلالته
عليها من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين واريد بالكل واعتبر دلالته اه انما
اعتبر الارادة مع انه مستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا
بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليه انه ليتضح الكلية والجزئية وما يتفرع
عليها زيادة الايضاح ومثله الحكم لفظ الاعتبار في قوله واعتبر دلالته اه فليتفهم ووجه
ينتقض تعريف الدلالة بعضها ببعض اي ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات
لاحد وبعضها وانما لم يتعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم
الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا للكل ولاحد من اللازم

والملزوم ولمجموعهما معا كما فصله في شرح الرسالة والجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات
اه ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس في ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق الاذهان
اليه كما ذكروه في تعريفات الحقيقة والمجاز فلا انتقاض ه الا ان التضمن فهم الجزء في ضمن
الكل فان قلت التضمن صفة اللفظ وليس كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن
نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ الخ وقد سبق من الشارح
والمحشي توجيهه فلا وجه للاعادة وانه اذا قصد الى قوله تضمنا اه التزاما قال الفاضل
المحشي هذا باطل وبين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول
ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهم ملتفتا وملحوظا بالذات
قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظ فيلزم ان يكون
بانه مطابقة فان قلت يلزم ح ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح
قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود
صارت كذلك كما يدل عليه السياق او اراد بقوله لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام
وبالجملة لا شك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا
يشترطون في الدلالة الكلية واذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا
عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق
لها بالفهم بل بالارادة مما ينافي ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في
المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون
موضوعا بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك
وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجيء في بحث الحقيقة
والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة
لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي
وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في
تلك الحال باحدى الباقيين محل نظر لان سياق الكلام يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن

الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد وكان القصد لا في ضمنه كان الفهم ايضا لا في ضمنه فلا فرق
لا يكون تضمنا نعم عدم التفرق بط كما حققه الفاضل المحشي فيكون المقدمة الثانية مبنيا على ما ذكره
على ما بين المقدمتين في نفس الامر وفي كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه **قوله** لا يظهر
انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا
وكذا الحال في الالتزام والظاهر انه اعتراض على الشارح فيه بحث اما اولا فلان هذا
القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية على الجزء المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية
الدلالة على اللازم المراد وقد صرح ايضا باستلزامها فمقتضى التصريح الاول كونها على الجزء
المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاميا ومقتضى الحكم الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبث
القول بنفي الدلالتين متمسكا فيه بالتصريح الثاني وبالجملة لما جعل المجيب المذكور الارادة مدار
للدلالة لم يتصور ان يعين احديها في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لا يظهر انها
مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكره من الصور
مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لان التضمن
والالتزام انما يستلزمها الدلالة المطابقية على الكل او الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة
وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكره من توقف الدلالات
على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعها وبالجملة الكلام هنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض
قوله ونحو ذلك مما يجري في عرف خاص كما بين النحل والجواد في مقام التلميح والتهكم **قوله**
وكلام ابن الحاجب في اصوله الشرح عبارته هكذا او دلالة اللفظية في كمال معناها دلالة
المطابقة وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا **قوله** يخرج
كثير من المعاني المجازات والكنايات اه جوابه ان من يشترط الكلية في الدلالة لم يجعل
تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها
ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات
والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه بان الدال على المعنى المجازي ان كان
هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رايت اسدا في الحمام مجازا في المفرد

المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل
في غير الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع
انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم
المجازي منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي هو المجموع
المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه
المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال
عليه مركبا على انه لو سلم ما ذكره في مثال اسد في الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد
وانما يتم ما ذكر في الدلالة اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقدير
او يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب
فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجازا في المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ
اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ حينئذ مثل
مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر **قوله** بل لم يكن دلالة الالتزام الخ رده
الفاضل المحشي بان لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه
اظهر منه دلالته على لازم لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم
لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم او الاخص اما في الاول
فقط اذ كفاية تصور ا وتصور ب في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصور ب وتصور ج في الجزم
باللزوم بين ب وج لا يستلزم كفاية تصور ا تصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا
الجزم الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج لب واما في الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه
تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه
اللهم الا ان يثبت ان لازم يستلزم تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه قصدا تصور لازمه في بعض المواد
ولو لم يكن كليا فتامل **قوله** لا ينافي بالوضعية فان قلت التفسير وضح دلالة على المقصود من المفسر
مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة
التفصيلية والاخر على الاجمالية فالاختلاف فيها راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة **قوله** والا

لم يكن كل واحد والآخر لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المراد
ههنا على الارشاد يعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة
الى السامع ولا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة قوله مقام كل كلمة منها اي من كلمات
الكلام السابق قوله ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف كل كلمة قوله
ويحتمل ان يكون بعض منها والآخر فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو
مقيد بقيد متقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض والآخر على كل من التقديرين
مع انه لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها قلت
قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولا ثم العطف فيكون القيد
جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم ان لو كان
قوله وقريب منه ما يقال اه الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق
والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان وقلة تكرير اللفظ على الحس ومعانيها على العقل فان قلت الكلام
في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد
وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل لما
كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى مدلول واحد وضعي
كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي
اوضح من دلالة لفظ آخر وضعي له وللسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر المعنى على
العقل قلة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في الدليل على معنى واحد وضعي
لكان ذكر قلة تكرر المعنى على العقل يضاف مخبره قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ
الموضوعة اه فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم
ولا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم
المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم
المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منها الملزومية بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل
هذا الفن فتأمل قوله مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب مهزول الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة

احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة الاكل ومنه الى كثرة الضيفان ومنه
الى المقصود وينتقل من جبان الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل
من مهزول الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكل ومنه الى كثرة الضيفان
ومنه الى المقصود او ينتقل من مهزول الفصيل الى نحر امه لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول
ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل قوله فان قيل ينبغي ان يكون
الامر بالعكس قد فهم من الكلام السابق ان دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء الجزء
فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكره في الكلام صريحا من ان دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة الجزء الى الجزء كنسبة
جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحدا في مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزئه
اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشي في حاشيته فتأمل قوله
فكذا الامر كذلك لكن القوم جرحوا الى قوله لكانهم بنوا ذلك رد الفاضل المحشي هذا الجواب ثم اجاب
الجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحثا لان الاول ان لقائل ان يقول يجوز ان يكون مراد
الشارح بالقوم اهل البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه الميزانيون في هذا
المقام غاية الامر يخالف الاصطلاح حينئذ ولا بأس وجوابه ان ما ذكره اصطلاح جديد لا نقل عليه
من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاشتهار بقول الرئيس في شفائه مما يصرح بان المراد
من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد
في الدلالة التضمنية ليس باعتبار فهم الاجزاء مما لا حاجة اليه قد سبق منه في بيان تحقق الاختلاف في دلالة
التضمن وضوحا وخفاء اذ قد سبق منه في بيان ما في الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على مذهب
ارباب المعقول من ترتب الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت الترتب في الوضوح فالدلالة على
جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود
في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله قوله ومعنى النوع بالبال الى الواو بالحال
اي والحال ان معنى النوع بالبال معنى بالاجمال لا بالتفصيل والا فحصول بالبال مفصلا بدون حصول الجنس
محال والى هذا اشار بقوله ولم يراع النسبة بينهما في هذا الحال لان نسبته انه جنس جزء من حقيقته والمراد

عدم اعتبار التفصيل قوله وهو بعد موضع نظر وجه النظر قد اورده الفاضل المحشي على الوجه الذي
نقل من الشارح الا ان في الالحاقات التي اوردها من عنده ابحاثا الاول ان قوله الخ توجيه
مراد الشارح اقول فحينئذ يتصور اختلاف في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف بهذا
القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد الشارح ما ذكر بل انه
اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف النظر الى نفس الدلالة المطابقية
لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف بحسبه الدلالة فيختلف الدلالة ايضا بحسبه كما للزوم
في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار كناية الظن في الوضع
اذ قد تبين التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم الجازم الثاني ان قوله وربما يقال لا يتصور
في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر
اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة المؤانسة ونحوه كما سبق في الشارح الاشارة اليه فان قلت
هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤول الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى
ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص في اللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم
وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وهو لا يستلزم لجزء المطابقة اذ يمكن الاطلاع
على مراتب العلم من اليقين والظن الجلي وما دونه بدلالة المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية
بينها الثالث ان معنى قوله وربما يقال الخ انه يقال في الكل في بيان عدم تمامية الايراد المذكور لدلالة
الوصفية لا في دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشارح بقوله اما اولا اه كما ظن اذ قد
صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فكيف يدفع
المناقشة المذكورة الا بتكلف الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا الخ ينافي ما ذكره
في شرح المفتاح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة
وجوابه ان معنى ما ذكر في المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره ههنا انه لم يكن
في تعريف اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى القرائن الخامس ان قوله
وايضا لو سلم ما ذكر من دل اه قد اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التراكيب التي تدل على معانيها
الوصفية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوصفية لا وحدها ولا مع غيرها قوله ثم ظ

ظ هذا الكلام يدل الخ انما قال ظ هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من سياق
الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس عبارته نصا في هذا المقام
لان قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له اه يقتضي مجازية المقام هذا اللفظ لا اللفظية
المذكورة في كل مجاز قوله وهذا لا يصح اه انما قال ظ لان علاقة اللزوم وان كانت تذكر
في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه قوله
وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه
نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالته
مطابقة الخ توجيه للكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة
التشبيهات وضعية لا انه مختاره كيف وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال وما يقال
من ان المقصود في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجه كالبدر
مثلا لا يريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن
ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه الشارح ههنا بما نقله من كلام
كمال الدين هيثم الخ وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه
ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عن بعض الافاضل تفيد فساد ما ذكره اولا كما وهم
فيه البعض بقي في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره
اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر
فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه
في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثمة صح ان
العلاقة هي المشابهة قوله فظ هذا التفسير شامل لنحو قولنا الخ قيل ليس مراده الاعتراض
على تعريف التشبيه اللغوي بشمولها الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي فيما يتفادى
من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطئة
للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المص كما سنشير اليه بقوله
وينبغي ان يراد اه ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان دخل

الامثلة ليست منه وان قصد المشاركة التي هي لازم معناه وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا
قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان تفق الانام فانت
منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر منه ان مثل منه
قاتل زيد عمروا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني **قوله** وينبغي ان يزاد فيه
قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة تغني عن قيد لا على وجه الاستعارة اه فائدة **قوله**
لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية مراده بذكر المستعار له
بالكلية **مراد** ههنا ذكره على وجه تنبئ عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في اخراج المجاز
الاسنادي المجري **قوله** صالحا لان يراد المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة الحال ونحوي
الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبنحوي الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبني على
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح له ولفظه كما يصلح لافراده
الحقيقة واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ
صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط
بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة
وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن
دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب لفظ كما تقرر في الاصول قال الفاضل
المحشي في حاشية الكشاف الظاهر ان تخلو بشرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة بشرط
ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصاب كل شروط بشرط انتهى **قوله** اذ اطلاق
لفظ الاركان على الاربعة اه يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة **قوله**
لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال بهرت الورود وشممت الغبراء فيه بحث اذ لا يخفى ان
المراد شركة النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفي بل برائحته فلا يكفي
التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال يقال شممت بالكسر شم بالفتح وشممت
بالفتح اسم بالضم **قوله** لانه عدم الحيوة عما من شانه انما لم يقل عدم الحيوة عمن تتصف بها مع انه
الظاهر والمذكور في عامة الكتب لانتقاضه بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة

235

الحقيقة واما انتقاض التعريف بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق
اهل اللغة **قوله** واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا
والاصل فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون
بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص
فتشبيه محسوس آخر ليس اصلا له ولا بواضح مثل وضوحه بذلك المعقول وجوابه
ان وضوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا
عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا
ظاهر عند المنصف فتدبر **قوله** فدخل فيه الخيالي يمكن ان يقال انما جعلوا الخياليات من قبيل
الحسيات لانهما يشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال
بدونها **قوله** وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا اه انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه
من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتأدى اليه جميع المدركات
الحسية **قوله** ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله
بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس
قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحد
الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا اذ الادراك بنفسه لا بصورته
فلا غبار **قوله** بخلاف اللذة والالم العقليين محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية ان
الحسية ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق
بين الالمين **قوله** وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك وتحقيق هذا التعريف ذكرته في حواشي المواقف فليطلب ثمه واعلم ان المصنف
لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة عرف ان رحمه الله
الامثلة على ما عرفوها فالمصنف في ايراد امثال هذه التحقيقات عليها لا على ان **قوله**
كادراك القوة الغضبية او الشهوية القوة الغضبية هي مبدأ الاقدام على الاهوال والشوق الى
التسلط والرفع والقوة الشهوية هي مبدأ جذب المنافع وطلب الملاذ من المأكل والمشارب

وغير ذلك من المشتهيات قوله كتكثيف الذائقة اه مثال لما هو خير وكمال عند القوة الشهوية لا الادراكية
كما يتوهم من ظاهره قوله وهو ادراكها المجردات اليقينية المجردات مفعول الادراك واليقينية
بالرفع صفة ادراكها قوله فالمراد بالمعنى الذي الخ نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه
الشبه امرا خارجا اما اذا كان داخلا او تمام ماهية الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا
القيد اعني زيادة الاختصاص قوله والضمير للعلى او النجوم اراد بالعلى الليالي المستفادة
من رب الدالة على التكثير والتعدد والمذكور في الابيات بوع والاضافة في دجاها على تقدير
ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم ظهرها ورايت في نسخة مصححة
او نسخة مقروءة على الشارح بعد قوله والنجوم هكذا او الرواية الصحيحة دجاه والضمير
لليلة في قوله رب ليلة قطعت بصدودها وفراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيلة تعدى
العين وثانيها حديثه الاستماع الصدود والاعراض والتأبي فيه للملابسة وضمير فيه لليل او للوداع
ونفي وجود الوداع فيه مع ان سياق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة
الايحاش بناء على ان وجود الوداع يستدعي سابقية التلاقي فيه فعدم المقتضي لعدم ذلك
التلاقي عن اصل مورث لزيادة الملال وموحش بالجر اي مورث وحشة صفة ليلة كالثقيلة
اي كالرجل الثقيل تعدى به العين اي يكون ذا وشح بمجرد رؤيته وتأباه اي يمنع ولا يقبل
الاستماع حديثه الصادر عنه قوله ولزم بطريق العكس اه هذا اولى باعتبار كل من التشبيهين
اصلا على حدة كما فعله السكاكي لما فيه من التعليل الاصول ومن جعل تشبيه السنة بالنور اصلا
او تفريع تشبيه البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشارح في بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل
والنور طار عليه قوله بين الدجى صفة للنجوم لا ظرف للاشراك وانما ظرفه قوله في كون قوله
واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب لا يعني القلب في هذا المصراع لاحتمال
ان يكون في المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر
في القلب الثاني كما بينه قوله حتى كان البدع هي تلمع من بينهما لا يخفى ما في اسناد اللمعان الى البدع
التي هي كالظلمة من النكاكة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور وانما
لم يجعل ابتداع مبتدأ خبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الظاهر لاحت قوله ونحو ذلك

ذلك مما يفيد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية الى المعنى المراد
وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المودي كان تعليلا للنجوم مصلحا وان حمل على جميع
كان تكثيرا له مفسدا قوله في كونها كرباسا او ثوبا او قطنا فيه نشر على ترتيب اللف وقد
يعترض على كونه من القطن فضلا بانه ليس مباينا للكرباس اذ يصدق عليه انه نسيج
بعد واجيب بعد التسليم بان الفضل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان فضلا بعيدا قوله
حصول الجسم في المكان الاصوب ان يقول حصول العين ثم خبر بعد حصوله في احزان الجوهر
الفرد متحرك عندهم وليس بممكن والخبر عموم والحق التعميم المذكور اللهم الا ان يريد بقوله
او كونه الجسم لا تربيع مطلقها قوله نظرا لان المقدار اه ان قلت فليعطف على الكيفيات حتى لا يلزم
كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات الى ما يدرك بالحواس نوعا نوعا حيث قيل
بالبصر او بالبصر والسمع ان يأتي خروج شيء من المذكورات في خلال التفصيل من تلك الانواع
قوله وكالاستقامة والانحناء يعني انه غير الخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة
ومنحنيها واما الحدب والتقعر فيعمانه بحسب الحقيقة ايضا فان الكرة المجوفة سطحها مقعرا
او محدبا مع انه لا خط فيها بالفعل لعدم تناهي سطحها وضعا قوله كما في اوتار الاغاني المثنى والمثالث
في الاصل جمع اغنية بمعنى المتغنى وهي بحسب متعارف اهل اللغة الالة ذوات الاوتار كالعود
والقانون ونحوهما والمزامير ذوات النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة
الخ الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو الكثيف
او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة تنقسم الطعوم
بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل
حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة
وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة وان فعلت في
اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا
خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون
مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولو جمع اخر لا يتحمل المقام ذكرها قوله والعفوصة

والتبعض الفرق بينهما ان القابض يتقبض في اللسان وحده والعفص يتقبض ظاهره وباطنه
بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان الاختلاف بهما ان يقتضي الاختلاف النوعي
فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدّها نوعاً على حدة قوله والتفاهة قد يقال
التفاهة لعدم الطعم ويسمى حقيقية وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه
فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية قوله فاذا احتيل في تحليله حس منه بطعم والمعدود
من الطعوم هو الثاني على ما هو المختار قوله من شانها تفريق المختلفات وجمع المتماثلات اما انها
تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة
والكثافة ولم يكن الالتئام بين بسائطها شديدا الى الغاية ينفصل اللطيف منه فيتبادر الى
الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتماثلات
فبمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك فالاجتماع
فنسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها قوله والبرودة من شانها تفريق المتماثلات
وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتماثلات وغير المتماثلات
وهذا هو الظاهر فتامل قوله وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند
غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليستا من الاعراض النسبية
والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين
عدم الصلابة عما من شانه ذلك قوله كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي البلة الرطوبة الجارية
على سطوح الاجسام والجفاف مقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة
الجارية على سطح الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب بان البلة وكذا
قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا فلا ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة
بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد مما ذكره المحشي هنا والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر
يرده تصريحه في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان يمنع عن الحمل على الكيفية قوله واللطافة
والكثافة المشهور ان اللطافة التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي
ما يقابلها بالمعنى المذكور وقد قال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين

عين اليبوسة على استعمال موضوعات الآلات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة
او ذهنية كما في الاستدلال وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام هذا هو الظاهر لا يلائم
قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما
ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبداها تلك الحالة ارادة
الانتقام واراد بقوله لا تحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون
الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب
لا يجعلها متحركة بحركة اخرى قوله كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري
الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري
ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان اكثر الاوصاف
الاعتبارية نسبية لان الغضب والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي
على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود
او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هو وصف
اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس قوله او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض مثال
الاعتباري المحض في هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناول العقلي الصرف
ويجوز ان يشمل لفظ المفتاح اه اي لعموم ما هو بمنزلة الواحد الحقيقة الملتئمة من امور مختلفة
والهيئة المنتزعة من عدة امور يشمل لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او
غير واحد او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
وفيه نظر كما ستعرفه اي في هذا التعميم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله ومنزلة
الحسي اه وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزلة منزلته
وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة التيامها بحسب اعتبار المتكلم
انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالاخرة شيئا واحدا وقد صرح بهذا
المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة والمتعدد
الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب

يحققه

انه لا مجال التركيب من الحسي والعقلي نعم قد تبين الامر على المسامحة وبعد الان في الوصف
مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب لا اعتباري و
الحقيقي بالمعنى الحقيقي بالمعنى الذي توهمه الشارح والحسي طرفاه حسيان لا غير اي وجه
الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه
المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجزئيان فلان تحقق
وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم
واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب في جزء وجه الشبه ليس فلا يصدق على الجزء
وجه الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من
حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه
بالوجه الحسي الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال والعامل
فيهما اعم اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي تقرير السؤال اه يريد
ان تقرير السؤال بقياس مفصول النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من
موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى نتيجة
القياس الاول وسالبة كبرى ينتج سالبة كلية كبرى هو غلط وهو ان لا شيء من وجه الشبه الحسي
بما هو ان يكون غير عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق لكن وجوب
كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر منها فيكون وجه الشبه واحدا حسيا يسقط عنه كون الطرفين
عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه به وعكسه وبكونه مركبا حسيا يسقط ثلثة اخرى وبكونه
المتعدد حسيا يسقط ثلاثة اخرى وبكونه مختلفا ثلاثة اخرى وفيه تسامح لان الخفاء ليس
بمسموع بل المسموع هو الخفي وجوابه ان المراد بالخفاء ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله
فلا تسامح نعم التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق
هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفي وان يجعل اضافة الطيب الى الرائحة من اضافة
الصفة الى الموصوف اي الرائحة الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم بل الحق لا احتياج الى
التوجيه المذكور في الخفاء ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفاء هنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله

مثله والجراة هي على وزن الجرعة وقد يترك همزته فيقال جرة مثل كرة كما قالوا كمراة مراة
قوله يقال في جرؤ الرجل في بعض النسخ بالواو والصواب بالواو والايقال وجرة تستظهر لا ارتباط
مختصة بذوات الانفس اي الانفس الناطقة بقرينة اخر كلامه والا فللاسد نفس حيوانية
واو قلت لعسر حل التعليل لمقام المغافي بالغين المعجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغناء بالفتح
وهو النفع فبالعلم يوصل الى الحق اه اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري
الاتصال فالمناسب ان يفسر الهداية في المقام بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة
مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايصال الى العمل لكنه
ضروري الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتامل وفي وحدة بعض
الامثلة تسامح الخ وجوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة مفرغة من عدة معان
حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد هنا بل يقيد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى اخر جعل بعد تتمة
له وكم بين التقييد والتركيب فتامل وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم منا
في اول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه به جميع الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد
الادراك فليتذكر ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك
كما ان الملكة كذلك بمعنى ان لا يكون قبل عليه كون الشيء منتزعا من عدة اشياء وهي مادة
له واجزاء لا ينافي انتزاعه من عدة اشياء وهي طرفاه وهذا مدفوع بما حققه الفاضل الحسني في بحث
الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنتزع و ان
الشارح صرح بذلك محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه الى
الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة
قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشيء واحد كما ذكره
الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقية ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصافا
او لا فوفيه فليفهم الحجة بن الجلاح لفظة الحجة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء
ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية
في مثل قوله كما ترى التشبيه بل بمجرد البعيد والمراد ان انقاف الثريا مشابهة العنقود امر جلي

لاخفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في افادة
هذا المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه اقربها انه في موقع المصدر اي ظهر ظهورا مثل ما تراه قوله
وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم هو لغة ام وهم
وقال شارحه الزنبوري وليس بفصيح قوله اي بفتح نوره النور بفتح النون الزهر قوله
فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يفوت ذكر الكيفية واراد
بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود
من طوله وعرضه لا المجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود قوله وسيجيء ان المفرد قد يكون
مقيدا اه دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حاليه كان كذا مركبا لا مفردا
كان مثار النقع اه المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف
اي نقع المثار قوله فقد اخل بكثير من اللطائف المراد من اللطائف ما سنذكره من المعاني المختلفة
وبين اختلاف الماضي بها ان تلك المعاني انما يفهم اذا جعل المشبه به التمثيل المقارن للتهاوي
حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما يستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال
واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر منه هو التشبيه بتمثيل تهاوي كواكب في الزمان الماضي بالنسبة
الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تغيير الفاضل المحشي في شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله
تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعله تهاوى ماضيا كما لا يخفى قوله بفتح الحاء وكسر الواو
وتشديد الياء واما بضم الحاء فهو بمعنى العنقود قوله في حكم الصلة للمصدر المحكم لفظ الحكم وقال
صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل الحقيقي الذي
في ضمنه اعني المصدر حكما قوله فهو لم يقصر اه العجاجة النقع وسل السيف اي اخرجه والاغماد
جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشيء في الماء رسوبا اي سفل وجعله من رسب
السيف اي مضى في الضريبة لا يلايم قوله يعلو وقوله والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ
ترسو من رسا قدامهم في الحرب اي ثبتت والاول اظهر واحتدام الحرب اشتدادها يقال
احتدم الشيب واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر بل هو مما يتعلق به معنى
الاثارة اي تعلق المقارنة والمصاحبة لانه يستحب حكم الاثارة كما لا يستحيل بكر في

في المثال المذكور حكم الضرب قوله لا يجيء في الهيئات ظاهر صنيع العبارة يفيد ان وجه الشبه
يجيء في الهيئة لانه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول
في الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال الحيوان
يجيء في الانسان اي يتحقق فيه وهذا التكليف انما لزم من تغيير عبارة الشيخ فانها تفيد
بيان حال التشبيه وضمير يجيء فيها عائد الى التشبيه لا الى وجهه فيفهم منها كون الهيئة وجه
الشبه بلا شائبة تعسف قوله احدها ان يقترن بالحركة غيرها في التركيب احتاج الى
التقدير اذ لا عائد في الجملة الخبرية الى المبتدأ لان فاعل يقترن هو غيرها والضمير في غيرها
عايد الى الحركة فبقي المبتدأ اعني احدها بلا عايد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اي ان يقترن فيه بالحركة
غيرها ويقال اللام في الحركة عوض عن المضاف اليه اي بحركتها فتحصل الربط بلا احتياج الى تقدير
فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لادنى التلبس وهذا ايضا انما لزم من تغيير عبارة الشيخ
لان ضمير يقترن فيها عايد الى المبتدأ بلا احتياج الى تقدير بتكلف الرابطة لكن لا بد ان يقدر
المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قول الشيخ ان يقترن بغيرها
باسم الفاعل ليصح الحمل على المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه الشبه وان يقدر مضاف في عبارة
المصنف اي ذو ان يقترن على ان الاضافة لادنى التلبس لكن لزوم التأويل في الموضعين انما
هو اذا جعلا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما
اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان الاقتران والتجرد كما في عبارة الشيخ وكذا
اقتران الغير بحركتها او تجرد حركتها عن الغير كما في عبارة المصنف صفة للهيئة ولا حاجة حينئذ ايضا
الى اعتبار الرابطة في كلام المصنف فتأمل قوله اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان تجيء
في الهيئات اه لفظة ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن وجه التشبيه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة
المصنف بل عبارة عن الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة اي هذه الحال وهي المجيء المذكور قوله والثاني
ان يجرد هيئة الحركة اعادة لفظة الهيئة اغنى عن ذكر ضمير عائد الى المبتدأ لاتحادها مع المبتدأ
قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ في كفه يؤدي المرآة
الهيئة المقصودة قوله مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول

مع توجه وهو حال من الحركة اى كاينة زمان توجه قوله يقال بدا له اذا نشأ ومصدره ممدود يقال بداله بدأ وقوله والمعنى ظهر له رأي غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الرأى الالئم
المعلوم بدلالة المقام قوله فان الشمس اذا احد النظر اه يقال بمعنى الكلام اى شبه الشمس
بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليعلم جرمها اه قوله بحذف
الهمزة اى فارئى قلبت الهمزة ياء ثم فعل به ما فعل بقاض قوله فانطباق تارة وانفتاحها
الفاء التسببية كانه جواب للسائل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى ان للتعليل
كما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقى بجانب الذى يخرج منه
البرق لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزاؤه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال
السحاب منتشرا ضوءه وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية قوله ومن
لطائف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض خففت بسروة اه ضمير خففت اى احيطت
راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع قينة وهى الجارية والقيان
مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن المغنية وهى الجارية المغنية كانت ام لا وليس كذلك
وقوله تلحفت اى تغطت حال من القيان او وصف له ان جعلت اللام فيه للعهد الذهنى
وفى انيار تلحفت على تلبست ايام اى احضر السرو وتمامه فان اللحافة ما يستر المرأة
من رأسها الى قدمها وحضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف بحذف الجار وايصال
الفعل اى بخضر الحرير وقوله على قوام فى موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح
القاف قامته وحسن طوله والفاء فى فكانها للتعقيب وللترتيب يعنى اذا حصل
تشبيه السرو بالقيان فتنبيه للتشبيه الثانى والواو فى والريح جاء بها للحال ويذكر
جاء مع ان الريح مؤنث سماعى قال الله تعالى ريح فيها عذاب اليم تدمر كل شيء بامر ربها جاء
على تأويلها بالمذكور كالهواء الهاب وتميلها حال من ضمير جاء او خبر جاء بتضمنه معنى
الضرورة والخجل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدل
وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل حرف الروى لا يلزم رعايتها ومن وجوه
لطائفه ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه داعى الحركتين حركة التهيؤ للدنو والعنا

الانسان
والقيان ٤ مجے

والعنان وحركة الرجوع الى الاصل للافتراق وادى ما يكون فى الثانية من سرعة زائدة تمام دقيق
لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة فى حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها فى
حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الخجل غير تدع اسرع حركة بين
يتهم بالدنو لان ازعاج الخوف اقوى من ازعاج الرجا كذا فى الايضاح قوله من جدل الله لا جدل بعضهم
الانسان اشارة الى دفع التناقض الظاهر بين قوله مجدوله وقوله لم يجدل قوله الشارح فى
صفة مصلوب كانه عاشق الى البيت للاخطل والصفحة الجانب والمراد ههنا اليد وقيل الجد
وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح خاء
يقوم من اغشية الدماغ او وصلت الى العين فترت واذا وصل الى القلب نام واللوثة الاسترخاء
والبطوء والتمطى التمدد ووجه شبه المصلوب الذى لا اثر للحيوة فيه بالمحب الذى يرتحل جنبيه وهو
بيد صفحته لاجل توديعه لطافة لاجارة الى ان المحب فى هذه الحالة فى حكم الاموات مع بل ان
توابع الحيوة اكثر جعل مشبها به قوله ثم لم يحملوها اى لم يعملوه بما فيها فذكر الحمل بلفظ الحمل على
الحمل كلة او لانهم عما لم يعلموا بها كانهم لم يحملوها جعل حملهم كلا حمل لعدم عملهم قوله
وان الحمار حاصل بما فيها وكذا فى جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل
يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفى فى جانب المشبه ايضا وبهذا اما
يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا فى جانب المشبه وقد يجاب
ايضا بان المراد بقوله وكذا فى جانب المشبه بانه روعيت فيه امور ثلثة تناسب هذه الامور
لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه فى الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزيل والتخييل
بالحال ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال قوله يقال
ابرق القوم الخ ذكر جمال الدين فى شرح الايضاح انه يقال ابرق القيم قوما اى اظهر لهم
برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان
اراد الاستعمال بتلك الطريقة اى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه قوله فلما رادها اقشعت
الريح يقال اقشعت الريح حاد السحاب فاقشعت اى صار ذوات قشع كما يقال كبه فاكب و
والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوع لفعل بل مطاوع تقشع وكب

خاء

الفتح وانكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك قوله زيادة ترجح الترجح ضد الترجح
قوله خالباء في قوله بايصال البيت الباء التي تدخل على المشبه به اي البيت الباء صلة للتشبيه
بل للآلة كما في كتبت بالقلم قوله فان قيل هذا يعني اه حاصل السؤال انه يلزم مما ذكره في البيت
ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل
الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد في
المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد في المثال
المذكور فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد قوله زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو وبابه طرب
وسهل قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين ومعناه ان زيدا
ينتقل من احديهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احديهما الى الاخرى
امر وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح
الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيهما وان لم يسم
في الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا ينفي ما ذكرتم وفيه نظر
اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب
ذلك صريحا بالوفاق وليت شعري اي مقدمة من مقدماته صارت مندفعة لما اجاب
قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح
وهو الباس في الاول والوجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره قوله من التضاد لاشتراك
الضدين فيه خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد يوجد لتضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة
لان هذين الوصفين يشتركان في ان كلا منهما ضد الاخر فبهذه المناسبة يدعى ان هذين الوصفين
يتحدان فيشبه احد موصوفيهما بالاخر هزوا او تمليحا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة
الى جعل احد الوصفين عين الاخر حتى يحصل هناك معنى مشترك بين الموصوفين وقوله لاشتراك
الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولفظ ثم للتراخي قوله اي تفرد الذكر على الانثى قيل ان الغراب(?)
بخفية وقيل ليس في الا المطاعمة وفي كلام علي كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه لا اسفار في الطاوس(?)
فليس اعجب من مطاعمة الغراب قوله بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف

بخلاف التمليح كذا في شرح المفتاح وبالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم
بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتذكر قوله وان قوله هو حاتم مثال للتمليح دون التهكم ليس في شرح
المفتاح للعلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال ما شبه بالاسد للتمليح فليتدبر وليس فيه(?) تصريح
بان مثال ما هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه
قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهما ما شبه بالاسد للجبان وانه حاتم بان
للبخيل وقد رد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز ان يكون المثال الثاني
للتهكم قلت معناه لو ان قلت فلا يفهم منه بعده كون المثال الثاني للتهكم فما معنى قوله لا التهكم قلت
معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول قوله قال الامام المرزوقي اه في نقل مقالته اشارة
الى ان قول المصنف بواسطة تمليح او تهكم بلفظ او ليس لامتناع الجمع بجواز الجمع مثل للافراد قوله اتاني
من ابي انس وعيد البيت لشقيق بن سليك الاسدي سل على زنة المعلوم اي ذاب والغيضة(?)
الغضب الكامن وفي بعض النسخ بغير الضحاك فسل حينئذ على زنة المعلوم بمعنى ذاب(?) الضحاك
اسم ابي انس كذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية قتله
افريدون الملك اطلق على ابي انس تمليحا وهزوا قوله كان للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بالخبر
قوله لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع
موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه قوله والحق انه قد يستعمل ان الظن اه وقال
الكوفيون والزجاج كان يجيء للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان
الارض ليس بها هشام اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض
حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن السؤال عن العلة مقدرا واجيب بان
المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا تقشعر بطن
مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث وبانه يحتمل ان مشا ما قد خلف من سد مسده
فكانه لم يمت قوله اي في الكاف ونحوها يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما تقرر في قولك
مثلك لا يبخل لا ان في الكلام مقدرا قوله اي حالة وقصة العجيبة الشان المثل في الاصل بمعنى
المثل وهو النظير وكذا المثيل كشبه وشبيه ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم

المستعير للقصة اي الحال او الصفة اذا كان لها وفيها غرابة وانما يصح هذه الاستعارة
لانهم لم يجزبوا مثلا ولا رادة اصلا للتشبيه الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله او كصيب
من السماء والصيب فيعل من صاب يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا قوله
ولا بعد في ان يحمل التقدير مثل ان يقدر كمثل ماء او تقدر كنبات ماء على ان الثاني لا
يصح لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذات النبات قوله من انصاري
الى الله الاية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب
وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ وقال الفاضل المحشي في شرح
المفتاح معنى من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري
من اضافة احد المتشاركين الى الاخر كانه قيل في الانصار الذين يختصون لي ويكون
معي في نصرة الله ولو كان معناه في من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن
انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف اي نحن انصار نبي الله
انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين الى الاخر
ومعناه نحن جند الله ينصرك معه فاي ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى واي وجه للحصر في
قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح والحصر ان ما ذكر يقتضي صرف الكلام
عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله حتى يلائم
التشبيه المقصود من سوق الاية مع انه صرف قبل الضرورة الداعية والثاني قوله تعالى نحن انصار
الله وفيما ذكره ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على
الاضافة اعني بالنسبة الى القاء الكلام على الظاهر وعدم التاويل بوجه ما فتامل قوله والثاني
مقدر اي اتيك خفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع
في الازمان فيجعل سعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة قوله
بان الاية ح لا يكون نظيرا اذ المشبه به ح يكون مذكورا لا مقدرا قوله ويستلزمه قولهم نحن
انصار الله المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي
قوله اذ حوار الرجل صفوته وخلصائه الجواري من الحور وهو البياض الخالص وقيل لما

كان اصحاب عيسى قصارين يحورون الثياب اي يبيضونها ويقال هو خلصاي وهم خلصاي اي خالصي
يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالحزن مثل الخلصان قوله واضرب لهم الحيوة الدنيا الاية
بين لهم ما يشبهه الحيوة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها او صفتها الغريبة يعرج عليه
يقال عرج فلان على المنزل تعريجا اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشيء الاقامة عليه
قوله قال صاحب الكشاف لولا طلب عود الضماير مرجحا الخ فيه بحث وهو ان الصورة
المنتزعة عن الصيب واما بعده لا يصح تشبيها بها بل المشبه بها هو الصورة المنتزعة عن ذوي
الصيب معه فتقدير ذوي ضروري ويمكن دفعه فتدبر قوله وما هو بين في هذا القول لبيد اي
في ان ما يلي الكاف ليس المشبه به وانما كان بينا في هذا المعنى لان تشبيه الكاس بالديار
مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما يقدر هناك مضاف اي كمثل ماء
بقرينة ذكره في المشبه به والواو في قوله واهلها بها خالية واهلها مبتداء ولها خبرها
ويوم حلوها طرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتداء محذوف اي وهي بلاقع والبلاقع جمع بلقع
او بلقعة وهي الارض القفر التي لا شيء بها وفي الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار
بلاقع وعدوا الظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع
الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها
معنى التشبيه اي شبهوا الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما المال والاهلون
الا ودايع ولا بد يوما ان ترد الودايع وما القوم الا كالشهاب وضوءه يحول رمادا
بعد اذ هو ساطع قوله وفي كون الفعل مبنيا على التشبيه نظر اذ يمكن ان يقال لما استفيد الحمل
من الفعل انباء ذلك الفعل عن التشبيه البتة لان كون زيد واسدا منصوبين لا يوجب
الحمل كما في علمت زيدا اسدا فتامل قوله ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب
والبعد لكان اصوب ان قلت فيحمل كلام المص على حذف المضاف اي ينبئ عن حاله قلت
لا يتم التقريب ح بل يكون المناسب ح لم يذكر هذا الكلام في بحث احوال التشبيه فتامل
قوله والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في انتاج شيء
على اخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس لذا كان عوده

اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه
فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال في اشارة الى جواب الشرط
محذوف اقيم سببه مقامه **قوله** او مقدارها اي اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما
ترك لظهوره مما ذكره اولا **قوله** مرفوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس
امكانه اذ لا معنى له **قوله** وتقوية شانه الضمير في شانه راجع الى المشبه والشان بمعنى
الحال فقوله تقوية شانه بمعنى تقوية حاله **قوله** من لا يحصل من سعيه على طائل الطائل
الفائدة يقال هذا امر لا طائل فيه اي لا غناء ولا مزية وعلى يحتمل ان يكون زائدا كما في
قوله ان الكريم وابيك يعتمد ان لم يجد يوما على من يتكل فطائل فاعل يحصل ويحتمل
ان لا يكون زائدا ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصوف كما هو الظاهر وتضمن معنى يحصل
معنى يطلع **قوله** لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لان النفس في مبداء الفطرة
خالية عن العلوم ثم احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات وتنبيهها لما بينها من المشاركات
والمباينات اجمالا يحصل بها علوم كلية هي العقليات **قوله** لا يجمع في قوله ويوم كظل الرمح
اه البيت لشرمة بن الطفيل او لابن الطثرية وبعده ؛ لدن غدوة حتى اروح وصحبتي
عصاة على الناهين شم المناخر ؛ كان اباريق الشمول عشية ؛ اوز باعلى الطف عوج
الحناجر ؛ المراد بدم الزق الخمر غشاء حال منه اي تناول دم الزق حال كونه عشاء وانعوا
متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر وهو العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية چار
واصطكاكها ضرب بعضها ببعض وفي الصحاح اصطفاق بدل اصطكاك وهو الضرب
الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينوه يكون
معرفة واذا نواه يكون نكرة والرواح يقتضي الغدو والصحبة ههنا جمع صاحب مثل فرة
وفاره والشم جمع الاشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر
جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشمم الانف كناية عن الرفعة والرياسة والشمول
على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاء المعجمة البط
وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفة

243

الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم ومثلها الحنجور شبه اواني
الخمور وقد عرفت واميلت بطيور ما اجتمعت حيث با على الطف معوجة الحناجر **قوله** ظللنا
عند باب ابي نعيم ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والسالفة ناحية مقدم العنق **قوله** من انشاد
قوله اذا ابهم التي بن عيينة عن هراه البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله
سا غسل عني العار بالسيف جالبا ؛ على قضاء الله ما كان جالبا ؛ وبعده ولم يستشر
في رايه غير نفسه ؛ ولم يرض الا قائم السيف صاحبا ؛ المراد بالعزم المعزوم عليه ونكب
بمعنى تنكب اي انحرف وانتصاب جانبا اما على الظرفية اي في جانب او على الحالية اي
متجنبا **قوله** اعرف واشهر لا على الاطلاق بل ينبغي ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع
فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات وقلما يوجد وصف يعم امر اشتهاره
على كل الناس **قوله** نقلا لامتناع وقوع المشبه به قوله نقلا مفعول له لايراده وقوله لامتناع
مفعول به لنقلا واللام دعامة وليستطرف تعليل لنقل الامتناع **قوله** عند حضور المشبه
فيه بحث لان الاستطراف الناشي من ندوره حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج
لا نقل فيه لصورة النادر الى كثرة الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه
لذكره **قوله** اي ليستطرف استطراف النوادر رده الفاضل المحشي في شرح المفتاح
بان ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق
لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكره من الاستطراف لا يخلو عن شيء
وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة الى نفس
ليستطرف اما التفصيل الذي ذكره فمال الامر **قوله** وقيل معناه لمثل ما ذكر
من توقيف المجهول بالمجهول فيه حذف مضاف اي من امتناع تعريف المجهول بالمجهول
ولفظ المثل في هذا التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح الشريف في شرح المفتاح **قوله** ولا بعد
ان يكون الخ يعني ما لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه و
اقوى حالا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون
مراد السكاكي اه يبقى ههنا شيء وهو ان المفهوم المتبادر من قوله نعم لا بد فيما يكون

[illegible]

للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح
وح لا يبعد ان يكون المراد بجهة التشبيه وجه الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع ان
الغرض نفس التزيين والفرق ظ فتأمل قوله وجه مجدور بسبحة جامع الخ المجدور
ما عليه آثار الجدري والسبحة ابراز نقوبها اي ثقبها بالمنقار والديكة بكسر الدال
وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ قد اشعار بان اثر النقر باق في السبحة بعد لا يزول
بالزمان وانما شبه به لانه للتقريب قوله ولا زوردية الواو بمعنى رب واللازورد
بالزاء المعجمة الخالصة لان التي اشربت صوت الشين لا يستعمل في كلام العرب قوله يجوز
اما يريد بها ويحتمل ان يبقى اليواقيت على حقيقتها وح يكون الاضافة فيه بيانية كما في
اللام كما في الاول قوله ضعفن بها اي ضعف تلك اللغات من حملها واطت بسبب ثقلها
فالضمير للازوردية قوله بين صدمتها عناق العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة
قوله غض برق الغض الطري وبرف بالفاء من رفق لونه اي برق وتلالأ قال
الشاعر يرنك حسن ضممت اليك ريا قيل الصبح او قبلت فاها ول رقت عليك
قرون ريا رفيع ولا تحذ اثره في ماذا حقا قوله تشبيه الجامع اه حكي ان قاضي سجستان
دخل على الصاحب بن عباد فوجد الصاحب متقبضا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف
بالسجزي واشار الى ندمائه بان ينظموا فاستظرف كل منهم حتى انتهى النوبة الى الشريف
في البين فقال اشهى الى النفس من الخبر فامر الصاحب بان يقدم له مائدة قوله وهذا
الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بانه قصد لنا قصد في الجملة ولو في الاعراض
او الالتحية لا انه قصد وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض
عائد الى المشبه به لا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظ
قوله ثم مثل ما في الكاس عينا تسكب فان قلت قوله ثم مثل يدل على التشبيه و
قوله تشابه على التشابه فبينهما تناقض قلت لم يقصد بقوله ثم مثل التشبيه المقابل
للتشابه كما لا يخفى على المتأمل قوله امن خمرة كنت اشرب قيل قد تقرر عندهم ان
العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المتساويين وان يطلب التعيين فترتيب

قوله فوالله ما ادري اه على البيت السابق يقتضي ان يكون المط تعيين ان المسيل به
اما الخمر او العبرة وتعيين ان المشروب العبرة او الخمر فظاهر البيت لا يفيده فالوجه
ان يؤول المصراع اي امن الخمر التي اسلت بها جفوني ام من عبرتي اشرب والمصراع
الثاني ام اسلت بعبرتي التي اشرب والاقرب ان المعادلة باعتبار اقامة الملزوم
مقام اللازم لان المشروب اذا كان عبرته كان المسيل به خمرا ونظيره قوله تعالى افلا
تبصرون ام انا خير فان الاصل ام تبصرون فاقيم مقام المسبب لانهم اذا قالوا
له انت خير كانوا بصراء صرح به سيبويه بان مساق كلامه على الاشارة في الثاني
ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام
اسلوب والثاني اسلوب آخر فلا محذور من غير قصد الى المبالغة الخ انما لم يذكر عدم
القصد الى بيان القصد الاهتمام مع انه من جملة ما تنوى فيه بالتشبيه لانه اقل الاعراض
المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد الخ
لوجب جعل الغرة مشبها به قال بعض الافاضل الظاهر ان مراده كما يدل عليه ما نقله
من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال
الشيخ ثم مثل اريد شيء من ذلك لم يستقم ان العكس بقرينة ذكره عقيب قوله
فان العكس يستقيم بالتشبيه الابدي اي قول الشارح ره لذا اريد في ذلك فان قلت مراده
لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان
اريد المبالغة وايهام ان الحجة والحاق الناقص بالكامل ادعاء يتعين العكس ولا يستقيم
الاصل فتشبه لذلك فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل
الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى حكمي التشابه
والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعي التشبيه لان مدار الفرق بين
التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصود بان ساق كلامه على الاشارة
في الثاني دون الاول فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذا
لما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعينهما ضرورة وانت خبير بان نقل كلام

كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول هذا انما يوجد
في بعض الشيخ فان العكس يستقيم في التشبيه اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا فانه
المشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون
مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر مؤتلفة
متفرقة في اديم السماء او المؤتلفة المتلألئة وادیم السماء وجهها وزرقتها الصافية
نصب على المصدرية والمشترى قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كأن
وفي تاج الرفع اي محل عالي الرفعة من قبيل جد جده حال من المشترى في قدامه
الراجح الى المشترى او خبر بعد خبر فالمراد رفعته في المنظر بان يكونا مثلا في النصف
الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا فالمريخ في الفلك الخامس والمشترى في السادس
في الخامس قد اسرجت صفة لمنصرف قال الفراء تسكين الميم في شمعة وشمع من كلام
المولدين والاصل الفتح فانه لو قيل المريخ كالمنصرف اه يعني ان تشبيه المشترى
بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثانية من حصول شيء احمر اللون خلف
شيء ابيض اللون مثلا لا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف لا يصح
وهو القول الفحل والمذهب الجزل اراد بالفحل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة
بمعنى غير الركيك وكذا الشاة الجبلي لم يقل الجبلية لان التاء في الشاة للوحدة
لا للتانيث وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة زهر الربى الربى جمع ربوة
وهي ما ارتفع من منخفض الارض والظاهر من قوله فتقضب باحضرارها انه حمل
الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة ولا يخفى هذا عن شارح لانه فعله
مقدر بتقدير ليلى مقمر كما صرح به فقيه تعدد وشائبة تركيب جوابه الى الوصف او
الاضافة لا يمنع الافراد كما سبق ان المراد بالتركيب هو الهيئة اي حاصلة من عدة
اشياء والمشبه بهما ليس كذلك وايضا تقسيم الى التشبيه لم يعد تشبيه المتعدد
بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد لانه تشبيه
المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له رطبا بعضها ويابس بعضا لا يخفى ان رطبا

ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان مع انه الحال
يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة
ويابسة واشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابس بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي
لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم
الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها
فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى اخر والاظهر ان يقال التقدير قسما
رطبا وقسما يابسا اي قول المرقش الاكبر المرقش التزيين والتحسين ويقال
انه سمي انه مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بني سعد وشيع اما المرقش
الاصغر فهو من بني سعد فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او اكثر
في التشبيه فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به وان
كان المشبه بهما على التفاوت اغنو مجدول مكان الوشاح الغير المقومة يقال
امرأة غيداء وغادة ايضا اي ناعمة بينة الغيد والاغيد الوسنان المائلة العنق
والوشاح ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر شده المرأة بين عاتقها وكشحها
يقال وشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل
الخاصرة كانما تبسم عن لؤلؤ منضد تبسم معنى يكشف فعداه بعن تفتر عن لؤلؤ
رطب يقال افتر عن اسنانه اذا ابتسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج حاشـ
من الصدف والطلع من الكم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وحب الماء النقاخ
التي يعلوه اثنتي بالاس ثنايا اه علقه بالشيء طعاه به كما يعلقه الصبي شيء
والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا ويرد البيت بضم الراء من قبل
لجين الماء اي الشباب المشبه به بابرد وهو التوب في الطراوة والنضارة وقيل
هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والاماني
الاصح وفي بعض النسخ الاماني جمع افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها
والاول انسب بالاماني وهو جمع امنية وعهد الصبا زمانه والدنان جمع دن وصفوها

خالصها والقنان جمع قنينة وهي الامة كما سبق غير حقيقي اى غير متحقق حسًا وعقلًا ولا يعلم
ان فيه تمثيلا وقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا ففي التمثيل اربعة
مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل فمنها هو ظ ووجهه قوله ظ هو الاشمل وقوله
ووجهه بين الشرح ولم يرد ان فاعل ظ محذوف اذ قد سبق في بيت امرئ القيس كان قلوب
الطير اه ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى المجمل
مجازي وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره مآل المعنى لا توجيه التركيب فتدبر مصمتة الجوانب
المصمتة الذى لا جوف له وهم ربيع الكامل اه قيد الشارح الكامل والوهاب
بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ والفوارس بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان
للوصفية لعدم جواز حملهما على سابقهما ثكلتهم ان كنت اعلم ثكلتهم على صيغة الحكاية والثكل
فقدان المرأة ولدها اى من المجمل فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل
فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان
المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين
المشعر باعتبار الحيثية كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث كذلك والمفصل ايضا
ما ذكر فيه وجه التشبيه فلو ذكر ذلك الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر
البلغاء لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة اى لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام
على الخاص فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الظ ان فيه تسامحا فان الوصف
المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدرى اين طرفاها ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي
قيد للمشبه به لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه هو الحلقة المطلقة بل الحلقة المفرغة
كما لا يخفى فتدبر يستنج العيس والليل عند فتى العيس بالسين المهملة فاعل يصبح والليل
معطوف عليه والباء في بى للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل به عند الفتى ايصالهما
اياه اليه وقت الصباح كقوله فلان كثير اياديه لدى الخ ساق كلامه يشعر
بان قوله كثير اياديه صفة لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح
في شرح اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا توصف بها المعرفة

المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول فلان الذى كثرت اياديه على ما جوزه الاخفش و
الكوفيين وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او يقال
اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجملة كما
عومل المعرف بلام العهد الذهني بذلك قال السكاكي وهذا التشابه لا يكون الخ ولعل
السر في اختصاص التشابه بذلك ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور
موجودة يستنبط فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه بحث لجواز
ان يريدوا الحلاوة الكلية لا الجزئية والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي
الخ وانما نسبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف
بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو
جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو ان السكاكي جزم بان التشابه المذكور
لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية مما لا يكون
موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج
لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا التشابه لا يكون الخ ان تسامحهم بطريق القطع
لا يكون الا في ذلك فتدبر ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء اذ ربما يستحسن بها
القبيح ويستقبح بها الحسن فلان لم يمعن النظر ولم ينعم يقال امعن في الشئ اى تباعد
في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة
والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري انه يقال انعم كذا اى زاد ربما ينتفض الرجل من بهره
اى يعضيه يقال قضيت اى تعضت لانه فرع الطرفين ومنها ينتقل اليه ان قلت فلم
لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوا بندور حضور المشبه به قلت
لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه مما يسند اليه لا
الى المشبه حملت رديمنا البيت قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة
باعلى الشام والقناة الردينية والرمح الرديني زعموا انه منسوب الى امرأة السمهري
تسمى ردينة وكانا يقومان القنا بخط هجر والظاهر ان قوله القناة الردينية و

اذ ليست حصته متميز منتقرة وكيفية
يكون التشابه فيه قبيل التشابه
المذكور لا بالحمرة او بالاعتبار كذا منه

فائدة نعتد بها لان لكل وجه
التشبيه اعتبارى اللهم الا ان يراد
بقوله وهذا التشابه لا يكون اه منه

والريح الردني ريح منسوب الى الاردن فقد وهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه آه
كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتأمل واعتبار الجميع كما مر من تشبيه الثريا اه فان قلت
جميع اوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها احد حتى يتأتى ان يعتبرها في التشبيه
قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به
بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من
حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق كما اذا اعتبر بعينه اوصاف من حيث
الوجود وارادة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله ان
تأخذ بعضا وتدع بعضا اعلم ان قوله التفصيل عبارة جامعة اه قوله التفصيل
نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبر ان
ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبر له والجملة هي البيان
لقولنا لان قوله معناه ان معك وصفين آه لا يلائمه وهذا ظ فان قلت القول هو
المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان
ولا اتحاد في الذات قلت بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات
ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداها واما تخصيصه بالمركب فبحسب الاصطلاح
الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الخبر من حواشي شرح المفتاح
ولا منسوجة عليه العناكب قد ذكرنا في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي بيوت
العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة ونعني بعدم الظهور اه هذا مرتبط بقوله
واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اي الخفاء وجه في بادي الرأي ووقع
التوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه
البليغ من هذا الضرب الا بوجه ليس فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره
لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا ملتبسة بشيء الا ملتبسة بوجه ليس فيه حياء ان السحاب
سيجيء اه الندى العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح
فقاست تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فتستحي لذلك وانما

وانما فضل هذا البيت بقوله ومثله قول الاخوان لان التصرف في قول ابي الطيب بامر عدمي
وههنا بامر وجودي وهي تمر السحاب الى الجبال يوم الغنيمة ليالية اسحار وفيه
هواجره الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر والاصال جمع اصيل فاعل فضلت
بمعنى ابتلت وحصل لها النضارة وقوله والشمس تنقص جملة حالية ونعاس الشمس تغيرها
عند قرب الغروب كانها تضعف بكثرة السير وحاصله المراد ان هواجر الربيع يشبه
الاصال في الطيب اللطافة هكذا يجب ان ينقد الذهب البحتري اه لان ما ذكره
معنى لطيف ومشتمل على صنعة مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التو
الاخوان فلا يخفى برودتهما اما الاول الذي للبحتري فلانه لا معنى لتشبيه وجه الحاج
بمطلع الورق الساقط من الشجر وهو ظ مع فقدان تلك الصنعة واما الثاني الذي للمرزوقي
فلانه لا اختصاص للورق المصفر بهذا الحديث بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة
الذهب الى الاصيل حج ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد الذهب البحتري لان
النقد تمييز الجياد من الزيوف فان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بنحو زيد في جواب
قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه تشبه الاسد زيدا فقد جاز حذف
المشبه به ولم ينحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس من تشبيه
اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام
في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها او كسرحان في الشجاعة قد سبق من الشارح
ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس فيجب صدورها عن روية فالاصوب
ان يبدل الشجاعة بالجراءة وكأن زيدا الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام
كأن بظن الاتحاد بين زيد والاسد او الشك فيه فالقول بأن في لفظة كأن افادة
الشك الموهم امر التشبيه وهم قوله باعتبار متعلق بالاختلاف اه لا شك ان قوله
باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة
الى ما يشعر به كلام الشارح رحمه من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل
مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في النظم فليتأمل ثم ان الاعلى بعد هذه المراتب ينبغي ان

ان يتجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد العالي اذ لا علو فيما بعد هذه المراتب الاربع كما ستتضح
من تقريره   اما بعموم وجه الشبه من حيث اللفظ لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما
ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها   والخلاف
لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا
زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلة له في ضمن دعوى انه هو
فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به لشيء مع عدم ذكر المشبه تحقيقا وتقديرا او نية وهم
وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شيء لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور
استعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا او تقديرا
او نية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة
جعله تشبيها   وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا اي ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن
المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه سياق الكلام فلا يسمى استعارة
بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال
تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة
يصح معها ان ينتزع منه اسد اخر فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة ويسمى هذا النوع
تجريدية وكذا كلمة من وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه
فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق
في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق
وانما التشبيه مكنون في الضمير ان قلت فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المص مع
انها التشبيه المضمر في النفس فلا عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك
التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به   وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من يطلق
الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها
على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيده لا   فان ابيت الا ان يطلق اي منعت
عن جميع الامور لا عن اطلاقك اسم الاشارة ومحصول ان اردت اطلاقه عليه فلا

248

فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضي تذكره
فيتنافيان وانما نفي الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير   بان يكون
اسم المشبه به معرفة يتحقق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يراد تقييد المعرفة بما
لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين بما في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد
في كلام البلغاء معرفة مشبه بها موصوفة بصفة لا يلايم المشبه به فتامل   وذلك بان يكون
نكرة موصوفة بصفة لا يلايم المشبه به فهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن
في النكرة الموصوفة بصفة غير ملائمة للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن
تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة
حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان المقصود من المبالغة في التشبيه والفردية
المستفادة من النكرة اعني اسد في زيد اسد كاسدة في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ منه
التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل
في وجه الشبه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدقه
على الموضوع والا لضاع التعريف لظاهر لحصول المقصود بالمنكر ايضا كما صرح به الفاضل المحشي
في بحث تعريف المسند وليس المراد هنا الاتحاد كما في قولنا زيد القائم لظهور التغاير فيتعين
الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واذا نكر فالظاهر دعوى حمل الكلي
عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فات المبالغة   قال
الشاعر شمس بالق بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تائيه ولو كان ماضيا لقيل
تالقت يقال بالق البرق اي لمع والواو في قوله والفراق غدوة عاطفة لتحمل الاسمية
على الفعلية اعني بالق ويحتمل ان يكون لا كيدا للصوق والجملة صفة شمس ولا يحسن جعلها
حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشايع
في القمر الخسوف وان جاز الاستعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري واثاره
صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النون في الخسوف ذايل فلا يحسن
استعماله في الحبيب في البيت   فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء منه

الاشتراه اذ ليس لها بدر يسكن في الارض مثلا وانما لم ينف لجواز ان لا يكون المشبه
موجودا كما في اثبات الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان تضمن اعتبارا لطيفا
الا انه خلاف الظ وان وجدت في الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر
عن كونه خلاف الظ وان لم يوجد يلاحظ كونه خلاف الظ ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار
اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفائدة ليست فيها الا انه اذا وجدت
القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه للفائدة قوله
بالجبل تقديرا اداة التشبيه اي يمنع منها قويا فلا ينافيه فيصح من اطلاق اسم الاستعارة
بناء على استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فيصح الى اخره
على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوع كما في قوله فان اتفق الانام البيت ولو سلم فالا
بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيصح بالنظر الى الاصطلاح قوله كقوله اسد دم الاسد
الهزبر خضابه • موت فريص الموت يرعد ا• لهزبر الاسد القوي والفريصة اللحمة
بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرايص واعلم ان
استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبئ
عنه قوله لان تشبيهاه والاستحالة في بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل
بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول البحتري وبدر اضاء
الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه من حيث انه مع كون الصفة فيه
مما لا يلايم المشبه به يجعل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم اذ من المستحيل عادة ما يضيء شرقا
وغربا يكون موضع واحد غير مستضيء به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر
يسكن الارض فتامل قوله لان التشبيه بجنس السبع الموصوف الخ هذا بناء على الاعم الاغلب
ولذا قال الشارح ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى
وضاء الارض اه غير الاسلوب حيث قال وتمثله ولم يقل وكقول البحتري نقضا
على ما تمثله للبيت الرابع لما فيهما من نوع الخفاء كالحقيقة الرابع واضاء صحيحا
متعد وقد يجيء لازما وشرقا وغربا تمييز من المفعول وحال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى

يلمع ولهم فيها بكرة وعشيا اي دايما وموضع رحله منزله قوله الى التشبيه الشاذ جدا اي الذي
لا استعارة فيه قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنوير الشرق والغرب مع سواده موضع
الرحل منه فان القمر الموصوف لا يفرق في التنوير بين موضع وموضع ولك ان تقول
الصفة المنتفية عن القمر الموصوف اضاءة ما سوى الرحل جميعا لا بناء على الفرق بين التنوير
والاضاءة بان الاول انما يوجد من المضيء بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن المتعارف بل
لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من الكهوف والمواضع المغايرة اكثر من ان تحصى
قوله ان يثبت من الممدوح بدرا من في قوله من الممدوح بيانية حال من البدر قدم
عليه او تجريدية والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف قوله فهو كقولك زيد
رجل كيت وكيت قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد ومن
كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والثاني اقرب بحسب العرف والاستعمال
قوله وكما يمتنع دخول الكاف اه كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان تقدر غير الكاف
من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب قوله امر ثابت
في الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والوهمي فقد
فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر وان اراد الثبوت الحقيقي فقط فاقتضاء بمجرد
كان وحسبت ذلك الثبوت ممنوع لم لا يجوز ان يقال كان الشقيق اعلام ياقوت منشرة
على رماح من زبرجد اللهم الا ان يقال دلالة كان وحسبت على الثبوت الحقيقي معلوم
من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح ولو علل امتناع دخول
كان مثلا في نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه بما علل به امتناع دخول الكاف لكان
اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف وبكان او بغيرهما يقتضي النقصان
والاوصاف الكمال فيلزم التناقض قوله او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد
قيل مثل المص في الايضاح بما يشكوك بقوله كان زيدا منطلق وبخلاف الظاهر
بقوله كان زيدا اسدا هذا ظ لان الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء
عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف الظ فلا يشك فيه بل يجزم بخلافه وتحكم

على التشبيه واما تمثيل الشارح رح ففيه خفاء واقول وجه ما ذكره الشارح رح من ثبوت المشكوكية
فيه صورة المعروف ومخالفة الظاهر صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة المعروف دعوى
التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غايته ان تلك
المشابهة مما يشك فيها واما في صور المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده
مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل
في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح رح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المصنف
في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير **قوله** والنكرة فيما نحن فيه خبر ثابت له اي
النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التي كلامنا فيه ليست بثابتة في نفس الامر
فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه
قوله وايضا هذا الغرض اذا تأملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور
وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظ اذ لا حاجة في هذا
الدليل الى ملاحظة لزوم القياس على المجهول او تغير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه
بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى اذ لو قدر اداة التشبيه فات ذلك
المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متينا ولا نحو علمت والثاني متناول له غير ظ
اذ لزوم احد الامرين جار فيه **قوله** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه تركيب
بانه حذف المبتداء وكذا المضاف اي الخبر واقيم المضاف اليه مقامه **قوله** انما هو بحث المجاز اذ به
يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة **قوله** لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة وانما يكون
بينهما تقابل العدم والملكة حقيقة لو كان المجاز عدم استعمال فيما وضع له عما من شانه ان يستعمل فيه
وليس كذلك بل هو لازم المجاز **قوله** والمطلق الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر
منه ذلك لتبادر المجاز في الاسناد من التقييد بالعقلي وبهذا يندفع ما يقال التقييد باللغوي
يوهم خروج الشرعي والعرفي والاطلاق يوهم دخول العقلي ففي كل منهما توهم خلاف
المقصود فما وجه ترجيح احدهما على الآخر على ان ايهام خروج امرين ربما يربو على ايهام
دخول امر **قوله** والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية معنى كون التاء للنقل من الوصفية

من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا
كان اسميته فرعا لوصفيته فيشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية
كما جعل علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله
ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية
الى الاسمية مستعمل بالتاء وبدون موصوفه المؤنث مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكره قال
في شرح المفتاح وانما اختار السكاكي هذا التكلف جريا على قضية اصل التاء بخلاف ما ذهب
اليه الجمهور اذ لا معنى له عند التأمل بناء على ان المتبادر من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة
ذلك الشيء منها فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب وهذا اجريت في على الظاهر المتبادر
منها واما اذا جعلت في بمعنى على كما في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام
من المتبادر وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه
بالوضع على زعم المص فانه لم يعتبر قيد الحيثية واعترض على تعريف السكاكي فيما سيأتي بانه لم
يعتبر قيد اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور ورد بانه علم ان ليس المراد بكون المعنى
المستعمل فيه موضوعا له في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم
ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله
النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح
سواء حدث الوضع فيه ام لا لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل كما سيأتي
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا
وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن
لا في الهيكل اي ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول
المص في المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة رفعا للبس
فخرج المجاز من ان يكون موضوعا اي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر
فوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة
بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا

ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الوضع
استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها
والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة
بل الوضع النوعي المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية
كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان
كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح
باطلاق الوضع على كل من المعنيين **قوله** على معناه الافرادي قيد المعنى بالافرادي لان اشتراط
الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءني
زيد على الفاعلية بواسطة جاءني بل على ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة رد الفاضل
المحشي هذا الجواب بتفصيل لا اتى ابطاله للشرح الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه
بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني
الفاظ غيرها حروفا فمحل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما
المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها لكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه
بالغير لا وروده ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث
انه متعلق به فتأمل **قوله** سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه اه لا شك ان مسلمه هو الذي بنفسه اولا
وهو كون معنى الدلالة على معنى في غيره الاشتراط في الدلالة على معنى الافرادي ذكر المتعلق
فما ذكره هنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هنا بكون العلم بالتعيين
كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا
شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في
دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه هنا شمول التعريف لوضع
الحرف اذ جعل معنى الدلالة بنفسه ما ذكره من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر
الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم ما ذكره في المختصر عدم شمول التعريف لوضع
الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوي اعتراض الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط ذكر متعلق

متعلق الوضع نفس دلالته على معناه كيف يقال العلم بتعيينه من بمعناها يكفي في دلالتها
عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف
بازائه وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة
عن النسبة المخصوصة ولا مدخل له في الدلالة والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ما ابدله في
بعض النسخ كما نقله الشريف رح لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان
فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المبني في
دفع الاعتراض كما لا يخفى فما دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان غفل عنه البعض ودفع
اعتراضه مولانا قريمي رح بانا لا نم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان
فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل المحشي على انه ان اراد بالمعنى اه محل بحث اذ يمكن ان يقال
المراد بالمعنى الاصلي المعنى الذي يترتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا
المعنى فلا محذور فتأمل وعدم الدلالة على المعنيين اه الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع
هو المعنى للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هي لاجلها التعيين وعدم ترتب ما لاجله التعيين
لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين اذ يفهمان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بمتعين
الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا
كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض اه القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح
وقوله ان لا يتجاوز اما مصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله غير المتجاوز وهو الاخذ الدائر بتقدير مضاف
اي مدلوله ذو ان لا يتجاوز بمعنى الطهر ولا بمعنى الحيض اه وقد اورد الفاضل المحشي ههنا
جوابا وسؤالا واوضح الفرق بين قرينة المجاز والمشترك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج
اليه اذا اريد بالدلالة على المراد من حيث انه مراد والا فلا زم الوضع الدلالة الصرفة والارادة
امر اخر فعلى تقدير المزاحمة الدلالة على احد المعنيين بالتعيين محققة ورفعها المستفاد من القرينة
لا مدخل له في تحقيق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة
على المعنى المجازي اه محل بحث اذ قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن
لقرينة مدخل في الدلالة بل في الارادة اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه
فيطلع

الذي هو الوضع ويمكن ان يقال
الشرب بل على كل من المعنيين

بل بالقرينة وظهر اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة المجاز فليتأمل **قوله** وحصل من هذين
الوضعين وضع آخر ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين للوضع الثالث يستلزم استلزام
الاوضاع الثلثة للوضع الرابع ويعقل المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية
للفظ واحد وتعقلها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين الصريحين للوضع الضمني
لا يستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع الضمني فتأمل
واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشي ههنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين
مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كانا متنافيين كما في المثال المذكور اعني القرء عند
الكل يدل على ان المراد بالتنافي هو التنافي بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب
الاصول ان المراد هو التنافي في الارادة بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك افعل مرادا به
الوجوب والاباحة وقيل اقرأت هند بمعنى طهرت وحاضت وفي الدار الجون اي الاسود
والابيض يجوز عند القائل بالعموم فليتأمل **قوله** وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نسلم ان معناه
الحقيقي اه وجه اندفاع هذا الاعتراض ما مر من ان المتبادر الى الفهم من امارات الحقيقة
لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر اليه بحسب الوضع والا فعند سماع
لفظ زيد يتبادر حيوان لافظ مع انه ليس معناه الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة
لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم المفهوم احد المشترك بينهما كما
حققه الفاضل المحشي **قوله** وبان قوله القرء بمعنى الطهر اه وجه اندفاع هذا الوجه مما سبق هو ان
صرف القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة **قوله** اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل آخر باستعمال آخر والا فالكناية قد تقترن بما تمنعه
عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله عز وجل
والسموات مطويات بيمينه ونظائرهما وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى
الظاهر فلينظر فيها **قوله** لانا نقول الاول يستلزم الدور اه قد اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد
من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي الى ان المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور
قوله والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية وكذا لا يستلزم انحصار قرينة الكناية في

في غير اللفظية وهو ايضا ممنوع **قوله** فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية
على التوجيه الرابع انه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في
الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى فخرج
المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية **قوله** لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له ظاهر هذا
مناقض لما سلف في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع
وقد ذكره في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيق بان في الكناية مذهبين
وان الاختلاف في الموضعين بالنظر اليها والى ان ميل المص الى المذهب المذكور ههنا ولذا
لم يلتفت الشارح في توجيه ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه
اخذا بذلك **قوله** وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم اه لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكر نظر
لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذ قيل
القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة
كما يكون معنوية يكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل
دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما وضد
للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولاختلاف اللغات
باختلاف الامم يعني نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان
قوله وقيل دلالة اللفظ اه مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي
فاجاب بما نقله الشارح رح **قوله** فقال ان مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا
في الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد
ان يكون العلم بالتعيين كافيا **قوله** والظاهر ان الواضع هو الله تعالى المخصص اما ذات اللفظ
وقد ابطل او غيره فهو اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل
بالاول هو سليمان بن عباد الضيمري وبالثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح
والقائل بالمذهب الرابع وهو الله تعالى والثالث مصطلح البشر الاستاد ابو اسحاق الاسفرائني
قوله او يخلق الاصوات والحروف ويسمعها ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس ففيه

ان المخصص في البعض هو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح وهو

فيبحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع لمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم بانه
بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلابد ان ينضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان
قولا خفيا فلا يكون شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى
مستقلا في كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم دالة
على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدائع واعلم ان الفاضل المحشي جعل في شرح
المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا اخر والفرق بينهما خفي اللهم
الا ان يقال انه راجع الى ما ذكره المشايخ من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد
فيه ويخص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجيه **قوله** لوجب ان لا يختلف
اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الظان كلا منهما وجه مستقل ففي الوجه الاول بحث
لانه ان اراد دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة
العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة
فهو ممنوع لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد
اللغات ح بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجواز ان يتعدد الاسمان بحسب الذات
على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلابد من تصويره **قوله** كما ان لكل واحد يفهم من كل لفظ ان له
لافظا فيه اشارة الى دفع ما يقال لعل هناك شرطا فقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة
بعض الالفاظ على معانيه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه ح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة
الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ **قوله** ولامتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث
يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي هذا الكلام ذكره السكاكي وحققه الفاضل المحشي في شرح
المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي
الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني
كما في المجاز واما بوضعه له كما في المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ
عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري
في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه الى اللازم المراد فلا نم امكان جعل

جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال
دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قوله
دون الحقيقي متجاوز بمعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة
على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية
دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فتأمل   لا استلزام ان يكون المفهوم من قولنا هو
ناصل وجوب اتصافه بالمتنافيين فيه بحث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين
انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا وقد تحققت
ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا
للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العالم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار
ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب ههنا فهو الجواب هناك فتدبر   على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز موضوع الاخر بالحيثية
المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها
وهيأتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى البعض بالاصالة والفرعية
كذا في شرح المفتاح للفاضل المحشي وفيه بحث لانتقاضه بالكلمات المغيرة عن اصلها بالابدال
ونحوه كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم التصريف مع ان فيه البحث عن انتساب
احدهما الى الاخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع
مستعملا في الكلام والاستعمال لقول مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية
بين امليت واملت الواقع في علم الصرف فانه الاصل ايضا مستعمل عليه قوله تعالى فليملل
الذي عليه الحق والمتخلص ان يراد الاصالة والفرعية المخصوصتان اي التي بحسب الاشتقاق
اللغوي فليتدبر   كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك النفس
الخارج الذي هو وظيفة حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان
الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر
صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت

جويا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجري ومثله الكل مصنفي بحث الفصاحة
قوله لا يسهل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ
والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره
في جميع اللغات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله
كالنزوان والحيدى النزوان ضراب الفحل والحيدى صفة مشبهة من حاد اي مال يقال
حمار حيدى اي مائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيدان والخفقان والجولان قوله والمجاز مفعل
في الاصل من جاز المكان اه يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اي جائز قوله وزعم المحقق
ان الظاهر اه اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال المحقق في الايضاح بعد نقله
وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل خلاف الاصل لانه مجاز واما
المناقشة التي ذكرها الاقسرائي في صحة التجوز المذكور في المصدر الميمي بان المسموع
منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحته فيه فليس بشيء لان المعتبرة صحة التجوز وجود
العلاقة وسماع نوعها من العرب كما صرح به شخصها ويتجه على الوجه الذي ذكره وزعم
انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة
لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز
باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا قوله واعتبار التناسب في تسمية
شيء اه كانه دفع سؤال مقدر وهو انه يلزم ما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز لانها ايضا
طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظ قوله ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون
التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع
الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف
واحد اي بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس
في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة قوله كان مرتجلا او منقولا او غيرهما
المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك
قوله وهو متعلق بقوله وضعت ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع

الوضع في وقت الاصطلاح والا لزم ان يكون لفظ الاسد في الذي وضع في اللغة وقرر
عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمل النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة
بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك ام لا
قوله فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني وبالكسر
علاقة السيف او السوط ونحوهما من المحسوسات فيلزم عكس العوج واما قوله تعالى لا ترى
فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التأويل قوله وقد يكون مرتجلا اه المرتجل ايضا من اقسام
الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ فيما استعملا
فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله في غير ما وضعت له عن
الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعله ههنا من اقسام المستعمل في غير ما وضع
له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار قوله والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي
اه اي معنى مجازي غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالمأخوذ من حيث
خصوصه معنى مجازي غير فرد للكل واطلاق الكلي عليه من حيث خصوصه بطريق
المجاز كما سيتضح عليك ان شاء الله قوله وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه
صفة للاصطلاح اي الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح قوله اما من حيث
العرف فهي موضوعة له ابتداء وفي شرح المفتاح للفاضل المحشي ان الدابة بحسب العرف
يطلق على البغل ايضا قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز اراد الحقيقة المطلقة العارية
عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما متقابلين للمنقول
فانه حقيقة من وجه مجاز من اخر قوله اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع
ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحيث عرف حتى لو استعمل النحوي او المتشرع يكون
الامر على هذا الامر من استعمال اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما
هو بهذه الحيثية اي باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا
عن انعقاد اصطلاح طارئ فيه وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتأمل
قوله وفعل للفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غير

والنعل بالكسر هو الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري
ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وامّا
المراد الضرب مثلا فتدبر فما ذكر بلفظ النكرة اه كان المراد بلفظ النكرة صورة
النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ
اتي به في صورة النكرة معرفة حقيقة اذ المراد من سد وصلوة وفعلى دابة الفاظ
وهي اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتأمل
والمجاز مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة انما يسمى مرسلا لان الارسال
في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل
مطلق من هذا القيد والا فالاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة
على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا يقع في الغلط اذا رايت
مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة ان تصدر منها وتصل الى المقصود
بها الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح بها الشارح في شرح
المفتاح اي الذي قصد بالنعمة والمنعم عليه فالقائم مقام فاعل المقصود وهو
الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه ومع هذا فلا بد من اشارة
الى المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا
بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هذا قد ذكرناه في اوائل شرح الديباجة مفصلا
متعلقا باستعمال اليد وان الايادي حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان لا احتياج
الى ذكر المنعم فليتذكر واما اليد في قوله ع م تفضيل للمجاز ذاهب ان مع
ومعنى يتكافاء دماؤهم يتماثل في القصاص من الكفو وهو المثل لا فضل
لشريف على وضيع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم اي ان ادناهم
اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمرأة اذا اعطى امانا ليس لهما فليس لهم نقضه
ووجه كون الحديث باب التشبيه لا المجاز المرسل ظ لان العلاقة هي المشابهة
واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وكم

ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اي من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظ
من الايضاح ففي العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي بمعنى التجاوزة كما ان التسمية
كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري
به تعسف بل نفس الحمل على المعنى المصدري بطريق الاستخدام تعسف يرتجز ارتكاب التسامح
كما لا يخفى على المنصف وهي الشخص الرقيب والهاء للمبالغة في الصحاح رباب القوم ربا
وارتبا بهم اي رقيبهم والربيئة الطليعة والجمع ربايا والانملة جزء من الاصابع الانملة
بالفتح واحدة الانامل وهي رؤس الاصابع قولهم فلان اكل الدم ومنه قول ابن عمر
مخاطبا امرأته اكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر دعاء على نفسه
باكل الدم وهي الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى
القرط طويل العدا وطويل العنق وظاهره سهو لانه من تسميته اه قد يجاب بان مراده ان
الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب لاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية المسببة
عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار اخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم
وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتأمل
لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما ويتما
بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني ادم من قبل الاب وفي البهائم من قبل
الام او محله فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف
المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية لكنه لا يضر
بالتمثيل قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع
الانفكاك في الذهن او الخارج بل اتصال في الجملة ينتقل بسببه من احدهما الى الاخر وهذا
متحقق في جميع انواع المجاز واما في غيره فيظهر اه الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار
انها عبارة عن اللفظ فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له
اه فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم الاتصاف
كما في عصرت الخمر فارتقب في الجمال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول حقيقته

الخمر المسمى بالعقل اصلاً في زمان سابق او لاحق اه اى زمان سابق على حال اعتبار
الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما اعنى في المجاز باعتبار
الكون والاول السبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة للقطع بان الاسم في مثل
قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا وخمرا حقيقة فان
قلت قولك قتلت هذا الحى امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحيوة المشار اليه
ليس سابق على زمان اعتبار الحكم اعنى زمان القتل بل هى حاصلة له فيه الحكم الاول
يعتبر ههنا سبق حصول الحيوة بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه بالاسم لا اشارة وهو
الشيء الى هذا الحى فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الى قتيل قتلت مشيرا الى
قتيل قتلت امس لم يكن مجازا فتأمل فان الانسان لا يوجد بدونها فان قلت هذا
يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور
الاستتباع فيتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونها يدل على ان كلا منهما ملزوم وحكم
يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي رح وقد ذكره
الش رح في التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل اللزوم في قوله فجميع ذلك مشتمل على لزوم على
التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه
السكاكي ولا يخفى ان ادعاء على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون ولو حمل
على اصطلاح ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى المصطلح والالم
التقريب وتفريع قوله ولهذا اشترطا الى اخره فح لا يتم الجواب المذكور فتأمل
فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان اى من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث
صدور معظم الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار جائز كاطلاق الربيئة على العين
ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالى تبت يدا ابى لهب ان يراد باليد النفس
فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا
مرسلا يعنى ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شيء واحد يجوز ان يكون ذلك الاطلاق
بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز

مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان وكذلك
في تغاير المعنيين او تعددهما اى قول زهير بن ابى سلمى بضم السين والزهير الشاعر
وليس في العرب غيره واسمه ربيعة بن رياح من بنى مزن عند اصحابنا الحمل على التخييل بان
يشبه الجوع في التأثير بذى لباس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس
ويطلق عليه اسمه الموضوع لما هو متحقق من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة الانتقاع
تغير اللون من حزن او فزع والانتقاع مثله وهو اجود والرثاثة البذاذة يقال
حال فلان رثة اى سيئة فعلى هذا لا يتناوله هذا تفريع على التعريف اشارة
الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع حذف
الاداة وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته
على انه لو اراد ذلك المراد تناول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا
على كل حال بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا فان قلت المجاز مشروط بوجود
القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت الحمل قرينة لا يقال لا دلالة ح
الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفى في القرينة ما هو
الظاهر وسنح الكلام بالتقدير لما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته
الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهها بالاسد قطعا مع
انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على
هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف جزء مفهوم
المجازى بقى الكلام في ان قولك زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات
ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في
الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح
ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير است وشير است زيد
في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد بشير في الموضعين مردى شير فقول الفاضل المحشي و
ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير وشير است زيد فيكون

سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي لا يشفي الغليل ثم ان قوله
فههنا ثلث مراتب الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد
وزيد الاسد اي قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيدا
الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان الاسم المشبه به
خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعرف
والمنكر على ان قول الشيخ فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن
دخول اداة التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
يفيد ان المعرف داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق
على ان زيدا الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه
لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملازمة
بين زيد واسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور اعني رايت اسدا يرمي ونظائره
مثل رايت اسدا في الحمام الا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما توهم
من الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازي
الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين الاسد
وخصوصية زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله كقوله اسد علي
وفي الحروب نعامة المصراع لعمران بن حطان مفتي الخوارج وزاهدها وتمامها فتخاء
ينفر من صفير الصافر الفتخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله ينفر من صفير الصافر انه
ينزعج من مجرد الصداء وبعد البيت المذكور هلا برزت الى غزالة في الوغى بل كان
قلبك في جناحي طائر غزالة امراة شبيب الخارجي وكان يضرب بشجاعتها المثل
انها هجمت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلثون الف مقاتل والوغى الحرب قوله هجمت
وكقوله والطير اغربة عليه بعض من بيت لابي العلاء المعري في قصيدة يرثي بها الشريف
الطاهر الموسوي مطلعها اودى فليت الحادثات كفاف مال المسيف وعنبر المستاف
وتمام المصراع المشار اليه في الشرح والطير اغربة بكسرها فتح السراة وكسا كفات

وكسا كفات لصادق اودى اي اهلك فاعله المشبوح وكفاف اسم معدول مثل قطام بكف
الاذى والمستاف الرجل الشم والفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وهو اللين والسراة بفتح
السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذيل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولفظ ما يكون
جبل طي والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه قوله واذا كثر
بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا اقترن به نفي جنس المشبه عن نفسه
كما يقال اسد وليس بادمي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال
هو كالاسد ليس بادمي فان الادمية انما ينافي الاسدية لا كون الشيء شبيها بالاسد
صرح بهذا الشيخ في اواخر دليل الاعجاز قبيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد
استعارة اي تشبيه غفل عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المتصوف في المثال ونحوه
بحسب اللفظ جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار
صح نفي جنس الادمي وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا
فلان لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي
نفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه صح حذف المشبه به واقامة
المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى استحالة ذلك
وهو فاسد وليس بادمي فتامل قوله ولا صحت من بروج البدر بعدا بروج البدر هي التي
يختارها في مسيره وهي اثنى عشر اولها الحمل واخرها الحوت وبعدا نصب على التمييز والمها
جمع مهاة وهي البقرة الوحشية والتبرج اظهار المراة زينتها ومحاسنها للرجال قيل
معنى تبرجها اكتنان انهن مخدرات لا يبرزن من الخدر وبهذا يفارقن المها متبرجة
بخلافهن فان تبرجهن استتار فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان
قوله ولا اخت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن اكتنانا انهن
الناظر لا يستطيع اجتلاهن لانه يتحير صعقا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسرعن في الاكتنان
عند التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن وههنا معنى اخر وهو ان يراد ههنا بالتبرج
الدخول في برج اخر قوله والمطلوب ان هذا من باب التشبيه اي قوله كما في قولنا

رايت اسدا في الشجاعة ولا يصح ان لا يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع
اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل رايت رجلا شجاعا في الشجاعة لكان لغوا من الكلام قوله
وابعد منه مالك اى من كون ما ترك فيه المشبه واتى بوجه الشبه تشبيها كون الايتين من قبيل التشبيه
على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر فيهما بخلاف الايتين ومعنى
ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثاني للموحد وقوله رجلا
بدل من مثلا وفيه صلة شركاء والتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما عن الشركاء والفرات
الذي يكسر العطش والسائغ الشراب الذي يسهل مدخله في الحلق والاجاج صفة مؤكدة
كما في امس الدابر وخبر بعد خبر والغرض ايضا التاكيد يقال ماء اجاج اى ملح مر وقد اجج
الماء يوجج اجوجا قوله على ما يظهر بالتامل وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل
الاول ولا المؤمن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب ضرب المثل فان المقصود من ضربه
الانتقال من حال الشيء الى حال شيء اخر هو المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما
لا يخفى قوله لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ على
انه قصد التشبيه لا الاستعارة ربما يعترض عليه لجواز ان يكون قوله تعالى ومن كل تاكلون
الاية ترشيحا للاستعارة او ابتداء الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ
والمرجان بعد ما فسر قوله ومن كل تاكلون بقوله اى ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ
لا يخرج من العذب حتى قال نفعه في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم
قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصارا كشيء واحد جاز ان يقال يخرجان
كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان
الا من ملتقى الملح والعذب ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ في سورة الفاطر مبني على القيل الاخير
الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب من وجه ومن المالح
من وجه فليتامل قوله ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف في قوله
تعالى او كصيب من السماء الاية فان قلت هذا التشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت
كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوي البحران هذا

هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون
ورجلا سلما لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوي فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة
لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي وصاحب الكشف فان الاول احوج الى التمثيل في هذا
المقام من الثاني قوله وهذا الكلام صريح اه حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان
اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا للاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا للاعم لم يكن مجازا
لغويا قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه انه
موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة
فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع قوله يعني ان التصرف في امر عقلي اشار
بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد والكلام قوله
لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وقد اعتبر
كون العلاقة تشبيها يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة هكذا قيل فيه بحث
لان الوضع تخصيص اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معاني المجازات
كلها استعارة والفرق بالعلاقة ح يكون مجرد اصطلاح قوله ولما صح ان يقال لمن قال رايت
اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا قيل يخدش هذا الوجه ان قولهم جعله اسدا يجري في زيد
اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء
المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعل فردا
من افراد الاسد ادعاء فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في الموصوف اعني زيد الاسد بمعنى
على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك
في الصورة المذكورة يكون المراد به جعله شبيها بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة فتامل
قوله قد زر ازراره على القمر قد سبق في بحث المجاز العقلي ان ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة
بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله
وبهذا يندفع اه اي ببيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف يتعين غير
المتعارف يندفع الخ ووجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف

[illegible] المراد بالمجاز [illegible]

فان قلت لعل مراد الشارح رح لكان ان الاعلام المنقولة بالنظر الى الوضع والاولى استعارة ووجه لا يتوجه الوفاق بالوضع في الاعلام قلت لا وجه في تخصيص الكلام بالاعلام المنقولة بل يجري في جميع انواع المجاز كما امرنا اليه [illegible]

ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب
والنهي عنه فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان محصل الرد
السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا
النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه كلام القائل فلا حاجة الى الاعتذار
بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة قوله والاستعارة تفارق الكذب اه اى
الكلام الذى فيه الاستعارة تفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة
في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله وزعم صاحب المفتاح
اه اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التى لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها
اذ لا يتصور من صاحبها قصد الخ وبل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام
على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا
لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعى لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس
مثل ذلك المدعى في التبرء عن قصد الخ وبل لان مقصوده ترويج ما دل ظاهر كلامه
ولا يقدح في مقصوده هذا قصد الخ وبل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بانه نفى
نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبرء عن الخ وبل لانه اذا تبرء
عن الخ وبل كان عن نصب القرينة اشد تبرءا فظهر وجه التخصيص لكل واحد من التبرء
ونفى نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى
يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل
نعيين مراد السكاكى من لفظ الكذب وحاصله ان اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعنى
ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه سمى قسيمه الاخر وهو ما لا يطابق الواقع
مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة قوله ولا يكون الاستعارة علما لا خفاء في ان
المراد علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم قوله وكذا ما در في البخل وسحبان في الفصاحة
وباقل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته معاوية واما مادر فانه رجل
من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمى مادرا لانه سقى ابلا له من ماء حوض فلما فرغ

258

فلما فرغ الابل بقى فى اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا من ان يسقى من حوضه
واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل بكم اشتريت
ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احد عشر فانقلب الظبى فضرب به
المثل في العى قال حميد الارقط يهجو ضيفا له قوله اتانا وما داناه سحبان وابل بيانا وعلما
بالذى هو باقل قوله فما زال عند اللقم حتى كانه قوله من العى لا ان يتكلم باقل واعلم انك اذا اعتبرت
تشبيه زيد بعمرو فى الشكل والهيئة وقصدت المبالغة فى التشبيه وادعاء انه عين عمرو لكمال المشابهة
فقلت رايت عمروا فالظاهر انه استعارة لكون علاقة المشابهة ومن ههنا قيل القوم انما
توصفوا بالجنس فى بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات فى الاجناس لا الاشخاص
ولهذا علل الفاضل المحشى فى شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة فى الاعلام بان مبنى الاستعارة
على المبالغة فى حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا
بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسمائها ينبئ عن اوصافها
ابناء تاما واما الاشخاص فقلما يشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا
لذات ماله الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات معين له شكل مخصوص حتى يتاتى
اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة
فى حال المشبه اعنى وجه الشبه حتى كانه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من
افراد المشبه به وادخاله فى جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة
فى ان ادخاله فى جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتامل والله الموفق قوله فان تعافوا العدل عوى
يعوى كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل طعامه وشرابه
اى كرهه قوله لدلالة على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاؤن فان قلت لم لا يجوز
ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل بدوى الاخذ بالشوكة
وليس فيها احراق كاره العدل والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فلتعارف
الوقف وغلبة الاستعمال فى السيوف قوله من نصله اى بنصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع
الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس قوله على ارؤس الاقران خمس سحائب الاقران جمع

نمی رون ح

قرن وهو الكفو في الحرب وخمس سحائب فاعل تنكفي وبه البيت المذكور تكال الذي منها يغض
على العدى مع السيف في ثنى قنًا وقواضب الثنى واحد اثناء الشيء اي تضاعيفه والقنا جمع
قناة وهي الرمح والقواضب القواطع قوله اي انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهي
رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة قوله والمراد بالرؤس
الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولك ان تحمل على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة
الكفاة في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف قوله وهذا اولى من قول المص
ان الحيوة والهداية يعني قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة
وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المص خطاء لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة
بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبني للمفعول وهو
الاهتداء قوله مع ان في كل من المرسن والطيران خصوصية صفة ليست في الانف والعدو واما
في المرسن فكونه انف مرسون واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء قوله فانهم
عدوها في الاستعارات الضمير في عدوها راجع الى وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك
اي الى الجماعة ولهذا انث ويكون تانيث الضمير باعتبار كونه وضع المرسن موضع
الانف استعارة على الاطلاق المذكور قوله الى محاسن له كالمرسن والانف فان كلا منهما
عضو مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص بالبيان وعدمه وحاصله
ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس
متشابه بنقل الاسم من المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة متحدان قوله وفي كون استعمال
الطيران للعدو من هذا القبيل نظر اه اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة
مع تحريك الجناحين الاصليين في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع
التخطي على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة قوله وهو
ضم خلق الدرع الخلق بفتح الحاء جمع حلقة بالسكون على غير القياس قال الاصمعي الجمع حلق
بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يونس عن ابي عمرو بن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك
والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم يجيزه على ضعفه قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة

للشجاعة اي للشجاع قوله لا الرجل وحده بما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله لا المجموع
المركب منهما اعترض عليه بان القول بكون المستعار له المجموع قول مخالف قانون المجاز اذ
قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل اللفظ
فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك لا انتفاء وجوابه ان اللزوم
كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه مستقل من المعنى الحقيقي
الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر كاف
في اللزوم قوله واو ... اه العرنوس بفتح الراء ولا الحق الا في السمع لان
فعلوا قوله لم يات غير صعفوق وهو اسم عجمي غير منصرف للعلمية والعجمة واما خرنوب
بفتح الخاء وهو نبت مؤدي فصعفوق والفصيح الضم وكذا سحنون وهو اول الربيع قوله
وهم سطر العادي الذي هو رائح النظر اذا استعمل بالاصلة فهو بمعنى الانتظار والعادي
هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى المغرب قوله سراعا اي
سراعا يقال ولى حصانا اي سراعا حريصا قوله والتشبيه فيهما ظاهر وجه التشبيه قطع المسافة
بسرعة ولائح وسلاسة وبين امرهما في الهوادي الهوادي جمع هادية وهي العنق يقال
قبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها قوله كما في قول امرئ القيس فحلت لما تمطى بصلبه
اه مطلع القصيدة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
وقبل البيت المذكور الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
السدول جمع سدل وسديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطي التمدد والباء في بصلبه للتعدية
والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشيء يذكر ويؤنث
وهو للرجل والمرأة جميعا والعجيزة للمرأة خاصة ثم المفهوم من تقرير الشارح ان كلمة ناء
كلمة اصلية ووزنه فعل يقال ناء ينوء نوءا اي نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا
من ناى بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به في الاساس والكلكل والكلكال الصدر وربما جاء
في الشعر مشددا قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه بالانسان المتمطي
في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهي الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز وانما قال في الطول

اشارة اى ما فى شرح التبيان من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال اشارة
الى ما سياتى من قبل بعد دعواه رح فقد كشفت وقره اصبحت بيد الشمال زمامها من حلى
العطر الحلى بضم الخاء المهملة وكسر الياء المشددة جمع حلى بفتح وسكون اللام كثدى وثدى
وقد يكسر حاء الجمع لما كان الياء مثل عصى وعصى العيط اصل المصر فان كلامه فى المصرحة لانه ذكر
الاقسام التى هى اقسام الاستعارة التى هى قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب
والاستعارة التى هى من اقسام المجاز الاستعارة المصرحة بها فان الاستعارة بالكناية ليست
من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل فى معناه الوضعى شواظ النار الشواظ
اللهب الخالص الذى لا دخان فيه والقائم تشبيه انتشار الشيب فى الشعر باشتعال النار فيه
بحث لان هذا الكلام من المص لا يستقيم على قانون نفسه يكون قوله استعمل استعارة
تخييلية وهى عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشرى
وغيره ولعل الزعم لا يخ عن الاشارة الى البحث المذكور وهى حسيان فان قلت الازالة
امر عقلى قلت المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والاحياء والكشط والازالة بشيران اليها
اى حصول امر عقيب امر دايما او لبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو
لا بالنظر الى خصوص المقام واحب يحمل عبارتها على القلب السكاكى لا شرط للدلالة
فى القلب بل بعلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طلبها فى هذا القلب بناء على
لزومها للقبول عند المص وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله المتفا منه
ظهور المسلوخ من جلده ما ماه لان المسلوخ لا يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال لكون مع
عن لا مع من وفواش راش رح اى اندفاع الثانى بقوله فاقام مقام عن واما جواب
الاول بان يقال لا نم ان المسلوخ ولا يزول من جلده بل اذا زال الجلدة عنه فقد زال
هو ايضا عن الجلد وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر بيت من ابيات الحماسة صدره اعيرتها
الها لها ولحومها وهبلة اسنى وفايتى عنك ذانت مسلم وقد سال من دل عليك قدامر
ونسو بكم والروع مار وهو مما يحلج امار والامام حرام الاستفهام للانكار وسلم على صيغة
المفعول اى محلى من اسلمه اى احليت بينه وبين من يريد النكاية وفرا قراسم وادى اعتقد

اعتدسيل الذى لحومك حساده عليك قرار والروع الخوف يحلج اى نطق تلك النسوة
اماه بكونها مكشوفات الوجوه والحال انهن حرائر فى نفس الامر والاستفهام ح اعتبرها
ايضا للانكار اى لم يعير بالعار الامان ولحومها مع ان افناء الابل مباح والانتفاع
بلحومها والبانها جايز فى الدين والعقل وتوبيخها فى الكلام حاصل اليها احسان وذلك عار ظاهر
اى زايل وتلك شكاة بفتح الشين المعجمة الشكاية وذكر العلامة اه كلام العلامة مخالف
كلام الشارح رح فى ان الظلمة هى الاصل والمظروفة والنور طار عليها وظرف فان الظ
على تقدير العلامة ان الليل ظرفا والنهار مظروفا فقد يطول الزمان والعادة لرفع
شذاه قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما احسان آه من التاويل والتحقيق بمعتاف
بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح
والمواقف لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقى نظرا الى انها النهار ويستقيم معنى المفاجاة
نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما فى اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء
ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الاية على توجيه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذى
هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الاية لمجرد اخراج النور من الظلمة واما خصوصية
النور والاعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نم ان لها دخلا فى المقصود فتامل
ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اه قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة
المقام فيندفع لانه المفاجاة عن المص اذ المرتب على السلخ فى الحال اصله الاطلاق لا دوامه
واستمراره وفيه نظر لان الائمة المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا
يحصل بعده بلا ترقب كما ذكره الشريف فى حواشى شرح المفتاح يحمل الجملة الاسمية على الدوام
لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل فتامل واقول تقوية لذلك لا يخ فيه بحث لان الاية على ما يتبادر
من نظم الاية سلخ النهار بحيث يعاصه والظلام ولا شك ان سلخه مع انبساطه التام بحيث
لا يبقى منه الدليل يتقدم فى الحال ويترتب عليه الظلام دفعه انه لكمال القدرة اية والتقوية
التى ذكرها الشارح رح انما يظهر لو كان الاية نفس مفاجاة الظلام فتامل وههنا بحث
اه قد يقال لما كان الدماء كثير الوقوع فى الحسن وتنكر الشاهد عندهم جعل علام ظهور الفعل

حاه

الذی هو لازمه اشهر واقوی هو فی الموت وانت خبیر بان افادة کثرة الوقوع للتقوة محل نظر
وان کان افادتها للاشهریة مما لاشک فیه وفیه نظر لان تحت البعث لا اختصاص له
بالموت یمکن ان یقال البعث المطلق فی صدد ذکر القیمة واحوالها انما هو البعث من الموت
فصلح لکونه قرینة للاستعارة على انه لا یبعد ان یدعی کون البعث حقیقة شرعیة فی البعث
من الموت والمعنی ابین الامر امامه لا یمحی ای افرق بین الحق والباطل بحیث لا یلتئم
احدهما بالاخر کما لا یلتئم الزجاج المکسورة والجامع الاحاطة او اللزوم وهما
عقلیان فان قلت کما ان ضرب العمه علی الشخص محسوسه کذلک احاطة العمه به محسوس
فلم عده عقلیا قلت المعدود من الجامع العقلی هو الاحاطة المعنویة المتحققة فی الذات
بالنسبة الیهم کما انها متحققة فی العمه بالنسبة الی الشخص تحقق الاحاطة الحسیة فیهما ولا یخفی انها
عقلیة وما دل علی نفس الذات اه مرادهم بالذات فی هذا المقام المستقل بالمفهومیة وفی
تعبیر اسم الجنس اشارة الی انه لم یرد بهما ما اصطلح علیه النحاة لان ذلک شامل للصفات المشتقة
واسماء الزمان والمکان والالة وما ذکره ههنا لا یتناولها من غیر اعتبار وصف من الاوصاف
ای من غیر اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا یتوهم ورود الاشکال بان الفعل وصف
وهو ملحوظ کیف وسیاق الکلام یدل علی تغایر الذات والوصف وکذا ما یکون متناولا
باسم الجنس کالعلم لا شبهة فی ان اسم الجنس بالتفسیر الذی ذکره لا یتناول العلم الشخصی اذ لیس مدلوله
ذاتا صالحة لان یصدق علی کثیرین والا لکان کلیا واذا تضمن مفهومه نوع وصف لم یعد کلیا ایضا
بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله کاشتهار الاجناس باوصافها
الخارجة عن المدلولات الاصلیة لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعانی المصدریة المعتبرة
فیها داخلة فی مفهوماتها الاصلیة فکذلک کانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات
والحاصل ان اسم الجنس یدل علی ذات صالحة للموصوفیة مشتهرة بمعنی یصلح ان یکون وجه
الشبه وکذلک العلم اذا اشتهر بمعنی الاستعارة فیها اصلیة والافعال والحروف لا یصلح للموصوفیة
وکذا المشتقات والاسعه القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعیة المصرحة ولم
یتعرضوا لتحقق الاستعارة التبعیة المکنیة کما فی قولک الحجنی اراق الضارب دم زید لعلاهم

لم یتعرضوا لها لعدم وجدانهم ایاها فی کلام البلغاء او یکونه مشارکا للمشبه فی وجه
انما ذکر لفظ اداة اشارة الی انه لا فرق بین التعبیرین فی الدلالة علی المقصود
وانما یصلح للموصوفیة الحقایق ای الامور المتقررة الثابتة آه هذا التفسیر ذکره العلامة
فی شرح المفتاح حیث قال المراد بالحقائق الذوات الثابتة المتقررة کالجسم والبیاض
والطول لا غیر الثابتة کمعانی الافعال فانها متجددة غیر متقررة لدخول الزمان فی مفهومها
وکالصفات فانها غیر ثابتة ایضا وان کان الزمان عارضا لها فتعبیر الشارح ههنا
توطئة للرد علیه علی ما اشار الیه بقوله بعد تسلیم صحته ووجه المنع کما نقل عنه ان کلا
من الحرکة والزمان مع انه من الامور المتقررة الثابتة یقع موصوفا وقد صرح الشارح
فی شرحه للمفتاح باندفاع هذا المنع عن اصل الکلام حیث قال بعد نقل تفسیر العلامة والحق
ان الحقیقة هی الماهیة باعتبار تحققها وثبوتها فی نفسها من غیر تعلق باعتبار المعتبر وفرضها
فی ان القیام والحرکة کذلک بخلاف القائم والمتحرک واما ما ذکره الفاضل المحشی جوابا
عما اشار الیه الشارح من المنع المذکور حیث قال فی دفعه المراد بالحقائق یعنی المعانی
المستقلة بالمفهومیة لا ما توهمه من المتقررة الثابتة ففیه بحث لانه یمکن ان یقال بعد
الاغماض عن ان مطمح نظره الرد علی العلامة انما لم یفسر الشارح الحقائق بما ذکره هو
الفاضل لان غرضه توجیه کلام المص علی وجه لا ینافی ما ذکره نفسه فی ایضاحه الذی
کالشرح لهذا الکتاب وکلامه هناک آب عن هذا التفسیر لانه هکذا لان الاستعارة تعتمد
التشبیه والتشبیه کون المشبه موصوفا وانما یصلح للموصوفیة الحقائق کما فی قولک جسم ابیض
او بیاض صاف دون معانی الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهی کلامه
ولا یمکن ان یراد بالحقائق ههنا ما ذکره المحشی لعدم صحة مقابلته علی هذا التفسیر بالصفات
ولهذا اسقطها المحشی من البین فی سیاق مروجا لکلامه حیث قال اولا وبما قررناه
لک ظهر ان ما ذکره القوم من ان الاستعارة فی الافعال والحروف تبعیة الی ان قال وانما
یصلح للموصوفیة الحقائق دون معانی الحروف والافعال ثانیا فکل من الحرکة والزمان
حقیقة لاستقلاله بالمفهومیة دون الافعال والحروف دون معانی الافعال والصفات کما ه

كانه اشار باقحام لفظ المعاني الى اندفاع البحث اورده نفسه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف
بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة
عليه للموصوفية لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار
تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه
الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل
نعت ضاحي الخبر كان المستعار منه مفهوم الضحك تبعا لمفهوم الضحك لا ذواتهم فيعتبر
في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقائق لا من مخترعات
العقل او عروضها لها فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي
ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم
الصفات يشتمل على النسبة ولهذا اعرض الزمان لها بخلاف المصادر وما لم يلاحظ
نسبة الضرب الى شيء لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل ويقال المراد بعروض
الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع
اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في
توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه والحرف
وهو ظ لانها روابط والات الملاحظات فلا يكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل
المحشي وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري فيه
المجاز المرسل ايضا فلم يعتبر واقسم السع في المجاز المرسل ايضا اللهم الا ان يقال لم يوجد
المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقة التشبيه فلذا لم يكثر والاقسام واكتفوا بالاستعارة
التبعية لكثرتها لكن هذا لا يتأتى في الافعال لكثرة المجازات المرسل بها تأمل
واما الموصوف في نحو شجاع باسل الخ اي الباسل هو الشجاع الكامل والفياض
الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتبقر فالوصف الثاني في هذه الامثلة ابلغ و
وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن منه ان الثاني وصف
الاول نحو مقام واسع ومجلس فسيح الى المراد بالنعت الذي سلب ثبوته لغير الحقائق

الحقائق هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد النعت النحوي ههنا
وفي قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل الخ لتضمنه الوصف المعنوي فيجب ان يكون
الاستعارة فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارة ن
اعني الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد الاستعارة
فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط فالتشبيه في الاولين بمعنى المصدر
قال الفاضل المحشي فان قلت هل تجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس
الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة
بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث
لان المعنى الذي يرجع اليه نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها
خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة
نسبة اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبة الى من تنسب اليه من جهة القيام وحملت
ضرب فلان لم منعه عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها بان
شبه بما يرجع نسبها بنوع استلزام المطلق الاتصاف والقيام مثلا يرجع اليه نسب اخرى
وكذلك بمطلق الالة مثلا فيقال قتلني السوط والسيف والتبعية في الافعال لا تختص
باعتبار المصادر على ما هو المشهور بينهم فتدبر فانه دقيق قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير في بها راجع الى بينها
ما والتأنيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى وفي عنها راجع الى معاني
الى الحروف واعلم ان لفظة بها غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارته هكذا او
واعني متعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها
لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار ههنا باقحام لفظة بها الى توجيه عبارة
المفتاح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل
المعنى لا ان في العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ
الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه بترجمة

للمفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال اخر وهو ان يجعل تعرعلى صيغة المعلوم ويرجع ضميره
الى ما ويجعل المعرية مجرا مجازا لكن لا يخفى انه تكلف ظ ويخالف نسخ الرواية مثل
قولك معناها ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاق باسم الجزء على الكل اذ الغاية
هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا اظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح
في التلويح واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده
فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزءا بل انما يطلق على اخر جزء منه مجازا ورد ببينة وبين النهاية
ولك ان تقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير
عزيز والا لما كانت حروفا بل اسماء قال في شرح المفتاح وهو ضعيف اذ ربما
يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ
له غير مستقل بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع
في دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية
والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون
الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف
بوجه لا مزية عليه وظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه غير صحيح كما سيشير اليه
فتوجه كلام المص المعترض الى حذف المضاف اي متعلق المجرور في قولك زيد في نعمة وهو
التلبس المخصوص التمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوي وتوضيحه ان مقتضى قولك
زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليس كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته
فحمل على الاستعارة فانه شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع
التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل
اللفظ الموضوع للمشبه الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه اعني تلبسه بزيد فالمستعار
والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده
اذ لا يلائم سياق كلام المص فانه اعتبر الستعارة لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى
للدلالة بالنطق وجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى فهم الفاهم باعتبار ذكر الملزوم وارادة

وارادة اللازم قد اشرنا في اول هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم في جميع انواع
المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار ذكر اللزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان
العلاقة بل لا بد من بيان انها من اي نوع من انواعها كالمحبة والتبني ونحو ذلك في
الترتب على الالتقاط اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عم او اراد انه ههنا والا
محبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه انه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط ترتب علته الغائية عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى
انه اشهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه
الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه وهذا قرينتها في الاوليين انما قال في الاوليين
لما سيجيء من ان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة جمع الحق لنا في الحام البيت لعبد الله
بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى واستوزر
استاذه وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره
ولم يكن خلافته الا ثلث ساعات من النهار لم يبق منها من سراه الطرف اعني من متعلق بسقي
والعشية ما بين المغرب والعشاء اذ المراد ههنا مطلق الوقت وهي اما مضافة الى
الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة اما بتقدير فيها فانتصابها على الوجهين بالظرفية وانتفاء
التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة للتأنيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر في
النحو
والوادي فاعل تجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي فيها بالدم
ظهور الشر وكثرة القتل ونقوهم من قريب الصنف قرى وقرء اذا احسنت اليه اذا
كسرت القاف فهو قرت واذا صحت مددت كقول الحريري والحريري مع ماه البيت
من قصيدة ذكرها الحريري في المقامة الثانية والثلاثين مطلعها البيت باق لبوسا
سبب حرفته معي وبوسا عهد الرواة او سر الكلام ويوس الثعاب او سر اكل وسار
طرا بو عظى السبيل الدموع وظهور الاهلوي انشر العصوسا واوي السامع البيت
حرف الدهر حدثانه والنعمى بضم النون والعصر النعمة واذا فتحت النون مددت
وهو سي بضم الاول مصدر قولك بئس الرجل بوسا اي اشتدت حاجته فهو بائس والسامع

جمع مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب الشرط دل عليه
الكلام السابق او هو السابق نفسه على اختلاف البصرية والكوفية والحروب الفرس
الذى يقطع اثناء الجرى والسموس الذى يستصعب الركوب عليه والجامح بين التوى والطعن
ايصال الشى الى الباطن وواى جميع الى ههنا بمعنى على كما يقتضيه السوق ونظيره فى
مجرد مجئ الى بمعنى على قوله ثم من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالى
سوى الرتاج رياض الحزن من هناه الحزن بلاد العرب وهى فى الاصل ما غلظ
من الارض وزهره حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا ظهر نوره واذ اسرى
ظرف لسوى فغير صحيح لان المجرور اه وقيل بالجمع الاكثر ذكره الشريف والفاضل
المحشى فى شرحها المفتاح ولا يخفى بعده وقد توجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور
ارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل بواسطة حرف الجر كما فى
الاية او باعتبار حاصل المعنى كما فى البيت فان الاجفان مفعول به ليسرى بذلك
الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهموا بل المراد اجفان الرياض
وهى الزهر الشبيهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض
وسريان النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض وسرى
الرياح الرياض الانقاص فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء الطاهرة والظر
اياها فانه جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لسرى والرياض مفعولا اول له وظن ان
الايقاظ لا يكون الا للنايم فعين ان يراد بالاجفان السارى فيها النوم اجفان
الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان لسرى استعارة بمعنى نفخ انتهى
كلامه وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت حرى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما
فى وقت واحد ولا يتاتى هذا على ما ذكر مطلقة وهى ما لم يقرن بصفة ولا تفريع
لان مثل الفاضل المحشى فى شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله انشبت اظفار المنية
وفيه نظر لان نشبت ترشيح فانه نشبت الشى بالشى بالكسر نشوبا اى علق فيه فهو
ملايم للمستعار منه والاولى ان يقال اهلكت مرى نشبت اللهم الا ان يجعل نشبت

نشبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكى ويصرف الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان
نشبت من تتمة القرينة اذ قولنا انشبت اظفارها لما كان الامر على الاستعارة
واعلم ان السكاكى فى اللطائف يا ارض ابلعى الاية ان الخطاب مالك ترشيح وليس الخطاب
وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمنى بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه لمكان
تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب الظهر فتامل يعنى اذا تبسم غلقت
رقاب امواله فى ايدى الناس حاصل المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح من غير
علمه ونحوه الى حضرته قسم ولا ياخذ منهم فيملكونه والاخرى انه ملك وهو
انه اسراه فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها المشبه به قلت لشى
من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اول ههنا تبعية تصريحية والجواب انه
قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقى وفى الاية وجه اخر ذكره الموذنى فى شرح المفتاح
حيث قال لو قيل ان المضاف مقحم كما فى قوله تعالى واما من خاف مقام ربه لم
من طعم المر الطعم بالفتح ما يوديه الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهى منه
يقال ليس له طعم وفلان ذى طعم اذا كان غنيا والطعم بالضم الطعام فلا يكون
ترشيحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا الا ان مساق الكلام على انه تجريد الاستعارة
المصرحة لا للاستعارة المكنية التى ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه
ملايما للمستعار منه فى صنف الاستعارة وهو طعم المر فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا
لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة
والقرينة من تتمتها حاورت بحرا زاخرا مثلا طم الامواج حاورت بالحاء المهملة
من المحاورة بمعنى المكالمة فهو قرينة الاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان
حاورت تجريدا كما ان زاخرا مثلا طم الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اى مرتفع
جدا او ملتطم الامواج ضرب بعضها بعضا هذا التجريد لانه وصف مبنى على انه
قرينة الاستعارة حالية او فى البيت السابق والاسماك السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد
حتى لفظ المجهول اللام فى لفظ لام الابتداء دخلت على الاصح بتقدير قد ويروى

بتقدير لا تخفى بعده

فطن وحقق هذا الظن بالجهول مبالغة وايماء الى ان الجهول هو الذي يخفى عليه ما له فيطن ان لا
حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة
في شيء اصلا   وما ذكرنا صريح في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه
مع الاعتراف بالمشبه اه   ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله اه اذ لو كان المراد بالاصل
التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفى ركاكته
كقوله حتى الشمس كنها اه فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز
ان يحمل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة قلت قوله فوجه الفؤاد عزاء جميلا يدل
على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من النسب المشكوكة
في الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية في السماء على الكل اجد   انى اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة
لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخرها اخرى بل ذلك الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى
قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف
الواقع في مقابلة خلفه ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار
التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما يحصل بتقديم الرجل لا انها
حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد
متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان و
واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة بمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخر
تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتأخير   فحصر المجاز المركب في الاستعارة ونحوه
بما ذكره عدول عن الصواب الحصر مستفاد من تعريف المبتدأ باللام في قوله واما المجاز المركب
فهو اللفظ المستعمل اه وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الاخر من المجاز المركب
اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه   لان الاستعارة يجب ان يكون
لفظ المشبه به اه هذا اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السائرة
لا يكون الا اقوالا فيها على انه من بعض الوجوه محوحظ على تلك الغرابة وحسن الالفاظ

الالفاظ عن التغيير وذلك لان الظاهر ان فتح التاء في قولك بالصيف ضيعت اللبن لا يفد
غرابة كانت عند الكسر   بالصيف ضيعت اللبن الباء في بالصيف بمعنى في كما في قولك جلست
بالمسجد قال العلامة ويروى في الصيف مكان بالصيف وكل من الباء وفي مقبول الرواية
ودراية   لان المثل قد ورد في امرأة وهي دختنوس بنت لقيط بن زرارة كانت
تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فالتمست الطلاق مطلقها فتزوجت عمرو بن معبد بن
زرارة وكان شابا فقيرا فلما اسنوا ارسلت الى الشيخ تستعينه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع
الرسول واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقال هذا ومذقه خير يعني ان
هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل المخلوط اي الممزوج بالماء خير منك مع لبنك الكثير
وانما خص الصيف لان سؤالها الطلاق كان في الصيف   واما الاستعارة فمجرد تسمية
خالية عن المناسبة قد يقال انما سمي استعارة بناء على انه شبه الاستعارة في صفة وهي ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به   واذا المنية انشبت اظفارها اه اذا الشرطية وانشبت
مفسر بفعل مضمر دخل عليه اذا تقديرا والعصب جزاء الشرط والمنية في الاصل من منى
الشيء اي قدر سمي الموت بها لانه مقدر   تحل معاذه المعاذة والتعويذ والعوذ
كلها بمعنى وهي شيء تعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين والجن على زعمهم
سحلدى للشامتين اه التجلد اظهار الجلادة والجراءة والشماتة الفرح بمساءة العدو
الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب   ولا ثنى على فضيلة البقيا اسم من البقب
على فلان اذا رحمته   ان قلت فما القول المحقق اه يعني ان فيها استعارة تخييلية بدون
الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما متلازمان   بعد تسليم صحة هذا الكلام معنى انا لا نعم
صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء وبهذا المنع المشار اليه ظهر وجه
احالة السكاكي في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله اثبات المنية الشبيهة بالسبع وجود
التخييلية بدون المكنية الى اخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قول زيد
تمام لا تسعني ماء الملام فاني صب قد استعذبت ماء بكائي وذلك لان المثال الذي
لما كان من مخترعات السكاكي لم يعتد به بخلاف ما ذكره في اخر الفصل من قول ابي

تمام وانه فيه ايراد الفاضل المحشي هناك حيث قال بحدس هذا الوجدان وجود التخييلية
بدون المكنية قد علم مما سبق من ابيات المثنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة
شاع استعمال السعي في ابطال العهد من تسميتهم العهد بالحبل ومنه قول ابن التيهان
في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشى
ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك   ان سكتوا عن ذكر الشيء المستعار
ان سكتوا ابدل من هذا المقام ان سكتوا نهم عن الشيء المستعار من اسرار البلاغة
وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية والفرق ان التخييلية بما ذكره الشيخ لا يجب
ان يكون مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك
على ما ذكره المص   وعواه ريح قد كشفت وقعت اه الواو بمعنى رب المستعار
نكرة ومفعول كشفت محذوف اي ازلت ودفعت بردونه عن الناس
بالاطعام والكسوة والعاد النيران والقراة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد
معطوف على غداة او ريح وقد يروى بفتح القاف يقال قوم قر وليلة قرة
اي باردة واذ ظرف لكشفت وصحت تامة فاعلها زمامها والتانيث باعتبار
المضاف اليه والضمير المستتر فيها العائد الى القرة او الغداة والجملة اعني بيد
الشمال زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها والجملة
اعني بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح ريح تقابل الجنوب مشهورة بشدة
البرد   اه سلامي السلو بضم زوال العشق والحزن   ولا حاجة اليه لصحة
ان يقال امنع باطلة عنه وترك بحاله فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب
اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه
اي بعدت وشرعت مع القدرة فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل
ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي بالحمل على القلب الا ان يريد انه لا حاجة
اليه بطريق الجواب لجواز ان يراد بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع
وكذا النفيرة معاودته اي هو ايضا راجع ما كان تركه   كذا في الصحاح

في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صحته فهو صحيح وصحاح بالفتح والجار
على السنة الاكثر بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالفتح الى تسمية هذا الكتاب
ولا مستند له الا ان يقال انه يثبت رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح وبعض
الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولاي ان وهبت
مالك طالبا منك الصحاح فليس ذلك بما دالتجارات وحل يلائم في سعي التنجر كي يلق صحاح
الجوهر   ويرتكب كون الكلام قلقا اي مضطربا ووجه الاضطراب وقوع الفصل بين
المتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله يحترز بالاجنبي الذي يتوهم
قبل التأمل الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف وهو كاسمها
حقيقة   فيجب ان يكون لا زائدة او يحمل على حذف اللام دون غيره اي احترز
لئلا يخرج   لفظ الغائط في فضلات الانسان الغائط في الاصل المطمئن من الارض الواسع
والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجة اتى
الغائط فيقضي حاجته فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغائط يكنى به عن العذرة
وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس
والبغل   فلابد ههنا من حذف اي احتراز عن خروج ما اذا انتقى فيه بحث اذ لا حاجة
للاحتراز عن خروج ما اذا العرفاه اي هذا القيد لان مثل لفظ الغائط اذا استعمل
اللغوي في منهضم المعقولات يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج
حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد اخر نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج
باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمله العرفي في
المنهضم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هي موضوعة
له وفيه اعتباره وهو الحق لا اشكال   لان تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء
اه حاصله ان منهم توهم ان الاستعارة يستعمل فيما وضعت له يدعي عن كونها مستعملة
فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة
الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها لرفع مزاحمة المعنى الاخر لا

لتحصيل

اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسها يستلزم الدلالة
الظاهر مما يضاف في الاستعارة دلالة على ظاهره ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن حد
الشيء الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة
واخذ بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتأمل قوله ولا يخفى
عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق
الوضع التأويلي والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم يوجد الدلالة
والادعاء المذكور تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه اخر وهو ان
السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التأويلي
بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وهو الوضع بالتأويل
كما في الاستعارة وعددناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور
لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل قوله لزم الدور اراد به قيد الحيثية
في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة واشار اليه الذهن وهذه الارادة
يجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا
اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح من ان التقييد بالحيثية انما يفيد
لاما لا نم انسباق الذهن اليه واما قوله وعلى تقدير انسباق الذهن اليه لا يفيد
فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة له متعلقة بالاستعمال اذ لا معنى
لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الشرعي هو وضع التخاطب لم يكن حاجة
الى التقييد بالحيثية وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلوة في الدعاء
اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعمال فيما وضع له بوضع وبعد ما هي حيث
انه موضوع له فلا اعتداد به ايضا لان المخاطبة بعرف الشرع عبارة عن رعاية
اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمال لفظ الصلوة في الدعاء
كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نم
ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له قوله وهذا غلط لا اشتراك الى فيه بحث

فيه بحث لان كلام المجيب ان قوله تتم قرينة معناه بنصب المتكلم قرينة ولهذا يقال اذ لا نصب
في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى
ان ينصب اشارة قرينة تدل على عدم ارادة معنى الفرس على ان ثبوت قرينة
في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخلة
في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده تأمل قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة
هو للفائدة القيد الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة
كما في قوله تعالى وجاء ربك في الاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله
ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومداره ان يكتسي اللفظ حركة لا لاجل حذف الكلمة
لا بد من معناه او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله
ليس كمثله شيء القيد الثاني اعني المتضمنة للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق
كالمرسن في انف الانسان قوله في انه كذلك ينبغي ان السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون
له اظفار ولفظ كذلك حال في المستتر في ينبغي قوله وكلامه في مناسبة التسمية اه
كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح
خلاصة بقوله والمنية قد برزت مع الاظفار الخ ولا يخفى وجه الاستعارة بان المستعار
هو الاظفار قوله وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارة
بالكناية كما عرفت بذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة بنصبها ولا يخفى
انه دال على المستعار هو لفظ المنية وسيجيء توضيح الشارح بين اقواله المتنافية
قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف
صورة اخرى فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها
لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان مادل ذلك بان المراد بالوصف اللفظ
بناء على ان اللفظ كوصف يكتنفه المعنى فلا يتأتى هذا التأويل في قوله لوصف الاخر
لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى
البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون

اللام في قوله لوصف لاخرى والآ على الفرض لا اصل لاستعارة ولا يلزم من قسمة المجاز
المفرد الى حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام ظاهري والتحقيق
ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد اما
حيوان ابيض وحيوان اسود وهذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور بان القسم اعم
من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور في التقسيم الذي
يذكر في شرح ابواب الكتب وفصولها يراد بهما استيفاء جملة اقسام فلا يكون من ذلك
التقسيم لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة
واخلا في المجاز المفرد الموقوف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل
على ضبط آخر وقع منه هذا الكلام وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر في شرح ابواب الكتب
حصر المقسم في الاقسام بمعنى لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله
ويراد به استيفاء جملة اقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد
حصر القسم في المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نسلم وجوبه في
ذلك الشرح كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول
المنطقيين التصديق اما بديهي وكسبي وكل منهما اعم من التصديق قوله والثاني
انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب اه للفاضل المحشي هنا كلام طويل الذيل لكن خلاصته
في اخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه
الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور لوصف صورة اخرى بان لفظ
الوصف مستدرك عن المطلوب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها
ظاهرة الاندفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على
الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني
الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره فتأمل قوله وفيه
نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه اه يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير جريان
التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تخلف التمثيل المركب عن مفهم

لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا
على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه يصح مثالا للاستعارة بان ترك التشبيه الى الاستعارة
مثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل باب من تعميم مباحثه وايراد انظارها
غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد قوله للقطع بان لفظ مقدم
في قولنا تقدم رجلا اه قد بينا فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام
والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتأخيره حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل
في مفرداته فانه شبه ازعاج الخاطر نحو الفعل بالتقديم ونفرة الخاطر بالرجل وانقباض ص
الخاطر عنه تارة اخرى بالتأخر وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والا
فمن المسلم ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم قوله واما قول ابي تمام لا تسقني ماء
الملام اه تمام البيت لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة
الشوق وحرارته يقال رجل صب اي عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عده عذبا ومعنى
البيت لا تلمني ايها اللائم على كثرة بكائي فانه مستعذب عندي لا يؤثر فيه لومك او سعي
انها اللائم ماء الملام فانني ريان بماء البكاء لا انتفع بماء ملامك واعلم ان قوله تعالى
واخفض لهما جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائفة حيث نقول ان
ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه فاورده وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه
ابعث لنا ريشا من جناح الذل حتى ابعث لك من ماء الملام وذلك لان الطائر
عند اشفاقه وعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه وضعفه
والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويحط من بدنه فشبه ذله ومواضعه بالجدي
حالتي الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الامور
الملائمة بحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية قوله ويكون قد
الملام بماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كالماء يسكن غليله الا ادمه كذا
في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاعر ان يدعي هنا ان
حرارة غرامه لا يسكن اصلا الا بالملام وشيء غيره فكيف يجعل ما ذكره وجها للشبه وقد

اشار الى المعنى الذي ذكرته منه قال وم در کس زملامتم ای باز رکهار کاین درد عاشقی
بملامت فرمان شود وقريب منه قول احد الملامة بي هواك لذ من حبا لذكرك فليلمني
اللوم على ان سكين عليه لا دام لا يلايم وصف المشبه به بالمكروه وطالف تغيراه
تخييلية تغير عبر بها اجيب بان السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات
ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه بعد تغير التفسير وتبديل لاصطلاح البلغاء
من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح
شكله عن قول ما اذ اجمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار
المنية والسبع انشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عنه واظفار السبع حقيقة فيلزم
الجمع بين الحقيقي والمجاز واما على قول المحقق وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار
حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان
السكاكي انما نقدر في مثل اظفار اه بان تقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار
السبع كما تقرر في نظائره ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في ان اليد استعارة
اه اراد باليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله لم املك لا استطيع ان ابرحم
اه واراد باليد اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشارح حجة عليه لا له لان
كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لقوله لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة
حاصل الجواب صار الشي اتخ ومنع صيرورة النزاع لفظيا وفي الترشيح يقرن لفظ
الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب
المنية الشبيهة فان المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة
بالكناية كما سنذكره الآن وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه اه فيه بحث
وهو ان هذا الكلام مبني على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها
كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقرن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية انشبت
بفلان فاصر شبه القسم الا ان يقال التخييلية بكسر سورة الاستعارة فلا يحتاج
الى اختراع صورة وهمية اخرى فتأمل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصة

خاصة المشبه به في التخييلية وان قربت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه عند السكاكي فلا ثبت
الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة
وانخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على ان مجرد ادعاء ان اللازم في
التخييلية بلفظ لا يلايم بحسب الظاهر وفي الترشيح بلفظ يلايم بحسبه كان له في ما ذهب اليه
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي فيه بحث وهو ان هذا التوجيه
وان صح في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن امتناع له في قوله
تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب متعلق بالعهد لا طلب شيء متعلق بالعهد
لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به
الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه
ح كون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه
ولا مبنيا على تناسبه كما هو شان الترشيح ويمكن ان مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف
في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر ان
خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة من التشبيه
ومبنيا على تناسبه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظة فان تعلق الزوبة مثلا بذات
الجرليس كتعلقها بالبحر المغتد سلاطم الامواج في افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشارح
وايضا معنى زيادته اه جواب تسليمي حاصله ان الحق الفرق بين استعارة المقيد كما في
المرشحة واستعارة المجموع كما في التخييلية ولو سلم عدم الفرق لا يمكن تصحيح خروج الترشيح
بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود بدونه وهو ادعاء العينية الكائنة
بالاستعارة المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة والمرشحة فتأمل ولا ا
اعتراف بحقيقة الشيء اكمل اعترافا بحقيقة الشيء اكمل اعترافا مفعول فعل محذوف اي لا اكمل اعتراف فا
وقوله اكمل مفعول ثان مقوله نجد مراد فالفظ السبع فيه بحث لان المنية اسم لغير
الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كرومي وانسان
فكيف يجمع ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق

ثم يذهب على سبيل التخييل اي سبيل لا تحقق له الا في الخيال اي على سبيل التحقيق وفيه ما فيه
وجهه على ما نقل عنه رجحان ما ذكر على تقدير تسليمه لا بعد الاعلام كون اللفظ المنية بناء
على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع وهو المعتبر في عندهم
وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون
مجازا وذلك لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكروه لا يصدق عليه وهذا الكلام
حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل
في تعريفه لكن لم يعرف به وبندفع الاشكال بحذافيره اي بجميعه في الصحاح حذافير الشئ
الشئ اعاليه ويقال اعطاء الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد حذفار والجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعل هو استعارة بالكناية اه فيه بحث لان هذا لا يتاتى
في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الرضى ترجي عليه وكذا في قوله تعالى ربما
يود الذين لان القرينة ههنا مناسبة حالهم بكثرة الوداد قال الفاضل المحشي في
شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الايتين المذكو
يجعل الابقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها ويجعل الوداد الكثير
استعارة بالكناية عن التقليل تهكما بالكفار ويجعل ذكر لعل قرينة لها وفيه بحث لان
مدلول يتقون الاتقاء الخاص اعني الماخوذ من حيث التشبيه على ما حققه في بحث الاستعارة
التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا بد
ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يعد السكاكي في دفع التبعية من البين وكذا الكلام في
ربما يود الاية والاوجه ان يقال طريقة الرد ههنا ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية
عن من يرضى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم بذكر لعل ويتقون
وهكذا الحال في ربما يود فتامل فيكون استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة ضمير الفصل لتعريف الخبر بالامر يدل ان على حصر العلاقة في
المشابهة ولا خفاء في هذا الظهر ان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة
بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك

بين ذلك الامر

الوهمي وبين المنطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح
فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال يرد عليه انه قد تقرر انه
يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون
هذا من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم لان
التخييلية عند السكاكي عبارة عن ان يؤخذ صورة وهمية محضة تشبيهة بصورة محققة
حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقق استعارة
التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو لغط فمما لا ينبغي
ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا اذ يعود الفساد المهروب عليه باعتبار
مجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية ليست في نطقت الحال
مما لا معنى اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر
المشبه به وارادة المشبه لا تحقق له حسا وعقلا وانطاق في مثل نطقت الحال اذا
جعل نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما عبر
في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شئ من لوازم المشبه به والزم في امثلة تلك اللوازم
ان يكون على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة
التخييلية على ما عليه ساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية مستلزمة للتخييلية اذ قد
صرح فيما قيل بان التخييل يوجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع
واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية
وهذا صريح في انه استعارة تخييلية عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف لصريح
كلام المفتاح فيوهم لا انقوم دليلا على ابطال كلامه رده جمال الدين في شرح
الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس خرق اجماعهم
كما بين في علم الاصول والجواب ان القدح بخرق اجماع البيانيين مبني على اجماعهم في امور
اللغوية وهو وهم كما اشار الدماميني في اوائل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل
ابن جاز عن شيخه بان الالف المودة الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقريب بان فيه

بدم

حجا باجماع النحاة وان لا تشم رائحة لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا
وانما ذكر اشمام الرائحة المنبئ عن السعل لانه لو زيد عليه بان يبين مثلا المشبه به المذكور
بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين بقوله من الفجر
بان يذكر وجه الشبه كما في رايت اسدا في شجاعته لم يسمع هناك استعارة اصلا بل بعد مثل
ذلك تشبيها وفي مثال اشمام رائحة التشبيه قوله قد زر ازراره على القمر فان فيه ذلك
الاشمام فيحصل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه
يشعر اشعارا بكونه مشبها به بل فيه رائحة الاشعار بذلك ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا
في الشجاعة اي ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة
في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة اشمام الرائحة الى تصريح بوجه الشبه فتامل وذلك لان
اشمامها ان لفظ ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر
المتبادر من كلامه ان اشمام الرائحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر
اذ يخرج الكلام حينئذ من الاستعارة المدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة اشمام الرائحة المقتضي
ثبوت اصلها ولو على فتح اللهم الا ان يصار الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله
اعني ادعاء تعبير للغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار ما يكون المستعار منه اقوى
في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام فتدبر لئلا يصير الغازا يعني ان وجه الشبه اذا لم يكن
جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم رائحة منه يصير كل من التحقيقية
والتخييل الغازا وتعمية واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق
ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك
واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث
لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح
وانما خص بهذا التوجيه الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد
هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادرك
ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه

هنا كلام هنا الكلام ومعنى ... لان نظهور نقص التشبيه واداء ان المراد التشبيه بانه به لا ظهور وجه التشبيه

المشبه واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه ودل ذلك على تشبيهه فلما في خفاء
وجه الشبه فاما اذا قلنا جاوزت لها تماما انه لا تجد فيها راحلة يظهر قصد التشبيه ظهورا
والا فاظفار المنية كذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر سورة القرينة ويجعلها مؤولة
واما المكني فقرينتها لازم له مدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليه فتامل حتى اتحدا اي
كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة وتعينت الاستعارة اي تعينت اذا قصد تحسين
الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لا انه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه وقد صرح
سابقا ان كل ما يأتي فيه الاستعارة يأتي فيه التشبيه فلا منافاة بين كلاميه و
وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لانها قد يحسن الحسن البليغ
على قلة اذا لم يكن تابعة للمكنية كان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائره ولقائل
ان يقول انه قد يجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبنى حال التشبيه فيها
اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية والتابع لا يكون لها حكم بنفسها
والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه
وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنية على التشبيه وظاهر عبارة المفتاح
انه حيث قال في قوله تعالى وجاء ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما
الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية في قوله تعالى واسئل القرية والجر كمثله مجاز
وانما قال في عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا او
يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي
كما ان الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل سياق كلام السكاكي
وسياقه وكما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه ثم ان قول الشارح وهذا في الحذف شيء بان
وصف بالمجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به في مثل سؤال القرية غير ظاهر
اللهم الا ان يقال هو اجراء هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لاجره الاصلي ولا يخفى انه
تعسف للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية
يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوع للجدر

بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة الى ضمير المسبب
مع ان الخاء في المعنى عبارة عن السبب طلاق المسبب على ان الذات والتسبب على ان النجاد
ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يجاز
هذا سبب من ذاك اى متعلق به نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه معلول الضمير
الذى اضيف الوجه اى الصفة ايهاما اى ان الحسن شائع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن
الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه لانه لا يرتفع بفعل احد وما في معناه اسما
سواء كان ظاهرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع الموصوف بالحسن اضيف
الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اى حامل السيف و
ونظائره قلت للقطع بانها على انك اذا تحققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد
لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك حقيقة بل شائبة منه وعظم
الرأس بالافراط مما استدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الرأس
واستواه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصف به هالة النبي عم
بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة
بل يستدل به الاطباء بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت
عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة يورث عليه البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا
المثال مما لا انتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون
منه اولا الى ملك البلاهة فلا محذور والجواب انه لا امتناع الخ رده جمال الدين
في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى الملط والواسطة ليست بمطلوبة
والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب لا عما ثل به والجواب
ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون
قصده الى جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا لا يحتاج الى السماع
لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف كما
نوقع فيه يمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد مجيرا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل

سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا اى هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس يمنع عند
التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا و
وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا لفظا او تقديرا و
الموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا او حكما وفيه نظر
وجهه ما سبق منه ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه
كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال بتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل و
تختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها اذا كانت
عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موقع التفسير للعرضية ولذا قال الفاضل المحشي
في شرح المفتاح عرضية اى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز
ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن
هو غير المؤذي وما اردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين
ومنه المعاريض في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اى لسعة عن
الكذب وهي التورية بالشيء عن الشيء وريت الخبر تورية اى سترته
واظهرت غيره كانه مأخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر
فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي
والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك للاختصاص ان قلت الوسايط مع
خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة ان قلت قلة الوسايط يدل على
وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق مما لا انتقال فيه بلا واسطة
وسبق منا الحقيقة فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية الغير العرضية
اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم يسمى الرمز وان لم يخف يسمى
الايماء والاشارة والمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة رأسا
او بوجودها مع قلة وقد صرح به ابو علي السنوي بان قل قد يستعمل في النفي الصرف
لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين كقولك آذيتني فستعرف

وانت تريد انا مع المخاطب آه لم يرد بما ذكره انه يجوز لك ان تريد تارة بضمير المخاطب
في اذيتني فتعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وتريد باخرى المخاطب وغيره
معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل
ارادان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما
عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد موذ آخر كان كناية
وان اريد به تهديد غيره فقد كان مجازا مركبا اذ لا يتصور فيه انتقال من
ملزوم الى لازم لما نبهناك آنفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في
الكناية او المجاز ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ
من المبالغة لا من البلاغة وكانه مبني على ما نقل من المبرد والاخفش من جواز بناء
افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كالفعل وكونهما قياسا والشيخ في
امثال هذه المقامات تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة واعترض
المص بان الاستعارة اصلها التشبيه آه فان قلت لا دخل في الاعتراض لكون اصل
الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف
التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل في وجه المشبه آه قلت قوله
اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه لا تشبيه
فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله ولنكن هذا آخر ما اردنا ايراده في تحقيق
مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان
المطابقة قال صاحب المفتاح المطابقة ماخوذة من طابق الفرس اي وضع
رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه
بين متضادين هذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف
من الله تعالى في شان عباده يثيبهم على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على

241

على الشر الا بعد الاعتمال والتصريف ترد اي يلبس الموت البيت تردى
اي جعلها رداء لنفسه السندس هو ما رق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر
لا نحو وصفه سندس لان القوافي على الضم فان ما قبله غدا غدوة والحمد نسج
رواية فلم ينصرف الا واكفانه الاجر وما بعده كان شهاب بعد وفاته نجوم سماء
خر من بينها البدر فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وقع في المقامات
هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر خضرة العيش كناية عن نعومه وطيبه فان كل
غض طري يوصف بالخضرة والازورار الانحراف والصدود جانب الراس ثني له اي
رق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو الشديد العداوة
بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمي كل عدو
شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح للخلخالي الشاشي والموت الاحمر
الشديد يقال احمر البأس اي اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل مثل السبه
واللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي
اللازم مناف للملزوم وبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به
وقد يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر
ليس كذلك اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما وملزوم
حض الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض
عن المص واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل في الجملة عن الاربعة فليتامل
ومقابلة الاربعة بالاربعة آه واما مقابلة الخمسة بالخمسة فقال الواحدي
منها قول المتنبي ازورهم وسواد الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي
وفيه نظر لان لي وبي صلتان ليشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في
قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما يكون بين المستقلين
كذا في الايضاح وصدق بالحسنى الآية اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان
اذ بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى فسنيسره اي سنهيئه من الفرس

المركوب اذا اسرجها والجهاد منه قولهم كل ميسر لما خلق له والشمس والقمر بحسبان
اى يسيران بحساب معلوم يجريان فى بروجهما ومنازلهما قال البحترى فى صفة
الابل وقيل يصف الرياح حال انحنائها عند الطعن وحال استقامتها بلا انحناء وفى
حالهما معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم كالقسى المعطفات القسى جمع قوس
قدموا اللام الى موقع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسو فقلبت
الواو المتطرفة يا فصار قسوى اجتمعت الواو والياء والاول ساكن فقلبت الواو ياء
وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب اليا فصار قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة
الى الكسرة وقلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسى فوزنه فليع قال فى الصحاح
واذ النسب اليها قلت قسوى لانه فليع مغير من فعول فترد ما اليه وقال بعضهم قدمت
السين على الواو فى قوس تفاديا من اجتماع الواوين و وقوع الضمة على احدهما فى الجمع
فجمع قسو على قسى كما مر اسمعيل لوعد آه وفى بعض النسخ يوسف العفو بدل الاول
روى عن ابن عباس رضه ان اسمعيل عم وعد صاحبه ان ينتظر فى مكان فانتظر سنة وعده
ابن اباه ابراهيم عم بالصبر على الذبح ووفائه بذلك العهد معروف وخص شعيبا عم بالذكر
لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيقى الا بالله واما حديث خلق نبينا محمد عليه الصلوة و
السلام فحسبك فيه قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وفى شرح العلامة زيادة وهى
ابراهيمى الجود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة كقول ابن رشيق اه الفدى
العطاء والمأثور المروى من اثرت الحديث اذا ذكرته من غيرك والحيا بالقصر المطر
والعنعنة الرواية احد عن قول الراوى عن فلان عن فلان عن رسول الله صلعم وقوله
على ما يقال اى على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين بما يناسب ابتداء
فى المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذى يناسبه
اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار
الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام فان اللطيف يناسب قوله وهو يدرك
الابصار الذى يناسبه كونه غير مدرك للابصار فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف

اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس المراد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى
الرافة فلا تظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطف ههنا مستعار من مقابل الكثيف
لما لا يدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفى فى المناسبة ففى ذكر الحرف
والنون ايهام آه بل فى ذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكتابة اى فسد حال
المفسدين اعترض عليه بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح لهذا يقال اعط القوس باريها
واجيب بان البحث قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعيينه بدلالة المقام ومقابلته
ههنا بقوله رتق وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد فلان يطبع
الاشجاع يقال طبعت السيف والدرهم اى عملت وطبعت من الطين جرة
فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام اه يفهم من هذا ان معرفة حرف الروى قد
لا يكفى فى بعض الصور بل لابد معها مع معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروى
هم لا يكفى فى معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم انه محرم ومنه المشاكلة
آه ان كان بين ذلك الشئ والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا
اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن
كما بين الطبخ والخياطة فلابد ان يجعل الوقوع فى الصحبة علاقة مصححة للمجاز
والا فلا وجه للتعبير عنه فان قيل كان لا ينبغى ان يذكر المشاكلة فى القسم اللفظى
لانها يتعلق باللفظ اجيب بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لبيان انهما
ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة فى قوله تعالى ان الله لا يستحيى
الآية حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم
ما فى ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك
بلا اعلم ما فى نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما فى نفسى كذا فى شرحه
للكشاف اى يوقع المزاوجة آه ذلك اى تواتر ازواج على لفظ الخطاب او يسند
الفصل الى بين على ما جوزه الاخفش فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم قيل بين العير
والنزوان اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة الاسدى فى الحرب بجنبه

بجنبه ممرض حولا حتى سئلت امرأته وكان يكرهها فمر بها رجل فقال ابا بياع الكفل
فقالت نعم عما قليل وقال كيف مريضكم فقال لا حي يرجى ولا ميت يستراح منه
وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله ان قدرت لاقدمنك ثم قال لها ناولينى فناولته
فاذا هي لا يقله فقال بينا نامنها اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير و
النزوان اضاحت لى لو شئ آه قيل الصواب رواية اصاح بالتذكير لان ما به
كان الثريا علقت فى جبينه وفى نحره الشعرى وفى خده القمر وفى شرح البيتين اتى
فى قوله فلج بى الهوى وقوله فلج بها الهجر قلنا لان اللجاج من العاشق فى العشق
لا من العشق فيه ومن المعشوق فى الهجر لان الهجر من المعشوق اذا احتربت يوما
آه الاحتراب الحرب والضمير فى احتربت ودماؤها الى الوسائل المذكورة فى البيت
السابق لفظه معنيان قيل اراد به الزيادة وعلى معنى واحد سواء كان معتبرا
والاكثر والاقرب انه اخذ بالاقل كما بيناه فيما سبق مثله او الغزالة من طول
المدى خرفت او الغزالة معطوفة على اسم كان فى البيت السابق وهو قوله
كان كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل قيل الكانون التنور
وقيل اسم من اسماء الشهور الشتاء وهذا انسب المدى الزمان اعنى الرشاء ك
الرشاء على فعل بالتحريك ولد الظبية الذى قد تحرك ومشى كبيت الصدق اذا
صدق الحد آه البيت من قصيدة مطلعها مغانى اللوى من شخصك اليوم اطلال و
فى النوم مغنى من خيالك محلال وقيل هذا البيت سيطلبنى رزقى الذى لو طلبته
لما زاد والدنيا حظوظ واقبال وبالجال المخيلة الكبر والتمحل للشئ
من ضيق العطن العطن المناخ حول المورد وذلك التمحل انما يقال اه اراد النعمة الدنيوية
والنعمة الاخروية وهو ان يراد بلفظ واحد له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقى
والمجازى وهو ذكر متعدد آه الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد
من المحسنات المعنوية وهو النقا من الرمل النقا مقصور الكثيب من الرمل
وتثنيته نقوان ونقيان ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار آه فان قيل

243

فان قيل قد تعين الضمير المجرور فى لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الآية من قبيل
اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفى فيما سبق
انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين فى الآية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ
فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا يتعين لفظا اصلا
وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك آه لم يرد ان مجرد المعنى الذى ذكره معنى لطيف
مسلكه بحيث لا يهتدى اليه الا النقاب بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع
النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه وايراد قول صاحب الكشاف وهذا النوع
من اللف لطيف المسلك آه الى ان هذا النوع يزداد لطافة ودقة باقتضاء المقام فائدة
بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشى رحمه الله فعدة من ايام اخر فان قلت اخر جمع آخر
لانه لليوم وآخر لا يجمع على فعل انما الجمع عليه اخرى فما وجهه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل
اجرى مجرى المؤنث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات
العقل فكان آخر اخرى فيجمع على اخر كذا فى الاقليد يعنى جملة ما ذكر من الغرض ان هدى لكم
اما ذكر الله بالصوم وبمراعاة العدة فظ واما الترخيص فقيل بقوله يريد الله بكم اليسر وقيل
بقوله فعدة من ايام اخر معناه فعليه معدودة ايام اخر الا ايام من رمضان بالتعيين
كما فى حق الشاهد الا النقاب المحدث النقاب على وزن الكتاب العلامة كانه
ينقب الامور ويصل الى حقائقها والمحدث الصادق الظن فى الامور كانه حدث بها
وقد يقال قوله لتكملوا العدة آه الجواب لصاحب الكشف حيث قال قوله علة الامر بمراعات
العدة يعنى فى الاداء والقضاء ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغنى عن هذا
القيد آه فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح قوله اذ بيانى بلخ لا باكلها اذا صحبا المرء غير
الكبد فهذا طويل كظل القناة وهذا قصير كظل الوتد من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة
ما لكل اليه فمن اين التعيين فيه مع ان اذ بيانى مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت
من حيث ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان ع
المشبه الحال على السامع لم يفت وقت التعيين كذا ذكر فى شرح التريف للمفتاح

وبوستم فوآه جعلت هذا اشارة آه فيه بحث لان المفهوم الآمن قبيل اضافة بالكل اليه على
التعيين ان يفيد لكل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه فى نفس الامر وهذا لا يحصل
على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير الحى وذا الى الوتد و
لو تنزل عن ذلك فاى فرق فى احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الآية التى جعلها فيما
سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعنى قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله اللهم الا ان يقال لا تعيين فى الآية بحسب اللفظ
لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير ما رجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة
فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر والاقرب على تقدير تسليم التساوى فى الاشارتين
ان يصار الى ما نقل من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه الاشارة الحسية
فبهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان التعيين المقصود يحصل من الخبر ولو تم
تساوى الاشارتين ففيه بحث اذ لا يفيد لا المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين
بحسب المعنى قد يوجد فى اللف والنشر ايضا كما حققته تامل الدهر مقدار آه كان سيف
الدولة الهمدانى قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبى وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ
الروم غاية الدروب فقطعوا باصحابه فقال المتنبى القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك
حيث لم ينته الى ان فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فيمكنك منهم وارضهم
لك موضع اقامة بالصيف والربيع اى سموات الآخرة وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم
تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الآخرة لا بد لهم من مضل ومقل وفيه نظر لانه
تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب
والعقاب فلا يجدى له التشبيه ما اقام ثبير الثبير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثبير كما
تغير وكذا الاستثناء الخ معناه آه فيه ان جعل الفراق والخلين فى الاشتغال
والسعة آه باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الآية اذ قد فرق فيها بين الاهل الموقوف بالشقاوة
والسعادة سأطلب حقى بالقنا والمشايخ القنا جمع قناة وهى الرمح وفى
بعض النسخ بالغنى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه

قومه والالتثام وضع اللثام على الفم والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب
وهو ان ينتزع من امر هذا الانتزاع امر داثر فى العرف يقال فى العسكر الف رجل
وهم فى انفسهم الف ويقال فى الكتب عشرة ابواب وهو فى نفسه عشرة ابواب والمبالغة
التى ذكرت مأخوذة من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة
سعة اشداقها جمع شدق وهو جانب الفم اقول لها اذا جشأت آه جشأت اى اضطربت
وجاشت اى خافت وفى الصحاح جاشت نفسى اى غثت فان اردت انها ارتفعت
عن حزن او فزع قلت جاشت مكانك اى الزم مكانك تحمدى بالشجاعة او تستريحى
من آلام الدنيا بالقتل ودفع هريرة آه هريرة اسم امرأة ولهذا استدرك آه
اى لكون خير الكلام ابو لع غالبا لسامعه على حسان بوجوه مذكورة فى الشرح ومن وجوه
الاستدراك انه قال يلمعن واللمعة بياض قليل وكذا الواجب ان يقول يبرقن ونحوه
النجدة الشجاعة فان قلت قد صحح الشارح فى قول الشاعر على ارؤس الاقران خمس
سحائب ان صيغة جمع القلة يستعار لجمع الكثرة وبالعكس فهذا يدفع استدراك النابغة
على حسان باستعمال جمع القلة فى موضعين قلت يكفى فى الاستدراك ما يوهمه ظاهر
صيغة جمع القلة من القصور فى المبالغة غير متناه فيه اى غير بالغ فيه الى النهاية
فى طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط يقال عدا الفرس طلقا اى شوطا
او شوطين فاغرق من قولهم اغرق النازع فى القوس اى استوفى مدها
وسعة الكرامة حيث ما لا قيل ليس هذا من قبيل المبالغة لان المراد من الكرامة التزويد
ويمكن ان يراد الرجل جاده كلما توجه الى جهة وهو شايع عند الاسخياء واصحاب
المروة وما قيل ان الكرامة هى التنزل ليس بشئ اذ التنزل انما هو المقادم للاداب
وانت خبير بان فى لفظ سعة هو الذى يفيد الاغراق كما علم من تقرير الشارح وعليه
ست السقط شجا ركبا آه ضمير شجا اى احزن راجع الى البرق فى البيت السابع وهو
قوله نظرت برق المعرة بعد وهن فبات براقه تصف الكلالا الوهن طائفة من
الليل والمعرة معرة النعمان وهى بلدة بالشام ودارة موضع معين والرحال بالحاء

المهملة جمع رحل **قوله** عقرت سناكبها جمع سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين **قوله** ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذى لا يراد به الا المطابية والضحك وليس منه غرض صحيح و الخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذار اى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير التصدق والصواب ماخوذ من قول المولى عند التبرى من المجنون خلعت عذاره اى جنى عليهم لم اطلب انا جنى عليهم اطلب **قوله** فتنكر النعمان من ذلك اى تغير يقال تنكره فتنكر اى غيره فتغير **قوله** ومنتجع المنتجع المنزل فى طلب الكلاء والنجعة بالضم طلب الكلاء فى موضعه والمراد ههنا طلب المعروف **قوله** اى الاعادة اهون واسهل عليه من البدء لان المعدوم استعار بالوجود الاول الذى كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود واسرع ثم ان ذلك لاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة الى تتفاوت مقدوراتها متفقة اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاهونية والية الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله هو اهون عليه قد ضرب لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء فى عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين **قوله** وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه وقد صرح به فى الايضاح والبيت الفارسى المشار اليه قوله كرنبود عزم جوزا خدمتش كس نديدى بر ميانش اوكمر **قوله** وفيه نظر لان المفهوم من الكلام انه اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزاء ليست مما ينطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب التى حولها شبه الانتطاق لا يقال المراد ان الحالة الشبيهة بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق لانا نقول لا تم ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقى بالادعاء كما هو مذهب السكاكى فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من حسن الكلام وهو مما يمتنع وقوعه فليتامل **قوله** وهو قوله زلى شفعت اه الربى جمع ربوة وهى التل المرتفع من الارض شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس

245

الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل هو المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع **قوله** طللان طال عليها الامد الطلل رسم الدار والامد الزمان كما سبق والدروس الانمحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجارة توضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض والسرير الذى ينضد عليه المتاع **قوله** لان صدرى البيت الغداء الصبر والقلعة الارض القفر التى لا شئ بها **قوله** ومنها التفريع بالعين المهملة وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد يروى بالغين المعجمة وهو الافراغ والصب فوجه تسمية هذا القسم لذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اى صب من المتعلق الاول الى الثانى **قوله** وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل الظاهر ان هو راجع الى قوله على وجه يشعر فالاوجه ان يجعل بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه كما وقع فى اكثر النسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية **قوله** احلامكم لسقام الجهل البيت السقام بفتح السين المرض وما فى كما دماؤكم زائدة لا يمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم اى فبرحمة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف وما بعده اعنى يشفى من الكلب فى موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره **قوله** ولا دواء له الخ من شرب دم ملكه اى انفع واكثر تاثيرا يقال نجع فيه الدواء اى دخل واثر وقيل يشرط الاصبع من رجله اليسرى فيوخذ قطرة على تمرة ويطعم بها المعضوض فيجد الشفاء باذن الله تعالى **قوله** واساة كلم الاساة جمع آس من الاسى بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة وجمع كلوم **قوله** فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم اه اراد بالتفريع التعقيب الصدرى كما ينبئ لفظ الوصف والسعة فى الذكر لان شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما فى نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه فى قوله كما دماؤكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما ذكره رح اذ المشبه به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب

على ان الكاف في مثلك ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما
هداكم والله اعلم قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط اي حتى يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير
فيما هو مثل في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة قوله من نوع خلابة وتأخيذ للتقلب والخلابة
الخديعة باللسان والتأخيذ من الاخذة وهي رقية كالسحر قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع
مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع وكون بيد في
الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا المعنى
قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني قوله ترني بمعنى الرنين وهو الصوت
قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي الظ
انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في اللغوي فقد اعتبر جهة تأكيده والا فلم يعتبر
الا جهة واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الآية من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث
لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الآية منه على التقدير الثاني
وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن تكلف لانه
اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين الضربين
بتقدير في الاول وعدمه في الثاني لكن اكتفى بقوله لكنه لم يعد متصلا عن ذكر عدم تقدير
الدخول في تعريف الضرب الثاني قوله وجعل الجنة اغنياء عن ذلك اي عن الدعاء بالسلامة
للقطع بحصولها لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون
فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة قوله الا قيلا سلاما
سلاما وسلاما سلاما اما بدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما واما مفعول
لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام
بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام قوله هو البحر الا انه البدر آخرا انه يجوز اخرى مرتفع
محل الفرعام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد قوله انه نهب الاعمار دون الاموال
التخصيص للذكرى وان لم يكن مستلزما لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم
في كلام البلغاء وقيل في البيت وجه آخر من المدح وهو انه لم يجر ما نهب من الاعمار

ولم يلتفت الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى يبقى في الدنيا وفيه دلالة على كمال الشجاعة
ونهاية الجراءة قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك قوله فقد سهى لان الشكاية بقر حج بها
قد يجاب بان مقصود الشاعر بالذات مدح الوزير وتهنئة الوزارة فبهذا الاعتبار يكون شكوى
الزمان فيه مدحة بالغرض وفيه تعسف قوله ولا بد لي من جهلة وصاله اي يريد ان وصاله لا يتيسر
الا بترك الوقار ومداراة رقبائه وملازمة عتبه والرضاء بالطرد والشتم وغيرها مما هو من
الجهالة والخل بالكسر الخليل قوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا
على سواء فلا يتناول الابهام قوله خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء المصراع للبشار
تمامه قلت شعرا ليس يدري امديح ام هجاء وروي ان بشارا قال له خط لي ثوبا
لا يدري انه جبة او قباء اتق نسك شعرا لا يدري انه مديح ام هجاء فان قلت الظاهر ان ام او
الشاعر المدح لانه بازاء خياطته وهو الاشياع يكون احسانا فكم يستوي الاحتمالان فلا يستقيم
عده من التورية قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد
الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تأمل قوله ويفارقه اعتبار آخر هو انه
وباعتبار آخر ايضا وهو ان المعنيين في المتشابهات ليسا متضادين قوله ومنه الهزل
الذي يراد به الجد حاصله ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض
امر صحيح بحسب الحقيقة قال وترجمته يعني عن تعمره قوله ومنه تجاهل العارف
فان قلت ذكر السكاكي في تنكير المسند اليه ان التجاهل لا شيء له على نكتة بهية والى
سحر البلاغة وما لكه فلا يكون من المحسنات البديعية لانها من التوابع ولا يفيد البلاغة
قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه آخر كما نبهناك عليه في المقدمة
قوله ايا شجر الخابور ما لك مورقا انه البيت لليلى بنت طريف ترثي اخاها وكان
قد قتله يزيد مورقا حال من الكاف في لك والعامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك
حال كونك مورقا قوله وسوف اخال ادري اخال بكسر الهمزة على النعم من يكسر حرف
المضارعة اي اظن قال الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة
والعيش قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى انه وفي بعض النسخ او يدفع البكاء

يرجع من الرجع والتسليم مفعوله وثلث الاثانى وهى الضحى التى يجمع و توضع عليها
القدر فاعله   وكالتعريض فى قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين
قال فى الايضاح وفى هذا اللفظ على هذا الابهام فائدة وهى انه يبعث المشركين
على الفكر فى حال انفسهم وحال النبى م والمومنين واذا فكروا فيما هم عليهم من اغارة
بعضهم على بعض وسبى ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج وقتل
النفوس التى حرم الله قتلها وشرب الخمر التى يذهب العقول وتجنس ارتكاب الفواحش
وفكروا فيما النبى م والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف
والنهى عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى
علموا ان النبى والمسلمين على الهدى وانهم فى الضلال فيبعثهم ذلك على الاسلام
وهذه فائدة عظيمة   كقوله قلت ثقلت آه ومن هذا الباب قول ابن دويرة المغربى
من ابيات يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضى ضياعه ان قال
قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك يعنى لو يعى او قال قد وقعت
فيصدق انها وقعت ولكن منه احسن موقع وما اليوم بجال هذا القاضى قول من قال
ولما ان توليت القضايا وفاض الجور من كفيك فيضا ذبحت بغير سكين وانى
لارجو الذبح بالسكين ايضا ومما قيل فى القضاة قضاة زماننا صاروا لصوصا
عموما فى القضايا لا خصوصا يخافون الغنم اموال اليتامى كانهم يلوافيها فصوصا وخفنا
منهم لوصانحو ما السكوا من خواتمنا الفصوصا   من غير تكلف فى السبك آه اراد
من التكلف فى السبك ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال على نسبة كقولك
رايت زيد الفاضل بن عمرو بن بكر والتحدر النزول والانسجام من انسجم المطر والدمع
اى سال وتضعضعت حالهم اى اتضعت   او فى مجرد الوزن نحو ضرب وفعل
فان قلت التشابه بينهما ليس فى مجرد الوزن بل فى عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد
من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى التشابه المنتفى فيهما فلا محذور   ولو بعدم
السابعة الآية الالف واللام زائدة لا يعتبر ولا كذلك لم فى مستقيم تامل   وذى ذمام

وذمام آه الواو بمعنى رب والمشهور والوفاء الى الذمة مجاز   كقول ابى العلاء مطايا
مطايا آه من قصيدة مطلعها تحية كسرى فى السناء وتبع لربعك لا ارضى تحية اربع كسرى
لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا
والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب فى ربعك للحبيبة وحاصل المعنى ان منزلك عندى
يقتضى ان احيى ربعك بتحية الملوك لا ارضى مايعتاده المحبون من تحية اربع والمطو
المد والمنا القدر والمنازل الحبيبة وضمير عنها للمطايا على الالتفات من الخطاب الى
الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال اجدنى بعد ضعف اى قوانى
واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل المحشى
يحتمل ان يكون المعنى ان هذه المنازل التى قد وجد المطايا معمورة لم تعف رسومها
كان الحوادث زلت عنها فلم يعتبرها ولكن المنى الذى زل عنها اليس منقطع عنى اى
ان الحوادث لا تزال يصيبنى   ولا تلة عن تذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة
مطلعها لعمرك ما يغنى المعانى ولا الغنى اذا سكن المثرى الثرى وثوى به فقد
من مراضى الله بالمال راضيا بما يقتنى من اجره وثوابه وبادر بهر صرف الزمان فابه
بمخلبه الاشقى يغول ونابه   وبعد البيت المذكور فى الشرح وان قصار مسكن الحى
حفرة سينقذ لها مستنزلا عن قبابه   واما العبد ساءه سوء فعله وابدى التلاقى
قبل اغلاق بابه لعمرك كلمة قسم والمعانى المنازل والمثرى صاحب المال الكثير والثرى
التراب وثوى به اى اقام والمخلب للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويغول بمعنى يهلك
والناب اعظم الاسنان واما كلمة تعجب وتلافى الامر تداركه يريد به التوبة قبل
ان يغلق باب التلافى بعدم القدرة عليه   كقولهم البدعة شرك الشرك الشرك بفتح
الراء المهملة حبالة الصايد   او زايدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من
فى الاثبات خلافا للجمهور   من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اى عاصيه لا عاصمه
عاصمه لا صدقائهم   كلفظى نصر ونكل آه او رد مثلثة تنبيها على ان حرف المتعلق
بها اما فى الاول او فى الوسط او فى الآخر   وهو مثلثة لان الحرف الاجنبى آه لا شك

ان لفظ هو في كلام المصنف راجع الى الحرف الذي في قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر
كلام الشارح يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى ح اللهم الا ان يقال
مراد الشارح بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير في البيانين والمبينين فليتأمل
بيني وبين كني اه الكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم
والكسر والطامس الدائر لا يتبين فيه اثر يهتدى به   لان في عدم تقارب الفاء والميم
الشفويتين نظرا قد يجاب عنه بان المراد من تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بين
المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بعد المعنى لان
الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان
وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتأمل
اقل حبا اي خداعا   وكقوله عزك اه قيل هذه الكلمات مما كتبه على كرم
الله وجهه الى معاوية رحمه وكتب معاوية رح جوابه على قدري على قدري فصار ذلك
اي نهايته وعلق لغة في لعق   كقولهم في مسعود متى يعود اه في كل من الامثلة
الثلثة تصحيف فان في مسعود ثلث سنات بعد الميم وكذا في متى يعود وان كانت
منفصلة فيه و ح المستنصر به خمس سنات بعد حرف التعريف والميم وكذا في المستنصر
لضربه والمستنصرية مدرسة ببغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسية وفي له
استنصح ثم خمس سنات بعد الالف كما في الشن تصحيفه وايت تصحيفه فكل من الثلاثة
الاخيرة تصحيف الاخر   اثاقلتم الى الارض اي تثاقلتم وقرئ به وضمن معنى
الميل فعدي بالى والمعنى ملتم الى الدنيا وشهواتها وكرهتم مشاق السفر ومتاعبه
وقيل ملتم الى الاقامة بارضكم ودياركم   وبهروت اذا ما قلبا الالف في قلبا للاشباع
وقلت مروت النورة قبل وتمامه ان مروت اذا ما قلبا يجعل التحية شيئا عجيبا
اذ لا صدارة لحشو المصراع الاول قد يجاب بانه لو كان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة
اليه لكان لحشو المصراع ~~الاول قد يجاب بانه لو كان~~ الثاني ايضا صدارة بالنسبة
اليه فتأمل   كقوله سريع الى ابن العم اه وبعده حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس

وليس الى داعي الندى بسريع   اقول لصاحبي والعيس اه العيس بكسر العين والسين
المهملة الابل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء وهوى
بالفتح يهوي هويا اي مضى منحدرا والمنيفة والضمار موضعان والمجاراة المماشاة
هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون
نصبا على التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة فيكون نصبا على المصدر
اي ملامة مشافهة او على الحال   اي شعاع او نار الى امراه وقيل المراد بالمعاني
الثاني ما يقال له بالفارسية درسي وهو اقرب   املتهم ثم تأملتهم ومن هنا ات
قوله يا قوم قد طال معاني بكم من عنبر نفغ الرواح الرواح   نوى في الثرى اه والغم
الاول بمعنى السر والثاني بمعنى الكثير والنايل العطاء   قول الحريري فلاح يلحي الجوى
العفاة اه اي يحتمل المشتيب يلوم على جري العنان الى موضع فيه اللهو فبعده الى ومصطلح
بتلخيص المعاني اه المصطلح بالشيء القوي عليه الناهض به وتلخيص المعاني اقتصار الفاظها
وتحسين عباراتها وتلخيص المعاني كتاب كبير وبعد السبب المذكور وكم من قاري فهمها وقارا
ضرابا لحقون بالجفان ضمير فيها راجع الى البصرة وقار اي مطعم للضيفان واحرار الاول
بالحقون لكثرة قرائه بالليل واحرار الثاني بالجفان لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية
كقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا الاية اي ما لكم ما يلون له تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون
على حال تأملون تعظيم الله تعالى فقال ايامكم في دار الثواب الله سال للموقر ولو تأخر لكان في
صلة للوقار او ما لكم لا تعتقدون له عظمة فتخافون عصيانه وانما عبر عن الاعتقاد بالرجاء
المبالغة لان في النظم مبالغة قال ابن الانباري الطور الحال والمعنى خلقكم اصنافا مختلفين
لالسنة بعضكم بعضا   فقد صنع قيل هو ما توهمه من رصع العدد اذا جعلت
باحد جانبيه الاخر   وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره فيه نظر لانه بقي
قسم اخر يشمله قول المصنف والا فمتوازي وهو ان يكون نصف ما في احدى القرينتين
وما يقابله من القرينة الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية مثل والاية المذكورة
من هذا القبيل لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية واما نمارق فمما يقابلها شي

من الفقرة الاخرى ولكن تعقول ما ذكره اعني قوله وذلك بان يكون آه على سبيل التمثيل
وانما لم يورد القسم الذي ذكرته لدلالة الآية عليه لا كون جمع الكواكب هو كون لا عروة له
كقول الصابي لا يدركه الاعين آه صدره الحمد لله الذي لا يدركه الاعين اه كقوله
تعالى وقالوا الحمد الرحمن ولد الاية الاد والادة الداهية والامر القطيع وسدر مخضود
وطلح منضود السدر شجر النبق يقال لها بالفارسية كنار والمخضود الذي لا شوك له كانه خضد
اي قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا
ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذي نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له
ساق بارزة في الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود
اي ممتد لا ينسخه الشمس كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان الآية نظم الآية هكذا ولئن اذقنا
الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته
ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح فخور وانزت بيدي اي صارت ذا ثروة وغنى
لما قعدت غارب لاعراب اه حكى المسعودي عن بعض اهل العلم انه قصد الراعي قعوده اذا ركبه
في كل حاجة وابتذله والقعود البكر الذي يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق
والاعراب من الغربة وانا تني ابعد تني والمتربة الفقر والاتراب الاقران جمع ترب
والتطويح الترمي وطوائح الزمن حوادثه المبعدة جمع مطيحة على خلاف القياس وصنعاء
قصبة اليمن مدينة كبيرة افاطم مهلا آه الهمزة حرف النداء وفاطم مرخمة فاطمة ومهلا
منصوب على المصدرية اي امهلي مع التدلل بالدال المهملة الفتح والازماع القصد
ولم ينهد الى بلد من نهد ينهد اي نهض وهو جعل العروض آه وقال الصفاقسي التصريع
سقم العروض للضرب حافيه ووزنا واعلالا وعلى هذا فلا تصريع في قول الحارث بن حلزة
اوسا سها اسماء رب ثاو وعلى منه الثواء لان العروض مفعولن والضرب فاعلاتن كلا
على التعريف الذي ذكره الشارح المعاني الشعب المعاني جمع المعنى وهو
المنزل من غنيت بالمكان اقمت والشعب موضع كثير الشجر والمياه فتى كان
آه الشرب بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع

موضع من رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت قيل نصف الممدوح بالجود والشجاعة
والظاهر انه نصف بالجود السابق والشهادة اللاحقة خارجة مما نحن فيه لعدم
وجود السجع لعدم الموافقة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذي ذكره سابقا وهو جعل العروض
مقفاه تقفية الضرب نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة النمارق جمع نمرقة بالضم
والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اي
مبسوطة والكرام جداول جمع جدول وهو النهر الصغير قول البحتري فلم
لما لم يجداه بمدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في احجم واقدم للاسد
اي ان لفظ القافيتين مشترك لان القافية لا تكون الا في البيت
فيستلزم تحققها استقامة الوزن فهذه الابيات كلها من الطويل هكذا وقع
في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن اربع مرات ومن البين
ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان
اصل الكامل متفاعلن ثلث مرات وانه مسدس على الاصل تارة ومربع مجزوا اخرى وضربه
الثاني هو سداسي الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع والابيات المذكورة على القافية الثانية
من هذا القبيل واما ضربه الثامن فهو مربعه الذي اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات
على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى جودي على المستهام آه فلان مستهتر بالشراب
اي مولع به لا يبالي ما قيل فيه والصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو
الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن يقال منه جوي الرجل بالكسر فهو جو مثل
دو والشجي على وزن فعيل ايضا من الشجي وهو الحزن وهذه الابيات على قوافي
عديدة الاولى رائية في المستهام والمفتكر والثانية بائية في الصب والعلب والثالثة
يائية في الجوي والشجي وعلى هذا القياس والاعنات من العنت وهو الوقوع
في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وينسب
اليه يرد عليه ان هذا التعريف دوري ضرورة توقف معرفة الروي على ما اخذ في
تعريفه وهو نسبة القصيدة اليه وتوقف النسبة المعرفة على حرف الروي اذ لا تنسب القصيدة

الا حرف حتى يوف ان حرف روتها فالتحقيق في حرف الردى ما قدمناه نقلا عن ابن جني ومو
او من الرداة وفيه وجوه اخر ذكرتها فيما سبق   سانشكر عمرا آه قيل الابيات لمحمد بن
سعيد الكاتب يمدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرآى كم قميصه متخرقا من تحته
فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله ان هي جلت للوصل اي ان لم تمنن
وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان يكون نافية معطوفة على لم تمنن
اي ولم يكن جليلة عند عمرو وان كانت كذلك في نفس الامر   وجعل ايادى بدل اشتمال
من عمرو فينبغي ان يقدر الرابطة اي ايادي له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال وان لم يجب
في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدأ وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح
كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر لانه يخالف لتصريح ائمة اللغة حيث صرحوا بعدم
تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح   يقال في الكناية عن نزول
الشدة آه الكلام مبني على تشبيه السقوط الرتبي الذي هو الفقر بالسقوط الحسي بجامع
ملال القلب في الكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المقيد على مطلق
الانتقال   وارغد يقال عيشه رغد ورغد اي واسعة طيبة   ومثل مختار العسل من اجتناب
الكسل يقال شرت العسل واشرتها اي اجتنيتها والمشور عود يكون مع مشتار
العسل   قلت يحتمل انه يريد آه قيل انما يستقيم هذا لو لم يمنع قوله ما لا يلزم في السجع
فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا
ما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم   او لعدم رجوع
الى تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم
دخوله في فن البلاغة لا قسميه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما
لا اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع
الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع آه ويمكن ان يوجه بان يقصد
او اشارة الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شايع في عبارة المفتاح
فتنتني تجنبني آه تجننتني اي صيرتني مجنونا وجنن اسم امرأة والتجني ان يدعي

250

يدعي عليك ذنب لم تفعله يفتن اي يتنوع غب تجن اي بعد تجن   من يلق يوما على علاته
اي على كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان بن حارثة المري صاحب زهير الذي
يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو
كبر السن   صواء لا يزال الاخوان ساحتها آه الظاهر انه يصف دينارا لكن في بعض نسخ
ديوانه صهباء فهو نصف خمرا كما يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كف ذات حر في زي ذي ذكر لها
محبان لوطي وزناء   ومثل التعديل آه قال العلامة في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج
او تجنيس او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية في الحسن كقولهم وضعنا في يديه زمام الحل والعقد
والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والالزام والهدم والبناء
والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي فالخليل والليل والبيداء تعرفني والضرب والطعن والقرطاس
والقلم   ومثل ما يسمى تنسيق الصفات الخ مثاله من القرآن المجيد قوله تعالى هو الذي لا اله
الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي قوله
الا اخبركم باحبكم اي واقربكم مني مجلسا يوم القيمة احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين
يألفون ويؤلفون الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني مجلسا يوم القيمة اسوؤكم اخلاقا
الثرثارون المتفيهقون ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح النبي عم وابيض يستسقي
الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل   وعلم بذلك ان الخ تمامه قد سبق منا في بحث
المقدمة تحقيقه فلينظر فيه   بالتهلل اي البشاشة والسرور   مرحل بالراء المهملة والحاء
المهملة   عار واهتضام هضمت الشيء اي كسرته ويقال هضمه حقه واهتضمه اذا ظلمه و
كسر عليه حقه   فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما اوري الخ انشد يتعدى الى مفعولين
يقال انشدني شعرا فالمفعول الاول ههنا محذوف اي انشده واوجل من الوجل وهو الخوف
وموضع على ايناعا النصب لانه مفعول لا اوري وقوله واني لاوجل اعتراض وبعد وبالغين
المعجمة اي يصيح الموت واول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما في قبل وبعد اي اول كل
شيء وحاصل المعنى وبقائك ما اعلم اينا يكون اقدم من الآخر في عدو الموت عليه واني طائف
مترقب   دع المكارم آه المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية الحاجة

وقوفا بها صحبي آه وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه
لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية من فاعل نبكي اي فقفا نبكي
في حال وقف اصحابي مراكبهم على قائلين لا تهلك اسى اي من فرط الحزن وشدة الجزع
وتجمل اي اصبر صبرا جميلا   شم الانوف الى جمع الاشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف
مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد ههنا المجد والشرف اي من
النمط الاول في المجد والشرف   ويسمى اغارة ومسخا الاغارة في اللغة نهب المال والمسخ تحويل
الصورة ووجه التسمية ظاهر   بسمر القنا اي بالرماح السمر هو جمع اسمر من السمرة وهو لون الادم
النسي بالضراء آه احدى الهزتين فيه لحذف وعلى نمط قوله تعالى افترى على الله كذبا والاستفهام
انكاري وينيل من الانالة وهي الاعطاء   قال الشيخ في المسائل المشكلة الحقيق بان لا يتخلل
الزمان عدم بجوده ووجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثل له فكيف يتصور
من الآتي فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمثله لانه لا يجوزه فضلا عن ان يأتي به ولانت
خبير بانه يكفي في المقصود المستفاد من ظاهره وحمله على المجاز مع عدم ظهور العلاقة والقرينة
لا ينفعه   اعدى الزمان سخاؤه آه الاعداء ان يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره والاسم
العدوى وفي الحديث لا عدوى اي يعدي شيء شيئا   لان المعنى على المضي والمراد لقد كان
فان قلت المعنى وان كان على المضي لانه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار او حكاية
للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما لم يبق لحمل الزمان بعد اعداء سخاء اياه لم يحسن
حمل المضارع على الاستمرار ولا الحكاية على الحال الماضي   قال ابن جني اي علم الزمان آه فالبيت
على ما ذكره ابن جني من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي
لم تخلق   وقيل انها جمع لهاة وهي الهنة المطبقة في اقصى سقف الفم وقد يجمع على لهوات
مثل عطيات   وكذا القول القاضي الارجاني ان كان روايته اسر على صيغة المعلوم فهو دعى
بكسر الدال لا غير فاعله وان روي على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور فهو دعي بفتح
الدال على انه مصدر او اسم الزمان اي وقت لو دعي والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع
بكسر الميم الاولى ايضا مؤخر العين   وقابله آه اي رب جماعة قابله وسمطين سمطين حال

حال من ضمير تساقطها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك خبابها اي ملائها
قيل قول الزمخشري افضل لانه في صنعة المراجعة وهي السؤال والجواب كقوله قال لي يوما سليمان
وبعض القول اشنع قال صف عندي علينا آتينا اتقي واورع قلت الي ان اقل ما فيكما
بالحق يجرع قال كلا قلت مهلا قال بل لا قلت فاسمع قال صنعه قلت يعطى قال صفني قلت
يمنع واجيب بان كون المراجعة من المحسنات البديعية محل نزاع ولذا لم يذكرها المتقدمون فهي
انما يعتبر في السؤال المكرر والجواب المعاد   مقيم الظن اي انا مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب
والاماني جمع امنية والغلق الاضطراب والجدوى العطاء   وقول ابي الطيب في عنك آه
لعاول لرابح وفناء الدار ما امتد من جوانبها اي نامحبك   في المجلس الفاصل اي الممتلي
رحب الباع الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين   مدى جعفر اي الغاية التي بلغ اليها
جعفر   وقول ابي تمام بعده فيه بحث لان بيت ابي تمام يشتمل على الاستعارة بدرة بالكناية و
الاستعارة التخييلية والكناية حيث شبه الصبر بالملابس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به
اعني الملبوس وتبين به انه اي الجزع حاز ما ويلزم ويستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما
فذكر اللازم لينتقل الى ملزومه والبيت الاول لا يشتمل على هذه اللطائف فلا يكون عدا من القسم
الثاني بل من القسم الاول   ان يكون احد البيتين نسيبا تعالى نسبت الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر
نسيبا اي تسبب بها   الى المعنى المجلس تعالى جلبت الشيء واجلبته اي استلبته
سلبوا على صيغة المجهول   وهذا يشملهم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روي انه لما بلغ
هرون كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له
والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد
انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس من الله بمستنكر البيت فامر هرون
باطلاقه وخلع عليه   لاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع   واذا جعلتها للعطف يحتمل
الحالية بما في العطف من ايهام تجويز عدم تحققه مع تحقق الملازمة فيه   ولعمه معتف آه
نعمه مبتدأ واحلى خبره وجدواه اي عطاه مفعول معتف بمعنى سائل   وقد ظللت
عقبان اعلامه ضحى آه العقبان جمع عقاب الراية وهو العلم الصحيح نسبه بالعقاب من الطير لعجمه كذا

في الصحاح وقال الخلخالي المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعموله من الذهب وغيره على رؤس
الاعلام والعقبان اشاخ جمع عقاب الطير وهو الطائر المعروف الذي يضرب الارنب بوقع
الوزية اه الورية ما اقتدته لشاع والميرة الطعام فلم يلم بشيء اه يمكن ان يقال
ان قوله حتى كانها من الجيش الملم بمعنى قوله رأي عين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا
كانت قريبة محيطة بهم كما يحكي عن ابن ميادة آه ميادة اسم امرأة والتهلل طلاقة الوجه
كما مر والاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع عن حديد الهند والحطيئة اسم الشاعر
سمي به لقصره وقيل لدمامته فاستغني لما اغني بقاء اغنني من الخروج معك اي وغني
منه واستغناه من الخروج معه اي سأله الاغناء فكانه حال لا يحتمل في ذلك السيف لانا
او ابن ظالم الحي القصة وذلك لان في ذلك السيف لما لم يكن حاد اصالي اللص بما كان من ضرب
المقتول به تعذيباله وزيادة ايلام اياه فكان الضرب بمثله ظلما على المعمول يقال
نبا السيف اذا لم يعمل في الضريبة والرعب الخوف والدهش الحيرة والصمصام والصمصامة
السيف الصارم لا ينثني واغماد السيف جعله في غمده اي غلافه وان في ما ان سحاب زايدة
صبا اي مال الى الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكبا بمعنى زلق مراغم جرير لقبها به
الاخطل يعريضا بانها يتمرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على القياس وجمع غرم
على خلافه كمحاسن جمع حسن في بهما ما يلزم اداؤه كالدين مثلا وكذا الغرامة فيه زيادة
موح لهم لا وقت حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فما
ظنك بحال غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا فهم الفتك مجازا وظبة السيف طرفه ومناط
التميمة وهي العودة التي تعلق على الانسان العنق وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل
واي ليلى اي شيء غريب بديع ان كنت ازمعت اه قيل ازمعت يتعدى
بنفسه يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت على الامر كلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل
يتعدى بنفسه وبعلى كاجمعته واجمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء
وما في من غير ما جرم زائده وهي المجانية المجانية المخادعة اذا اضاقح صدري آه
المنبه في السبب لكونه من شعر الغير قوله بمثلث بقيا كانت بلهنية الشبيبة سكرة آه في

في الصحاح بوزن بلهنية من العيش اي سعته وهو ملحق بالخماسي بالف في آخره صارت ياء لكسرة ما
قبلها والشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الآتي بشيء جميل كانه
كان مطويا اه الاحن جمع احنة وهي الحقد اذا اما اسهلوا اي صاروا الى السهل وهو الارض اللينة
والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم وتمامه ليوم كريهة مسعدا وتنو وبعده كانني
لم اكن فيهم وسيطا ولم تك نسبتي في آل عمرو قد فلت لما اطلعت اه الوجنات جمع وجنة
وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض بالمعجمتين الطري والمراد به هنا الحبيب
وروضه اسمي مفعول اطلعت والآس ورد احضر كذا في شرح الايضاح لجلال الشاشي والمراد
به هنا الشعر النابت على وجهه الاخضرة في اغدار حرف ينادي به القريب نقل ابن الخباز عن
شيخه انه للمتوسط وان الذي للقريب يا وهو حرف لاجماعهم وعذار الرجل شعره النابت في
موضع العذار واراد الساري بالنصب على نه صفة لعذاره الا انه سكنه للضرورة وترفقا
امر من ترفق بترفق اصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفا كنا معا امس في بؤس نكابده
آه اراد بالامس الزمان القريب لا حقيقة والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقذى
العين الخبث الذي يقع فيها حالة الوجع تجرعوا الباه العوالي جمع عالية الرمح وهي
ما دخل منه في السنان الى الثلثة والسوابق الخيل اقول بمعناه هو ابن جلا اي ابن رجل
وضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وهذا لحظه نهكم به والثنايا جمع
ثنية وهي طريق العقبة اتملني بالذي استعرضت آه اتملني اعطي والباء في بالذي
للبدل اي بدل الذي استعرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستواء المدلول
عليه باستعرضت او الى الذي في بالذي وقوله عنت اي خضعت في ذلت جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها والتي المشتبهات اراد بالمشتبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الاشياء التي تشبه
الجلال ولا يقطع بحلها من اشتبهت فلانا كقول بعض المتارنة المقارنة جمع مقري والتاء
في الجمع عوض عن ياء النسبة على اصاغره متعلق بالتوهم والضمير المجرور عائد الى الانام
والاضافة لادنى التلبس والمراد باصاغرهم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم
ان قوله على اصاغره حال مما تخطر على معنى صدق بالخطر بقلبه من جنس التوهم كاينا على اصاغر

قوله سكون الياء ... فالنصب للضرورة ... [illegible]

التوهم فقد ركب شططا لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى اى حوم الهوى طوبا اى جعلتها دائرة
حول الحبيب وطار القلوب. ما تخالج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع
اى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقى ادعاء والراغم الذليل
واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل ملجى الشمس في الحذر الهوج والصبغ
اللون والمراد بانطواء الثوب المجزع خفاء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو مايراه
النايم في نومه والنار عطف على الرمضاء او معطوف على عمرو كما ذكره في المختصر ويكون
ارق خبرا لهما معا وعمرو هو جساس بن مرة وفيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وجساس
هو جساس بن مرة فليس احدهما الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب
فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال له
يا جساس اغثني بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال له
يا عمرو اغثني بشربة ماء فنزل اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته وهى ان البسوس اه
البسوس اسم امرأة وهى بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية ما فوق نجد
الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وهى الحجاز والنسبة اليها عالى ويقال ايضا علوى على
غير قياس والمصاهرة لما قوم التزوج فيهم والاصهار اهل بيت المرأة فانكرها اى لم يعرفها
تشحب اى تسيل صاحب البسوس واولاده واغتباطه وانشاء بقول لعمرك لو اصبحت
في دار منقذ لما ضيم سعد وهو جار لابياتي ولكنني اصبحت في دار غربة متى يعد
فيها الذيب يعد على شاتى والعقر قبل الابل في النحل ذكر الابل اهدا اى لما اشتكى
من بعدى يهدى والغرة الغفلة فاجهزت عليه يعنى على الفيل اى اسرعت قتله ونشب
الشر اى علق وتغلب وبكر قبيلتان كانه ساورته اه المساورة المواثبة
والضئيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشاء وهى الحية التى فيها نقط سواد وبياض
ناقع اى بالغ اما السماء المطلة المطل المشرف من اطل عليه اى اشرف وغير قبيلة
ولهذا انث الضمير العائد اليها وانبح له الشىء اى قدر وانصبا بالنصب على التمييز تميم
بطرق القوم البيت وبعده ارى الليل يحلو الانهار ولا ارى خلال المجارى عن

عن تميم تجلت ولو ان برغوثا على ظهر نملة يكر على صفى تميم لولت ولو جمعت علينا تميم جموعها
على ذرة معقولة لاستقلت ولو ان ام العنكبوت بنت لهم مظلتها يوم الندى لاستظلت
ذبحنا فسمينا فخل ذبيحنا وما ذبحت يوما تميم فسمت تكسر اه تكسر اى بصوت
من الكشيش وهو صوت الافعى من جلده لا من فمه تترس تلبس الصلح وتبرى من برى القلم نحته
يرمع وحلات البرمع للدود وتساء الاداء وكذلك البرنوع وحلان جمع حل قفا نبك آه
في قفا اقوال ثلثة احدها ان يكون خاطب رفيقين له والثانى ان يكون خاطبا رفيقا واحدا
وثنى لان العرب تخاطب الواحد بمخاطبة الاثنين قال الله تعالى مخاطبا لمالك الغيا في جهنم والعلة
في هذا ان اقل اعوان الرجل في ماله وابله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على ما قد الف
من خطابه لصاحبيه والبصريون منكرون هذا لانه اذا خوطب لواحد بمخاطبة الاثنين وقع الاشكال
وذهب المبرد في قوله تعالى القيا في جهنم الى انه ثناه للتوكيد الق الق وخالفه الزجاج و
قال انه مخاطبة الملكين وكذلك قفا انما هو مخاطبة صاحبيه والقول الثالث انه اراد قفن
بالنون فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف
والسقط بالتثليث منقطع الرمل وفيه ثلث لغات سقط وسقط وسقط كليني لهم آه كليني
اى دعينى واتركيني والهم الحزن ناصب اى في نصب والنصب التعب وصف الهم بالتعب
مجازا والتعب لصاحب الهم وليل اقاسيه اى اكابد اهواله وبطوء الكواكب في السير كناية
عن طول الليل فراق ومن فارقت غير مذمم آه مطلع قصيدة مدح بها كافورا الاخشيدى
الوالى بمصر حين فارق سيف الدولة وقصده فالمراد من المفارق سيف الدولة ومن
المبهم اى المقصود كافور فوا دما يسليه المدام آه اى لنا فواد وما نافية والمدام
الخمر وقوله مثل ما يهب اللئام كناية عن قصر العمر وفي الغزال آه معارضة النساء ونهى و
مراودتهن ومن المثل اغزل من امرئ القيس والاسم الغزل ما قيل الغزل مدح الاعضاء
الظاهرة والمديح مدح الامور الباطنة ويجب ان يجتنب في المديح ما يتطير به روى
انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلى يا دار غيرك
البلى ان الخشوع لبادى عليك وانى لم اخنك وداوى فانزعج الفضل متطيرا

بذلك وعاد بكر رحمه الله مات فلما انتهى الى قوله سلام على الدنيا اذا ما فقدتم بني برمك من رائح
ابن وباد واستحكم تطيره ونهض فدخل دار الحرم ولم يبق احد في المجلس الا واستقبح ذلك من اختيار ابي
نواس ودخل البحتري على ابي سعيد الثغري فانشده لك الويل من ليل بطاء اواخره فقال له ابو سعيد
بل الويل والحرب لك لا لي ومما ينبغي ان يتجنب الشاعر في المديح اساءة الادب فانه اذا احسن
في نظمه واساء في ادبه غطت الاساءة على الاحسان واستحق الهوان روي ان ابا النجم العجلي دخل
على هشام بن عبد الملك وكان احول فانشد ارجوزته التي يقول فيها الحمد لله الوهوب المجزل حتى بلغ
قوله والشمس قد صارت كعين الاحول فغضب هشام وامر به فضرب وسجن ومن ذلك قول بعضهم و
قد مدح زبيدة وهي تسمع ازبيدة ابنة جعفر طوبى لزائرك المثاب تعطين من رجليك ما تعطي
الاكف من الرغاب فهم الخدم والحشم بضربه فقالت دعوه فانه لم يرد الا خيرا ولكنه اخطأ الصواب
لانه سمع قولهم في الشعر شمالك اندى من يمين غيرك وظهر كفك احسن من وجه سواك فظن ان
الذي ذهب اليه من هذا القبيل اعطوه ما امل ونبهوه على ما جهل فتعجب الناس من حلمها وصفاء
ذهنها وفهمها قوله وكقول ابي الفرج الساوي آه وما بعد البيت المذكور ولا بعدكم حسن
ابتهاج فقولي مضحك في الفعل مبكي لفخر الدولة اعتبروا فاني اخذت الملك منه بسيف هالك
وقد كنت استطال على البرايا ونظم جمعهم في سلك ملكي فلو شمس الضحى جاءته يوما لقال لها عتوا
او مثلي لو زهر النجوم اتت رضاه تأنى ان يقول رضيت عنك فما مسي بعد ما فرع البرايا اسير
القبر في ضيق وضنك فقدرا انه لو عاد يوما الى الدنيا لتسربل ثوب نسك يقال فرعت قومي اي
علوتهم بالشرف او بالجمال والضنك الضيق قوله السيف اصدق انباء من الكتب آه
المراد بالكتب كتب النجوم وحد السيف جانبه الذي يباشر الضريبة والحد الثاني بمعنى الحاجز وقوله
بيض الصفائح مبتدأ خبر جملة من متونهن جلاء آه والصفائح جمع صفيحة وهما سيف العريض
والمراد بسود الصحائف كتب النجوم وبالتعب في الريب والشك قول المنجمين ان عمورية لا تفتح
قوله فيمن عرض له شكاة عظيم لعمري آه الشكاة امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل
الحفائظ والندى وهم لملمات الزمان خصوم فان بات منها فيهم دعك علة ففيها جراح منهم و
كلوم الحفائظ جمع الحفيظة وهي الغضب والحمية وملمات الزمان مصائبه النازلة والدعك معنت الحمى

254

قوله تودعهم والبين الفرق والفيلق الجيش والجمع فيالق قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام آه
الشعراء على اربع طبقات الجاهليون كامرء القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة هؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم
والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي الطيب ولا استشهاد بكلامهم
الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف في اثناء تفسير قوله تعالى
كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة
والاتقان في الاول لا يستلزم الاتقان في الثاني والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو
بعمل الراوي اشبه وهو لا يوجب السماع قوله كقوله لو رأى الله ان في الشيب خيرا الى آخره قد يقال لا يتعين
كون هذا من الاقتضاب لان اول كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد شيبا فيكون مناسبا لاول الكلام
واعترض على المصنف بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراد المصنف ان الاقتضاب
مذهب العرب والمخضرمين وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتبعونهم في ذلك ولذا اورد بيت ابي تمام قوله
كقوله بقيت بقاء الدهر الى آخره ومثله في الفارسي طول وعرض جواسيم اين نامه را مصلحت نامه شكستم خامه را ❁
واعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وفسروه بان يخرج المتكلم الى غرضه
بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة اليه كقوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على
المطلوب الذي هو الاستعانة لانه اسرع الظفرية كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار قوله لانك اذا نظرت فواتح
السور الى آخره بيانه انك اذا نظرت فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة الى
ما يقصر عن كنه وصفه العبارة كالتحميدات المفتتح بها اوائل السور وكالابتداء بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين آمنوا
فان مثل هذا الابتداء يوقظ السامع للاصغاء اليه وكذا الابتداء بحروف التهجي نحو الم وحم فانه مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه
لانه يقرع السمع بشيء غريب واما خواتم السور ففي غاية الحسن الا ترى الى الدعاء الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي
اشتمل عليها خاتمة آل عمران والفرائض في خاتمة سورة النساء والتبجيل والتعظيم الذي في خاتمة المائدة والوعد والوعيد
الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك قوله وقد اعجز مصاقع الخطباء واخرس شقاشق الفصحاء يقال خطيب
مصقع اي بليغ مجهر بخطبته اما من صقع الديك اذا صاح واما من الصقع بمعنى الجانب من الكلام لانه يأخذ في كل جانب من الكلام
واما من صقعه اذا ضرب صوقعته اي وسط رأسه والشقاشق جمع شقشقة وهي شبه رئة يخرجها الفحل عند سكره شبه
تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال هدر شقشقة وخطيب ذو شقشقة قوله والتذكير للاحكام المذكورة
في علمي المعاني والبيان وانما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة ❁ والحمد لله على التمام